

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الموضوع

سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف
الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب:

بلال بوجمعة

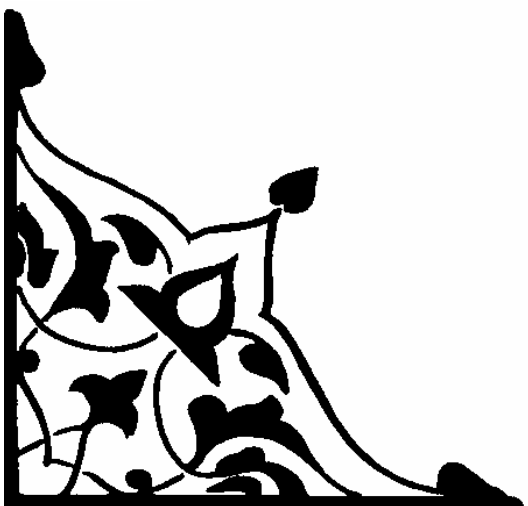
أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بونوة شعيب
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د بن بوزيان محمد
ممتحنا	جامعة وهران	أستاذ التعليم العالي	أ.د سالم عبد العزيز
ممتحنا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر	د. صوار يوسف
ممتحنا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. بن منصور عبد الله
ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر	د. بن سعيد محمد

السنة الجامعية 2012/2013



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا ومنحنا القوة لإتمام هذا العمل المتواضع كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل البروفيسور " بن بوزيان محمد" الذي أمانني طوال فترة إنجاز هذا المذكرة بتوجيهاته ونصائحه وذلك لأدق التفاصيل، كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية وأخص بالذكر الأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وتقييم هذا العمل، ولا أنسى بالذكر أيضا كل القائمين على مكتبة العلوم الاقتصادية، وإلى السيد معلاش عبد الرزاق، كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

بلال بوجمعة

اهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلي:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

زوجتي العزيزة، وابنتي الغالية.

إخوتي كل باسمه وجميع الأهل والأقارب.

كل الأصدقاء...

كل من وهب نفسه للعلم وكان دليله ومبتغاه.

بلال بوجمعة

الفهرس العام

المحتويات

	كلمة شكر وعرافان
	الإهداء
I	الفهرس العام
X	فهرس الجداول
XIV	فهرس الأشكال
XV	فهرس الملاحق
أ	المقدمة العامة .
1	الباب الأول: الإطار النظري لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة.
2	مقدمة الباب الأول
4	الفصل الأول: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي
5	مقدمة
6	المبحث الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي
6	المطلب الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكالها.
6	الفرع الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
10	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
15	الفرع الثالث: التحديات والمخاطر المرتبطة بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
16	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
16	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي
19	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم
21	الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة
24	المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية

24	الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي
26	الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم تكنولوجيا
28	الفرع الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية
29	الفرع الرابع: الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات
32	المبحث الثاني: تحليل مفاهيم الأهداف الإنمائية محل الدراسة
32	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي
32	الفرع الأول: تعريف النمو وأنواعه
33	الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي
35	الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية
37	المطلب الثاني: الصادرات: المفهوم، والإستراتيجية.
37	الفرع الأول: مفهوم الصادرات في التجارة الخارجية
39	الفرع الثاني: تنمية الإنتاج التصديري
41	الفرع الثالث: الفرق بين تنمية الصادرات وتشجيع (تنشيط) الصادرات
42	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة في الدول النامية
42	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع إحلال الواردات
44	الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات
46	المبحث الثالث: التحليل النظري لأهمية سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
46	المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي
46	الفرع الأول: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية وعلاقته بالنمو
47	الفرع الثاني : الاستثمار ونماذج النمو النيو كلاسيكي
50	الفرع الثالث: الاستثمار والنمو في الفكر الكينزي (نموذج هارود- دومار)
54	الفرع الرابع: الاستثمار ونماذج النمو الجديدة (الداخلية)
57	المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات.
57	الفرع الأول: تطور الصادرات في الفكر الكلاسيكي
59	الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث
62	الفرع الثالث: نظريات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر
65	المطلب الثالث: أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية محل الدراسة

67	خاتمة
68	الفصل الثاني: مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر
69	مقدمة
70	المبحث الأول: الاستراتيجيات التنموية خلال المخططات الإنمائية (1967-1989)
70	المطلب الأول: الإطار النظري للتوجه التنموي بالجزائر 1967-1989
70	الفرع الأول: نظرية أقطاب (مراكز) النمو.
73	الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن
74	الفرع الثالث : نظرية الصناعات المصنعة
76	المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية المركزية 1967-1979
77	الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)
78	الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977)
80	الفرع الثالث: اتجاهات المرحلة التكميلية (1978-1979)
82	المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)
82	الفرع الأول: المرحلة الثالثة فترة المخططين الخماسيين (1980-1989)
84	الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية في عشية الثمانينات و بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الذاتية (1980-1990)
90	الفرع الثالث: فشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية واستمرار الاختلال الهيكلي
93	المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية بالجزائر في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000)
94	المطلب الأول: حتمية تغير النمط الاقتصادي واللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.
94	الفرع الأول: مبررات انفتاح الاقتصاد الوطني
96	الفرع الثاني: منهج المؤسسات المالية الدولية في الإصلاح الهيكلي
101	المطلب الثاني: ماهية اقتصاد السوق
101	الفرع الأول: التحول إلى اقتصاد السوق
102	الفرع الثاني: مفهوم اقتصاد السوق
104	الفرع الثالث: قواعد اقتصاد السوق
107	المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية بعد سنة 1994.
107	الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995)

108	الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي - pas - التمويل الموسع (1995-1998)
110	الفرع الثالث: آثار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.
112	المبحث الثالث: إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2014) و مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية
112	المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي-PSRE- (2001-2004)
113	الفرع الأول: مخطط (مكونات) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:
116	الفرع الثاني: السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي
120	المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم نمو - PCSC - (2005 - 2009)
122	المطلب الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي - PCCE - (2010 - 2014)، وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر
123	الفرع الأول: المحاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي
125	الفرع الثاني: تقييم إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر
130	خاتمة
131	الفصل الثالث: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة
132	مقدمة
133	المبحث الأول: مساهمة اقتصاد المعرفة في نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
133	المطلب الأول: اقتصاد المعرفة: النشأة، والمحددات
133	الفرع الأول: نشأة اقتصاد المعرفة ومفهومه
135	الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية لاقتصاد المعرفة ومحدداته
138	المطلب الثاني: القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة
139	الفرع الأول: المعرفة القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي
141	الفرع الثاني: قوى العولمة وثورة المعلومات
142	المطلب الثالث: آليات اقتصاد المعرفة لتفعيل تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
143	الفرع الأول: أهمية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اقتصاد المعرفة
145	الفرع الثاني: آليات اقتصاد المعرفة ومساهمتها في سياسة استهداف
147	المبحث الثاني: بنية اقتصاد المعرفة بالجزائر و مدى ملاءمتها لانجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

147	المطلب الأول: الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة: المراحل والصعوبات
147	الفرع الأول: من مرحلة اقتصاد الطلب إلى مرحلة اقتصاد المعرفة
151	الفرع الثاني: الصعوبات الرئيسية التي تواجه عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة
152	المطلب الثاني: تهيئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
153	الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وشكلها
154	الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد المعرفة
157	المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر: الوضعية، المعوقات وسبل الاندماج فيه
157	الفرع الأول: وضع الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة
161	الفرع الثاني: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة وسبل الاندماج فيه
162	المبحث الثالث: إجراءات مكملة لتفعيل سياسة الاستثمار في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر
162	المطلب الأول: أهمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في نجاح سياسة استثمار الأجنبي
162	الفرع الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية للاستثمار
163	الفرع الثاني: العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والأهداف الإنمائية
164	المطلب الثاني: تفعيل عملية الابتكار والتطوير
164	الفرع الأول: مفهوم وخصائص الابتكار
167	الفرع الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لدعم عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
170	المطلب الثالث: دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة
171	الفرع الأول: الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة
173	الفرع الثاني: محددات استدامة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة
175	الفرع الثالث: العلاقة بين التنافسية والأهداف الإنمائية
177	خاتمة
178	خاتمة الباب الأول
181	الباب الثاني: الإطار التطبيقي لسياسة استثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة في الجزائر
182	مقدمة الباب الثاني
184	الفصل الرابع: تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعها، الموقف التنافسي وإجراءات تنميتها.
185	مقدمة

186	المبحث الأول: واقع الصادرات في الجزائر (1986-2011)
186	المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1986-2011)
186	الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1986-2011)
188	الفرع الثاني: نسبة الصادرات إلى المستوردات من الخارج
190	المطلب الثاني: تحليل أهمية الصادرات في الجزائر
190	الفرع الأول: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
192	الفرع الثاني: نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية
194	المطلب الثالث: أسباب عدم استقرار الصادرات في الدول النامية
194	الفرع الأول: عدم استقرار الصادرات في الأجل القصير
195	الفرع الثاني: عدم استقرار الصادرات في الأجل الطويل
196	المبحث الثاني: تحليل الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية الجزائرية و متطلبات تنميتها
196	المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية
196	الفرع الأول: نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
200	الفرع الثاني: مدى تنوع الصادرات السلعية وأهميتها في الأسواق العالمية
202	المطلب الثاني: اندماج الصادرات الجزائرية ومدى مطابقتها مع الأسواق الخارجية
202	الفرع الأول: اندماج الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية
206	الفرع الثاني: توافق الصادرات في أسواق العالمية
208	المطلب الثالث: متطلبات تنمية القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية الجزائرية
209	الفرع الأول: بناء القدرة التكنولوجية للصادرات الجزائرية غير النفطية
210	الفرع الثاني: تطوير السياسات المتعلقة بالترويج للمنتج التصديري
211	الفرع الثالث: دور الاستثمارات في تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية
212	المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية
212	المطلب الأول: السياسة الاقتصادية والمالية المتخذة لتحفيز الصادرات غير النفطية في الجزائر
212	الفرع الأول: السياسات الاقتصادية لتحفيز الصادرات في الجزائر
216	الفرع الثاني: السياسة المالية اللازمة لتحفيز الصادرات غير النفطية
220	المطلب الثاني: إصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير
220	الفرع الأول: تطوير البنية المؤسسية للتصدير
221	الفرع الثاني: تطوير خدمات التصدير
222	المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين
223	الفرع الأول: سياسة استهداف: المناطق الجغرافية و قطاعات في الاقتصاد

224	الفرع الثاني: سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي
226	خاتمة
228	الفصل الخامس: دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
229	مقدمة
230	المبحث الأول: التركيب الهيكلي للناتج ودوره في النمو الاقتصادي بالجزائر
230	المطلب الأول: تركيبة الناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر
230	الفرع الأول: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الجزائر.
232	الفرع الثاني: القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الجزائر.
236	المطلب الثاني: الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه وناتج قطاع التشييد في الجزائر
236	الفرع الأول: الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الجزائر
238	الفرع الثاني: ناتج قطاع التشييد في الجزائر
239	المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر في سنتي (2010 و 2011)
240	الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2010)
243	الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بأسعار السوق الجارية (2011)
246	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدل النمو المستهدف في الجزائر
246	المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار بالجزائر وتحديد إمكانيات التنسيق والتكامل
246	الفرع الأول: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار
248	الفرع الثاني: الإطار القانوني (المزايا والحوافز) للاستثمار في الجزائر.
251	الفرع الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
255	المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدافعة لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري
255	الفرع الأول: تطور التصريحات بالاستثمار في الجزائر
261	الفرع الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية بالجزائر
266	المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشرة
270	المبحث الثالث: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: تهديداتها ومقومات نجاحها
270	المطلب الأول: التهديدات
271	الفرع الأول: التهديدات الاقتصادية
272	الفرع الثاني: التهديدات التنظيمية والإدارية

273	الفرع الثالث: تهديدات الأزمة المالية الراهنة(2008)
273	المطلب الثاني: مقومات نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
274	الفرع الأول: تفعيل سياسة الترويج للفرص الاستثمارية
276	الفرع الثاني:الإصلاحات المطلوبة في مجال تحسين بيئة الأعمال للاستثمار
280	خاتمة
281	الفصل السادس: الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة بالجزائر
282	مقدمة
283	المبحث الأول: توصيف نماذج الدراسة التطبيقية
283	المطلب الأول: متغيرات ونماذج الدراسة
283	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
285	الفرع الثاني: النموذج المستخدم
286	المطلب الثاني: خطوات توفيق نموذج الانحدار
286	الفرع الأول: أسلوب التحليل الوصفي
287	الفرع الثاني: الشروط (المعايير) النظرية
288	الفرع الثالث: الشروط (المعايير) الرياضية والإحصائية
288	الفرع الرابع: الشروط (المعايير) القياسية
293	المبحث الثاني: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو اقتصادي
293	المطلب الأول: التحليل الوصفي للنموذج الأول المحوّل
293	الفرع الأول: رصد بيانات النموذج الأول المحوّل
294	الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج الأول المحوّل
296	المطلب الثاني: تحليل نتائج الانحدار المتعدد للنموذج الأول المحوّل
299	الفرع الأول: مدى توفر الشروط النظرية في النموذج الأول المحوّل
301	الفرع الثاني: مدى توفر الشروط الرياضية والإحصائية للنموذج الأول المحوّل
303	الفرع الثالث: مدى توفر الشروط (المعايير) القياسية للنموذج الأول المحوّل
309	المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية
309	المطلب الأول: التحليل الوصفي للنموذج الثاني
309	الفرع الأول:رصد بيانات النموذج الثاني
310	الفرع الثاني:تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني
312	المطلب الثاني: تحليل نتائج الانحدار التدريجي للنموذج الثاني

313	الفرع الأول: مدى توفر الشروط (المعايير) النظرية في النموذج الثاني
315	الفرع الثاني: مدى توفر الشروط (المعايير) الرياضية والإحصائية في النموذج الثاني
316	الفرع الثالث: مدى توفر الشروط (المعايير) القياسية في النموذج الثاني
321	خاتمة
322	خاتمة الباب الثاني
325	الخاتمة العامة
330	قائمة المراجع
348	قائمة الملاحق

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	التوزيع القطاعي لمخططات الاستثمار في المخطط الثلاثي	77
(2-2)	الاستثمارات الفعلية خلال سنتي 1978 و 1979.	80
(3-2)	أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989)	81
(4-2)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحسب القطاع	118
(5-2)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، الفترة (2004 - 2009)	121
(6-2)	تطور أهم المنتجات الغير النفطية المصدرة خلال الفترة (2005-2011)	129
(1-3)	خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم	137
(2-3)	خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقته	149
(3-3)	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بحسب تصنيف الاونتكاد	155
(4-3)	دليل اقتصاد المعرفة في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم	159
(5-3)	مقارنة مؤشر جاهزية البنية الرقمية بالجزائر	160
(1-4)	تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة(1986-2011)	187
(2-4)	نسبة الصادرات إلى المستوردات من الخارج خلال الفترة(1986-2011)	189
(3-4)	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(1986-2011)	191
(4-4)	نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة(1986-2011)	192
(5-4)	نسبة مساهمة الصادرات الغير نفطية في إجمالي الصادرات خلال الفترة(1986-2011)	197
(6-4)	تطور سعر السلة المتوسط الخام في البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك (1986-1999)	198
(7-4)	عدد السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009	200
(9-4)	مؤشر اندماج مجموعة السلع الغذائية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009	203
(10-4)	مؤشر اندماج مجموعة صناعة الوقود المعدني في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .	204
(11-4)	مؤشر اندماج مجموعة السلع المصنعة في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين	205

	سنتي 2002 و 2009 .	
206	مؤشر اندماج مجموعة سلع المواد الكيميائية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .	(12-4)
207	توافق التجارة الخارجية مع الأسواق العالمية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .	(13-4)
208	المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للدول العربية لعام 2009	(14-4)
231	القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الجزائرية في سنوات مختارة (بالأسعار الجارية)	(1-5)
231	نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بالأسعار الجارية 2011)	(2-5)
233	القيمة المضافة للصناعات التحويلية الجزائرية (بالأسعار الجارية) في سنوات مختارة .	(3-5)
234	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية 2011)	(4-5)
235	نسبة مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (بالأسعار الجارية 2011)	(5-5)
237	الناتج الزراعي الجزائري ومعدل التغير السنوي في الفترة (2000-2011).	(6-5)
238	الناتج الزراعي: نصيب الفرد + مساهمة الزراعة في الناتج المحلي .	(7-5)
239	ناتج قطاع التشييد في الجزائر لسنوات مختارة (بالأسعار الجارية)	(8-5)
240	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي بأسعار السوق الجارية (2010)	(9-5)
241	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الإنتاجية بأسعار السوق الجارية (2010)	(10-5)
242	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الاجتماعية بأسعار السوق الجارية (2010).	(11-5)
243	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي بأسعار السوق الجارية (2011)	(12-5)
244	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الإنتاجية بأسعار السوق الجارية (2011)	(13-5)
245	الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الاجتماعية بأسعار السوق	(14-5)

	الجارية (2011)	
247	المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2010)	(15-5)
248	دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	(16-5)
255	تطور التصريحات بالاستثمار	(17-5)
257	طبيعة المشاريع الاستثمارية المصرحة	(18-5)
258	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات (2002-2012)	(19-5)
259	التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال (2002-2012).	(20-5)
262	عمليات بالشراكة	(21-5)
262	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1996-2000).	(22-5)
265	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر	(23-5)
265	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة من تكوين رأس المال	(24-5)
267	البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية	(25-5)
268	قيم البواقي المعيارية للسلسلة الزمنية (1999-2010)	(26-5)
268	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لعام 2006.	(27-5)
269	دول المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب (سهولة أداء الأعمال 2012)	(28-5)
269	Coefficients	(29-5)
271	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لعام 2006	(30-5)
277	المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب (سهولة أداء الأعمال 2012)	(31-5)
294	البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية للنموذج الأول المحوّل	(1-6)
297	معاملات التحديد للنموذج الأول	(2-6)
298	معاملات التحديد للنموذج الأول المحوّل	(3-6)
300	معامل التحديد وإحصائي اختبار Durbin-Watson للنموذج الأول المحوّل	(4-6)
301	جدول تحليل التباين ANOVA	(5-6)
302	ملخص نتائج اختبار المعنوية	(6-6)
305	اختبار كلوموجروف - سمزروف للأخطاء العشوائية للنموذج الأول المحوّل	(7-6)
308	ملخص قيمة معامل (VIF) للنموذج الأول المحوّل	(8-6)
309	البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية	(9-6)

	للنموذج الثاني	
312	معاملات التحديد للنموذج الثاني	(10-6)
314	معامل التحديد وإحصائي اختبار Durbin-Watson للنموذج الثاني	(11-6)
315	ANOVA جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار للنموذج الثاني	(12-6)
316	ملخص نتائج اختبار المعنوية	(13-6)
318	اختبار كلوموجروف - سمنروف للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني	(14-6)

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	محددات البلدان المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي	23
(1-2)	تأثير الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2011)	128
(1-3)	الثورات الخمسة في تطور المجتمع	150
(2-3)	الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة	158
(3-3)	دور تطوير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية	174
(1-5)	تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال 2002-2012	256
(2-5)	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة من حيث طبيعتها خلال 2002-2012.	257
(3-5)	مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة وفقا لقطاعات النشاط خلال 2002-2012.	259
(4-5)	مبالغ المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب الأقاليم خلال 2002-2012	260
(5-5)	مبالغ المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصرحة حسب قطاع النشاطات خلال 2002-2012	261
(1-6)	قيم دور بين واتسون التي تشير إلى وجود أو غياب ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل الاختبار غير محدد	291
(2-6)	مصفوفة العلاقات بين متغيرات النموذج الأول المحوّل	295
(3-6)	مصفوفة الارتباط الثنائي بين متغيرات النموذج الأول المحوّل	296
(4-6)	شكل بياني للعلاقة الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للنموذج الأول المحوّل	304
(5-6)	توزيع قيم الانحدار لمتغير النمو الاقتصادي للنموذج الأول المحوّل	305
(6-6)	انتشار الأخطاء المعيارية للنموذج الأول المحوّل	307
(7-6)	مصفوفة العلاقات بين المتغيرات	311
(8-6)	مصفوفة الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة	311
(9-6)	شكل بياني للعلاقة الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للنموذج الثاني	317
(10-6)	توزيع قيم الانحدار لمتغير الصادرات غير النفطية للنموذج الثاني	318
(11-6)	انتشار الأخطاء المعيارية للنموذج الثاني	320

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
349	قيم متغيرات الدراسة في الفترة 1986 - 2011	1
350	نتائج مخرجات النموذج الأول الذي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي	2
352	نتائج يوضح المتغيرات المستبعدة من النموذج الأول	3
354	نتائج يوضح المتغيرات المستبعدة من النموذج الثاني	4
355	تابع نتائج المتغيرات المستبعدة من النموذج الثاني	5

المقدمة العامة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة بمصطلحاتها، إلا أنها تعد قديمة بمفهومها، فهي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر و قد تناولها الاقتصاديون الأوائل باسم حركة رأس المال، حيث شهدت في الآونة الأخيرة تطورا وانتشار هائلا ساهمت فيه موجة عاتية من العولمة الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي الهائل إلى أن أصبحت تشكل مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية وأحد مؤشراتهما، فالحقيقة الجوهرية السائدة حاليا والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أن هذا الأخير أصبح:

- وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.
 - يتمتع بقدرة كبيرة على تعزيز التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية المال في الدول المضيفة.
- هذا ما أدى بمختلف الدول النامية التي كانت سياستها العامة السابقة اتجاهاه تتسم بمعاداته والنفور، ونظرتها التي كانت تتلخص في كونه غير مرغوب فيه، تتسارع وتتسابق في السنوات الأخيرة لاستقطابه باعتباره أحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي نتيجة تراجع القروض المقدمة إليها، ونتيجة تصاعد أزمة المديونية الخارجية، بالإضافة للحصول على مزايا هذا الاستثمار من نقل التقنية و تدفقات التجارة واستحداث المزيد من فرص العمل، وتعبيل عملية التنمية الاقتصادية.

وتستهدف الدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية، بغية زيادة رفاهية مواطنيها، إلا أن عدم دمج الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار إستراتيجية الدولة، سوف يؤدي إلى أن يعظم الاستثمار الأجنبي المباشر من منفعه، بصرف النظر عن ما تحقق من أهداف إنمائية للدول المضيفة له في ظل تزايد ضغوط المنافسة الدولية، واتجاه اقتصاديات الدول نحو اقتصاد المعرفة.

لذا تطرح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر (Investment Targeted Promotion) أمام الدول النامية لكي تساعد في إيجاد مكانة لها في الخريطة العالمية للأسواق والمنتجات، باستخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل (النمو الاقتصادي، تنمية الصادرات غير النفطية).

إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكننا صيغة معالم إشكالية بحثنا على النحو التالي:
ما مدى نجاعة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو المستهدف، وتنمية الصادرات غير النفطية؟ اللتان تضمنتهما الإستراتيجية الإنمائية بالجزائر؟

و للإجابة على الإشكالية حددنا مجموعة تساؤلات فرعية تساعد على الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وهي:

- ما هو الإطار المفاهيمي لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، والأهداف الإنمائية محل الدراسة؟
- ما هي مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية بالجزائر؟
- ما هي آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة؟
- كيف هي تنافسية الصادرات غير النفطية؟ وتركيبية النمو الاقتصادي بالجزائر؟
- ماهي أهم التجارب الدولية الناجحة في تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، وكيف يمكن للجزائر الاستفادة منها؟
- هل تؤثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر على تحقيق النمو الاقتصادي؟ وتنمية الصادرات غير النفطية؟

فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى:

تؤثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية:

تؤثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً على الصادرات غير النفطية في الجزائر.

منهج و أدوات الدراسة:

في محاولتنا الإجابة على الإشكالية المعروضة سلفا، اعتمدنا الأسلوب الوصفي التحليلي لتشخيص أبعاد سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والوقوف على دلالاتها، والأسلوب الكمي لتقدير أثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر.

أما الأدوات المستخدمة في البحث تمثلت في المراجع والمصادر المختلفة المتعلقة بالموضوع، بالإضافة إلى الاستعانة بالدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية، إلى جانب مختلف المجالات والمقالات المنشورة والمراجع الإلكترونية التي تناولت الموضوع. أما من حيث مصادر بيانات الدراسة تمثلت أساسا في البنك الدولي، بالإضافة إلى تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تقارير المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقارير صندوق النقد العربي، وغيرها من المصادر المشار إليها في قائمة المراجع.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وما يوفره هذا الأخير من مزايا إيجابية للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى مساهمته في عملية التمويل الرأسمالي، فإنه يعد وسيلة هامة لتحقيق معدل النمو المستهدف، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الكفء للموارد النادرة في ظل التحول الاقتصادي الهام الذي عرفته الجزائر نحو اقتصاد المعرفة.

أهداف الدراسة:

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع الوصول إلى أهداف معينة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأولى والثانية للدراسة. وتبيان ما لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من دور في سد فجوة التجارة الخارجية والفجوة المعرفية ودفع عملية النمو في المرحلة الأولى. أما في المرحلة الثانية فمن المتوقع أن توفر هذه الدراسة بعض المقترحات العلمية لمتخذي القرار ورأسمو السياسات الاقتصادية لتنمية طاقة الاقتصاد الوطني، بحيث يتمكن هذا الأخير من استغلال كامل طاقاته الممكنة ضمن الحدود الوطنية.

الدراسات السابقة:

إن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر كحقل للدراسة ليس بجديد، ولكن الجديد هو بيئة الاستثمار العالمية التي لا بد على الدول أن تأخذها في الحسبان في إطار تصميمها لمناخ الاستثمار تحت لواء اقتصاد المعرفة والمتغيرات العالمية الراهنة (تكتلات اقتصادية، الشركات متعددة الجنسيات) التي أعطت هذا الموضوع أبعاد جديدة.

لقد تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، ونشير فيما يلي إلى البعض منها:

- أطروحة دكتوراه لـ: دبيش أحمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2011، حيث أوضحت الدراسة أن مفهوم التنمية لم يعد محصورا في الأبعاد الاقتصادية للناتج الإيجابية للممارسة الاقتصادية فقط، وإنما اتسع ليشمل كلا من الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية لهذه الممارسة، وذلك في الحاضر والمستقبل في إطار ما يعرف بالتنمية البشرية. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، في إطار تصورات تنظيمية مختلفة، استمد من طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد، ومن خصائص مرحلة الإنماء وطبيعة نتائج الجهود الإنمائية المبذولة، أو التي بذلت.

- أطروحة دكتوراه لـ: قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، من جامعة الجزائر لعام 2005، حيث أوضحت الدراسة أن العديد من الشواهد الميدانية تؤكد على الرغم من تنافس الدول في منح المزايا والحوافز على أمل استقطاب رأس المال الأجنبي، إلا أن الشركات الأجنبية تفضل بين الاقتصاديات وتوطن مشروعاتها تبعاً لأهدافها وإستراتيجيتها، وخلصت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل الصيغ التمويلية الأجنبية المتاحة للدول النامية، إذ بواسطته يمكن تحويل التكنولوجيا وترقية أداء العنصر البشري، والاستفادة من طرق التسيير، والتنظيم المتقدمة، وأوصت الدراسة بضرورة اختيار الدول النامية لنوعية الاستثمار الأجنبي المباشر القادر على خلق وفرات خارجية لبقية القطاعات الاقتصادية.

- أطروحة دكتوراه لـ: بابا عبد القادر، تناولت موضع سياسة الاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية، جامعة الجزائر لعام 2004، أوضحت الدراسة أن هناك حركة متسارعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة لعدة أسباب من بينها، ظهور التكتلات الاقتصادية و انتشار عمليات الدمج والتملك للشركات عبر الحدود، وتشير نتائج الدراسة إلى أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر اليوم في ظل التحرر، وثورة الاتصالات، والمعلومات، والتطور التكنولوجي لا يمكن أن يكون وفقا للمزايا النسبية التقليدية فحسب، فكلما تغير نمط الاستثمار الأجنبي المباشر ليشمل الخدمات والصناعات كثيفة التكنولوجيا، كلما زادت الصعوبات التي تواجه الدول النامية في جذب هذا الأخير.

- أطروحة دكتوراه لـ محمد مطرود السميّان لعام 2008، تناولت قياس وتحليل الآثار المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن. وأثر العوامل المحلية (تطور رأس المال البشري، تطور المؤسسات المالية الوسيطة، الصادرات) على النمو الاقتصادي في الأردن خلال لفترة (1981-2006) وذلك بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي المتباطئ زمنياً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحلية المذكورة أعلاه كان إيجابياً وساهم في تحسين كفاءة وفاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن، وبيّنت نتائج الدراسة أيضاً أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأردن وأن له دوراً إيجابياً .

- كما اهتمت دراسة Balasubramanyam وآخرون بتوضيح اختلاف تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة باختلاف إستراتيجية التصنيع سواء أكانت تشجيعاً للصادرات أو إحتلالاً للواردات وأشارت الدراسة إلى أنه عند التوازن فإن الإستراتيجية الأولى من المحتمل ان يترتب عليها حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، والعمل على زيادة صادرات الدولة المضيفة بالشكل الذي يحفز النمو الاقتصادي كما أن ذلك التأثير سيكون أكبر في الإستراتيجية الأولى مقارنة بالثانية

- دراسة Richardson لعام 1997، أجريت الدراسة لقياس مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صادرات دول جنوب شرق آسيا وما لذلك من التحفيز على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-1990) وذلك باستخدام عدة علاقات واختبارات إحصائية، وتوصلت إلى أن هذه الاستثمارات قد أثرت تأثيراً إيجابياً على حصيلة صادرات الدول المضيفة، وفسرت ذلك بزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج بفعل التكنولوجيا المتقدمة والأساليب الفنية الحديثة في الإنتاج المصاحبة لتلك الاستثمارات.

-دراسة نزارى لعام 2008، هدفت الدراسة إلى قياس اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في كل من المغرب وتونس خلال الفترة (1991-2005) وذلك وفقاً لنموذج النمو الداخلي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر على النمو الاقتصادي في المغرب تأثيراً إيجابياً لكنه ضعيف، في حين أثر على النمو الاقتصادي في تونس تأثيراً سلبياً.

بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها في قائمة المراجع.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من حيث المنهج المستخدم، حيث قامت هذه الدراسة بقياس أثر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق معدل النمو المستهدف، وتنمية الصادرات غير النفطية. كما تختلف عن الدراسات الأجنبية السابقة في اتخاذها للدراسة التطبيقية على الجزائر باعتبارها دولة نامية، لتحليل وتقدير اثر سياسة استهداف الاستثمار على معدل النمو المستهدف، وتنمية الصادرات غير النفطية. إضافة إلى أن الدراسة تغطي الفترة (1986-2011)، حيث تم البدء بعام 1986 على أساس أنه العام الذي تضمن استهداف (تنمية الصادرات غير النفطية، وتحقيق النمو الاقتصادي) في الإستراتيجية الإنمائية بالجزائر، وبداية الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبداية العديد من الإصلاحات والتحويلات في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد الأزمة النفطية وانخفاض أسعار البترول التي سجلت في تلك السنة.

هيكل البحث: انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف الأساسية للبحث، فقد تم تقسيم البحث إلى بابين، يتضمن كل باب ثلاثة فصول بعد المقدمة العامة على النحو التالي:

الباب الأول: الإطار النظري لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

والأهداف الإنمائية محل الدراسة

الفصل الأول: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني: مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر.

الفصل الثالث: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي في الجزائر المباشر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة .

الباب الثاني: الإطار التطبيقي لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

والأهداف الإنمائية محل الدراسة في الجزائر.

الفصل الرابع: تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعها، الموقف التنافسي وإجراءات تنميتها.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل السادس: الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة بالجزائر.

الباب الأول

الإطار النظري لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

والأهداف الإنمائية محل الدراسة.

مقدمة الباب الأول:

تعتبر سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لجهود التنمية في اقتصاديات الدول النامية من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو، وتنمية الصادرات. وهذا على الرغم من عدم وجود توافق تام وسط الاقتصاديين بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلا أن هنالك إجماع متزايد في الأدبيات الاقتصادية حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بالنمو تبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه نقل التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

أما العلاقة بين سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية، فحسب الأدبيات الاقتصادية فيمكن يكون مكملا أو بديلا، يمكن لسياسات التجارة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة، أن فرض تعريفه عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات.

وبالمقابل فالانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير. فالتصدير يعتبر شكلا من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية، فهناك مجموعة من الاقتصاديين المتفائلين تجاه تأثير الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي أمثال (Haberler, Viner) وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات ظهر الدور الايجابي الواضح علي تحقيق التنمية الاقتصادية بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم.

وتضطلع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ منتصف الثمانينات (خاصة بعد الإصلاحات التي عرفتها الجزائر من انفتاح اقتصادي) إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها من تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية ومما أولا، زيادة النمو الاقتصادي. وثانيا، تنمية الصادرات غير النفطية ومن تم زيادة قدرة المنتجات الجزائرية على الولوج إلى الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى تحقيق التغييرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، إذ يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية، وعدم التناسق والتباين بين هيكل الصادرات والواردات. ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية، مما يساهم في تقليل فجوتي التقنية و الموارد عن طريق الحصول على المعرفة، إذ يمكن للجزائر تنمية إنتاجيتها إذا استطاعت نقل المعرفة الأجنبية إلى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل توجه الاقتصادات نحو اقتصاد المعرفة.

وفي هذا السياق، نعالج هذا الباب من خلال الفصول الثلاثة التالية:

الفصل الأول: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي.

الفصل الثاني: مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر.

الفصل الثالث: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة.

الفصل الأول

سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي

الفصل الأول: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية، وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية والتنظيمية، فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية.

إن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تعني تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية، في إطار عملية التنمية بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار، وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة. ولا شك أن وضع سلم للأولويات تحكمه أساسا قدرة المشروعات على تحقيق الأهداف الإنمائية المستهدفة، من خلال إسهامها المباشر في ذلك. كما أن تحقيق النمو الاقتصادي يختلف من إستراتيجية لأخرى، فحسب إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير التي تقوم على تشجيع الصادرات تتيح إمكانية توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج من اقتصاد يعتمد صادراته على سلعة واحدة أولية قابلة للنضوب النفط الخام مثلا، إلى اقتصاد متنوع في صادراته سواء من المنتجات الصناعية أو المنتجات الزراعية .

وبما أن الأهداف الإنمائية تختلف من اقتصاد إلى آخر، ومن وقت لآخر في الاقتصاد الواحد، وحسب طبيعة الاقتصاد والإمكانيات التي يتوفر عليها البلد، سنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي.

المبحث الثاني: تحليل مفاهيم الأهداف الإنمائية محل الدراسة.

المبحث الثالث: التحليل النظري لأهمية سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي
الأطروحات التي حاولت تفسير سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر و الدوافع وراء تلك الاستثمارات متعددة و مختلفة باختلاف الفرضيات التي تقوم عليها كل أطروحة و نظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على كل من الدولة الأم و الدولة المضيفة.

المطلب الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكالها.

تتعدد أشكال و أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر وسنتطرق لها في ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على استخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تحسين المستوى التكنولوجي وتنمية الصادرات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.⁽¹⁾ ونعني بالمواد الترويجية المختلفة كل السبل التي تعرف المستثمر الأجنبي بالفرص الاستثمارية المتاحة حجمها وقطاعاتها الرئيسية، مثل الخرائط الاستثمارية، إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال التسهيلات وإلغاء الازدواج الضريبي، واستقبال المستثمرين إقامة المعارض مراكز الترويج... الخ .

ويلعب الجانب الترويجي دورا مهما في خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك من الدراسات التي أكدت أهمية تلك البرامج وعلاقتها الايجابية في قومه. ومنها التجربة الصينية والمصرية والدنمركية والسويدو السعودية... الخ.⁽²⁾

ولنجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي على الدولة أن تضع السياسات الاقتصادية التي تحقق جذب الاستثمار كجزء لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة، فتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة هو المحدد للإستراتيجية اللازمة، بما في ذلك الجوانب المالية اللازمة لتنفيذها وهذا يشمل بدوره سياسة الدولة نحو الاستثمار، سواء من ناحية النوع أو الحجم أو القطاعات التي يستثمر بها ذات الأولوية. وسياسة فتح الباب أمامه ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية سواء المالية أو التقنية والإدارية عن تحقيقها. وسياسة الدولة نحو جذب

⁽¹⁾ طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية _حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 3.

⁽²⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004، ص 11.

الاستثمار يجب أن تتصف بالهرونة طبقا للأوضاع الاقتصادية والمالية والتقنية المتوفرة لكل مرحلة، وتتغير إذا تغيرت الأوضاع. وعموما فسياسات استقطاب الاستثمار هي متعلقة بالسياسات الاقتصادية، ومنها السياسة التجارية والتي تركز على إزالة الحواجز والقيود الكمية أمام حركة التجارة، وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية على مجموعة واسعة من السلع الرأسمالية و الوسيطة. كما تهدف أيضا إلى تحسين المناطق الحرة وتوسيعها وتحديثها لتكون مواقع جذب استثماري تؤدي إلى تنمية الصناعات والمبادلات التجارية .

فإذا كانت أولويات أهداف التنمية تتضمن زيادة الإنتاج القومي، فإن اختيار المشروعات يتم استنادا إلى مدى إسهامها في زيادة الإنتاج. بحيث يتم تفضيل المشروعات التي تسهم بدرجة أكبر من سواها في تحقيق هذه الزيادة. وكذلك إن كان سلم الأولويات يتضمن تحقيق زيادة في تشغيل الأيدي العاملة، فيتم اختيار المشروعات التي تسهم بشكل أكبر من غيرها في توفير فرص العمل للمشتغلين، فالتكنولوجيا أصبحت أكثر مما مضى عاملا في الإنتاج والإنتاجية، وفي توفير فرص العمل الحقيقية، وفي تنويع الإنتاج وزيادة الدخل القومي.

أما إذا كان سلم الأولويات يتضمن زيادة الصادرات للحصول على العملات الأجنبية لسد احتياجات عمليات التنمية إليها تلبية لمتطلبات الاستيراد، فإن ذلك يؤدي إلى اختيار المشروعات في ضوء إسهامها في توفير قدر أكبر من الصادرات. وهكذا بالنسبة لمدى إسهام المشروعات في تحقيق أهداف التنمية الأخرى التي يتضمنها سلم الأولويات. أما إذا كان السلم يتضمن عدة أهداف في آن واحد، فيعطي وزن ترجيحي يتم من خلاله احتساب الأهمية النسبية لكل هدف من الأهداف حسب أولويته في سلم الأولويات، وأن المعيار الذي يجمع كافة الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروعات في الاقتصاد يمكن أن يطلق عليه معيار الربحية الاجتماعية أو العائد الاجتماعي، حيث تجمع هذه الآثار بإعطائها أوزان ترجيحية تعكس أهميتها ضمن سلم الأولويات.

وبعد إجراء مقارنة لها مع الكلف الاجتماعية التي يتطلبها إقامة هذه المشروعات أي الكلف محسوبة من وجهة نظر المجتمع. أي أن الكلف تعطى لها أهمية نسبية حسب ندرتها وأهميتها في المجتمع، ويتم اختيار المشروعات التي تعطى أكبر عائد اجتماعي، قياسا بكلفتها الاجتماعية مقارنة بغيرها من المشروعات.

ويمكننا فيما يلي إدراج بعض التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الاستثمار الأجنبي المباشر أنه: "الاستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان اقتصادي خارج ميدان المستثمر، من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة."⁽¹⁾

أما المنظمة العالمية للتجارة (OMC) تعرفه على أنه ذلك: "النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيضة) وذلك مع نية تسييرها."⁽²⁾

كما تعرفه منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية (OCDE) على أنه: "عبارة عن ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع المؤسسات، لا سيما الاستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فروع
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات فأكثر)."⁽³⁾

وفي تعريف آخر ل(OCDE) اعتبرت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمال رأس المال أو قوة التصويت.⁽⁴⁾

ويرى " فريد النجار " أنه يقصد بالاستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملك أصول ثابتة ومعتبرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة. أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة⁽⁵⁾. كما يرى "Bertrand Bellon" و "Ridhag Ovid" بأن كل مؤسسة تقوم باستثمار مباشر خارج بلدها، تصبح شركة عابرة القوميات .

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكن استخلاص أن الاستثمار الأجنبي المباشر يركز على عنصرين أساسيين هما:

- 1- قدرة التأثير على إدارة المشروع، من خلال ما يتمتع به المستثمر من قوة تصويته تؤهله لتمرير القرارات لتحقيق أهدافه.
- 2- امتلاك المستثمر في دول معينة لأصول سواء كانت ملكية جزئية أو تامة، تعطي له حق التصرف فيه من خلال ما يمتلكه من فنون إنتاج وتكنولوجيا.

⁽¹⁾ Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont, "investissement international" édition: Armand colin, Paris, 1996, p.05

⁽²⁾ centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud ,investissement directe étrangère d Economica, 1998, P.2.

⁽³⁾ OCDE, Définition de référence détaillés des investissements internationaux, paris, 1983, p.14

⁽⁴⁾ OCDE, Second edition of the detailed ben Chamak of foreign direct investment, Paris, 1992, P20.

⁽⁵⁾ فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص23.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الأشكال الأخرى من تدفقات رأس المال، خاصة التدفقات على شكل قروض تجارية بما يلي:

- حركة رأس المال في عهد بريتون وودز "قادتها الحكومات وما بعد وودز" قادتها الشركات. و تفسير ذلك هو آلية سعر الصرف وتحويلها من الثبات قبل 1971 إلى التعويم وتفعيل آليات السوق لتحدها. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول الأوروبية ثم بقيت العالم. ولقد ألفت سياسات سعر الصرف المعوم عبئاً كبيراً على شركات الأعمال، بسبب تذبذبات أسعار الصرف في مختلف أسواق المال العالمية، مما أدى إلى ظهور ما يعرف بخطر تبادل العملات. (1)
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من المساعدات الإنمائية الرسمية والقروض التجارية في تحويل الأرباح المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات التي تستخدم فيه.
- تعتبر الشركات المتعددة القوميات القناة الرئيسية للاستثمار الأجنبي فتعرض مزاياها الخاصة (2) من تكنولوجيا رؤوس الأموال لتنمية صادرات البلدان النامية التي تنتقل إليها بما تملكه من شبكات عالمية للتسويق والتوزيع يصعب هذا على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن يخترق الأسواق العالمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط، ولكنه عادة يكون مصحوباً بفنون إنتاجية ومهارات إدارية وتنظيمية، وهذا ما لا يتوفر في حالة المساعدات المالية.
- الإقراض المصرفي و الاستثمار المحفزي تحركهما في الكثير من الأحيان اعتبارات الربح في الفترة القصيرة و لا يتم استثمارهما في أنشطة تسيطر عليها البنوك أو مستثمرون الحافظة بل يتأثران بدرجة كبيرة بتحركات أسعار.
- الفائدة في القروض التجارية شديدة الحساسية لسلوك المتعاملين (3)، بينما الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لفترات طويلة الأجل المفتوحة أمام المستثمرين لتحقيق أرباح في أنشطة يسيطرون عليها بصورة مباشرة.

(1): John h. Dunning and John R. Dilyard, "To word general parading of foreign direct and foreign portfolio investment". Trnasnational corporation, vol.8, N°:1,(April,1999), P30.

(2): Dunning J.H, "Multinational Enterprises and the global Economy", Work Ingham, Addison-Wesley, 1993, p.21

(3) بادما مالا مبالى و كارل. ب، سوفانت، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية"، مجلة التمويل و التنمية، المجلد36، ع1. مارس 1999، ص35

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال تعريفنا للاستثمار الأجنبي المباشر يتبين لنا أن هذا الأخير يأخذ عدة أشكال، والتي تمثل سياسات الاستهداف، ويرجع هذا التباين في الأشكال إلى عدة عوامل منها (1):

- اختلاف مناخ الاستثمار من دولة مضيضة إلى أخرى، واختلاف أهدافها التي تنوع إليها من خلال الاستثمار الأجنبي.
- لاختلاف الشركات متعددة الجنسيات وخصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه وفي ما يلي نحاول أن نشير إلى أهم الأشكال :

أولاً: تقسيم حسب طبيعة الاستثمار (2):

1- الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الثروات الطبيعية:

ومن أهم دوافعه مدى توافر العناصر الطبيعية و المواد الخام ودرجة الأمان النسبي في عمليات الاستخراج، كما يخلق هذا النوع من الاستثمار آثار إنتاجية و آثار استهلاكية دافعة للتجارة إذا تطلب الأمر زيادة استيراد المعدات لعملية الاستخراج.

2- الاستثمارات الباحثة عن الأسواق: ساد هذا النوع من الاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية، أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات. كما أن سبب وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات، والسبب الآخر هو تكلفة النقل في الدول المضيضة، مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها، ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدول المضيضة للاستثمار عن طريق زيادة رأس المال فيها، كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجال الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدول المضيضة وزيادة وارداتها، من خلال مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة الاستثمار (3).

ويهدف الاستثمار إما للدخول لأسواق جديدة أو للحفاظ على الأسواق الحالية، وذلك لغرض تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات، ويستخدم هنا كاستراتيجية دفاعية وغالباً ما تقوم الشركات باستخدام هذا النوع من الاستثمارات لغاية الحفاظ على الأسواق الحالية بدلاً من البحث عن أسواق جديدة.

3- الاستثمارات الباحثة عن الكفاءة في الأداء: وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات إنتاجها وتعظيم ربحها، من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة، وبأخذ أشكال مختلفة، منها تحويل جزء من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى

(1) حمد عبد الرحمن أحمد، "مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية" دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1994، ص.18.

(2) Sen, R. and Srivastava. S, foreign direct investment and service exports in India : exploring causal links, paper prepared for the Australian conference of economists (ACE) , Sydney , Australia, 2004,P10

(3) محمد صقر، سمير شرف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية الاقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- 28، سوريا، العدد 3 2006 158.

الدول المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي. وبالتالي تستطيع الشركة الوطنية من الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع، لأنها تتطلب إنتاجية ومهارة عاليتين، وتقوم الشركة المحلية بتكملة التصنيع للسلعة ووضع عليها علامة تجارية للشركة الأم لأغراض التسويق. وأهم ما يميز هذا النوع هو أن صادرات الشركة المحلية إلى الدول الصناعية ليست معروضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.⁽¹⁾

4- الاستثمارات الباحثة عن الأصول الإنتاجية.

5- الاستثمارات الباحثة عن الميزات النسبية: هذا النوع هو الغالب في البلاد النامية، حيث تسعى الاستثمارات للاستفادة من مزايا تلك الدول مثل: (المواد الأولية، رخص العمالة، توفر البترول... الخ). ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات في المادة الأولية وكذلك زيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة.

ثانيا: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتلقية حسب الهدف:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى إحلال الواردات: ويتمثل في إنتاج السلع التي كانت تستوردها الدولة المضيفة من قبل، وبالتالي تنخفض واردات الدولة المضيفة. والعوامل التي يتوقف عليها هذا النوع من الاستثمار هو حجم سوق الدولة المضيفة وتكاليف النقل والقيود التجارية.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الهادفة إلى زيادة الصادرات: ويكون بدافع الرغبة في البحث عن مواد خام ومدخلات إنتاج جديدة. وهذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة من المواد الخام والسلع الوسيطة إلى المستثمر الأجنبي (الدولة الأم) ودول أخرى (فروع الشركة متعددة الجنسية).

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحفزة عن طريق الحكومات⁽²⁾: ويعني قيام حكومة ما بتقديم حوافز للمستثمر الأجنبي من أجل القضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

4- الاندماج و الاستحواذ: أصبحت عمليات الاندماج والاستحواذ ظاهرة بارزة خاصة بعد اتساع نطاقات التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة العالمية. حيث تستهدف من خلالها الشركات تعزيز قدراتها التنافسية وحصتها في السوق العالمي.

ويحدث الاندماج عبر الحدود (cross border mergers) عندما يتم تجميع الأصول

والعمليات من عدة دول و عدة شركات لتأسيس شركة جديدة. أما الاستحواذ عبر الحدود (cross

⁽¹⁾ عبد الكريم عبد اله، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في مصر، دراسة اقتصادية قياسية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد نصرية، عدد 56 28 2005 3.

⁽²⁾ Driffield, N and R, foreign direct investment and the Creation of Local Linkages in Pacific Island Economies. Island of the World VIII International Conference, Taiwan, 2004.;P 6.

(border acquisition) فيحدث عندما تمتلك شركات أجنبية أصول شركات محلية، بحيث تصبح الشركات المحلية فرعا للشركات الأجنبية.

وبالتالي يقصد بالاندماج (Fusion) اتحاد مصالح شركتين أو أكثر بغرض تكوين شركة جديدة⁽¹⁾، وهذا من شأنه تعزيز المركز التفاوضي لهذه الشركة الجديدة من خلال مشاركتها وانضمامها في اتحادات جهوية وإقليمية. أما الاستحواذ (Acquisition) هو عبارة عن قيام شركة معينة بالاستيلاء على شركة ثانية، حيث تختفي الشركة الثانية وتبقى الشركة الأولى قائمة⁽²⁾. وبالتالي فإن الاندماج والاستحواذ ضمن تيار العولمة والانفتاح الاقتصادي أصبح بالنسبة لمختلف المؤسسات حتمية وليس خيارا، بعد اندثار كل البدائل المتاحة أمامها غير بديل اقتصاد السوق.

5- استثمار المجال الأخضر (Greenfield Investment): يعتبر هذا الاستثمار الهدف الأساسي للدول المضيفة لأنه يؤدي إلى إيجاد طاقة إنتاجية جديدة ويزيد التوظيف، مما يؤدي إلى نقل التكنولوجيا⁽³⁾.

6- الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: وهو أن تقوم شركة ما في صناعة معينة بالاستثمار في نفس الصناعة التي تعمل فيها ولكن في دول أخرى.

7- الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: وينقسم إلى:

• الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الخلفي: ويحدث عندما تقوم شركة أجنبية بتزويد مدخلات الإنتاج لعمليات الإنتاج في الشركات المحلية.

• الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي الأمامي: ويحدث عندما تقوم الشركة الأجنبية ببيع مخرجات إنتاج الشركات المحلية في الخارج.

8- الاستثمار الأجنبي المباشر المختلط

(1) "الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، 05.

(2) محمد صبح "القرارات المالية الإستراتيجية" دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، 37.

(3) Gorg, Holger. Analyzing foreign Market Entry: The Choice between Greenfield Investment and Acquisitions Economics Technical , Papers 981, Trinity College Dublin, Department of Economics, 1998, P 9.

ثالثاً: تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب نوعية الملكية:

حيث صنف الاستثمار الأجنبي إلى ثلاثة أنواع:

1- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعد هذا الاستثمار الأفضل للشركات متعددة الجنسيات. حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع الإنتاج والتسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدول المضيفة⁽¹⁾، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب اختصاصات وصلاحيات الفرع، والتفويض الموكل إليه وذلك وفق اتفاقات مبرمة مع البلد المضيف.

2- الاستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك هو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه مالياً أو إدارياً أو بالخبرات وبراءات الاختراع طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، أما " ليفجستون " فيرى أن الشراكة لقيام بمشروع معين سواء كانت في رأس المال أو بالتكنولوجيا فهذا يعتبر استثماراً مشتركاً⁽²⁾. وتعد المؤسسات المشتركة أيضاً أحد صيغ الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تنشأ اثر مشاركة ومساهمة أحد أو مجموعة من المستثمرين الوطنيين (المحليين) مع شركائهم من الخارج. حيث نلاحظ انتشار هذا النوع من المؤسسات في الدول العربية لا سيما في مجالات النقيب واستغلال البترول، على أن تقوم الأطراف المشاركة بالمساهمة في المؤسسة بنصيب من العناصر اللازمة لقيامه، مثل رأس المال، والمواد الخام والمهارات التنظيمية والتسييرية، وفنون الإنتاج⁽³⁾.

3- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع⁽⁴⁾:

هذه الاتفاقيات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي أو الطرف الوطني (عام أو خاص). يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج معين. وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للاستثمار الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار، فإن هذا الوضع يصبح مشابهاً لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج التي عرضناها سابقاً (مثل عقود التصنيع وعقود الإنتاج).

(1) اقتصاديات الإدارة و الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 232

(2) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، 1991، ص 364.

(3) إبراهيم محمد الفار، اقتصاديات المشروعات المشتركة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 14.

(4) عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 181.

رابعاً: تقسيم "Behrman"

صنف "Behrman" الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع⁽¹⁾:

1- النمط الكولونيالي:

ويسمى أيضاً هذا النوع من الاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر من النوع الاستعماري. حيث ينحصر هدفه في استخراج المواد الخام لغرض استخدامها في بلد منشأ رأس المال. ويتميز هذا النوع بالتبعية لكاملة للشركة الأم، وكان في شكله التقليدي يتجلى في ملكية الرأسمال الأجنبي لحقول النفط ومناجم النحاس.

2- الاستثمار الأجنبي المرتبط بإقامة طاقات إنتاجية:

وتكون إقامة هذه الطاقات الإنتاجية في بلد معين لإنتاج منتجات مخصصة للبيع في أسواق مغلقة، في إطار البلد المضيف فقط. وقد تعود للشركة عدة فروع في العالم، وتتصف العلاقات المتبادلة بين الشركة الرأسمالية والفروع التابعة لها بغياب التجارة والتدفقات السلعية ما عدا بعض حالات توريد أجزاء وأنواع معينة من المعدات.

3- استثمار الشركات متعددة الجنسيات:

علاقة الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر علاقة وطيدة نظراً لما تملكه من ارتباطات واسعة بالمسائل المتعلقة بالتمويل الدولي بالإضافة إلى إستراتيجيتها في غزو الأسواق العالمية، من أكثر التعاريف شيوعاً و قبولاً للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه "Vernon" في هذا الخصوص نعرفها بأنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن مئة مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر"⁽²⁾.

خامساً: أشكال أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1- الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة مجال محدود إدارياً أو جغرافياً خاضع لنظام جمركي يسمح بحرية استيراد السلع والخدمات مواد أخرى إليها، بهدف إنتاج مواد متجهة للتصدير أو التخزين⁽³⁾. والمستثمر الأجنبي هنا يقوم باستثمار رأس ماله سواء في النشاط التجاري أو النشاط الصناعي في هذه المناطق الحرة قصد تحقيق الربح نظراً للامتيازات التي يتمتع بها في هذه المناطق.

(1) : ميرونوف، أ.أ، (ترجمة علي تقي عبد الحسن-القروني)، الأطروحات الخاصة بتطوير الشروط متعددة الجنسيات، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص.94.

(2) : اقتصاديات الاستثمار الدولي ، ص 31 .

(3) قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 129.

ومن خلال التطرق لأشكال الاستثمار الأجنبي نستخلص أن هذا الأخير بمختلف أشكاله يعد من بين الوسائل الهامة التي تؤدي إلى تجديد و خلق طاقات إنتاجية و توسيع الجهاز الإنتاجي لمختلف القطاعات المستهدفة.

الفرع الثالث: التحديات والمخاطر المرتبطة بسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن استهداف قطاعات معينة قد يكون فعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن على الجانب الآخر يفرض مجموعة من التحديات على الحكومة. حيث يجب أن تضمن الحكومة أن تنفيذ الأنشطة الترويجية اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي لا يقتصر فقط على مكاتب تشجيع الاستثمار، بل يجب أن تمتد إلى العمل على نحو متكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى من أجل ضمان تحقيق الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين الأهداف التنموية المراد تحقيقها. وحتى تتمكن وكالات ترويج الاستثمار من القيام بدورها يجب أن تكون هناك رؤية واضحة لدور جميع المؤسسات الحكومية في خطط التنمية وذلك حتى يمكن زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني في جذب الاستثمار الأجنبي⁽¹⁾.

فعملية الاستهداف ليست عملية مؤقتة تتم مرة واحدة، بل هي عملية مستمرة تتطلب من مراكز تشجيع الاستثمار أن تقيم أداءها باستمرار في ظل التكاليف والعائد هذا وتتطوي عملية الاستهداف على العديد من المخاطر من أهمها :

- الإعفاءات المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ما هي إلا عبئا اقتصاديا وماليا، و بالتالي لا بد أن يكون المرهود الاقتصادي للتدفق أكثر منها وإلا فلا داعي من ذلك. و عليه يجب أن تكون الأهداف واضحة ومحددة سواء ما تعلق منها بزيادة الصادرات أو إشباع حاجة السوق المحلية فضلا عن زيادة الكفاءة الاقتصادية وغيرها. و عليه لا بد من تحديد نوع الاستثمار الملائم ولكل هدف نظرا لاختلاف دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر نفسه⁽²⁾.

- إن الاعتماد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر قد يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني و لاسيما في حالة الأزمات العالمية أو المحلية. وقد ينخفض نتيجة ذلك، و عليه لا بد أن تكون السياسة الاستثمارية مكتملة لسياسة تطوير الاستثمار المحلي⁽³⁾، وليست منافسة أو متناقضة معها.

- احتمال توجيه أنشطة الترويج على نحو خاطئ إلى الشركات التي لا تحقق الهدف المرجو منها أو تلك التي لا ترغب في الاستثمار في البلد المضيف. بغض النظر عن كثافة أنشطة الترويج مما يمثل إهدار للموارد. ولتقليل هذه المخاطر يجب أن تكون سياسة الاستهداف واقعية ومبنية على فهم عميق لمزايا

(1) طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(2) الاسكوا:دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 21-23.

(3) نفس المرجع، ص 25.

و عيوب البلد المضيف، حيث لا يجب أن تسعى الدولة المضيفة لجذب الشركات الكبرى دون أن تتوفر لديها الإمكانيات اللازمة لذلك.

- الحوافز العامة ما هي إلا تكلفة يتحملها الاقتصاد المحلي وخاصة الميزانية العامة له. وبالتالي يجب الاعتماد على سياسة تقديم الحوافز الموجهة، وهذا يعني ربط تلك السياسة بقطاعات معينة تتمتع بها الدولة بميزة نسبية، بحيث تعود نتيجة هذه القطاعات بأعظم الفائدة على البنية الاقتصادية الشاملة. وقد أثبتت دراسات معينة أن إتباع سياسة الحوافز الموجهة (Triggered Incentive) هي أكثر جدوى من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات و الحوافز، تشمل كل القطاعات و الصناعات بما في ذلك التي لا تتميز فيها الدولة بأية ميزة تنافسية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، وكذا الإجرائية التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده والتي يمكن أن تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حد ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة، فتكون مرتبطة بالمستثمر الأجنبي أو الدولة الأم، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدول المضيفة، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للمستثمر الأجنبي:

وهي تلك المحددات التي تتعلق بالعوامل الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات الراغبة في الاستثمار بالدول المضيفة.

فحسب نظرية احتكار القلة الدولي، ظهر النموذج الاحتكاري في تحليل "HYMER" حينما اعتبر أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بميزات لا تتمتع الشركات المحلية بالدول المضيفة⁽²⁾.

فيرى أصحاب هذه النظرية وجود موانع دخول وخروج للصناعة و هذه الخاصية تمنح للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في الصناعة قوة احتكارية تساعد على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها تتمتع بميزة احتكارية على المؤسسات الوطنية (المحلية) في البلاد المضيفة.

أما موانع الدخول و الخروج فهي ممثلة حسب "J. S.Bain" في ثلاث خصائص هي :

1- انخفاض تكلفة الإنتاج.

2- انخفاض تكلفة الإعلان والترويج و توزيع المنتجات.

(1) : الاسكوا، مرجع سبق ذكره، ص 26.

(2) : قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005، ص 63.

3- وفرة الحجم.

فهذه الخصائص هي التي تعطي للمؤسسات متعددة الجنسيات العاملة في هذا السوق قوى احتكارية وتمنع الداخلين الجدد للصناعة، وحيث الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وتنتقد هذه النظرية لكونها لم تعطي تفسيراً شاملاً لسلوك المؤسسات واتجاهها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي وإن كانت تفسر استثمار مؤسسة ذات ميزة احتكارية في بلد لا تتمتع فيه المؤسسات المحلية بهذه الميزة، إلا أن تعجز عن تفسير حالة البلاد المتقدمة، حيث تتمتع مؤسساتها بخصائص متشابهة إلى حد كبير بالإضافة إلى وجود ظروف سوق احتكارية متقاربة ومع ذلك نجد استثمارات أجنبية.

نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، فعملية الاستخدام الداخلي لمزايا الاحتكارية يعرفها "RUGMAN": على أنها عملية يتم بموجبها إنشاء سوق للمزايا داخل الشركة نفسها. وتهدف فكرة الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية إلى بحث كل من التكامل الأفقي والرأسي لكون عدم كمال الأسواق يحول دون قيام الاستثمار الأجنبي.

فيرى "HYMER" أن الشرط الجوهري في قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في ظاهرة عدم كمال الأسواق، كما احتفظت العديد من النظريات بفرضية عدم كمال الأسواق. فالاستخدام الداخلي للميزة الاحتكارية من طرف المؤسسات متعددة الجنسيات يمكنها مواجهة الحواجز التي تضعها مختلف حكومات الدول المضيفة على أسواقها، كما يضمن وضع قيود تمنع دخول منافسين آخرين لهذه الأسواق، وبالتالي تظل ملكية الميزة الاحتكارية داخل المؤسسة.

وتجدر الإشارة إلى أنه هناك بعض الشركات متعددة الجنسيات تستفيد من المزايا الاحتكارية من خلال بيع براءات الاختراع أو التراخيص. كما تهدف هذه الشركات من خلال عمليات التكامل الرأسي في عمليات الإنتاج والتسويق إلى جعل الإمداد بالمواد الأولية وكذا التسويق عملية داخلية. وتنتقد هذه النظرية لكون محدد المزايا الاحتكارية لا يكفي وحده في تفسير دافع الاستثمار الأجنبي في الخارج، بل هناك مجموعة من المحددات الأخرى مثل: المناخ الاستثماري، المزايا المكانية. وتتمثل أهم المحددات الراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:

1- العائد على الاستثمار في الدول المضيفة: يعتبر العائد على الاستثمار أحد أهم العوامل الحاكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر يتجه إلى الاستثمار خارج دولته توقعاً لمعدل عائد أعلى الاستثمار بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية. مع الأخذ في الاعتبار باقي المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية.

2- تكاليف الإنتاج: يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين للقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تستطيع من خلال إنتاجها الضخم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس

ذلك في تخفيض تكاليف الإنتاج⁽¹⁾. حيث يلعب انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي دوراً هاماً في المحافظة على حجم مبيعاته، وعلى الميزة التنافسية لمنتجاته في الأسواق العالمية، كما أن حجم الشركة الكبير يعطيها دافع أكبر للاستثمار في الخارج.

3- القدرات التكنولوجية والإدارية: يمثل امتلاك الأجانب وخاصة الشركات متعددة الجنسيات للتكنولوجيات الحديثة نتيجة زيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وامتلاكها للمهارات الإدارية الحديثة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي إلى زيادة قدرة تلك الشركات على استثمار تلك القدرات من خلال التوسع الخارجي.

4- وقد أشارت أدبيات بعض الدراسات⁽²⁾ أن دافع المستثمر الأجنبي للاستثمار هو تعظيم الربح المعدل للمخاطرة، ولعل ذلك ما دفع البعض لتحديد مصادر أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بثلاثة مصادر وهي:

- عوامل داخلية في المنشأة كالمعرفة، تسمح لها بالنمو والتميز عن الآخرين في الدولة الأم أو في الدولة المضيفة.
- عوامل في الدولة المضيفة تسمح للمنشأة الأجنبية كرخص الأيدي العاملة بتمركز أفضل لتحقيق الأرباح.
- عوامل مرتبطة بمفاضلة المنشأة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والتراخيص.

(1) عبد السلام أبوقحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مطبعة ومكتبة الإشعاع المصرية، 1998، ص 32.

(2) حسام الدين علي فارس داود، أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (1995-2006) دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2010، ص 43.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الراجعة للدولة الأم:

توصلت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج متباينة، تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. وأوضح "كوشلين" عام 1995 أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أنواعها⁽¹⁾.

ترتكز نظرية رأس المال في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في "رأس المال النقدي". إذ تحاول هذه النظرية البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فتري أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية.

فعلى المستوى الدولي تلعب مردودية رأس المال في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فيتدفق هذا الأخير من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال.

وهناك مجموعة من الباحثين الاقتصاديين تناولوا هذا الموضوع و من بينهم⁽²⁾ BONNIN " ، و يمكن

تصنيفهم إلى صنفين:

أولاً: ترى الفئة الأولى أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار و الصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق بدرجة كبير و مقارنة بمعدل الربح.

ثانياً: ترى الفئة الثانية أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين والأجانب ولا تراعي هنا الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساساً على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب. وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادر عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكدته "BONNIN" في قوله "أن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق و معدل الربح".

وتنتقد هذه النظرية كونها اعتمدت على محدد رأس المال النقدي في تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن الواقع يثبت أن هناك عدة محددات تؤثر في قرارات هذه الاستثمارات من بينها: اختلاف التكنولوجيا و عدم كمال الأسواق.

وتعتبر نظرية أخطار التبادل الدولي أن التبادل المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى الاقتصادي الفرنسي "MUCHILLEN" أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

⁽¹⁾ رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 2002، ص 125 .

⁽²⁾: Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et l'état, édition études vivantes, France, I 1984, P.86

تتشابه إلى حد كبير مع محددات التبادل السلعي والتي جمعها في ستة عناصر، وهي : اختلاف التكنولوجيا، اختلاف الطلب، اختلاف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وفرات الحجم، عدم كمال السلع، عدم كمال أسواق عناصر الإنتاج.

وتعتبر إحدى هذه المحددات أو مجموعة منها مسؤولة عن اختلاف نفقات الإنتاج والأسعار النسبية للسلع بين البلدان، فهي التي تدفع الدول المندمجة في النظام الاقتصادي الدولي إلى التبادل والحصول على السلع من الخارج بأسعار أقل نسبياً مما لو أنتجتها على أرضها⁽¹⁾.

ويرى كذلك "R.Z-Aliber" أن معدل الفائدة بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتوقعة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة و نأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج⁽²⁾.

ومن أهم العوامل التي تدفع إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدولة الأم إلى الدول المضيفة ما يلي:

- عدم استقرار الوضع الاقتصادي في الدولة الأم نتيجة انخفاض معدلات النمو وحالات الركود أو المنافسة التي تتعرض لها الشركات في الدولة الأم.
- للاستقرار السياسي والأمني في الدولة الأم، الأمر الذي يدفع تلك الشركات إلى البحث عن أسواق أخرى تتسم بالاستقرار السياسي والأمني.
- عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

(1): Mucchielli, J.L, Sollogoub M, "L'échange international Fondements Théorique, et Analysé Empirique", Economica, Paris.1981. P20

(2) Pierre Jacquemot, Lafirme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990, P.97.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدول المضيفة:

تختلف محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لاختلاف الهياكل الاقتصادية و المؤسسية للدول النامية مقارنة بالمتقدمة.

ولقد استنتجت بعض الدراسات مجموعة من العوامل والسياسات التي تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية ، من أهمها المحددات الاقتصادية التي تشمل العديد من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى الاقتصاد الوطني. وتتمثل أهم هذه المحددات فيما يلي:

- درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي، بحيث أنه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة، كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي، علاوة إلى التخفيضات في القيود التعريفية وغير التعريفية ودرجة تركيز الصادرات.

- حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي تعتبر من العوامل المهمة المؤثر على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر. فكلما كبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر. وهذا راجع إلى الطلب الكبير على المنتج ومن تم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة⁽¹⁾.

- تطور البنية التحتية بالدولة المضيفة، وتشمل البنى التحتية المادية الطرق والمطارات وخطط السكك الحديدية والاتصالات. وتكمن أهمية هذا العامل في أن وجود الاتصالات ذات الكفاءة العالية تمكن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركات الأجنبية في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الأم، كما أنها تسهل من عملية تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز ومن المتوقع وجود علاقة إيجابية بين البيئة التحتية المتطورة للدولة المضيفة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

في هذه الدول المضيفة. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال عدد خطوط الهاتف، ونسبة مساهمة وسائل النقل والاتصالات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- توفر الحوافز التمويلية والمالية ، والحوافز غير الضريبية وتتمثل في ما يلي⁽²⁾ :

▪ الحوافز التمويلية ومن أهم أشكالها الإعانات الحكومية لتغطية جزء من تكلفة رأس المال والإنتاج وتكاليف التسويق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، مشاركة الحكومة في ملكية أسهم المشروعات الاستثمارية.

(1) أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاستثمارية العربية دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 35.

(2) Samson Muradzikwa, Foreign Investment in SADC, Development Policy Research Unit, Working Paper 02/67,2002, p. 18.

- الحوافز المالية: وتتمثل في الحوافز الضريبية ومن أهم أشكالها، الإعفاءات الضريبية المؤقتة ، وإعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية وحوافز التصدير.
 - الحوافز غير الضريبية: ومن أشكالها، تيسير الحصول على الأراضي والمباني والمرافق العامة، وضمان تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج.
- تحرير التجارة الخارجية للدولة المضيفة: ويتوقف تأثير هذا العامل على الهدف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدولة المضيفة، فتكون العلاقة ايجابية إذا كان الهدف من هذه الاستثمارات هو التصدير من داخل الدولة المضيفة. ويستدل على ذلك بنسبة صادرات وواردات الدولة المضيفة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تنامي القوة التنافسية للاقتصاد القومي: فكلما كان المركز التنافسي للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية في حالة تحسن، كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات. وهناك العديد من المقاييس المستخدمة في الاستدلال عن القوة التنافسية للاقتصاد القومي منها معدل نمو الصادرات، الرقم القياسي لأسعار الصادرات.
- استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول المضيفة تؤثر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فارتفاع النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار الاقتصادي يشكّلان حافز كبير لذلك. ويعود السبب في الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الكلية إلى طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعتبر طويلة الأجل في الغالب. لذا فإن تأثيرها بالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة المضيفة ذو أثر كبير عليها⁽¹⁾.
- وهناك جملة من المحددات الأخرى تشمل عدة عوامل تعمل على جذب المزيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، منها التشريعات القانونية والمؤسسية والأنظمة المصرفية بالإضافة إلى تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي والأمني وغياب احتمالات الحروب. كما أن زيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي تؤثر بشكل سلبي على زيادة هذا النوع من الاستثمار⁽²⁾.
- ويمكننا الإشارة إلى جملة من المحددات الأخرى ، التي تؤثر على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدولة المضيفة في الشكل الموالي:

(1) 1997، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة مقدمة إلى ندوة: تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 17-19 ، أيلول/ 8.

(2) مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988 3.

الشكل (1-1) : محددات البلدان المضيفة للاستثمار المباشر الأجنبي



Source : UNCTAD World investment Report 1998, Trends and Determinants, Table IV. 1, p.91.

المطلب الثالث: الآثار المتوقعة لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية.

كبر حجم إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ما، لا يعني ضرورة إمكانية تحقيق نفس درجة النجاح في دولة أخرى، أو حتى العكس ليس من المتوقع حدوثه بنفس الدرجة. فالأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات عديدة، وان الممارسات السلبية لإحدى الشركات الأجنبية في دولة ما لا يستلزم بالضرورة تعميم هذه الممارسات على الشركات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمار، سيظل محورا للجدل بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين فالبعض يؤيد و له حججه، والبعض الآخر يعارض وله أيضا مبرراته. وفيما يلي نتطرق إلى أهم آثار استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

وفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي وتؤدي إلى زيادة الدخل (علاقة مضاعف) ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس صحيح. ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن⁽¹⁾ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدول المضيفة، بمعنى هل الاستثمار الأجنبي له أثر مثبط أم أثر تحفيزي للاستثمار المحلي؟ كما يطلق على ذلك العلاقة بأثري الإحلال والتكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ، وما لذلك من تأثير على النمو الاقتصادي في الدولة.

فالنظرية الاقتصادية الكينزية ترى أن زيادة حجم الاستثمار يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، عن طريق اثر المضاعف k. وهذا من المتوقع أن يساهم في ارتفاع معدل النمو.

إن هذا الطرح قد ينطبق هو الآخر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة⁽²⁾.

حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

I : تشير إلى حجم الاستثمار الإجمالي في الاقتصاد محل الدراسة.

I_d : تشير إلى حجم الاستثمار المحلي.

I_f : تشير إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن المفترض أن يتم تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة رؤوس أموال أجنبية، كما يمكن لجوء المستثمرين الأجانب إلى تمويل استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة

⁽¹⁾ يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة مشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 72-75.

⁽²⁾ قويدري محمد، مرجع سابق، ص 47.

المضيفة، وبالتالي فإن جزءا من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الشركات الأجنبية، الأمر يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.

على هذا الأساس، فإن طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي تحدد العلاقة بين الأثر التكاملي والأثر الإحلالي لهذا النوع من الاستثمار، والاستثمار المحلي.

واستنادا إلى فكرة "شومبيثر" في الاستثمار الأجنبي المباشر، والخاصة بالاستثمار الابتكاري، والذي يقصد به زوال الابتكارات عن طريق عمليات الإحلال. فقد لاحظ أن معظم أصول الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الدول المضيفة تتطوي على تكنولوجيات متقدمة، مهارات راقية، وقنوات لتسويق المنتجات دوليا.

فإذا كان الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يستخدم تكنولوجيا تقليدية، فمن المتوقع أن لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات. مما يترتب عليه خروج العديد من المشروعات من دائرة النشاط الاقتصادي، ومنه سوف ينخفض حجم الاستثمارات المحلية. وبالتالي، يقال أن الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر إحلالي، ويؤثر ذلك سلبا على معدل النمو الاقتصادي في الدول المضيفة بفرض تتابع العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي⁽¹⁾.

أما إذا كانت الدول المضيفة تملك تكنولوجيا متقدمة بواسطة شركاتها المحلية، وان الشركات المحلية في الدول المضيفة لديها القدرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل القديمة، وان الاستثمار الأجنبي المباشر يتم تمويله من خلال رؤوس أموال أجنبية، فهذا ينشأ الأثر التكاملي والذي يحفز على مزيد من النمو الاقتصادي للدول المضيفة.

يتضح من خلال ما سبق أن الأثر الإحلالي ينشأ عندما:

- يتم تمويل جزء من الاستثمار الأجنبي من خلال الاقتراض من السوق المحلي في الدولة المضيفة.
- لا تقوى الشركات المحلية على الصمود أمام منافسة الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا متقدمة، مقارنة بمثيلاتها في الدول المضيفة.

أما الأثر التكاملي فينشئ عندما:

- يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس الأموال الأجنبية فقط.
- عندما تمتلك الشركات المحلية تكنولوجيا تمكنها من الصمود أمام المنافسة مع الشركات الأجنبية. أو عند اثر عوائد الإنتاجية الذي يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير لاستحدث تكنولوجيا متقدمة. مع ملاحظة أن درجة التكاملية أو الإحلال تختلف من دولة إلى أخرى وفقا للسياسات المحلية المتبعة ووفقا لفترة الزمنية (قصيرة أو طويلة الأجل).

⁽¹⁾Achour, A.S, Growth and Globalization Challenger for Arab Business the To of the 21 century :An Economic and Managerial Perspective , Conference en Economies Globalization : Impact on Arab Business , 28 September1996, pp : 8-9

وحسب دراسة "Agosin and Mayer" لعام 2000، حيث قامت بتحليل اثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على تحفيز أو مزاحمة الاستثمار المحلي في عينه من الدول المضيفة النامية في أفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة (1970 - 1996). في البداية تم تجزئة الفترة إلى الفترتين (1976 - 1980) و(1986 - 1996). وتم الاعتماد على (Panel Data) اتضح من الدراسة أن اثر المزاحمة أو التحفيز (Crowd out or Crowd in effect) اختلف من دولة إلى أخرى، وخلال نفس الدولة من فترة إلى أخرى. فعلى سبيل المثال وجد ليس هناك أثر تحفيزي في أفريقيا خلال الفترة (1970 - 1996)، وذلك على الرغم من وجود اثر تحفيزي أو تكاملي خلال الفترتين (1976 - 1980)، (1986 - 1996). أما في آسيا فكان هناك اثر تحفيزي خلال جميع الفترات السابقة. على العكس من ذلك كان الأثر إحصائي (مزاحمة) في أمريكا اللاتينية خلال جميع الفترات سابقة الذكر. وقد توصلت الدراسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر له اثر تحفيزي في الدول الآسيوية، وله اثر مزاحمة في دول أمريكا اللاتينية، وله اثر محايد في إفريقيا.

الفرع الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على عوائد التقدم تكنولوجيا.

إن المقصود بالتكنولوجيا جملة المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات، مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ. إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية، الوثائق، الرسومات، برامج التشغيل، تعليمات الصيانة، وأعمال التدريب والتعليم. هناك العديد من القنوات التي تنقل من خلالها التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول المضيفة، تتمثل أهم تلك القنوات فيما يلي: (1)

- الوردات من السلع الوسيطة والرأس مالية.
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- الاتفاقيات التعاون بين الشركات الأجنبية ونظيرتها المحلية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، نظرا لان التكنولوجيات الجديدة قد لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات.

(1)Huge , J.R.V Growth Performance during 1978-1997 , IMF , Policy Discussion paper , PDP/99/1, Honduras ,January 1999, p: 17

ويصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر استخدام تكنولوجيا متقدمة في مجال الإنتاج والإنتاجية عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير من قبل الشركات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن التغيير التكنولوجي يعد بمثابة متغير داخلي وان زيادة رأس المال الخاص بما في ذلك رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة مستوى التقدم التكنولوجي للاقتصاد ككل.

يوصف الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه قناة لنقل التكنولوجيا (Technology Transfer)، نظرا لأن التكنولوجيا لا تتضمن العمليات التقنية العملية بل المؤسسية و الإدارية و مهارات التسويق، ومن ثم فالمناخ الثانوية التي تجنيها الدول المضيفة تتمثل بآثار الانتشار التكنولوجي (Technological Spill-over) من خلال ما يسمى بـ(أثر المضاعف التكنولوجي (Technological Multiplier). إذ يعمل المضاعف هذا على نشر التكنولوجيا و أساليب الإدارة الحديثة على نطاق واسع .⁽¹⁾ ومن أجل استفادة الجزائر، والدول النامية بصفة عامة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا ينبغي توفير البيئة المناسبة لذلك، ومن أهم شروطها ما يلي:⁽²⁾

1. تطوير قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الاستثمار مع الشريك الأجنبي.
 2. تحسين القدرات التفاوضية في مجال نقل التكنولوجيا .
 3. تطوير أساليب تكوين الإطار بما يعزز قدرتها على استيعاب وتوظيف التكنولوجيات الحديثة.
 4. تسهيل توفير المعلومة العلمية والتكنولوجية باستخدام نظم قواعد المعلومات الحديثة.
 5. انتهاج سياسات تطوير المعارف والخبرات، وليس فقط المنتجات ووسائل الإنتاج.
- ومن ناحية أخرى، فان فاعلية التكنولوجيا المنقولة والاستفادة منها تتوقف عن عدد آخر من العوامل، أهمها درجة التلائم النسبي للمستوى ونوع التكنولوجيا المنقولة لخصائص الدولة النامية. أو العوامل الملائمة فيها لنوع تلك التكنولوجيا. ويضاف إلى ذلك مدى اتفاق هذه التكنولوجيا مع أهداف الدولة المضيفة الخاصة بالتطوير والتحديث الفني الخاص بالنشاط المتصل بها، والأهداف المتصلة بالعمالة، كالحد من البطالة واستغلال القوة العاملة والمتوفرة فيها.

والناظر في خصائص الاستثمارات الأجنبية المستقطبة داخل الدولة المضيفة وخاصة الاستثمارات المباشرة، يلاحظ اعتمادها على نتائج البحوث والتطوير المقامة في الدول المصدرة لهذا الاستثمار. والتي تستند بدورها على متطلبات اقتصادية وبيئية لهذه الدولة. فأغلبها يعمل على تكثيف استخدام رأس المال

⁽¹⁾ محمد السيد، سعيد، الشركات متعددة الجنسية، وأثرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987، ص146

نقلا عن: حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1، 2011، ص146

⁽²⁾ بوجمعة بلال، شكيب أنور شريف، بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر-، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 02/3/2008، ص2

في العمليات الإنتاجية بدل من تكثيف العمالة، في حين تقضي الظروف الاقتصادية في الدولة المضيفة استخدام الصناعات التي تمتد على تكثيف عنصر العمل في العديد على العمليات الإنتاجية، بما يتناسب مع الاحتياجات الفعالة لهذه الدولة من تقليل المستويات البطالة والحد منها.⁽¹⁾

فالتكنولوجيا بغض النظر عن درجة تقمها وتطورها، تعتبر حجر الأساس في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. ولهذا سعت كل البلدان ومنها النامية إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أملا في الحصول على الموارد التكنولوجية و التي يملكها المستثمر الأجنبي. وتمكنت بعض الدول من الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر متمثلة على إقامة مشاريع إنتاجية ذات مستوى متقدم تكنولوجيا. مثل مشروعات الصناعات النفطية والبتر وكيمياويات في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا. إضافة إلى مشروعات الصناعة الالكترونية في جنوب شرق آسيا. واستفادت بعض الدول في تصميم وتنفيذ معظم مشاريع البنية الأساسية المتقدمة كالكهرباء والطرق والجسور ومحطات تحلية المياه والمطارات و الموانئ، وبالتالي الاستثمار الأجنبي المباشر ساعد في سد الفجوة التقنية بين الدول النامية والمتقدمة وخاصة في مجال صناعة الالكترونيات الدقيقة⁽²⁾ ، ويحدث هذا من خلال عمليات المحاكاة ونسخ التكنولوجيا الأجنبية، أو من خلال المنافسة بما يساعد على تطوير أساليب الإنتاج محليا، أو خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية.

الفرع الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تمويل التنمية:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المصادر المهمة لتمويل عملية التنمية في البلدان النامية وخاصة التي تعاني من قصور مواردها المالية، وكذلك التي تعاني من ضعف أنظمتها المالية و التنظيمية. فهو يساهم في سد فجوة الموارد المحلية، فضلا عن إعطاء الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد استقرارا أكثر للدول المتلقية له. على عكس التدفقات الأخرى ومنها القصيرة الأجل التي تمتاز بسرعة تقلب عالية. ويمكن أن يظهر الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد التمويل عندما تخلق الموجة الأولى منه تيارا لاحقا من الاستثمار اتجاه الدول المتلقية. فرأس المال الخاص يوصف بأنه حذر، فإذا نجحت التجربة الأولى فإنه يتوسع في دخوله للدولة المضيفة ويدفع بالمستثمر الأساسي

⁽¹⁾ يونس دحماني، مرجع سابق، ص 72-75.

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005، ص112-113. نقلا عن: حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1، 2011، ص146.

بتوسيع استثماراته. كما يشجع الآخرين على ذلك وقد تتداخل الاستثمارات الأجنبية مع المحلية، كما يمكن أن يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة قاعدة لخلق مناخ مناسب فيها⁽¹⁾. يعتبر هذا الأثر من أهم آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك على اعتبار أن معظم الدول النامية تعاني نقصا في رؤوس الأموال اللازمة لبعث التنمية الاقتصادية بها، بسبب انخفاض مستويات دخلها ومنه مستويات الادخار. ما يضطرها لتعويض هذا النقص إما باللجوء إلى القروض الأجنبية ذات التكلفة المرتفعة والأثر السلبي على الاقتصاد الوطني في المديين المتوسط والطويل، وأما للجوء إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تأتي معظمها من طرف شركات متعددة الجنسيات تستثمر أموالها في قطاعات اقتصادية متطورة يصعب على الشركات الوطنية الاستثمار فيها.

كان الاعتقاد السائد في الدول النامية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة لتحويل الموارد الاقتصادية من الدول المضيفة إلى الدول مصدر هذه الاستثمارات . غير أن واقع الحال يثبت أن معظم الدول النامية أصبحت تتجه وبشكل تنافسي نحو جذب ما أمكان من هذه الاستثمارات، مما لهذه الأخيرة من دور كبير قد تؤديه في تطوير اقتصادياتها الوطنية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر باتجاهه إلى قطاع معين يشكل جزءا مهما من رأس المال المستثمر في هذا لقطاع، بل وقد يشكل جزءا قد يكون مهما من الاستثمار الكلي للدولة. هكذا تضل الاستثمارات الجديدة في بعض الدول النامية كالصين، واندونيسيا، وسنغافورة ، وأقطار أسيوية أخرى ممولة بالأصل من خلال موارد ذات أصل أجنبي.

الفرع الرابع :الآثار المحتملة على ميزان المدفوعات:

يرى فريق من الباحثين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري.

وقد تترك تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية آثارا سلبية على موازين المدفوعات في الدول المضيفة، حيث تصل رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الدول إلى مرحلة معينة من نموها بحيث يصبح مقدار ما تستنزفه من أرباح وفوائد من هذه الدول يفوق بكثير حجم ما يتدفق منها إلى هذه الدول. ولا شك أن توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية التي تتميز بضخامة حجم رؤوس الأموال المستثمرة فيها يتطلب نموا سريعا في الصادرات، ليس فقط أسرع من نمو أجمالي الناتج المحلي فحسب وإنما أيضا أعلى من معدل نمو الاستيراد. فإذا لم يسهم رأس المال الأجنبي وسياسات التنمية المطبقة في تحقيق هذا الشرط، فليس

(1) حسين كريم حمزة،العولمة المالية والنمو الاقتصاد ، مرجع سابق، ص149

بالإمكان أن يتغلب الاقتصاد القومي على ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الأجل المتوسط والطويل⁽¹⁾.

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات. فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة إليه، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف (الأثر المباشر أو المبدئي). أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم) وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

توضح الأدبيات الاقتصادية أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لاقتصاد البلد المضيف تعتمد بشكل رئيس على دوافع المستثمر الأجنبي المباشر من تحويل جزء من استثماراته خارج حدود دولة الأم*. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يعمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري عن طريق الزيادة في حجم الصادرات، إلا أنه قد يعمل أيضاً على زيادة العجز في الميزان التجاري عن طريق زيادة حجم الواردات، أو يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بشكل عام عن طريق تحويل الأرباح وغيرها من رؤوس الأموال إلى الخارج.

فإذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلية للدولة المضيضة عن طريق إنتاج السلع نفسها والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم (الاستثمار الباحث عن الأسواق)، فإن تأثير هذه النوع من الاستثمارات على الميزان التجاري غير واضح. فمن جهة ستخفف قيمة وحجم الواردات بسبب إحلال صادرات الشركة الأجنبية بالتصنيع في البلد المضيف، كما أن هذا النوع قد يقوم بتصدير منتجاته إلى البلدان المجاورة للبلد المضيف، مما يعني تحسناً في الميزان التجاري عن طريق تقليل الواردات وزيادة في الصادرات.

في الجهة المقابلة قد تقوم الشركة الأجنبية بالاعتماد على مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج بدلاً من اعتمادها على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري (أقرب مثال لذلك المطاعم الأجنبية العاملة في الجزائر مثلاً،

(1). Journals //1-E.D. Domdr, The Effect of Foreign Investment on the Balance of payments, American Economic Review, December 1950, p314.

* انظر المطلب الأول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

التي تستورد أغلب مدخلاتها الإنتاجية من المصانع الرئيسية في بلد الشركة الأم). كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات الذي يتعامل في منتجات غير قابلة للتبادل التجاري (Non-tradable products)، والذي يسعى لخدمة السوق المحلي، ليس له أي تأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف لعدم تحقق التبادل التجاري (قطاع الفنادق مثلاً). بينما نجد أن الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية له تأثيرات إيجابية كبيرة على الميزان التجاري، نتيجة لقيام الشركة الأجنبية بتصدير المنتجات الأولية إلى البلد الأم والبلدان الأخرى (شركات العاملة في قطاع النفط والمعادن في). وأخيراً نجد أن الاستثمار الباحث عن الكفاءة له أيضاً تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري ولكنها غير محسومة. حيث تعتمد درجة تأثير هذا النوع على ميزان المدفوعات على حجم وقيمة الصادرات وواردات الشركة الأجنبية. إذن لا يمكن الجزم بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تقليص حجم العجز في ميزان المدفوعات للدول المضيفة. فقد يعمل على تحسين حساب رأس المال في البداية ولكنه قد يؤثر سلباً على الحساب نفسه في الأجل المتوسط نتيجة للتعاملات المالية الخارجية للمستثمر الأجنبي. كما أن المستثمر الأجنبي قد يزيد من حجم العجز في الميزان التجاري نتيجة لعدم التوازن في حجم وقيم التبادل التجاري⁽¹⁾.

(1) د.علي جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ميزان المدفوعات،

المبحث الثاني: تحليل مفاهيم الأهداف الإنمائية محل الدراسة

النمو الاقتصادي يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة اقتصادية قائمة، حيث انه خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن استهداف تنمية الصادرات غير النفطية من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج. وانطلاقاً من ذلك وفيما يلي نتعرف عن ماهية النمو الاقتصادي و تنمية الصادرات غير النفطية.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

نتعرف عن مفهوم النمو الاقتصادي، وطرق قياسه، والى تطور مفاهيم النمو في العناصر التالية

الفرع الأول : تعريف النمو وأنواعه

ويمكن أن نعرف النمو الاقتصادي بصفة عامة بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين⁽¹⁾ ، ويقصد به أيضا : "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"⁽²⁾

وبصفة خاصة بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبغية تحقيق النمو المستدام، ينبغي أن يساهم النمو الاقتصادي في زيادة الدخل الفردي الحقيقي. وأن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

ويعرف أيضا النمو الاقتصادي⁽³⁾ على أنه الزيادة في الدخل أو الناتج عبر الزمن. وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل التغير في الناتج أو الدخل الحقيقي، أو معدل نمو دخل الفرد الحقيقي بدلا من معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الإجمالي. ويعاب على معدل التغير في الدخل القومي الإجمالي أو معدل نمو الدخل الفردي أنه لا يعكس نمط توزيع الدخل. فقد يحقق الاقتصاد القومي معدلا للنمو الحقيقي يصل إلى نحو 7% أو 6% مثلا ولا يشعر به سكان المجتمع. ولعل أسباب ذلك أن سوء توزيع الدخل يخفي هذا النمو في الناتج القومي.

⁽¹⁾Jean Arrous, Les théories de la croissance , Paris, éditions du seuil, 1999, p9

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية ,عبد الرحمان يسري أحمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 1999 ، : 48

⁽³⁾ ونيس فرج عبد العال، خالد البندري، التنمية الاقتصادية: مدخل التنمية المستدامة، معهد الإدارة العليا، مصر، 2009، 7.

ويمكن تصنيف أنواع النمو إلى⁽¹⁾

- النمو الاقتصادي الموسع (Croissance extensive) : يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

- النمو الاقتصادي المكثف (Croissance intensive): يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

وتتباين آراء الاقتصاديين حول مصادر النمو الاقتصادي أو العوامل المحددة للنمو، ولما كانت عملية النمو تمثل تفاعلا بين عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وتتأثر بها ويؤثر بعضها في البعض الآخر، (فإننا سوف نتطرق إلى هذه العوامل أو المحددات المسؤولة لإحداث النمو المبحث الموالي).

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

هناك عدة طرق لقياس النمو الاقتصادي ودراسة محدداته واتجاهاته. وسنتطرق إلى مقياسين أساسيين:

فحسب المقياس الأول فالنمو الاقتصادي يعبر عن الزيادة في الإنتاج الاقتصادي الكلي عبر الزمن، عادة ما يكون سنة، ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (real GNP).

فتزايد الناتج القومي الإجمالي الحقيقي يعني أن الاقتصاد ينمو. أما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المستقر فيعني أن الاقتصاد القومي ساكن. بينما الناتج القومي الإجمالي الحقيقي المتناقص فيعني أن الاقتصاد القومي يتراجع. لكن الإنتاج القومي مقوم بالأسعار النقدية الحقيقية بغية استبعاد أثر تقلبات الأسعار.

ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال سنة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم. ويعتمد هذا التعريف على عناصر التميز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

- 1- احتساب كافة السلع الملموسة (كالملابس والأغذية) والخدمات غير الملموسة كالتعليم.
- 2- حصر السلع والخدمات المحتسبة بالمنتجات النهائية. فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام وشبه خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع، وذلك بغية تفادي التكرار في الحسابات القومية.

⁽¹⁾ Jacque Brasseul , Introduction à l'Economie du Développement, Paris, Armond colin édition, 1993, p13

3- اعتماد القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي حسب الهدف من اعتماد الحقائق. حيث يمكن أن يحسب هذا الناتج بالأسعار الجارية أو الأسعار الثابتة (أو من خلال مخفضات القيم). ولاشك أن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية.

4- يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الإقليم المعين. فمثلا عندما يعمل شخص أجنبي في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزء من الناتج الجزائري، وهكذا عندما يملك هذا الشخص معملا في الجزائر فإن إنتاج هذا المعمل يكون جزء من الناتج الجزائري.

5- إن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة وحدة، وقد تكون ثلاثة أشهر لقياس تدفق الناتج أو الإنفاق الحكومي خلال تلك الفترة.

ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي، حيث تهمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي.

6- إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة على حساب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعيا، وبالتالي تهمل النشاطات غير المشروعة، أو التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي.

7- يهتم الناتج المحلي الإجمالي بالسلع والخدمات الخاضعة للتبادل، فتهمل عند احتسابه المنتجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

أما المقياس الثاني يستخدم حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس النمو الاقتصادي بدلا من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي. ويفسر هذا إلى أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج القومي معيار للنمو فقد يزداد الناتج القومي دون أن يرتفع متوسط الدخل الفردي ويحدث هذا في الحالة التي يكون فيها معدل الزيادة في السكان أكبر من معدل الزيادة في الناتج القومي مما يؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، أما الحالة التي يتساوى فيها معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج القومي وفي هذه الحالة الأخيرة يبقى معدل الدخل الفردي ثابتا.

ولكن يؤخذ على مقياس حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أنه:

- يوصي بأن جميع السكان ينالون حصصا متساوية من السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد. ولكن في الواقع أن هناك تفاوتات كبيرة، وخاصة في البلدان النامية في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر طبقات المجتمع المختلفة.

- يتأثر الناتج المحلي الإجمالي وكذلك حصة الفرد من هذا الناتج، عند حساب معدل النمو بالتضخم بحيث تبدو قيمة المؤشر مرتفعة نسبيا، ومن الممكن استبعاد أثر التضخم على الناتج المحلي الإجمالي باحتساب الأسعار الثابتة لسنة أساس معتمدة.

- يخفض معدل النمو السكاني من حصة الفرد من هذا الناتج.

وهنا يجب أن نفرق بين النمو الاسمي والنمو الحقيقي حيث أن:

- النمو الاسمي: هو النمو في القيمة، أي النمو بالأسعار الجارية.
- النمو الحقيقي: هو النمو في الحجم، أي النمو بالأسعار الثابتة إذن النمو الاقتصادي يقاس بمعدل النمو الناتج المحلي الحقيقي أي المقيم بالأسعار الثابتة.

الفرع الثالث: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

نشأت الاختلافات في التعبير عن النمو والتنمية نتيجة أن عملية التطور والتنمية الاقتصادية عملية تاريخية مركبة تتشابه فيها عوامل كثيرة، بعضها اقتصادي والآخر اجتماعي وسياسي. وكذلك بسبب اختلاف الأهداف هل هو نمو الناتج والدخل، أم التغيرات الهيكلية، أم القضاء على الفقر؟

وسوف نستعرض فيما يلي بعض التعاريف التي حاولت إبراز الفروق الأساسية فيما بينهما:⁽¹⁾

- استخدام منظمات الأمم المتحدة في تقاريرها تعبير نمو تعريفًا شاملاً. بمعنى إشباع الحاجات المادية فقط للإنسان، أما التنمية فتتصرف إلى تحسين مستوى المعيشة. وعلى ذلك فالتنمية تشمل النمو الاقتصادي مضافاً إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية وأشكال المؤسسات الأخرى.

- أما " Paul Albert " فإنه يذكر أن التنمية يمكن تعريفها عن طريق الهدف العام منها والذي يسعى إلى تحقيقه. فهي عملية الاستغلال الكامل لجميع الموارد الإنتاجية في الدول من أجل زيادة حجم الإنتاج من السلع والخدمات.

- الوقت نفسه فإن "هيشرمان" A Hichman "يرى أن النمو الاقتصادي هو عملية دفع كامن للتوسع الاقتصادي، تتميز بتغيرات في المؤشرات الاقتصادية، أي تغيرات كمية فقط. أما التنمية فتتطلب تبلورا واعيا ونشطا أي تغيرات تنظيمية ويرى كذلك أن التعبير الأول نمو ينطبق أكثر ما يكون على حالة الدول المتقدمة، باعتبار أن بنيانها الاقتصادي والاجتماعي قد وصل إلى مرحلة النضج الكامل. وبالتالي فإن ما يحدث له من تغيرات تكون طفيفة وغير ملموسة على الأقل في الأجل القصير. أما الدولة الفقيرة أو المتخلفة فينطبق عليها مفهوم التنمية أو التقدم نظرا إلى حاجتها الماسة لتغيير بنيانها الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ذلك فالتغيرات المطلوبة تكون جذرية وشاملة وبعيدة المدى والتأثير.

- يفرق بين النمو والتنمية فالأول يعني زيادة كمية ثابتة لنصيب الفرد من السلع والخدمات وهي عملية لا تتضمن أية تغيرات نوعية أو هيكلية. على الجانب الآخر فإن التنمية تتميز بأنها تشمل على تحولات طويلة الأجل في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة وكذلك حدوث تغيرات ملحوظة في جودة السلع والخدمات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية هي التوسع الدائم في إنتاج السلع والخدمات، بما يضمن نموا ثابتا لمستوى إشباع حاجة السكان.

(1) محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2007 118-121.

- يميز "Jan Hagedorn" بين النمو والتنمية Growth & Development. حيث يرجع الأول إلى الزيادة في الناتج أو الدخل، أما الثاني للتغيرات الهيكلية والمؤسسات والتغيرات النوعية والكيفية التي تنمي القدرات الإنتاجية للدولة.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدموا كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى. فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة، لكن هناك فروق أساسية فيما بينهما .

- لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين وكتاب النمو عن تعريف محدد ودقيق للنمو الاقتصادي، إلا أنه يمكن تعريف النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. الخ .

- بينما تعني التنمية الاقتصادية إضافة إلى نمو الناتج القومي الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي التشريعات والأنظمة. ومن أهم هذه التغيرات ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي مقابل انخفاض حصة الزراعة وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدل الريف. كما أن نمط الاستهلاك يتغير لان الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية بل يتحولون نحو السلع الاستهلاكية المعمرة والعنصر الأخير في التنمية الاقتصادية إن الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغيرات الهيكلية .

- ويفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية الاقتصادية في جوانب عديدة. حيث تؤكد "السيدة هيكس" بان التنمية تشير إلى البلدان النامية، والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة. كما يفرق شون بيتر بين الاثنين بالقول بان التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة بينما النمو هو تغير تدريجي ومستمر في الأمد الطويل ، والذي يحدث من خلال لزيادة العامة في معدل الادخار وفي السكان ويؤكد البروفيسور بون بان التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع و المحافظة عليها .

و عليه فان التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بإبعاده المختلفة، لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. ولهذا فان التنمية اشمل واعم من النمو الاقتصادي، إذ أنها تعني النمو زائد التغير الهيكلي ، وأن التنمية الاقتصادية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل هي تتضمن أيضا محتوى اجتماعيا .

ولقد ظهر خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والتنمية المستقلة الشاملة .

ويمكن تحديد أهم عناصر التنمية في الآتي:(1)

1- التنمية الاقتصادية ما هي إلا ركيزة أساسية لنهضة حضارية يسعى إليها المجتمع وفق خصوصيه، لذلك لا بد من وجود تصور واضح للتنمية الشاملة في المجتمع.

2- أساس التنمية الشاملة هي التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى:

- تطوير الهيكل الإنتاجي في اتجاه التنوع والتشابك، للقضاء على التبعية للسوق العالمية للرأسمالية.
- تطوير علاقات الإنتاج بما يخدم عدالة توزيع الدخل القومي.
- توفير الحاجات والخدمات الأساسية للمواطنين .

3- كما أن أساس التنمية الاقتصادية هو التصنيع باعتباره محركاً أساسياً للنمو في المجتمع.

ينبغي التفرقة بين التنمية والنمو، لأن هناك اختلاط موجود بين المصطلحين فالنمو يشير إلى تحقيق معدلات مرتفعة في التغيرات الكلية كالدخل القومي، والنواتج القومي، العمالة، الاستهلاك، الادخار، وتكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية لأفراد هذا الاقتصاد⁽¹⁾. أما التنمية الاقتصادية فيقصد بها أسلوب التوصل لهذا النمو، وتستهدف دخول الاقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد، فهي عملية شاملة متشابكة مرتبطة بالبنيان الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بتطويره، وتعني انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة بشكل كامل وشامل و متوازن.

المطلب الثاني: الصادرات: المفهوم، والاستراتيجية.

مع تبلور علم الاقتصاد وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم الصادرات في التجارة الخارجية

إن قيام التبادل الدولي يستند في الأساس إلى فكرة التخصص في الإنتاج. حيث نجد أن كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة معينة أو مجموعة من السلع بغرض مبادلتها مع غيرها من الدول، من أجل الحصول على ما لا تتوفر عليه من مختلف السلع.

هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، إذن فالمقصود بالتجارة الخارجية هي:

عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل⁽²⁾.

وتسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق التالي :

(1) عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا عن التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- مصر، 1990، ص: 01.

(2) حمدي عبد العظيم : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000 ، ص 13.

■ تعتبر منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

■ تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه⁽¹⁾.

■ تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، يلعب دوراً في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

يعتبر التصدير شكلاً من أشكال الدخول إلى الأسواق الدولية. فهناك مجموعة من الاقتصاديين المتفائلين تجاه تأثير الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي أمثال "Haberler, Viner". وفي العصر الحديث ومنذ السبعينات ظهر الدور الايجابي الواضح علي تحقيق التنمية الاقتصادية، بعد التجارب الناجحة في العديد من دول العالم⁽²⁾. ولذا فهو يحض بأهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين. ومن هذا المنطلق يمكن توريد التعريفات التالية:

. هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة. بالتصدير عادة يعتبر الوسيلة الأولى المستخدمة من طرف معظم المؤسسات في اقتحام الأسواق الدولية⁽³⁾.

أما التصدير كمنظومة إستراتيجية فينظر إليه على أنه نظام مفتوح على البيئة المحيطة المحلية والخارجية⁽⁴⁾. وعليه فالتصدير يعبر عن كل عملية نقل لكل ممتلكات الدولة الفائضة، سواء كانت طبيعية أو مصنعة (سلعية، خدمة)، إلى الدولة التي هي بحاجة إليها. مقابل الحصول على عائد عادة ما يكون بالعملة الصعبة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000، ص 373 .

(2) محمد عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية- الإسكندرية، 2010، ص91.

(3) Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou- Marketing mc : grox- canada,1990,P373

(4) أحمد سيدي مصطفى – التسويق العالمي(بناء القدرة التنافسية للتصدير) –شركة ناس للطباعة، مصر، 2001، ص52.

الفرع الثاني: تنمية الإنتاج التصديري

تعتبر عملية تنمية الإنتاج التصديري في الدول النامية عنصر أساسيا من العناصر المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف. حيث غالبا ما تشكل المكون الأساسي في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامجها للتنمية. بل يقع على عاتقها أيضا سداد الديون والقروض الخارجية التي تعقدها الدولة لتمويل برامج التنمية بها (1).

ولما كانت برامج تنمية الصادرات لا تعني فقط ترويج الصادرات، بل أصبحت تشمل الإنتاج للتصدير ثم التسويق والترويج. وأصبحت أي تنمية للإنتاج التصديري لا بد أن تضع هدفا للتصدير ثم تخطيطا للإنتاج لتحقيق هذا الهدف. ثم توفير الخدمات المساعدة لإتمام عمليات التسويق والترويج. وبذلك أصبحت عملية تنمية الصادرات عملية متكاملة تبدأ أساسا بوضع هدف للتصدير ثم تخطيط للإنتاج للتصدير ثم الخدمات المساعدة. وبذلك ننقل من مرحلة تصدير الفائض إلى الإنتاج من أجل التصدير (2).

وتستلزم تنمية الإنتاج التصديري توسيع القاعدة الإنتاجية وتحديثها، لإنتاج منتجات تخصص للسوق الخارجي عن طريق اقتراح اختيار عدد من الصناعات وفروع النشاط، التي تتمتع فيها بميزة نسبية أو مكتسبة لتنمية صادراتها. عن طريق تطوير إنتاجها بالمواصفات التي تتطلبها السوق الخارجية من حيث الجودة والسعر، كما تضع التصدير كأولوية مطلقة لها ومن هذه الأنشطة (3):

أولاً: صادرات السلع الزراعية

تستهدف سياسة تشجيع الإنتاج الزراعي التصديري توفير الإنتاج بالقدر الذي يتسع معه تغطية الاحتياجات المحلية، وارتباطات التصدير عن طريق التركيز على الصادرات الزراعية ذات الميزة النسبية وزيادة المساحة المزروعة بها، والتوسع في الزراعات المحمية التي يمكن من خلالها توفير المنتج للتصدير في غير مواسمه، والعمل على خفض نسبة الفاقد والتالف في مراحل الإنتاج والتسويق، وتوفير مستلزمات الإنتاج من بذور جيدة ومبيدات وذلك وفق لما يلي:

1. تخطيط الإنتاج الزراعي التقليدي بوضع خطة مسبقة للتصدير يتم الالتزام بها وتخصيص مساحات كبيرة لها. مما يؤدي إلى توافر الإنتاج وانتظامه من حيث المواعيد والحجم والجودة في الأسواق التي يتجه إليها.

(1) وعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، شركة مطابع لوتس بالفيحة، المجلد الأول،

2004 .91

(2) .92

(3) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005

.366

2. الاهتمام والتوسع في إنتاج محطات فرز وتبريد وتخزين وتعبئة وتغليف المنتجات الزراعية لضمان جودتها و تنافسيتها في الأسواق الدولية.
3. تطوير صادرات السلع الزراعية. بتنظيم عمليات الإنتاج والفحص للسلع المصدرة للتأكد من اعتمادها على الزراعة النظيفة بسلامة معالجة التربة وخلوها من الأمراض.
4. الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بالتنمية الزراعية وتطوير أساليب الزراعة لزيادة الإنتاجية باستخدام السلالات من البذور الإنتاجية الأعلى، مع ضرورة إعفاء وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والآلات من الضرائب الجمركية لتخفيض تكلفة الإنتاج المصدر وزيادة قدرته على المنافسة.

ثانياً: صادرات السلع الصناعية

تتطلب سياسة تنمية الصادرات الصناعية تطوير هيكل إنتاج صناعي وتحديثه بجهاز إنتاجي يعمل طبقاً لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج، ويتمتع بالمرونة الكافية بحيث يستطيع توفير المتطلبات الأساسية للسوق المحلية، والقدرة على الاستجابة لزيادة فرص الطلب على منتجاتهم في الأسواق الخارجية و ذلك عن طريق :

1. وضع إستراتيجية وطنية باختيار عدد من الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، ومن ثم توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين أساليب الإنتاج ورفع كفاءته وفقاً لمواصفات الجودة العالمية.
2. تخطيط الإنتاج التصديري بإعداد خطة تصديرية سنوية لكل سلعة يحدد فيها الأسواق التي يتم التصدير إليها والأسواق الجديدة المطلوب دخولها، والكميات المطلوب تصديرها وأسعارها في الدول المستوردة حتى تتوفر للصادرات عوامل الاستقرار والاستمرار في تزويد الأسواق الخارجية بالمنتجات في المواعيد المتفق عليها والأحجام والأسعار والمواصفات المطلوبة في الأسواق التي تتجه إليها.
3. زيادة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير لتعزيز الأخذ بأساليب التكنولوجيا المتطورة للإنتاج التصديري، حتى يمكن تطوير إنتاجه بما يتناسب مع الأسواق الدولية.
4. التعاون مع الشركات العالمية على إنتاج سلع تصديرية عالية التكنولوجيا لما تمتلكه هذه الشركات من توفير رؤوس الأموال اللازمة للإنتاج، لتحقيق وفورات الحجم وخفض التكاليف.

ومن ثم فإن بنية الإنتاج وتنوعه تؤثران في هيكل الصادرات فيما إذا كانت سلعا صناعية، أو زراعية أو مواد خام. وتكون الفائدة من الصادرات أكبر من تزايد القيمة المضافة في السلع المصدرة، ونجد

ذلك في السلع الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية المحلية، وبذلك يكون من مصلحة الدول النامية تغيير بنيتها الإنتاجية والتوجه نحو إقامة صناعة متطورة تهدف بالدرجة الأولى إلى تصنيع المواد الخام المتوفرة لديها.

ومن هنا تبرز أهمية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة المضيفة لكي تعظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الصادرات. بحيث تقوم هذه السياسة على تشجيع و تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي، على الإنتاج من أجل التصدير. وبالتالي وضع سياسات تربط بين الإنتاج والتصدير بما يعني أن يكون المنتج زراعياً أو صناعياً منذ البداية منتجاً من أجل التصدير ويلبي احتياجات السوق الخارجية بشكل واضح ومحدد، بمواصفات تنفق والأسواق الخارجية وذوق المستهلك. أما إذا كانت هذه السياسة تركز على تصدير الفائض عن حاجة السوق المحلية، فإن إسهام الاستثمارات الأجنبية في زيادة الصادرات ستكون غير ملحوظة⁽¹⁾.

الفرع الثالث: الفرق بين تنمية الصادرات وتشجيع (تنشيط) الصادرات.

ويمكن الفرق بين مفهوم تنمية الصادرات ومفهوم تنشيط الصادرات إذ يتعلق المفهوم الأول بإستراتيجية تنمية الصادرات في الأجل الطويل، وهو ما يتناسب مع ظروف الدول النامية ومنها الدول محل الدراسة التي تعتمد على مجموعة من السياسات تهدف إلى إحداث تغيير جوهري في الهياكل الإنتاجية، من حيث تركيب القطاع أو من حيث معدلات التنمية في كل قطاع. وفي نهاية الأمر يجب أن يؤدي هذا إلى تحسين إدارة الاقتصاد الوطني ورفع الأداء الاقتصادي وتحديث الطرق الإنتاجية، بما يؤدي إلى تحقيق مستوى إنتاج يتناسب في جودته و نوعياته مع أذواق المستهلكين في السوق المحلي والسوق الخارجي.

بينما يتعلق المفهوم الثاني بإستراتيجية تشجيع الصادرات في الأجل القصير عن طريق حث الطلب الكلي في اقتصاديات الدول التي تملك أجهزة إنتاجية مرنة، من خلال إتباع مجموعة من السياسات التسويقية التي تهدف في مضمونها إلى تصحيح التشوهات السعرية في السلع المراد تصديرها، ومحاولة ملاءمتها مع الأسعار العالمية وإجراء الدراسات التسويقية التي يمكن من خلالها اختيار الأسواق التصديرية التي تتناسب مع مستويات الإنتاج، بما يمكن من استغلال الطاقات العاطلة والاستفادة من

(1) سامي سلامة نعمان، الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، ط1، بدون دار

نشر، مصر، 2008، ص294

مميزات الإنتاج الكبير، وهذا ما يتناسب مع ظروف الدول الصناعية المتقدمة التي تملك أجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة.⁽¹⁾

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل اختلاف إستراتيجية التصنيع المتبعة في الدول النامية

لقد حرصت الكثير من الدول النامية خاصة بعد الحصول على استقلالها، على انتهاج التصنيع لتنمية اقتصادياتها، وقد تم تبني نوعين من الاستراتيجيات لتحقيق هدف التصنيع : الأولى هي استراتيجية إحلال الواردات، والثانية: إستراتيجية تشجيع الصادرات.

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في ظل إستراتيجية التصنيع إحلال الواردات

يقصد بالإحلال محل الواردات أن يقوم المجتمع بإنتاج ما كان يستورد من الخارج، وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تهدف إلى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنعة، ولنجاح هذا الإحلال⁽²⁾ لا بد من حماية الصناعة المحلية حتى لا تتنافسها الصناعة الأجنبية في الأسواق المحلي وعادة ما يبدأ الإحلال بالسلع الاستهلاكية وتؤدي زيادة الطلب عليها، إلى زيادة الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية، مما يجعل الإحلال في مرحلة ثانية يشمل السلع الوسيطة والرأسمالية.

ومن العوامل المساعدة في هذه المرحلة التقدم الصناعي الذي تحقق في المرحلة الأولى وما صاحبه في ارتفاع في مستويات الدخل، وفي هذه المرحلة تزيد السلع من الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة، كما تزيد الواردات من بعض السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الدخل، ويصعب في هذه المرحلة تقيد الواردات إذ أن معظمها من السلع الرأسمالية والوسيطة مما يؤدي إلى بروز مشكلة نقص العملات الإنتاجية. وعلى العموم فإن هذه المرحلة تنسم بزيادة الأهمية النسبية للصناعات الإنتاجية والصناعات الوسيطة. ثم تأتي المرحلة الثالثة التي يتم فيها إنتاج العديد من السلع الوسيطة وقدر كبير من السلع الإنتاجية بما يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المنتجات إلى السلع الاستهلاكية.

تم التركيز في هذه السياسة على التصنيع، وذلك من أجل تحقيق هدف رئيسي هو خفض الواردات السلعية، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات، والتوسع في الإنفاق الاستثماري في هذه الصناعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

وهناك دوافع عديدة دفعت بالدول النامية للأخذ بإستراتيجية الإحلال محل الواردات ومن أهمها:

⁽¹⁾ وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم

الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، 2004، ص41

⁽²⁾ محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظريتها-سياساتها)، الدار الجامعية، 2004، ص369.

- تؤدي هذه الإستراتيجية إلى زيادة معدل الادخار والاستثمار على المستوى القومي، وذلك لإن سياسة الحماية ستؤدي إلى تغير معدلات التبادل المحلي لصالح قطاع الصناعة الذي يتمتع بالحماية⁽¹⁾.

- تلجأ الدولة لسياسة الإحلال لكي تنتج محليا ما كان يستورد من الخارج، وذلك تخفيفا للعبء على ميزان المدفوعات، وفي ذات الوقت يمكن استخدام موارد النقد الأجنبي التي توفرت نتيجة هذه السياسة في استيراد وسائل الإنتاج اللازمة للاستثمار في صناعات الإحلال.

- إن الارتفاع في أسعار المواد الخام والأولية التي تنتجها الدول النامية كانت أقل من الارتفاع في أسعار المواد المصنعة التي تنتجها الدول المتقدمة، بحيث مالت معدلات التبادل التجاري لمصلحة الدول المتقدمة، الأمر الذي شجع الدول النامية إلى إتباع تلك الإستراتيجية.

-الاتجاه إلى التصنيع وخاصة للمنتجات التي يتوافر خبرة في إنتاجها، مما يؤدي إلى استيعاب أعداد متزايدة من العمالة، وبالتالي نقل حدة البطالة التي تعاني منها الدول النامية، كما أن هذه الصناعات لا تتطلب عمالة ماهرة لإنتاجها، وبالتالي يمكن في وقت قصير وبتكلفة قليلة تدريب العمالة اللازمة لهذه الصناعات⁽²⁾.

وبالرغم من أن إستراتيجية إحلال الواردات هي الخطوة المنطقية الأولى في التصنيع، إلا أنها تعثرت نتيجة عدم التحول من إحلال الصناعات الاستهلاكية إلى إحلال الصناعات الرأسمالية وتعميق التصنيع، وحاولت أن تحاكي مستويات الاستهلاك بالبلاد الصناعية المتقدمة، قد أسهم بعلاقة مباشرة أو غير مباشرة بحدوث التنمية المشوهة وزيادة حدوثها في الدول النامية ومن صورها⁽³⁾:

-استمرت الصناعات المحلية في الاعتماد على الحوافز في صورة مستويات مرتفعة من الحماية الجمركية أو قيود كمية على الواردات أو أسعار فائدة منخفضة، واعتمادها على الأسواق الخارجية في توفير المواد الوسيطة اللازمة لتصنيع المنتج النهائي، دون مراعاة السلع المدعمة تتفق مع الميزة النسبية أم لا.

- صعوبة استمرار الصناعات بدون الدعم الحكومي للواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، ما أسهم في تدهور موازين المدفوعات، بالمقابل فقد تركزت المشاريع المقامة على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، مما أدى إلى فقدان القطاعات التصديرية التقليدية لبعض مزاياها النسبية في الأسواق الخارجية بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها.

(1) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية- القاهرة، ص344.

(2) محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص128.

(3) أحمد مندور، وآخرون، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ص408

- ضعف مقدرة تلك الدول على التصدير بسبب الارتفاع النسبي لأسعار الواردات من الدول المتقدمة، وجدت هذه الدول نفسها إزاء تحقيق الانكماش في عمليات الإنتاج والتوسع الاستثماري ، أو زيادة مديونيتها للعالم الخارجي لتمويل فجوة الواردات والصادرات.

وأطلق اثر عدم الكفاءة على اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لإحلال محل الواردات. وتنشأ عدم الكفاءة في ظل هذه الإستراتيجية بسبب فرص تعريفات جمركية مرتفعة، وقيود غير مرتفعة على الواردات. الأمر الذي يخلق تشوهات في أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع بما ينعكس على سوء تخصيص الموارد وبالتالي تشويه النمو.⁽¹⁾

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في ظل إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات

يقصد بسياسة التصنيع للتصدير إنشاء صناعات يخصص غالبية إنتاجها للتصدير للخارج للحصول على موارد من النقد الأجنبي اللازمة لتمويل الواردات، وخاصة في ظل تدهور معدلات التبادل للسلع الأولى⁽²⁾.

ونجاح هذه السياسة تعتمد على حجم الأسواق المتاحة أمام صادرات الدولة المعنية ومدى توفر الطلب الخارجي على هذه الصادرات، وأيضا مدى القدرة على توفير السلع بالموصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية، وتقاس مساهمة الدولة في حركة الصادرات العالمية من خلال حجم تدفقات صادراتها إلى الأسواق العالمية.

وعند تحديد الصناعات التي تنشأ ويخصص إنتاجها للتصدير، فإن التصنيع يعتبر عملية محورية للتوسع الصناعي للدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية⁽³⁾.

وفي هذه الحالة فإن الاختيار يكون بين عدة بدائل وهي⁽⁴⁾:

1- تصنيع المواد الخام المحلي: لزيادة قيمتها ولكن هناك بعض المواد التي تحتاج لاستعمال تكنولوجيا كثيفة رأس المال (النفط والبتير وكيمياويات أو التكرير)، مما يجعل الدولة تلجأ إلى الشركات عابرة القوميات للمشاركة في هذه الصناعات.

2- تحول صناعات إحلال الواردات إلى التصدير.

3- الصناعات التصديرية من المنتجات النهائية كثيفة العمل على أساس توافر عنصر العمل في هذه الدول ورخصه.

⁽¹⁾Singh , H.and K.W , Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries, Policy Discussion paper , no , 1531 , The World Bank , November. jun 1995, p: 171

⁽²⁾ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص144

⁽³⁾ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص129

⁽⁴⁾ محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص145

4- الصناعات التصديرية في إطار التخصص الرأسي والمتكامل مع الشركات عابرة القوميات.

وقد استفادة دول شرق آسيا من تطبيق إستراتيجية التصنيع للتصدير، واعتمدت التنمية الصناعية فيها على التدرج من مرحلة إلى أخرى، ويمكن إدراج هذه المراحل فيما يلي:

- المرحلة الأولى: تمثل الفترة التي تم خلالها إحلال تصدير المنتجات الزراعية التقليدية واستيراد السلع الاستهلاكية غير المعمرة.

- المرحلة الثانية: تمثل الفترة التي تم خلالها إحلال الواردات الاستهلاكية بالإنتاج المحلي للصناعات الاستهلاكية الخفيفة.

- المرحلة الثالثة: تمثل الفترة التي تم خلالها تصدير السلع الاستهلاكية غير المعمرة وإحلالها محل الصادرات الزراعية التقليدية.

- المرحلة الرابعة: تمثل الفترة التي تم خلالها إحلال الواردات من السلع المعمرة والسلع الاستهلاكية وإنتاجها محليا.

- المرحلة الخامسة: تمثل الفترة التي تم خلالها تصدير السلع المعمرة و تصبح الدولة متقدمة بوصولها إلى هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير فيما يلي⁽¹⁾:

- الاستفادة من المزايا النسبية المحلية، فتتحول الدولة من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة منتجات صناعية جديدة لم يكن بإمكان إنشائها قبل الدخول في هذه السياسة إلى جانب التوسع والتطور في الصناعات القائمة.

- التغلب على مشكلة ضيق السوق المحلي وما يعنيه من صغر الوحدات الإنتاجية، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الدولة بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية فإن هذا يؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية ويخفض من نفقات الإنتاج واستغلال مزايا الإنتاج الكبير.

- إن إتباع سياسة التوجه نحو الخارج من شأنها العمل على رفع معدلات الدخول مما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة المواطنين وزيادة رفاهيتهم .

وينطلب نجاح إستراتيجية التصنيع للتصدير توفير جهاز إنتاجي يعمل على تجميع الطاقات الإنتاجية اللازمة لتشغيل الموارد وتخصيصها لتنويع الإنتاج وتطويره ليكون منافس وفق المقاييس العالمية التي تتطلبها الأسواق الخارجية، علاوة على دعم قطاع التصدير من خلال تخفيف الحماية الجمركية و الاعتدال في مستوى التعريف الجمركية و التركيز على الصناعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية .

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، مرجع سابق، ص371

المبحث الثالث: التحليل النظري لأهمية سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

السياسات الاستثمارية التي تحفز الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل تطوير التعليم، أو التي تؤدي إلى زيادة عوائد الاستثمار مثل (تطوير البنية الأساسية)، أو التي تؤدي لانتشار المعرفة وتسمح بحرية انتقال الاستثمارات والأفراد والتكنولوجيا، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الإطار النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق النمو الاقتصادي

وعلى الرغم من عدم وجود توافق تام وسط الاقتصاديين بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلا أن هناك إجماع متزايد في الأدبيات الاقتصادية حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابياً بالنمو تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي. تقوم هذه العلاقة الإيجابية على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه نقل التكنولوجيا، الكفاءة والإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁾.

الفرع الأول: الاستثمار في النظرية الكلاسيكية وعلاقته بالنمو

بُنيت النظرية الكلاسيكية في تحليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مجموعة من الفرضيات وهي: المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج⁽²⁾.

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات، وليست الدول المضيفة. وطبقاً للتحليل الكلاسيكي فإن عملية النمو تعتمد بشكل أساسي على التكوين الرأسمالي كمحرك أساسي للنمو. هذا التكوين الرأسمالي مصدره الأرباح⁽³⁾.

وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي⁽⁴⁾:
- تحويل قدر من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثماره في الدول المضيفة.

- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من الاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.

(1) مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة 2، 2011، 273.

(2) جيل برتان "الاستثمار الدولي"، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت 1982، 07.

(3) ونيس فرج عبد العال، خالد البندري، التنمية الاقتصادية: مدخل التنمية المستدامة، معهد الإدارة العليا، الهرم، 2009، 30.

(4) عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الاستثمار الدولي" مرجع سابق، ص22.

- قد يترتب على وجود الشركات المتعددة الجنسيات اتساع فجوة بين أفراد المجتمع، فيما يختص بهيكل توزيع الدخل وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة مع نظيراتها من الشركات الوطنية، ويترتب على ذلك خلق الطبقة الاجتماعية.

- تركز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غير ها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور الاستغلالية لهذه الشركات (1).

تنتقد هذه النظرية لكونها بسيطة التحليل وغير قادرة على إعطاء تفسيرات موضوعية لحركة الاستثمار الأجنبي. ويتضح ذلك من خلال أن النظرية مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية.

الفرع الثاني : الاستثمار ونماذج النمو النيو كلاسيكي

اهتمت النماذج النيوكلاسيكية بالبحث عن العوامل المسببة للنمو الاقتصادي. حيث ركزت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي، والنمو في مدخلات عناصر الإنتاج وهي رأس المال، الأرض، العمل و التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر. وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو. وعلى هذا الأساس اهتمت بكيفية تخصيص الموارد الإنتاجية في عملية التنمية الاقتصادية في ظل أسواق حرة تتسم بالمنافسة الكاملة وتوافر المعلومات وثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا لاختلاف العائد على رأس المال.

وسنركز على نموذج "سولو Solow" للنمو الاقتصادي الذي يعتبر أساس نماذج النمو النيوكلاسيكي، قام Solow ببناء نموذج جديد لقياس النمو الاقتصادي أطلق عليه المنبه المحاسبي للنمو من خلال الاقتصادي "روبرت سولو Robert Solow"، ويرجع له الفضل في ظهور نظرية "سولو Solow" عام 1956.

معاملة الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عنصر جديدا أصيف إلى دالة الإنتاج، كما أدخل "Solow" عنصر التكنولوجيا كمتغير مستقل (خارجي) في معادلة النمو (2).

ومن ثمة أمكن صياغة ذلك على النحو التالي:

$$Y = A K, L, F, Z$$

حيث أن:

Y = تشير إلى الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

K = رأس المال المحلي.

(1) "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2003 419.

(2) 355.

L = عنصر العمل .

F = تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

A = تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

Z = تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات، والواردات، والمتغيرات الوهمية وتمثل المشكلة في صياغة دالة الإنتاج السابقة في اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة تدفق، لهذا قام De Melo عام 1997 بالاستعاضة بالتغيرات السابقة في صورة متوسطة نصيب الفرد. لقد ركز "Solow" في تحليله للاستثمار في رأس المال البشري مقاسا بنسبة الطلاب في الجامعات، والعملية التكنولوجية، معبرا عنها بالإنفاق على البحوث والتطوير وأهمية هذين العنصرين في تحفيز النمو في الدول المضيفة النامية منها بصفة خاصة. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعرض الدول النامية عن الندرة في هذين العنصرين، وتلك عكس النماذج النيوكلاسيكية الأخرى التي أولت اهتمامها بالاستثمار في رأس المال البشري، دون أن تأخذ التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار⁽¹⁾.

من الفرضيات الأساسية التي قام عليها نموذج "Solow" ما يلي:

- رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية.
- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد السكان، التقدم الفني).
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم الفني بمعنى أن التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل.
- يتصف الاقتصاد إنه اقتصاد مغلق وتتسم أسواقه أنها أسواق المنافسة الكاملة، ممارسة ويتسم النشاط الإنتاجي فيها طبقا للشروط التالية :

1- تشابه أطراف النشاط الاقتصادي

2- اتصاف تكنولوجيا الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل وثبات إيرادات الحمل.

فحسب "Solow" "في الأجل القصير يلعب التراكم الرأس مالي دورا كاملا في إحداث النمو، نظرا لارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال في بداية مراحل النمو. بسبب انخفاض معدل رأس المال على الناتج نتيجة الندرة النسبية لرأس المال مقابل الوفرة النسبية في العمل. ومن ثمة ترجع الزيادة النسبية في الناتج القومي في الأجل القصير إلى الإحلال الفني بين أرصدة رأس المال والعمل. أما فيما يخص الأجل

(1) Killer W, Trade Paterns Technology Flow and Productivity Growth' Policy Research Working paper , The World Bank, May1998 , pp : 16-17.

نقلا عن: مذكرة يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والأفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، جوان 2010 ، ص127

الطويل فيعتبر "سولو-Solow" أن معدل النمو يتجه إلى الثبات. حيث ينخفض معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال نتيجة اتجاه معامل رأس المال على العمل نحو التزايد بمرور العمل. وبالتالي نستنتج أهمية الاستثمار كمحدد للنمو الاقتصادي، سواء كمتغير اقتصادي كلي يتحدد بالمتغيرات الكلية، أو يتحدد بالمتغيرات الجزئية في إطار النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

توصل "سولو-Solow" في نظريته إلى أن معدل النمو طويل الأجل لا يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد، وإنما لا بد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساساً في التقدم التكنولوجي. وهكذا يكون النمو طويل الأجل. وأنه مهما كانت القيمة الأولية لمعامل رأس المال على العمل، فإن النظام الاقتصادي يتجه للنمو المتوازن. فهذا النظام يتكيف دائماً مع أي زيادة في حجم قوة العمل ويحقق حالة من النمو النسبي المنتظر.

كما انه عند اختبار نموذج سولو في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذاً في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار، فكما أشارت الدراسة السابقة، انه عند اختبار نموذج "سولو-Solow" في النمو وبالتطبيق على تايوان أخذاً في الاعتبار التقدم التكنولوجي والاستثمار في رأس المال البشري تحصل على النتائج التالية:

- 1- معنوية معاملات متغيرات النماذج.
- 2- ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري حدوث تحسن في البحوث والتطوير والتقدم التكنولوجي.
- 3- بلغت نسبة مساهمة كل من رأس المال المادي ورأس المال البشري في زيادة الدخل بنسبة 32 ، 29 بالمائة بالترتيب، ومن هنا لا يمكن تجاهل فكرة نموذج "سولو-Solow" في النمو الاقتصادي.

الانتقادات الموجهة :

- 1_ عدم واقعية افتراض أن المنافسة كاملة .
- 2- لا تأخذ في عين الاعتبار تأثير التحسن في نوعية رأس المال البشري على معدل النمو الاقتصادي.
- 3- عدم واقعية افتراض أن الدول النامية تقارب مع الدول المتقدمة، ساء بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي أو بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج.

وخلافاً لما أورده "Solow" فيما يتعلق بمحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في الأجل القصير، قررت النماذج الكلاسيكية بصفة عامة عكس ذلك . حيث أوضحت أن الاستثمار

الأجنبي المباشر يحفز النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل بفعل التكنولوجيا صاحبة له، و/أو نمو نسبة العمل/ والتي تعتبر من العوامل الخارجية، وتحت فرص تناقل عائد رأس المال⁽¹⁾.

- ففي حين اظهر " ادم سيمت" أن نصيب الفرد مقياس للنمو يتزايد مع تحسن في تقسيم العمل وزيادة في رأس المال المصاحب لذلك، فقد ذهب "مالتوس" إلى إظهار دور التعليم في حين اهتم "ريكاردو" بالتكوين الرأس مالي، كما اهتم " ميل " بنمو رأس المال والسكان (والعمل) ونمو العملة الفنية رغم عدم تطرقهم المباشر الأجنبي المباشر⁽²⁾.

الفرع الثالث: استهداف الاستثمار للنمو في الفكر الكينزي (نموذج Harrod Domar *)

كان النمو الاقتصادي سريعاً ومنتظماً بعد الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخيله أية مشكلات حتى جاء الركود الاقتصادي، والذي سمي بالكساد العظيم خلال الفترة (1930-1939) والفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، لذلك بدأ الاهتمام بمسألة النمو الاقتصادي وذلك بسبب الثورة الكنزوية في نظرية الدخل من جهة وبروز مشكلة الفقر بشكل كبير من جهة أخرى.

فالاستثمارات في النماذج الكينزية للنمو تعتبر المؤشر الأساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، والعامل الرئيسي في رفع معدلات النمو في الأجل الطويل⁽³⁾

ولقد بدأت محاولات تكيف نظرية كينز لتحليل مشكلات تجديد الإنتاج في نهاية الثلاثينات، متجسدة في نموذج " روي هارود Ray Harrod " بصياغة المبادئ الأساسية للنظرية الديناميكية ، وفي نفس الوقت ظهرت مقالات "دومار DOMAR" في تحليله للنمو الاقتصادي بأوروبا.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل لجهود التنمية في اقتصاديات الدول النامية من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو وتوفير فرص عمل جديدة. فالنظرية الاقتصادية تقول أن هناك علاقة

(1) : تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية -متوسطة-حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2007، 10.

(2) Caircross , A.K, Factors in Economic Development , Union university , Simson , LTD , London , 1966, p:150.

(*) هارود روي فوير (1900-1978) : اقتصادي انجليزي من مقالاته " An Essay on Dynamique Theory " ، والذي إعتد في إنجازه على أفكار النظرية العام للعمل لـ كينز ، وبعد الشهرة التي عرفها تحليل هذا الأخير تم ربط اسم هذا الأخير بالاقتصادي الأمريكي افسى دومار (1914-)، ومن ثمة سميا نموذج هارود-دومار أو بنموذج كينز للنمو.

(3) إيرينام أسادتشاي : الكينزية الحديثة (تطور الكينزية و التركيب الكلاسيكي الجديد) ، ترجمة د. عارف دليلا، دار الطبعة للطباعة والنشر ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1979، ص: 138 - 139.

قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والنمو الاقتصادي ، مما ينعكس بدور ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة ⁽¹⁾.

أولاً: تحليل النموذج

برزت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو عند محاولة البحث عن صيغة موحدة ومتكاملة للنمو، تعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي، وباستخدام دوال إنتاج تتسم بالقدرة على الإحلال بين عناصر الإنتاج الداخلة في الدالة، انطلاقاً من حالة التوازن بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط.

لقد تم صياغة أفكار " Harrod Domar " في صورة نموذج يظهر أن الناتج يساوي معدل الادخار مقسوماً على نسبة رأس المال / الناتج، وذلك على النحو الآتي ⁽²⁾

يعتبر نموذج " Harrod -Domar " توسيعه دينامية لتحليلات التوازن الكنزوية (الستاتيكية)، ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، ويبحث عن متطلبات النمو في هذه البلدان، ولقد توصل النموذج إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دوراً رئيسياً في عملية النمو ⁽³⁾

وقد طرح " Harrod " السؤال التالي: إذا كان التغيير في الدخل يحفز الاستثمار (المعجل)، فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن؟. ومن جهة أخرى بحث Domar الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل؟.

ومن خصوصيات تحليل "هارود" أنه يقترح من تحليل " دومار"، لذلك عادة ما نتكلم عن نموذج "هارود دومار"، وعلى العموم فإن التحليلين يتوصلان إلى نفس النتائج تقريباً ⁽⁴⁾

⁽¹⁾M. O. Saibu, I. P. wosa and A. M. Agbeluyi, Financial Development, Foreign Direct Investment and, Economic Growth in Nigeria, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 2 , 2011, p146

⁽²⁾Firebaugh . G. Growth Effects of Foreign and Domestic Investment . America journal of Sociology . vol.98.No .1 . THE university of Chicago .July 1992, p: 128

⁽³⁾ القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات، سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2007، 74.

⁽⁴⁾Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz, 1991, p181-186

يوضح نموذج "Harrod - Domar" العلاقة بين الادخار والاستثمار والنتائج، وكذا العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية، إلا أن هذا النموذج قد أتخذ بشكل مكثف البلدان النامية كوسيلة مبسطة للنظر في العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال، ويستند النموذج على عدد من الافتراضات أهمها: (1)

- توازن الاستخدام الكامل.
 - الاقتصاد مغلق.
 - الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار.
 - الميل الحدي للادخار يبقى ثابتا.
 - معدل رأس المال الناتج (K/Y) يبقى ثابتا.
 - المستوى العام للأسعار يبقى ثابتا.
 - الأسعار تبقى ثابتا وكذلك أسعار الفائدة.
- هذه الفرضيات ليست ضرورية للحل ولكنها لتبسيط التحليل.

ولقد عبر نموذج "Domar - Harrod" رياضيا عن معدل النمو في الناتج كما يلي:

$$g = s/k$$

حيث أن g = تمثل معدل نمو الناتج (أو الدخل)

s = معدل الاستثمار (أو معدل الادخار)

k = المعامل الحدي لرأس المال / الناتج

وهذه المعادلة الأساسية التي توصل إليها النموذج والتي تقول أن معدل نمو الناتج أو الدخل تساوي معدل الاستثمار أو الادخار مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال / الناتج (أو الدخل)، وبالتالي فإن معدل الادخار يساوي حاصل ضرب المعامل الحدي لرأس المال / الناتج ومعدل نمو الناتج، إذا كان النمو مستقرا. ويمكن أن يزداد معدل النمو إما من خلال تخفيض معامل رأس المال / الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)، أو برفع نسبة الادخار في الدخل القومي، وبالتالي فإن هذا النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب (2). وباعتبار أن الدخل هو جزء من قيمة الإنتاج الكلي ومن ثم فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الكلي، وهذا لا يتأتى إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني، أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج.

(1) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 74.

(2) حسين عمر، الاستثمار والعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000، ص 71-73.

ويبين معامل رأس المال / الدخل العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه بين دخل، أي ما يجب أن يستثمر من رأس المال لتحقيق زيادة معينة في الدخل ومن هنا تبرز أهمية نموذج هارود - دومار في تحديد معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) الضرورية لتحقيق نسبة معينة من النمو الاقتصادي.

كما يبين هذا النموذج، إمكانية زيادة معدل النمو الاقتصادي بطريقة تخفيض معامل رأس المال/الدخل، أو بطريقة زيادة معدل الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل).

ثانيا : تقييم النموذج

هناك عدة انتقادات وجهت لنموذج هارود-دومار، ومنطلقها الأساسي صعوبة وجود فروضه في الواقع العملي:

- افتراض ثبات الميل الحدي للادخار، والذي قد يكون صحيح على الأمد القصير ولكنه يمكن أن يتغير في الأمد المتوسط والطويل⁽¹⁾ ، الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر نفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والنتاج، فهو غير صحيح على المدى المتوسط والطويل.
- أغفل نموذج "هارود-دومار" العالم الخارجي، بحيث أنه يعتبر أن الاقتصاد مغلق. إذ عن طريق الاستثمارات الأجنبية يمكن تحقيق وفرة في رأس المال.
- عدم واقعية افتراض ثبات أسعار الفائدة و ثبات مستوى الأسعار.
- ومن حيث ملائمة نموذج "Harrod -Domar" للبلدان النامية فيعتبر النموذج غير ملائم للأسباب الآتية :⁽²⁾
- اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الأمد ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية.
- إن مثل هذه النماذج تتصف بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال الناتج، بينما أن الوضع يختلف في البلدان النامية، حيث هذه المعدلات تتميز بالانخفاض.
- النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- رغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا نموذج، فقد سمحت له أن يكون النموذج المرجعي في النظرية الحديثة للنمو التي تنتقده بسبب تأكيده بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو طويل الأمد، لان أي

⁽¹⁾ للمزيد من التفصيل انظر :

Debraj Ray , Developement Economics, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998,p58-60

⁽²⁾ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص77.

زيادة في معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضها من خلال الزيادة في معامل رأس المال الناتج تاركا معدل النمو طويل الأمد دون تغيير .

إن هذه الفكرة تعتمد على انخفاض رأس المال عند حصول زيادة في معامل رأس المال الناتج ، لكن هذه الفكرة ترفضها نظرية النمو الجديدة ، التي تقول بأنه إذا كانت آليات تمنع الانخفاض في إنتاجية رأس المال عند تزايد الاستثمارات ، فإن هذه الاستثمارات تؤثر في النمو طويل الأمد و بالتالي فإن النمو يصبح داخليا و هذا ما سنتطرق إليه في النظرية أدناه

الفرع الرابع: الاستثمار ونماذج النمو الجديدة (الداخلية) (Théorie de la croissance) (endogène).

ظهرت نظرية النمو الداخلية في منتصف الثمانينات، فهي توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي. إن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة، وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق. ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته وتعرفه معظم الدول ذات عدد سكان تقريبا ثابت، بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو ما بين البلدان.

وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره. والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى " Solow " والذي يعرف بمتبقي " Solow "، وبافتراضهم بان الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي لتناقص عوائد رأس المال.

إن ظاهرة عدم التقاء معدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة هي التي ألهمت تطوير النظرية الجديدة، والتي تلغي الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال، وقد تبين بأنه في فرضية ثبتت العوائد أو تزايد العوائد لا يحدث تقارب في معدلات دخول الأفراد فيما بين البلدان، وفي حالة عدم وجود حالة تناقص العوائد على رأس المال فإن الاستثمار يكون مهما جدا للنمو طويل الأمد، وان مثل هذا النمو يكون داخليا (1).

(1) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص79.

وفيما يلي نظريتنا" بول رومر -Paul Romer " في عام 1986 ونظرية" لوكاس -R.Lucus" في 1988 كنموذجين لنظريات" Romer" قام" رومر" بتفسير حدوث النمو الاقتصادي باستخدام نموذجين هما :

1- النموذج الأول : في نمودجه الأول عام 1986 اعتبر أن رأس المال المادي هو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي الداخلي أي أن النمو من الممكن أن يحدث حتى مع ثبات حجم السكان أو مخزون رأس المال مما يعني أن إيرادات رأس المال يمكن أن تكون ثابتة أو حتى متزايدة (وليس متناقصة كما في النماذج النيو كلاسيكية) .

ويقصد برأس المال المادي كمصدر للنمو الداخلي عند "رومر" (1) بأنه مخزون المعرفة والتي تنتج تلقائياً عن الخبرة المكتسبة عن الإنتاج ، فالإنتاج يطور المعرفة الفنية الناتجة عن تعمق العمل في رأس المال، وتسمح هذه المعرفة بأن يتم الإنتاج بصور أكثر فعالية، ومن هنا فإنه يوجد مخزونان مترابطان في نظرية" رومر" ، مخزون رأس المال المادي، ومخزون المعرفة المتولدة عنه، فإذا كانت إيرادات المخزونين ثابتة أمكن للاقتصاد أن يتطور في معدل نمو داخلي طويل الأجل وثابت.

فالنمو الاقتصادي هنا يعتمد على العوامل التي تحكم الميل للادخار، فزيادة مدخرات أطراف النشاط الاقتصادي تحقق المزيد من التراكم الذي يحقق معدل نمو أكثر ارتفاعاً.

وقد اعتمد "رومر" على فكرة التعليم أو التدريب بالممارسة الذي يشير إلى أن المعرفة الجديدة تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتنتشر الإيرادات المتزايدة بين الشركات نظراً لأن المعرفة الجديدة تنتقل تدريجياً إلى كل الشركات الأخرى، وبالتالي تحقق وفورات خارجية يمكن أن تحول الإيرادات إلى إيرادات متزايدة ، مما يؤدي إلى معدل نمو منتظم أعلى، فطبقاً لرومر فإن الوفورات الايجابية الخارجية للاستثمار كبيرة بدرجة كافية ، مما يجعلها تحول دون نقصان الإنتاجية الحدية لرأس المال ، وبالتالي فإن زيادة الميل للادخار والاستثمار من الممكن أن يؤدي إلى الزيادة الدائمة في معدل النمو الاقتصادي .

2- النموذج الثاني : استمر "رومر" في نمودجه الثاني عام 1990 ووفقاً لهذا النموذج فإن مستوى إنتاج السلع لا يعتمد فقط على كمية الأعمال ورأس المال ، وإنما على تنوع هذا الأخير أيضاً .

بمعنى عدد الآلات المختلفة التي يتم استخدامها ، فالى جانب ما تؤدي إليه هذه الآلات من زيادة مخزون رأس المال يضاف إليها التقدم التكنولوجي المندمج فيها .

وهكذا أصبحت الابتكارات وفقا لهذا النموذج تقع في قلب عملية النمو وتنتج خيارات جديدة لأطراف النشاط الاقتصادي، وتدفعهم إلى البدء في تطبيق أساليب وطرق إنتاجية جديدة تتسم بالطابع الابتكاري .

ثانيا: نظرية "لوكاس" (تراكم رأس المال البشري):

ركز "لوكاس" على لمكنة الخاصة لرأس المال البشري* كمحرك للنمو الاقتصادي، ويوجد اختلاف جوهري بين آليات عوائد كل من رأس المال البشري، ورأس المال التكنولوجي، فالأصل في عوائد تراكم رأس المال البشري أنها خاصة، في حين أن العوائد المتعلقة برأس المال التكنولوجي هي في المقام الأول عمومية.

ووفقا لنظرية "لوكاس" فإنه حتى يتولد نمو ذاتي يركز على رأس المال البشري يكفي أن تكون الإيرادات الحدية لرأس المال البشري (المخصص للتكوين و الإعداد) ثابتة، أما إذا كانت متناقصة فإنه لا يوجد نمو طويل الأجل، بينما إذا كانت متزايدة فإنه يوجد نمو طويل الأجل ودائم.

ويقترح "لوكاس" تخصيص جزء من وقت العمال لتحسين قدراتهم وإعدادهم أو تكوينهم لتحقيق الوفرة الايجابية، وخالصة "لوكاس" أنه أكد على الدور الرئيسي لرأس المال البشري في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.

واجهت النظرية الداخلية بعض الانتقادات أهمها ما يلي: إن أحد أهم عيوبها هي أنها تعتمد على من الفرضيات النيوكلاسيكية والتي تعتبر غير ملائمة للبلدان النامية، وأن النمو في النامية غالبا ما يعاقب من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنية التحتية الضعيفة وأسواق رأس المال والسلع غير الكاملة.

- عدم استقرار النمو في نظريات النمو الذاتي، حيث إن النمو الاقتصادي يتسم بالتأثير السريع بأي تعديل يحدث في بعض الافتراضات، ففي نظرية رومر لا يتحقق النمو الثابت إلا إذا كانت إيرادات الحجم ثابتة.

* ينصرف مفهوم رأس المال البشري إلى مخزون رأس المعارف المكتسبة، من خلال الاعداد و التأهيل ، والتي تزيد من فعاليتهم الانتاجية، ومن أمثلة رأس المال البشري المعرفة الفنية الخاصة باستخدام الكمبيوتر ومعالجة مشكلاته الخاصة التي يكتسبها الشخص بالتعليم والتدريب.

المطلب الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الصادرات

بالإضافة إلى ذلك فإن نماذج "هارود-دومار" تربط بين النمو بالادخار، والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحدولكن على حجم الصادرات أيضاً؛ وهذا يعني أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

تبلور علم الاقتصاد، وظهور مختلف المدارس الاقتصادية، بدأ الاهتمام بدراسة التجارة الخارجية كفرع قائم بذاته ضمن علم الاقتصاد، وقام العديد من المفكرين والمنظرين بصياغة نظريات لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي والأسس التي يقوم عليها، وكذا كيفية توزيع المنافع والمكاسب من التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تطور الصادرات في الفكر الكلاسيكي

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، بحيث لم يكن للتجاربيين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة، ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات الطبيعية والعنصر البشري، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاربيين وانتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل⁽²⁾ وفيما يلي طرح لأفكار أهم الاقتصاديين الكلاسيك :

. لقد اهتم " آدم سميث" بالسوق واعتبرها المحدد الأول للنمو الاقتصادي. حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع كل اتساع في حجم السوق. وأكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، و كان اهتمامه بهذا النشاط منبعثاً باهتمامه بالقوى المحددة لنمو الإنتاج الحقيقي وليس المعدن النفيس. ويعتبر أنه من أجل تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة، ينبغي تشجيع الصادرات من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير من خلال إتباع نظام ما يسمى بـ (Draw Back) من ناحية أخرى.

⁽¹⁾ عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998

ص 314.

⁽²⁾ Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F, 1976- p 11

وذهب " آدم سميث" إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة منخفضة للغاية بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة. فكذا الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج (1).

لقد أخذت هذه النظرية بالجانب الديناميكي في تحليل أثر الصادرات على النمو. حيث بينت ما يتبع نشاط التصدير من التغلب على مشكلة صغر حجم السوق المحلي الأمر الذي سيؤدي إلى تطبيق التخصص وتقسيم العمل إلى الحد الذي يعمل على رفع المقدر الإنتاجية لعناصر الإنتاج. فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة (2)، بالإضافة إلى إتاحة المجال إلى استعمال الأساليب التكنولوجية المتطورة التي تؤدي بدورها إلى رفع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتطويرها ورفع عوامل الإنماء فيه. وعليه فهذه النظرية تساهم في اتساع السوق المحلي بما يعكس على ارتفاع وزيادة مستوى الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية و الناتج المحلي للدولة .

. وقد جاء من بعده الاقتصادي " دافيد ريكاردو" (3) David Ricardo، الذي عرض أفكاره الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة باسم نظرية النفقات النسبية ، حيث لا زالت في كثير من أجزائها قوية وقادرة على تفسير جانب هام من جوانب التبادل الدولي حتى في وقتنا المعاصر. والذي تمكن من إبراز دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي. حيث أوضح كيف أن قيام التجارة الدولية تتم على أساس اختلاف النفقات النسبية والذي يتيح الاستفادة من مبدأ التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وذلك بضرورة توفير شروط الحرية الاقتصادية بشكلها الكامل فلا تدخل على الإطلاق في النشاطات الاقتصادية.

تفترض هذه النظرية قيام الدولة بالتخصص في تصدير السلع وفقا لما تتمتع به من مزايا سواء المتعلقة منها بانخفاض النفقات المطلقة عند آدم سميث أو انخفاض النفقات النسبية عند " دافيد ريكاردو"، أي أن التجارة الخارجية في هذه الحالة أداة ووسيلة لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج من أجل التصدير للخارج وذلك للموارد الثابتة في ضوء الأسعار النسبية الجديدة أي الأسعار الدولية .

فطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل ظروف التجارة الحرة فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، وسنقوم باستيراد السلع التي تتمتع

(1) أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة سنة 1980 ص16.

(2) زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1992، ص37

(3) David Ricardo: The Principles of Political economy and Taxation, London, 1817

دولة أخرى بميزة نسبية فيها. أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس المطلق على النحو الذي قدمه أستاذه "آدم سميث".

وعليه لقد بين مفكرو المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار، والذي يمكن من استخدام الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية .

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

لقد شهدت نظرية التجارة الدولية تطورا كبيرا ابتداء من عقد الستينات من القرن العشرين، في إطار المحاولات الرامية لتفسير أسباب قيام التجارة الدولية وأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ما يلي نستعرض أهم هذه النظريات:

- منهج اقتصاديات الحجم: يشكل هذا المنهج تفسير للتجارة الدولية، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة. فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية⁽¹⁾.

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع والمنتجات النصف المصنعة في جانب، كما أن الدول الصناعية الصغيرة ذات سوق داخلي صغير، في حين تتميز الدول الصناعية الكبيرة بسوق داخلي كبير في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية. فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو النصف المصنعة، وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول لأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وانجلترا وإيطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ، إسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

- لقد كانت النظرية العامة لكينز نتاجا لظروف تطور الرأسمالية خلال فترة ما بين الحربين وكانت في الحقيقة كنتيجة مباشرة لأزمة الكساد الكبير (1929-1933)، ونظرا لاهتمامها بالتحليل الكلي وبالمخاطر

⁽¹⁾ سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسراء، الطبعة 3، مصر 2003، ص 206.

التي تحدى بالرأسمالية نتيجة للتناقض بين الإنتاج والاستهلاك ، وقترحها لبعض السياسات النقدية و المالية لعلاج مشكلات تصريف الإنتاج و البطالة، فإنها سرعان ما وجدت قبولاً واسعاً لها بين الاقتصاديين . وهنا بدأ الكينزيون يكتشفون أن ثمة نقيضين تتسم بهما النظرية العامة، أولى هاتين النقيضتين أن النظرية العامة لكينز هي نظرية خاصة بالأجل القصير فقط ومن ثم فهي لا تصلح لتفسير التطورات طويلة المدى، والنقيصة الثانية أن النظرية العامة قد اتسمت بطابعها الستاتيكي، الساكن ومن ثم فهي لا تأخذ بعين الاعتبار حركة النظام الرأسمالي ومشكلاته ومستقبل النمو فيه وتوازنه عبر الزمن. فالاقتصادي كينز أحدث ثورة على مبادئ الكلاسيك و ثروة بما قدمه للاقتصاد إذ بمجيئه برز الاهتمام البالغ وتحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة حيث يعتبر كينز أن الدخل يتكون من الاستهلاك الوطني، الإنفاق الحكومي وصافي الميزان التجاري ويمكن تمثيله في المعادلة التالية :

$$\text{الدخل الوطني} = \text{الاستهلاك الوطني} + \text{الاستثمار الوطني} + \text{الإنفاق الحكومي} + \text{الصادرات} - \text{الواردات}$$

ومنه فإن ارتفاع الدخل مرتبط بزيادة الصادرات و انخفاض الدخل مرتبط بانخفاض الصادرات مع افتراض ثبات العوامل الأخرى.

ومن جهة أخرى فقد لام البعض " كينز " لعدم أخذه في الاعتبار للمتحولات الأخرى بخلاف الدخل لتفسير مستوى الاستهلاك: اعتبارات التنبؤات المستهلكين حول المستويات المستقبلية للدخول والأسعار، أو حالة وضعهم المالية... الخ⁽¹⁾.

- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة: قد قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "كيسنج"⁽²⁾ D.B.Keessing سنة 1961، تسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض انقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة. حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأوجد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط. حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و 14 بلداً، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات، وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي. وأوضح "كيسنج" أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية.

⁽¹⁾ عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، 2004 ، ص 444.

⁽²⁾ D.B. KEESSING: The impact of research and dev. on us-trade. Journal of political Economy. fev 1967.

وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع والعكس صحيح. والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحضي به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل، وبالتالي فالبلدان التي تتيح فرصا متعددة للتعليم تسجل أيضا درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة. وبدلا من التعليم الذي يتخذ شكل الهرم (حيث تنتقل مجموعة متناقصة من الطلاب إلى المراحل التعليمية الأعلى)، بدأت الأنظمة التعليمية تصبح أكثر إشراكا وتنوعا، خاصة بعد مرحلة التعليم الإلزامي (أي المرحلتين الثانوية والعالية).

ولاختبار تأثير الاستثمار الأجنبي على التصدير، ينبغي التفرقة بين مسألتين هما:

1- الأثر المباشر: حيث يتمثل في زيادة القدرات التصدير لفرع الشركات المتعددة الجنسيات إلى الأسواق الخارجية ، نظرا لما تتمتع به من إمكانيات تؤهلها لإجراء العمليات التصنيعية على المواد الخام، وإبرام عقود التصدير للخارج، بالإضافة إلى مهاراتها التسويقية . وبالتالي تتغير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات.

2- الأثر غير المباشر: والذي ينشأ تبعا لمجموعة من المزايا المصاحبة للاستثمار الأجنبي بالنسبة للشركات المحلية ، وذلك من خلال:

- نقل التكنولوجيا الحدية في مجال الإنتاج التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يؤدي إلى تغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج .
- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة.
- استفادة الشركات المحلية (خاصة في إطار المشروعات المشتركة) من حلقات الاتصال التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية .

وفي هذا السياق، تثبت العديد من الشواهد التطبيقية نجاعة نشاط الشركات متعددة الجنسيات في زيادة القدرات التصديرية بالبلدان المضيفة . ويمكننا الإشارة هنا إلى بعض الدراسات على النحو الآتي:

- أوضحت دراسة "Thomsen" عام 1999، وبالتطبيق على دول آسيا، خبرة هذه الدول في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت نجاحا في زيادة صادراتها، خاصة في بعض القطاعات التصديرية مقارنة بغيرها من القطاعات، بسبب اختلاف مقومات كل قطاع تصديري.
- أظهرت دراسة كل من " Hoekman and Djankov " لعام 1996، قوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حجم صادرات دول شرق أوروبا، خاصة بعد انفتاحها على رأس المال الأجنبي والشركات المتعددة الجنسيات.

الفرع الثالث: نظريات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات ، إذ أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصرف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تامين المستوردات من السلع والخدمات، وتصدير الفائض عن الاستخدام المحلي، كما يمكن أن يكون له دور كبير في خلق طلب فعال على سلع التصدير، مما يؤدي إلى توسع القطاعات المنتجة لهذه السلع وتنفيذ إستراتيجية جديدة وعمالة وإنتاج وخدمات، مما يرفع من مستوى النشاط الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وتأتي علاقة الاستثمار بالتجارة الخارجية من العلاقة الكائنة بين الإنتاج والتجارة أو النشاط الاقتصادي التي تعبر عن علاقة تأثير متبادل، ويأتي الإنتاج في التجارة أولا لان بنية الإنتاج المادي وهيكله الاقتصاد تتعكس على هيكل التجارة الخارجية، سواء على الصادرات أو على الواردات ويختلف هذا التأثير بين الاستيراد والتصدير ونوع السلعة المنتجة، فإذا زاد حجم الإنتاج من منتج معين عن الاستهلاك المحلي توفر فائض للتصدير، وإذا قل عن الحاجات انتفت إمكانية التصدير، ونشأت حاجة الاستيراد لتعويض النقص.

تعتبر التجارة الخارجية إحدى القنوات الأساسية التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. ويحدث ذلك حال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلدان المضيفة مصطحبة معها جملة من التكنولوجيات، والمهارات وشبكات الإنتاج والتسويق الدولية، بالإضافة إلى مختلف العلامات التجارية⁽¹⁾

هناك مجموعة من الاقتصاديين دمجوا النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينهم: "Munde" و "Koj Ilima".

⁽¹⁾UNCTAD. International Investment Agreements (page consultée le 10-5-2000) en ligne : www.unctad.org/en/special.

أولاً: نظرية المدرسة اليابانية

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابانيين و من أشهرهم: " Ozawa - Kojima (Tsurumi) تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة انطلاقاً من تجربة الشركات اليابانية و ما تتمتع به من مميزات تسييرية و تنظيمية تختلف عن النماذج الأوروبية و الأمريكية (1)

فنظرية "Kojima" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمدرسة اليابانية ترى بضرورة التدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف الفعال من خلال السياسات التجارية انطلاقاً من التجربة اليابانية.

كما برهن "Kojima" على أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين إن الاستثمارات اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة و تتركز في البلدان الآسيوية. وعلى العموم، فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، ويتبين ذلك من خلال ما تتمتع به اليابان من مهارات متخصصة و مواصفات متعلقة بالموقع. و لقد استطاعت الشركات اليابانية ترقية مهاراتها استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة

وتنتقد هذه النظرية لكون أن هناك قصور في تفسيرها لتوجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية إلى المنطقة الآسيوية فقط وأهملت باقي العالم.

كما أجريت العديد من الدراسات على الاقتصاد الهندي لمعرفة اثر الاستثمارات الأجنبية على الصادرات منها دراسة (2) أجراها البروفسور "Kishor Sharma" عام 2000 حول اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الصادرات الهندية ابتداء من عام 1978 وحتى عام 1997 و قد انتهت هذه الدراسة إلى عدم وجود أي اثر يذكر في تحفيز و زيادة الصادرات الهندية . وارجع الزيادة التي حدثت في الصادرات الهندية إلى عدة أسباب أهمها من وجهة نظر البروفيسور " Kishor Sharma " العلاقة القوية بين زيادة الصادرات وبين قيمة العملة الهندية (Rupee) فعندما تقدر قيمة العملة بأقل من قيمتها الحقيقية (Devaluation) تكون أسعار السلع الهندية اقل من مثيلاتها في الأسواق العالمية وبالتالي يزداد الطلب عليها ويراد التصدير تبعاً لذلك، وأيضاً ركز على أهمية الطلب الداخلي على السلع و المنتجات فعند زيادة الطلب الداخلي على السلع ترتفع أسعارها في الداخل مقارنة بالسوق الخارجية ومن ثم تقل فرص تصديرها و هو ما يعني انه ارجع زيادة الصادرات إلى أسباب نقدية وداخلية لا علاقة لها بالاستثمارات الأجنبية.

(1) قويدري محمد، مرجع .79.

(2) سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص292.

وفي عام 2004 أجريت دراسة أخرى حول تأثير الاستثمارات الأجنبية على نمو الصادرات الهندية و قسمت البحث الصادرات إلى صادرات تقليدية (Traditional) وأخرى غير تقليدية (Non Traditional) أيضا قام البحث على أساس قطاعي حيث ركزت على القطاع الصناعي وأجريت البحث على 1172 شركة من عام 1995 وحتى عام 2000، وانتهى البحث إلى عدم وجود اثر واضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصادرات التقليدية الهندية، بينما كان اثر الاستثمارات الأجنبية على الصادرات الغير تقليدية ضعيف ومحدود، إلا أن البحث أكد على أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنوع الصادرات (Diversification) الغير تقليدية في الهند⁽¹⁾.

ثانيا: فوارق مدا خيل رأس المال (تحليل مندل)

نظرية " هيكشر أولان سامويلسون "HOS" في التجارة. الدول تعتمد على مبدأ الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في تفسير التبادل الدولي.⁽²⁾

وفي هذا الإطار يرى " MUNDELL " بان البلد الأقل تخصصا في رأس المال نسبيا سوف يقوم بفرض رسوم مرتفعة على السلع ذات الكثافة في استعمال عامل رأس المال كما يقوم بمنع كل استيراد لهذه السلعة الشيء الذي يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى هذا البلد الذي طبق إجراءات حمائية⁽³⁾. أو بمعنى آخر فان دول الشمال ذات رأس مال كبير يقل رأسمالها هذا لصالح الجنوب ليحل بذلك توطين رأس المال أو عوامل الإنتاج بمقاربة التخصصات النسبية لمختلف الدول وذلك في شتى العوامل و القطاعات إلى درجة تساوي هذه التخصصات وبالتالي تتعادل رأس المال تلقائيا وبناءا على هذا يستعمل مندل "MUNDELL" عامل الحواجز الخاص بالتبادل التجاري لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما أن السياسات الاستثمارية التي تتخذها بعض الدول لجذب الاستثمار الأجنبي وتشجعه ، من خلال تقديم مزايا وإعفاءات لهذه الاستثمارات، يؤثر في التجارة الخارجية من خلال تشجيع انتقال السلع الرأسمالية ورؤوس الأموال من بلد لآخر، كما أن بعض إجراءات الاستثمار المتخذة في هذا المجال تؤدي إلى تقييد التجارة بوضعها شروط معينة للاستثمار الأجنبي ضمن حدودها.

⁽¹⁾Banga Rashmi , The differential Impact of Japanese and U.S Foreign Direct Investment on Export of India Manufacturing , Delhi University . New Delhi .2004, P22

⁽²⁾ عبد الحميد زعباط، "نظريات التجارة الدولية ومحدوديتها"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير و التجارة جامعة الجزائر، العدد 10. 2004 132.

⁽³⁾ بوجمعة، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل اتفاقية الشراكة الأرو- متوسطية، مرجع سابق ، ص 11.

المطلب الثالث: أهمية تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية محل الدراسة.

وترجع أهمية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، إذ بواسطته يمكن نقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاديات النامية، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة، إذ لا يمكن للشركات المحلية في الدول النامية تحقيق ذلك بكفاءة عالية بسبب فجوتها التكنولوجية، لهذا تزايدت أهمية نقل التكنولوجيا للدول النامية، ويقصد هنا بالتكنولوجيا جمة المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات، مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ، إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية، والبراءات وبرامج التشغيل، وأعمال التدريب والتعلم.

ومن جملة ما تتوقف عليه مساهمة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية ما يلي:

أولاً: الدوافع الاستثمارية أو الهدف الذي يقف أمام هذه الاستثمارات و هي إما أن تكون البحث عن الموارد الطبيعية (Resource Seeking FDI)، أو البحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها (Seeking Market FDI) وهذا النوع من الاستثمارات ليس له اثر في تحفيز الصادرات و قد يكون الدافع وراء الاستثمارات هو البحث عن العمالة الرخيصة و في نفس الوقت الفنية ذات الكفاءة العالية (Efficiency Seeking FDI) وأخيراً قد يكون الاستثمار في دولة معينة بهدف استخدامها كنقطة تصدير إلى الأسواق الأخرى (Export Oriented FDI) إما لقربها من هذه الأسواق أو لوجود اتفاقات تجارية بينها و بين هذه الدول تسهل على الشركات المستثمرة النفاذ إلى هذه الأسواق⁽¹⁾.

ثانياً : مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة حيث تؤثر في تحديد دور FDI في تحفيز الصادرات فعندما تكون الدول في بداية مرحلة النمو (Underdevelopment) تركز الاستثمارات الأجنبية على الموارد الطبيعية نظراً لعدم وجود بنية أساسية قوية، أما إذا كانت الدولة في مرحلة متقدمة فإن ذلك يشجع على وجود الاستثمارات الموجهة للتصدير و قد قسم البحث مراحل النمو إلى (Underdevelopment)، المرحلة الثانية (Import Substitution) وفيها تبدأ الدولة مراحل التصنيع و لكن ليس بهدف التصدير و إنما بهدف إنتاج ما يتم استيراده للاستغناء عن الاستيراد، ثم المرحلة الثالثة (Local Firms have Acquired High Technological Skill) وفيها تكون الشركات المحلية على قدر من التقدم وامتلاك التكنولوجيا المتطورة التي تمكنها من المنافسة داخليا وخارجيا، وهذه هي مرحلة جذب الاستثمارات الأجنبية ومرحلة الاستفادة منها في زيادة الصادرات

(1) سامي سلامة نعمان، مرجع سابق، ص 294.

(Inward FDI balanced with outward FDI) وفيها تكتمل مرحلة النضج للدولة

والشركات المحلية بحيث تستقبل هذه الدولة الاستثمارات الأجنبية كما تصدر هي الأخرى هذه الاستثمارات.

ويتضح من هذه المراحل المشار إليها أهمية دور الدولة المتمثل أساسا في الدور التنموي فلكي تستفيد الدولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحفيز التنمية بها، لا بد أن تكون الدولة قد قطعت شوطا كبيرا على طريق النمو الاقتصادي. فالدولة عليها أولا مسؤولية تهيئة المناخ الاقتصادي حتى تستطيع أن تجذب الاستثمارات المفيدة لها و لا يمكن لأي دولة أن تعتمد على الاستثمارات الأجنبية وحدها لكي تزيد من صادراتها أو تخلق فرص عمل فيها.

وتتمثل أهمية تبني سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الأسباب الآتية:⁽¹⁾

- تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة: تساهم سياسة الاستهداف في تحقيق مجموعة من الأهداف الإنمائية للدولة، مثل خفض معدلات البطالة و زيادة التوظيف، نقل التكنولوجيا ، وتنمية الصادرات بالإضافة إلى دعم و تحسين تنافسية الصناعة المحلية وغيرها من المجالات اللازمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية .

- زيادة حدة ضغوط المنافسة في العالم : إن زيادة حدة المنافسة بين دول العالم في ظل عولمة الأسواق تتطلب أن تخصص كل دولة في المجالات و الأنشطة التي تتمتع فيها بكفاءة و مزايا نسبية و تنافسية، الأمر الذي يفضل معه أن تركز الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأنواع التي تحقق لها مكان على خريطة الأسواق العالمية.

- تنافسية التكلفة :تتخفف تكاليف تبني سياسة الاستهداف مقارنة بالسياسات التقليدية التي تعمل على تشجيع الاستثمار بصفة عامة، حيث يتم قصر منح الحوافز المالية و الضريبية على الأنشطة المستهدفة فقط، بدلا من توزيعها على جميع مجالات الاستثمار و قد اتضح من تجارب بعض الدول أن الإعلان عن فرص الاستثمار بصفة عامة، والمشاركة في المعارض الدولية يكون غير مجدي في المعارض الاقتصادية في ظل عدم استهداف قطاعات معينة.

(1) طارق نويرة، مرجع سابق، ص3.

الخاتمة

من خلال العرض السابق نخلص، أن مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر يعني استخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تحسين المستوى التكنولوجي وتنمية الصادرات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.

فإذا كانت أولويات سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن زيادة الإنتاج القومي، فإن اختيار المشروعات يتم استنادا إلى مدى إسهامها في زيادة الإنتاج. بحيث يتم تفضيل المشروعات التي تسهم بدرجة أكبر من سواها في تحقيق هذه الزيادة.

أما إذا كان سلم الأولويات يتضمن زيادة الصادرات للحصول على العملات الأجنبية لسد احتياجات عمليات التنمية إليها تلبية لمتطلبات الاستيراد، فإن ذلك يؤدي إلى اختيار المشروعات في ضوء إسهامها في توفير قدر أكبر من الصادرات. وهكذا بالنسبة لمدى إسهام المشروعات في تحقيق أهداف التنمية الأخرى التي يتضمنها سلم الأولويات.

كما أبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار، فنجد أن الاستثمار في الفكر الكلاسيكي يتحدد بمعدل الربح، ويرتبط معه بعلاقة طردية. و قد أضاف "هارود ودومار" أن الاستثمار دالة في التغيرات في مستوى الدخل، وذلك نتيجة ثبات علاقة الادخار بالدخل وبالتالي يتحدد الاستثمار بمستوى الدخل ومستوى الادخار، وأن زيادة الاستثمار والعمالة والتقدم التكنولوجي في ظل العمالة الكاملة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

واتضح أيضا أن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على تنمية الصادرات، كما يمكن لسياسات التجارة تحفيز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن فرض تعريفية عالية قد يكون كافيا لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلي بدلا من الصادرات، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المنجذب إلى الأسواق المحمية يخدم السوق المحلية. و بالمقابل فإن الانفتاح وتحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير.

الفصل الثاني

مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر
في الاستراتيجية الإنمائية في الجزائر

الفصل الثاني: مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر

تبنت الجزائر مبدأ التنمية الاقتصادية المبنية على التخطيط المركزي ابتداء من عام 1966، ورغبة منها في تحقيق التنمية الصناعية والخروج من وضعية التخلف، أدى ذلك بالجزائر إلى اختيار نموذج تصنيعي ثقيل إذ اعتمدت على الصناعات المصنعة، ومنطلق هذه النموذج يكمن في نشر آثار الجذب الناتجة من توافر عرض المواد الوسيطة و تجهيزات الإنتاج بأسعار متدنية باتجاه صناعة سلع الاستهلاك النهائي، أي تحدث آثار أمامية وخلفية على قطاعات النشاط الاقتصادي لتطوير الاقتصاد الوطني. وتعتبر سنة 1980 سنة حاسمة في تغيير السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبار هذه السنة فاصلة بين المخططات التنموية السابقة، وأهداف السياسات المنتهجة في فترة الثمانينات التي ترمي إلى الانتهاء من المستوى المرتفع للاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لصالح الاستثمارات في الهياكل القاعدية.

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وتنمية الصادرات غير النفطية وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986 .

وسنتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

- المبحث الأول:** الاستراتيجيات التنموية خلال المخططات الإنمائية بالجزائر (1967-1989) .
- المبحث الثاني:** الاستراتيجيات التنموية في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر (1990-2000).
- المبحث الثالث:** إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) ومكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر

المبحث الأول: الاستراتيجيات التنموية خلال المخططات الإنمائية بالجزائر (1967-1989)

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحدثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية. وفيما يلي سننتقل إلى التوجه النظري الذي كان أساس التنمية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري للتوجه التنموي بالجزائر (1967-1989)

إن البناء النظري للتنمية في الجزائر يختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، ونبين ذلك فيما يلي.

الفرع الأول: نظرية أقطاب (مراكز) النمو.

بنا "فرنسوا بيرو" نظريته في التنمية من ملاحظاته للوقائع الاقتصادية، ومن تحليله للشروط التاريخية للتطور الاقتصادي الأوروبي، حيث يعتبر التصنيع عملية تطويرية تؤثر بفعل اثر الاستقطاب في البيئة المحيطة من خلال الأنشطة المركزة في النمو والصناعة المحركة⁽¹⁾.

وحسب "بيرو"، يتم بناء أقطاب النمو حول نشاط صناعي هام يتمثل في صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط والتنمية التشجيعية للنهوض بمختلف القطاعات الأخرى، وبالتالي هذه النظرية تجمع نظرية السيطرة ونظرية الاقتصاد المتكافئ، وللقطب اثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة التي يبني فيها أما المجال الاقتصادي فيحدد وفقا لشبكة علاقات وتوزيع الدخل بين العناصر المتواجدة في منطقة جغرافية معينة.

فالتصنيع بحسب فرنسوا بيرو-François Pirou"، يعتبر عملية متواصلة من خلالها تقوم الصناعات الجديدة بإحداث نوع من آثار الاستقطاب التي تؤثر على كافة الأنشطة الاقتصادية الراكدة، وتتكون الأنشطة الجديدة التي تمثل أقطاب النمو من صناعة محركة أو صناعة أساسية (- industrie clef) بإمكانها التأثير على القطاعات الأخرى التي تجذب إليها محدثة بذلك اثار جذب كما يسميها "هرشمان"

ويتمثل جوهر نظرية "فرسوا بيرو"، في بناء قطبا للنمو حول نشاط صناعي هام، بحث ينطوي هذا القطب غالبا على صناعة أساسية تتسم بالحركة والنشاط والتنمية الحافزة لمختلف الأنشطة الأخرى. كما يكون للقطب اثر مسيطر على جميع الأنشطة التابعة للمنطقة المقام بها.

والقطاع الذي تتركز فيه عملية التنمية يسمى القطاع القائد أو مركز النمو أو أقطاب النمو، ويترتب على تقدم هذا القطاع تقدم بقية قطاعات الاقتصاد الأخرى، وبالتالي حدوث وتحقق التنمية، فالاستثمار الذي يبدأ في قطاع ما كقطاع الزراعة مثلا، سوف يخلق فرص أخرى للاستثمارات في القطاعات

⁽¹⁾Abd El Hamid Brhimi , L'économie Algérienne – Défis et Enjeux ,Dahleb, 1991,p 67.

الأخرى كقطاعي الصناعة والتجارة، وهذا الاستثمار الجديد سوف يشكل دافعا إضافيا للتنمية وهكذا⁽¹⁾.
ويقوم مفهوم قطب النمو بحسب "فرنسوا بيرو" على ثلاثة مكونات أساسية هي⁽²⁾:

الصناعة الأساسية (industrie - clef) النظام اللاتنافسي، والتجميع الإقليمي.
1- الصناعة الأساسية: يقصد بالصناعة الأساسية (industrie - clef) أو الصناعات المحركة ، الصناعة التي يزيد نمو مشترياتها من السلع والخدمات في مستوى الصناعات الأخرى. فالصناعات المفتاح وان كان ينتج عم زيادة مستوى أدائها تراجعها في مستوى أسعار منتجاتها، إلا أن أهم خصائصها، هو تأثيرها في زيادة مستوى أداء ورواج الاقتصاد الوطني في مجمله بمستوى أكبر بكثير من زيادة رواجها هي نفسها.

يحتوي مركز قطب النمو على صناعة أساسية وواسعة لها ارتباط مباشر بباقي الوحدات الاقتصادية الأخرى المجاورة وبالتالي تصبح هذه الصناعات هي المحرك للوسط الاقتصادي. ويعود انتشار هذه الصناعات الأم في نقاط معينة لتوفر الشروط الأساسية من المواد الأولية والمواصلات... الخ، حيث تمتاز هذه الصناعات الأم بأنها صناعات جديدة وديناميكية لها مرونة متزايدة يسبب الطلب المتزايد على منتجاتها لا كون الممون للقطاعات المتواجدة في الوسط بصفة عامة وتكون بمثابة المحرك الأساسي للتنمية في إقليمها، وأحيانا تكون هذه الصناعات في صالح اقتصاد خارج عن مجال قطبها بارتباطها به أكثر من القطب الذي توجد به.

ولهذا فإن أحسن إستراتيجية لقطب النمو هو عدم الارتكاز على نوع معين من الصناعة، بحيث إذا حدث إي خلل في إي نوع يبقى القطب صحيحا اقتصاديا بفضل الصناعات الأخرى الناجحة. ويكون الوقت كافيا لا يجاد العطب وتوجيه الصناعات التي تعاني من العراقيل.

2- النظام اللاتنافسي : باعتبار أن الصناعة متمتعة باحتكار الدولة، فهذا معناه انه بالإمكان التأثير باتجاه الرفع من إنتاجية هذه الصناعات المفتاح، ومنه تحقيق تراكم رأسمالي ما كان ليتحقق في ظل نظام تنافسي منفتح على السوق الدولية ، وهو ما من شأنه دعم وتحفيز النمو والتوسع الإقليمي.

3- التجميع الإقليمي (l'agglomération territoriale): يسمح بتركيز وتكثيف النشاط الاقتصادي باعتبار انه يولد أنواعا مختلفة من المستهلكين لأنواع مختلفة من المنتجات بشكل متزايد.

كما يعدل القطب الصناعي المركب محيطه الجغرافي مباشرة ، وإذا كان قويا فانه يعدل مجمل هيكل الاقتصاد الوطني الموجود ضمنه. بحيث يكون القطب الصناعي المركب مركزا لمراكمة وتجميع

(1) محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر، 2006، ص165.

(2) ديبش احمد، إشكالية التنمية و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير مشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011، ص111.

الوسائل البشرية ورؤوس الأموال الثابتة والمثبتة، كما تتسع السوق في مجالها الجغرافي من خلال تركيز الصناعات في نقاط أو أقطاب للنمو، وفي هذا السياق يعرف " بود فيل" النمو الإقليمي بأنه " مجموعة من الصناعات التوسعية الواقعة في منطقة جغرافية والتي تؤدي بدورها إلى ظهور تنمية اقتصادية شاملة في مجال إقليمها"⁽¹⁾.

بعد العرض الوجيز لنظرية قطب النمو، نصل أنها مرتبطة بنظرية النمو غير المتوازن عن طريق الدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية زيادة على ارتباطها بالكتل العمرانية وميزاتها الاقتصادية وتجدر الإشارة هنا إلى فرنسوا بيرو " و" F. Perrox" هو السباق في شرح أفكار ما سمي بنظرية أقطاب النمو، والتي أعتمدها فيما بعد وطورها "هيرشمان" كأساس لنظرية النمو غير المتوازن⁽²⁾.

بالرغم من أهمية نظرية أقطاب النمو وتعدد استخدامها في كثير من الدول، تحمل النظرية في طياتها كثيرا من العيوب، فوجهت لها العديد من الانتقادات:

- صبت اهتماماتها على اقتصاديات البلدان الصناعية وليس على اقتصاديات البلدان النامية لان تصنيف بيرو للصناعات إلى صناعات جديدة كلها مثل صناعة الطاقة الذرية والى صناعات حديثة مثل الصناعة الميكانيكية والى صناعة تقليدية مثل صناعة النسيج هو تصنيف هيكل صناعي لبلد متقدم ويعكس المراحل التاريخية لتطوره .

- أن اعتمادها على نوع معين من الصناعات قد يؤدي إلى نتائج وخيمة فبمجرد ظهور جهات أخرى تنتج نفس المنتجات ومتفوقة في نفس التخصص تصبح هذه الجهات تعاني من المنافسة تنقلص أسواقها ومواردها المالية التي تؤدي إلى ظهور المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أقاليمه .
وفي الأخير فان هذه النظرية لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم الدول المتقدمة وبالأخص الصناعية منها.

(1) يشير محمد تيجان، يشير محمد تيجان، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987، ص47.

(2) مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سابق، ص100.

الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن

استوحى "هيرشمان" نظرية النمو غير المتوازن من النقد الذي وجهه لنظرية النمو المتوازن، ومقتضى نظرية النمو غير المتوازن البدء بتنمية أنشطة أو قطاعات أساسية في المجتمع وتركيز الاستثمارات فيها، فلا توجه الاستثمارات بصفة متوازنة وفي وقت واحد إلى جميع الأنشطة والقطاعات كما هو في سياسة النمو المتوازن⁽¹⁾.

يعتبر "هيرشمان" من رواد هذه النظرية، فيقول انه حتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المفرغة يجب عليها إتباع أسلوب تنمية غير متوازن. بمعنى انه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل، بل يستحسن التركيز على البعض من القطاعات الرائدة التي تنتج وفورات تسهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية. بمعنى أن كل تقدم يحققه قطاع ما، يولد فرصا استثمارية للقطاعات الأخرى، وبالتالي فالقطاعات التي يجب أن تخطى بالأولوية في التنمية، هي تلك التي تشجع أكثر على الاستثمار، وتخلق فرصا أكبر لذلك. وهذا بفعل آثار الارتباط الخفي المتولدة عن الشراء من القطاعات الأخرى، وآثار الارتباط الأمامي المتولدة عن البيع للقطاعات الطالبة لهذه المواد⁽²⁾.

إن أحسن وسيلة في نظر "هيرشمان" لتحقيق النمو الاقتصادي، هي عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة. فهو يرى أن النموذج المثالي للتنمية هو ذلك الذي يكون في شكل تتابع يبعد عن التوازن، وكل حركة في التتابع تحفز بعدم توازن سابق، وتخلق بدورها عدم توازن جديد يحتاج إلى حركة أخرى.

ونظرا لأن الدفعة الكبيرة في الصناعة والزراعة تكون فرق طاقة البلاد المتخلفة فإن يوصى بالقيام بدفعه كبيرة في عدد معين من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية. وهو يدافع عن راية بقوله أن تاريخ التنمية في الدول المتقدمة يبين أن طريقها في التنمية لم يكن هو طريق التنمية المتوازنة في جميع القطاعات، بل بدأت التنمية في هذه الدول ببعض الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي جذبت معها الأنشطة الأخرى، وهكذا امتد أثرها من صناعة لأخرى.

وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية لاحتوائها على عيوب منهجية وتحليلية خاصة في الواقع

الاقتصادي للدول المتخلفة ويمكن ذكر أهمها:

- اعتمادها على مبدأ الاستثمار الذي يشترط الخبرات الفنية وعرض رأس المال وهو ما يتناقض وواقع الدول النامية.

(1) محمد حافظ الرهوان، مرجع سابق، ص165.

(2) جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص8

- نظرية النمو غير المتوازن لا تصلح مشروعاً للانطلاق الفعلي في عملية التنمية بل تستخدم بعد إنشاء قدر ادني من المرافق الأساسية والتشكيلية الأولى من الصناعة الحيوية.

الفرع الثالث : نظرية الصناعات المصنعة:

تقوم نظرية الصناعات المصنعة على عملية التكامل الصناعي .على أساس انتقاء الصناعات التي تتميز بارتفاع روابطها الأمامية والخلفية وتتشكل هذه الصناعات من صناعة الحديد والصلب وصناعة الآلات والمعدات والصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية والصناعات الإستراتيجية والالكترونية وصناعة مواد البناء والطاقة، كما يؤكد هذا الاقتصاد على الدور المحوري للصناعات الثقيلة ، لأهميتها ولدورها البالغ في تنمية الناتج الوطني الخام.

استمد "دوبرنيس" نظرية الصناعات المصنعة من خلال دراسته لنظرية قطب النمو التي عرضها فرانسوا بيرو والخاصة بالروابط بين الصناعات، فانه يؤكد في أبحاثه ودراساته على تلك الآثار التصنيعية التي تؤدي إلى إيجاد وقيام صناعة بواسطة صناعات أخرى.فتبعاً لوجهة النظر هذه، فان كل صناعة قادرة على توليد صناعة أخرى أو تسهم في إيجاد صناعة أو عدة صناعات أخرى تعتبر صناعة مصنعة وهذه الآثار المولدة للنشاطات والصناعات تمارس في احد الاتجاهين إلى الإمام وإلى الخلف أو في الاتجاهين معا فمثلا الصناعات الاستهلاكية تتميز بروابط خلفية مرتفعة في حين تتميز الصناعات الاستخراجية برابطة أمامية مرتفعة أما الصناعات الميكانيكية فتتميز بروابط خلفية وأمامية مرتفعة. تركز نظرية الصناعات المصنعة على تلك الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية مرتفعة . ويعرف "دوبرنيس" هذه الصناعات أنها الصناعة أو مجموعة من الصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في إحداث تغييرات هيكلية داخل محيطها، أي المساهمة في تكثيف مصفوفة المبادلات الصناعية و تغيير الوظائف الإنتاجية بواسطة إقامة وتوفير مجموعة من الآلات والمعدات التي تمكن من رفع الإنتاجية في كافة القطاعات⁽¹⁾.

يستنتج على ضوء دراسة الوقائع الاقتصادية التي ميزت تاريخ التطور الاقتصادي الأوروبي من جهة، والتاريخ الاقتصادي للدول النامية، أن هناك نوعين من الصناعات، صناعات مصنعة وصناعات غير مصنعة. وكمثال على الصناعات المصنعة التي ساهمت بشكل كبير في تصنيع أوروبا، الصناعات الميكانيكية. في حين نجد النموذج الرئيسي للصناعات غير المصنعة في الدول النامية ، والمتمثلة في الصناعات الاستخراجية.

من جانب آخر، نشير إلى أن الصناعات لا تكون مصنعة إلا إذا وجهت أو كانت موجهة لتلبية متطلبات الاقتصادي الوطني. فالدول الأوروبية وان كانت أقامت بعض الصناعات بالكثير من الدول التي

⁽¹⁾ بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية(حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير مشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005ص295-296

كانت خاضعة لاحتلالها خلال الحقبة الاستعمارية، إلا أن هذه الصناعات بالكثير من الدول التي كانت موجهة لخدمة اقتصاديات المستعمرين ولم يكن لها إي أثر أو دور في إحداث إي تراكم بالدول المستعمرة. وعليه، ولكي يكون الصناعة أثرا تصنيعيا، فلا بد أن يتولد عنها تراكما حقيقيا، كما يجب أن تستخدم وتستهلك نواتجها محليا، إي أن توجه لتلبية وإشباع الاحتياجات الاقتصادية المحلية. وهو ما لا يمكن أن يتم بحسب " دوبرنيس " إلا في ظل استقلال سياسي واقتصادي. وهذا على اعتبار أن لا يمكن أن يكون للصناعة أثرا تصنيعيا إلا إذا كان هناك ترابط وتواصل ما بين المراكز الصناعية المختلفة القائمة داخل البلد بحيث تلعب كل صناعة دور المحرك والممول.... الخ للصناعات الأخرى، وهذا عكس ما كان عليه الحال في ظل الحقبة الاستعمارية، أين كانت المنتجات الصناعية للبلدان المستعمر توجه لتغذية وإمداد الصناعات القائمة بالبلد المستعمر.

ومن خصائص نموذج الصناعات المصنعة "لدوبرنيس" ما يلي:(1)

- صناعات تتمتع بتكنولوجيات عالية .
- صناعات تتحقق بإقامة مركبات و مصانع ذات الحجم الكبير .
- صناعة ذات كثافة رأسمالية معتبرة .
- صناعات لها آثار للجذب الأمامية و الخلفية .
- صناعات تتطلب وجود سوق محلي معتبر لتصريف منتجاتها .

من المميزات السابقة الذكر يمكن أن نستخلص شروط تطبيق مثل هذا النموذج في البلدان النامية، وحدد "دوبرنيس" شروط يسميها بالفرضيات، ونلخصها كما يلي(2):

- ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد وفي مجال الأنشطة الاقتصادية والسياسية بشكل عام حتى تتمكن من متابعة تنفيذ أهداف المخططات ذلك لأن القطاع الخاص يحجم عادة عن الاستثمار في هذا النوع من الصناعات.
- ضرورة وجود جهاز تخطيط محكم بمعنى أن الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي تستوجب الاعتماد على آلية التخطيط، بحيث تعمل هذه الأخيرة على توزيع الاستثمارات بين قطاع إنتاج السلع التجهيزية وإنتاج السلع الوسيطة وهذا حتى تزود قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية والقطاع الزراعي بهدف ضمان زيادة إنتاجيتها.
- الانفتاح المالي والتكنولوجي على المجتمعات الصناعية التي لا يمكن تجنبها في حالة تبني هذه الإستراتيجية لأنها ذات كثافة رأسمالية عالية تتطلب إستراتيجية التكاليف، كما أن استيراد تقنيات

(1) G.D.DEBERNIS, Les Industries Industrialisantes et Contenu d'une Politique d'intégration , revue de l'ESA, tome XIX, n° 3 et 4 , 1966, p427.

(2) بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1989، ص 48 .

خاصة بالدول المتقدمة صناعيا ذات معايير إنتاجية متطورة تنعكس بعدم قدرة تكيف البلد المضيف لها، وهي ما لم تشير إليه هذه النظرية إي ما هو المستوى التكنولوجي الملائم لهذه المجتمعات.

- يؤكد على أهمية تعميم مصفوفة المبادلات الصناعية في البلاد الصناعية حيث أن عملية الإنتاجية موجهة بالأساس نحو الداخل ونظرا للدور الذي تلعبه التجارة الخارجية لتوفيرها لجزء كبير من الاستهلاكات الوسيطة عن طريق الاستيراد وهو ما يسهم في التشابك الفعلي بين القطاعات.

ورغبة منها في تحقيق التنمية الصناعية والخروج من وضعية التخلف في أسرع وقت، أدى ذلك بالجزائر إلى اختيار نموذج تصنيعي ثقيل إذ اعتمدت على الصناعات المصنعة ، والتي يعنى بها صناعة وسائل الإنتاج التي يعاد استخدامها في النشاطات الإنتاجية المختلفة سواء كانت زراعية أو صناعية كالصناعات الفولاذية والميكانيكية والهيدروكربونية، أو البناء والنقل والتي تحدث آثار أمامية وخلفية على قطاعات النشاط الاقتصادي إي اعتماد أسلوب الصناعة الثقيلة، وقد أثار نموذج "دوبرنيس" عدة انتقادات للجزائر بسبب تركيزها على هذا النوع من الصناعة في التنمية الاقتصادية ، نظرا لما احتوت عليه هذه النظرية من عيوب لا تتلاءم و أوضاع بلدان العالم الثالث، وما تتطلبه من موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية ويد عاملة فنيوإطارات مؤهلة.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية المركزية (1967-1979)

باشرت الجزائر عملها التنموي بداية من سنة 1967، باستقرارها على أسلوب التخطيط الذي شرعت فيه بالمخطط الثلاثي (1967- 1969)، فالمخططين الرباعيين الأول والثاني (1977-1970)، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978- 1979.

وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية. لأن السلطات كانت مشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي، من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والبتروولية، ومركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات وتمويلها، وتنظيم إنتاج السلع والخدمات وبيعها.

عمدت السلطات الجزائرية إلى التدخل على مستوى التجارة الخارجية تدريجيا بدءا بالمراقبة خلال فترة (1963.1970) حيث تميزت هذه المرحلة بالرقابة على الصرف وفرض نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية⁽¹⁾، و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة

(1) Nachida M'Hamsadji- Bouzidi ,Le Monopole de L'état sur le Commerce Extérieure ,L'expérience Algérienne ,O.P.U., Alger 1981 ,p : 115

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)

يعد تخطيط التنمية الاقتصادية في الجزائر المستقلة مرحلة جديدة في سير العمل الاقتصادي وتطوره. فمرحلة العمل التنموي المخطط التي امتدت من سنة 1967 إلى غاية 1989، سبقتها مرحلة أولى نعتبرها مرحلة تحضير وإعدادا للانطلاق، امتدت من سنة 1962 سنة بداية التاريخ للجزائر المستقلة، إلى غاية 1967 السنة الفاصلة لدخول مرحلة تنموية جديدة أساسها التخطيط.

يعتبر المخطط الثلاثي من طرف الكثير من الاقتصاديين مخططا تجريبيا، أريد له أن يكون أرضية استثمارية، إن هذا التوجه جاء كنتيجة للتحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر. وهو التحليل الذي نظر إلى التصنيع بوصفه القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها إنماء وتطوير المجتمع من خلال التوسع السريع في الإنتاج كما يلي:

الجدول رقم (2-1) التوزيع القطاعي لمخططات الاستثمار في المخطط الثلاثي

الوحدة مليار دينار جزائري

الاستثمارات الفعلية	الاعتماد المالي	
1.88	1.62	استثمارات قطاع الزراعة والري
4.91	5.40	استثمارات القطاع الصناعي
0.36	0.46	استثمارات القطاع شبه المنتج
2.01	1.58	الاستثمارات الأساسية
9.16	9.06	مجموع الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على: محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، بدون سنة، ص 190.

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وكان يهدف إلى تخضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات البرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف البرمجة فقدرت بـ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج).

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1977)

إستراتيجية التنمية المختارة في هذه المرحلة تعتمد على التصنيع كأداة رئيسية للتنمية، من خلال تركيزها على تقوية ودعم بناء الاقتصادي الاشتراكي، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

لهذا الغرض خصصت الجزائر خلال هذين المخططين استثمارات كبيرة بلغت قيمتها كاستثمارات فعلية 157.54 مليار دج ، موزعة كما يلي: القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) 108.85 مليار دج، القطاع شبه المنتج (التجارة والنقل والمواصلات السلكية) 12.82 مليار دج. وهذا مقابل 6.79 مليار دج كاستثمارات منتجة 0.36 كاستثمارات شبه منتجة و 2.01 كاستثمارات غير منتجة خلال المخطط الثلاثي.

لقد ركزت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة التنموية على ثلاثة محاور رئيسية تمثلت أساسا في الاهتمام بالقطاع المنتج كأساس مادي لتطوير القوى الإنتاجية، وبالقطاع الصناعي كمحرك لهذا التطوير، وبقطاع البنية التحتية الاجتماعية خدمة للطبقة العمالية وتحسين شروط استهلاكها، انطلاقا من فكرتها في بناء اقتصاد وطني مستقل وبناء المجتمع الاشتراكي.

تحدد في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، وأدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين، واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما. وكانت من بين الاهتمامات الكبرى لهذا المخطط :

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي.
 - جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.
 - تطوير المناطق الريفية لإحداث التوازن بينهما وبين مناطق المدن.
- ونلاحظ أن حجم الاستثمارات الفعلية ارتفعت من 9.16 مليار خلال المخطط الثلاثي إلى 36.31 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول، أي بزيادة قدرها 27.15 مليار دج وهو ما يعكس الانطلاق الفعلي في بناء النسيج الصناعي.
- تعددت وتنوعت أشكال التدخل في عملية الانجاز نظرا لقلة خبرة الإطارات المحلية من جهة، وانعدام التكنولوجيا اللازمة لذلك من جهة أخرى، من هذه الأشكال نذكر ما يلي⁽¹⁾:
- تولي الدولة لانجاز جزء من المشروع الصناعي.
 - تفويض الطرف الأجنبي لصلاحيات الانجاز تحت المسؤولية القانونية للطرف الجزائري مقابل دفع التكاليف حسب تقدم الانجاز.

كما تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية ابتداء من جويلية 1971 كل واحدة حسب المنتج المتخصص فيه، وكان الهدف من هذا

(1) محمد بالقاسم حسن بهلول - سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر . ديوان المطبوعات الجامعية . 1991 - 187.

الاحتكار هو التحكم في التدفقات التجارية و إدماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الاقتصادي ، و كنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة⁽¹⁾.

أما المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه، ويتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط ، فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير ، وانتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن في سنة 1979، كما انتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300000 طن إلى 30 مليون طن في نفس الفترة⁽²⁾.

ومع بداية المخطط الرباعي الثاني 1974 بدأ ترسيم تأميم التجارة الخارجية وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 74-14 المؤرخ في 30/01/1974 في شكل احتكار هام⁽³⁾.

وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي⁽⁴⁾:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية.
- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا.
- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة.
- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور.

(1) صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة(1970-2002) ، مجلة الباحث، ورقلة، ص32 .

(2) بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999 ص 356.

(3) Nachida Bouzidi , La Fonction de Monopole de L'entreprise publique Algérienne , La Revue du CE.N.E.A.P. , L'entreprise publique Algérienne N 1 , Mars 1985, p : 11.

(4) - أنظر: - الأمر 74-68 مرجع سابق.

- التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-1977 رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بوالعيد، الجزائر، ص 8-10.

الفرع الثالث: اتجاهات المرحلة التكميلية (1978 - 1979)

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي¹:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني .
- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛
- أغلب البرمج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناجئة عن الأزمة الدولية؛

ويمكننا إبراز تطور الاستثمارات الفعلية خلال سنتي 1978 و1979 فيما يلي:

الجدول رقم (2-2) : الاستثمارات الفعلية خلال سنتي 1978 و1979.

الوحدة: مليار دينار جزائري

القطاعات	الاستثمارات الفعلية 1978	الاستثمارات الفعلية 1979
استثمارات الفلاحة والري	4.15	3.71
الاستثمارات الصناعية	32.50	34.10
استثمارات البناء والأشغال العمومية	1.09	1.46
استثمارات القطاع شبه المنتج	2.93	2.67
استثمارات قطاع الهياكل الأساسية	11.98	12.84
مجموع الاستثمارات	52.65	54.78

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على محمد بلقاسم حسن بهلول ، نفس المرجع السابق. ص 342.

لقد أدى مجهود التنمية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1967-1979) إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى أحداث تحويلات عميقة في اقتصادنا إلا أنّ النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج المخصصة لعمل التنمية. بالإضافة إلى ذلك لقد تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الإخلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

وعن أهمية كل قطاعات الأنشطة الاقتصادية في المساهمة الاقتصاد خلال الفترة (1967-1989) ندرج لجدول التالي:

¹ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 335

الجدول رقم (2-3): أهمية كل قطاع في الاقتصاد من فترة (1967-1989)%

الوحدة مليار دج للمبلغ الإجمالي

المجموع	المخطط الخماسي الثاني 85-89	المخطط الخماسي الأول 80-84	الفترة الوسيطة 78-79	المخطط الرباعي الثاني 74-77	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الثلاثي الأول 67-69	قطاعات الأنشطة
1160.6	550	400.6	161.3	140	27.7	11	المبلغ الإجمالي:
	31.6	32.8	62.2	60.7	57.3	53.5%	الذي يضم
	14.4	9.9	7.2	7.3	11.9	0.5%	الصناعة ويشمل
	54	57.3	30.6	32	30.8	26%	المحروقات الفلاحة ويشمل الري القطاعات الأخرى

Source : Ministère de la planification – Algérie- rapports annuels

و يمكن تقييم التجربة الجزائرية في تخطيط التنمية من خلال ما يلي:

أولاً : نقاط القوة للتجربة الجزائرية في التصنيع⁽¹⁾

- تكوين رأس المال الثابت حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي % 41 من الناتج الداخلي الخام في المتوسط بين (1967-1978).
- بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط % 9 من الناتج الداخلي الخام (1977-1979) وحوالي % 15 بين (74-78).
- تعتبر الصناعات الثقيلة مجالاً كبيراً للتشغيل، و وسيلة لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث كان يوظف سنة 1977 نسبة 61,8 من اليد العاملة النشيطة على المستوى الوطني، و يضم % 76 من اليد العاملة في القطاع الصناعي الوطني و يساهم ب % 66 في الناتج الداخلي الخام.

ثانياً : نقائص التجربة الجزائرية في التخطيط⁽²⁾

- الاهتمام المبالغ بقطاع الصناعات الثقيلة منذ سنة 1967 ، الذي استفاد بحصة الأسد من المبالغ الموجهة للاستثمارات على حساب قطاعات أخرى كالري، الفلاحة و الصناعات الخفيفة.
- عدم توفر الإطارات المؤهلة و الكفيلة يتحمل مسؤولية التنمية .
- إنجاز المشاريع عن طريق المفتاح باليد، المنتج باليد، مما أدى إلى التبعية التكنولوجية الخارجية.

(1) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى نجاح أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دولة في

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 51.

(2) نفس المرجع ، ص 66 .

- مركزية أخذ القرار مما يزيد من مستوى البيروقراطية. غياب العناية بالريف الجزائري بمعنى إقامة صناعات حسب طبيعة المناطق .
- مديونية خارجية و تبعية مالية، حيث عرفت المديونية بالقيمة المطلقة نموا مفرطا خلال تنفيذ المخطط التنموي، حيث تضاعفت أكثر من أربعة مرات ما بين (1975-1980) ما يؤكد ارتباط التمويل الخارجي بالاستثمارات المخططة.
- ارتفاع نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية الراجع إلى فشل الثورة الصناعية في تلبية الحاجات المتزايدة للمجتمع مما أدى بالافتصاد الجزائري إلى استيراد المواد الواسعة الاستهلاك ، نتيجة ارتفاع الطلب الوطني الذي يرجع إلى ارتفاع النمو الديموغرافي.

إن عدم ظهور ملامح واضحة جلية للتنمية الاقتصادية المنشودة و النمو الاقتصادي، أدى بالتفكير جديا في إعادة النظر في نموذج التنمية المخططة و استبداله بنظام جديد على الجزائر يسمى باقتصاد السوق.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980 - 1989)

تعتبر سنة 1980 سنة حاسمة في تغيير السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبار هذه السنة فاصلة بين المخططات التنموية السابقة، وأهداف السياسات المنتهجة في فترة الثمانينات التي ترمي إلى الانتهاء من المستوى المرتفع للاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لصالح الاستثمارات في الهياكل القاعدية و الاجتماعية من خلال وضع خطتين خماسيتين، وهذا المخطط الخماسي الأول-1984 (1980) بالإضافة إلى المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).

الفرع الأول: المرحلة الثالثة فترة المخططين الخماسيين (1980 .1989):

تميزت فترة التخطيط هذه بطول فترتها مقارنة مرحلتها التخطيط السابقتين، وهذا لما اكتسبته الجزائر من خبرة في تجربة التنظيم الاقتصادي من جهة أخرى لاعتمادها أهداف اقتصادية طويلة الأجل. وبالموازاة مع اتساع فترتها، فقد اتسعت أيضا قيمة استثماراتها لتبلغ 950.6 مليار دج، مقارنة بـ 09.60 مليار دج، خلال فترة التخطيط الأولى (المخطط الثلاثي)، و 137.97 مليار خلال فترة التخطيط الثانية.

إن الأهداف التي برمجت في المخطط الخماسي الأول: 1980 - 1984 تتمثل فيما يلي⁽¹⁾:

- مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من % 51 من مجموع استثمارات الفترة.
- تطبيق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية.
- رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة و الري .

⁽¹⁾ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،

- إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة .
- تطوير صناعات متنوعة و متطورة .

كما كان لتدهور السوق النفطية العالمية في سنة 1986 آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري و منه فقد أصبح تصدير منتجات من غير النفط أمرا محتوما في السياسة الاقتصادية الجزائرية أصدرت الجزائر قانون (رقم 29-88 مؤرخ 19/07/1988) يتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ويستند هذا القانون فيما يخص أهدافه الأساسية و آليات عمله إلى:

- تنظيم الاختيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية .
- تشجيع تطوير و تكامل الإنتاج الوطني .
- المساهمة في ترقية الصادرات و تنويعها .
- العمل على تنويع مصادر التمويل الوطني و تخفيض الاستيراد و تكاليفها تنظيم دخول المؤسسات العمومية و الخاصة إلى الأسواق الأجنبية.

لقد سعت السلطات الجزائرية من وراء تركيزها على الجانب التنظيمي للاقتصاد زيادة على الأهداف المباشرة أعلاه، إلى تحقيق أهداف أخرى ذات طابع شمولي. تمثلت في تلك التي تضمنها المخطط الخماسي الأول والمتمثلة أساسا في تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر، عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية، وتخفيض حجم الديون الخارجية وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.

تجدر الإشارة إلى أن أهم عملية عرفتها مرحلة التخطيط هذه في مجال تنظيم الاقتصاد هي إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، التي اعتبرت إجراء تنظيمي جوهري يهدف إلى تدعيم القطاع العمومي من خلال:

- توطيد دعائم التنمية الاشتراكية للاقتصاد بواسطة تحسين الشروط التي تسمح بالتطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية والديمقراطية.
- التوزيع الموازن للنشاطات عبر كافة التراب الوطني، من خلال التوطين الأحسن لمراكز القرار والوسائل الضرورية البشرية والمادية الضرورية لأدائها.

إضافة إلى الأهداف التنظيمية أعلاه التي تضمنتها هذه المرحلة التنموية التي تم تحديدها أو الإعلان عنها خلال الخطة الخماسية الأولى، وجدت أهداف أخرى تضمنتها الخطة الخماسية الثانية ، مرتبطة بالمجال الصناعي، تمثلت أساسا في :

- تنمية وتوزيع الأنشطة الصناعية التحويلية ذات الحجم المتوسط المعدة لتغطية الاحتياجات الوطنية، المتعلقة بالتجهيزات والإنتاج والاستهلاك، ومنح الأولوية إلى تكثيف التبادل بين القطاعات، وتعرض الواردات بالمنتجات ، وتنمية الأنشطة التي ترمي إلى الاقتصاد في الموارد الأولية والطاقة.

- ترقية وتنمية الاستثمارات الخاصة بإعادة الهيكلة إضفاء القيمة على الطاقة الإنتاجية التي ينبغي أن تعتمد أساسا على طاقات التمويل الذاتي للمؤسسات، وعلى لا مركزية فعالة، وعلى قواعد تتصف بالفعالية في تسيير الوسائل.

الفرع الثاني: الوضعية الاقتصادية في عشرية الثمانينات و بداية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الذاتية(1980-1990):

وتهدف الخطتان الخماسيتان تنسيقا ماديا للنشاط و تكثيفا لاستخدام الطاقات الكامنة للإنتاج الموجودة و إدارتها الحسنة⁽¹⁾، أي أن انطلاق المخطط الخماسي الأول(80-84) جاء معلنا بداية إصلاحات جذرية لكون أن الاقتصاد الجزائري بدأ يكشف علامات الضعف، فقد كانت المؤسسة مستهدفة بعملية إصلاح شامل نظرا لكزن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها كما توضحه الأرقام الخاصة بوضعية هذه المؤسسات⁽²⁾:

- ارتفاع إجمالي المكشوف البنكي(Le découvert bancaire) للمؤسسات الاقتصادية من 4 مليار دينار سنة1973 إلى 12 مليار سنة1978 وهو ما يمثل 57% و 48% من رقم أعمالها على التوالي.
- في نهاية سنة 1978، بلغ إجمالي مديونية المؤسسات الصناعية حوالي 80 مليار دينار وهو ما يمثل 94% من الناتج المحلي الإجمالي.
- انتقال العجز لمؤسسات القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات من 408 مليون دينار سنة 1973 إلى 1.88 مليار دينار سنة 1978.
- انخفاض نسبة تلبية الطلب الوطني من الإنتاج الوطني من 48% سنة 1967 إلى 24% سنة 1977.

(1) : أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية،1993.ص:29.

(2):Sadi Nacer-Eddine, La Privatisation des Entreprises Publiques en Algérie: objectifs, modalités et en jeux, office des publications universitaires, Alger(2005),p:32.

إنّ المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم بهدف⁽¹⁾:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.
- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلاّ بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطویر الطلب الداخلي وتنويعه.

ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية 80-1989 فيما يلي:

- استمرار استقادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات.
- تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة.

ولقد كان للأزمة البترولية سنة 1986 تأثير سلبي على الاقتصاد، إذ انخفضت معدلات التبادل و إيرادات صادرات المحروقات بحوالي 50% وعوض أن تلجأ الجزائر إلى تعديل سعر الصرف شرعت في تنفيذ عدة تدابير لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ولعدم وجود سوق مالية، لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي لتغطية العجز أو التمويل بالقروض الخارجية التي بدأت تتراكم حتى ارتفعت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% في نفس الفترة، بسبب تقصير آجال الاستحقاق.

وهذا لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على موارد الصادرات من المحروقات، التي انخفضت في هذه الأزمة البترولية من 13 مليار دولار أمريكي سنة 1985 إلى 7 مليار دولار

(1) التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 1-5.

سنة 1986¹. وهذا ما أدى بالجزائر إلى الدخول في إصلاحات اقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

وإذا كان السبب في ذلك أي الدخول في إصلاحات اقتصادية يرجع أساسا إلى نظام التخطيط المركزي، وهو ما يراه الكثير من الاقتصاديين، فإن الكثيرين من الاقتصاديين أيضا يؤكدون على أن مشاكل هذا الأخير ترتبط بطبيعة المركزية أكثر مما ترتبط بتوجهه التخطيطي المركزي، ما يعني أن فشل نظام التخطيط لا يرجع إلى كونه يقوم على الإعداد للمستقبل والتخطيط له، وإنما لكونه أسلوبا مركزيا يستند إلى فروض غير صحيحة عن طبيعة المجتمع ومفهوم التطور وسبله. هذه الفروض التي من هامها نصرته إلى طبيعة المعلومات في علاقتها بالقرار الاقتصادي من جهة، وفهمه لقوى التطور الاجتماعي من جهة أخرى.²

أولا: الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الجزئي:

مسار الإصلاحات الذي تم على المؤسسة الاقتصادية العمومية بغية إعطاء أكثر فعالية للمؤسسات المنتجة تم من خلال عملية إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية سنة 1982 و عملية استقلالية المؤسسات العمومية سنة 1986.

1. إعادة هيكلة المؤسسات العمومية.

لم يكن مبدأ هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية المقرر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول (1980-1984) خاطئا في حد ذاته لأن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد كبر مقارنة بما كان عليه سنة 1963. و اتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان عددها صغيرا، والذي أصبح عام 1980 حوالي 150 شركة وطنية "sona".

ومن بين ما قامت به الدولة في سنة 1981 هو تفكيك المؤسسات الضخمة و البالغ عدد ها 90 مؤسسة، تعلى في مجال الطاقة و التعدين(الصناعة الثقيلة) إلى 300 وحدة صغيرة، كل واحدة مختصة في نشاط معين أو منتج معين مع تدعيم اللامركزية. وقد شهدت المؤسسة العمومية نوعين من إعادة الهيكلة هما:

- إعادة الهيكلة العضوية.
- إعادة الهيكلة المالية.

¹ أكثر تفصيل أنظر :

-Bouzidi Abdelmadjid, Les Années 90 de l'Economie Algérienne: Les Limites des Politiques Conjoncturelles, ENAG Editions, Alger, 1999, p24-25.

² حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، 1999، ص73.

فإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الوطنية كلفت بها اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات (CNRE) التي يترأسها وزير التخطيط، فاللجنة مؤهلة من حيث إعادة الهيكلة المالية، فهي حاضرة في فحص مشاريع إعادة الهيكلة المحضرة من قبل موظفي وزارة التخطيط. فالإصلاحات الاقتصادية التي كانت بدايتها بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية تهدف إلى:

- توفير الشروط المساعدة على الاستخدام العقلاني للموارد من قبل المؤسسة من أجل تحقيق إنتاجية أفضل.
- إدخال مزيد من المرونة بالسعي إلى تخصيص المؤسسات والفصل بين مهام الإنتاج والتوزيع وتقليص أحجامها، وهذا بغرض التحكم الجيد في عملية تسيير هذه المؤسسات.
- اعتماد اللامركزية قصد النهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي، وهذا ما جسده إقامة مقرات للشركات في مختلف أنحاء الوطن.

وفي سنة 1982 انطلقت عملية الهيكلة فتم إعادة هيكلة 70 مؤسسة وطنية و تجزئتها إلى أكثر من 400 مؤسسة ذات حجم أقل على أساس التخصص في النشاط (Le principe de la spécialisation des activités)⁽¹⁾.

أما إعادة الهيكلة المالية فتهدف إلى التطهير المالي للمؤسسة أي تصفية الوضعية المالية السالبة مع اتخاذ مجموعة الإجراءات تلتزم بها المؤسسة و تتمثل في التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج وعلى جهاز الأسعار أن يستنتج أصل هذه التكاليف.

تهدف إعادة الهيكلة المالية إلى⁽²⁾ تجميع المديونية، بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة مع محاولة إحلال الديون الطويلة، عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية. لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جديد. ولبلوغ الأهداف من سياسة التطهير المالي اتخذت عدة إجراءات نذكر منها:

- تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الاستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل.
- تحويل جزء من ديون المؤسسات الاقتصادية باتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسددة.

(1) : حازم الببلاوي؛ نفس المرجع، ص75.

(2) المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 16/03/1991- حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية-

فعملية التطهير المالي مست 284 مؤسسة قدرت خلال الفترة 1983-1986 بحوالي 61.2 مليار دينار جزائري وهو ما يعادل 9 مليار دولار أمريكي موزعة على النحو التالي:

- تقديم 7.9 مليار دينار جزائري للمؤسسات على شكل منح من الخزينة العمومية (Dotation budgétaire).
- تحويل 2.3 مليار دينار جزائري من ديون المؤسسات لدى الخزينة إلى ديون طويلة الأجل.
- تحويل 22.4 مليار دينار جزائري من ديون المؤسسات لدى البنك الجزائري للتنمية إلى ديون طويلة الأجل.
- تقديم 19.8 مليار دينار جزائري كقروض طويلة الأجل من الخزينة للمؤسسات.
- تقديم 6.9 مليار دينار جزائري كقروض بنكية متوسطة الأجل لصالح المؤسسات البناء والأشغال العمومية.

ويمكن القول أن المبالغة في تجزئة المؤسسات الاقتصادية من شأنه تجريدها من مزايا الوفرة الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير مثل البحث العلمي والتكنولوجي، لتطوير إنتاجها، ومثل توزيع المخاطر بين العديد من النشاطات أو بين العديد من المناطق الجغرافية، لتعويض الخسائر في نشاط أو منطقة، بالأرباح المحققة في نشاط آخر أو منطقة أخرى.

وبالتالي "فان سياسة إعادة الهيكلة بهذا الشكل قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم وهو التوجه نحو تشكيل مؤسسات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات. واختارت لذلك صيغا عدة للتجمع من أهمها صيغة "الهولدينغ" HOLDING "

2. استقلالية المؤسسات العمومية:

للاستقلالية عدة مفاهيم يمكن تعريفها بأنها تتمثل في حرية القرارات وذلك باعتبار جميع الأخطار التي ترتبط بكل من المحيط والمستقبل. وعلى هذا الأساس بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فان الاستقلالية التي يقصدها هي التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها في ما يتعلق بأمورها ونشاطاتها المختلفة، وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج ايجابية.⁽¹⁾

وبالذلي فالاستقلالية مفهوم قانوني و آخر اقتصادي، فالاستقلالية الاقتصادية (المتاح المالي) للمؤسسة العمومية تتم من خلال الاستقلالية المالية، حيث تتمتع بزمة مالية مستقلة عن الذمة المالية للدول و عن الخزينة العمومية (اكتساب الصفة التجارية).

فالاستقلالية القانونية (المتاح القانوني)، ورد في الميثاق الوطني سنة 1986، وبالتالي فالاستقلالية عدة مفاهيم، فيمكن تعريفها على أنها ترتبط بجوانب مختلفة، منها المهام الإستراتيجية، نشاطات التسيير والإدارة، حرية اتخاذ الإجراءات التي تتلاءم مع ديناميتها التجارية.

¹⁾ Youssef DEBBOUB, Le Neveux Mécanisme Economique en Algérie Alger: éd o.p.u, 1995, p:29

ثانيا: الإصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلي:

لجأت السلطات العمومية إلى مراجعة الكثير من الآليات المتحكمة في سير الاقتصاد واتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير أهمها:

- وضع نظام جديد للتخطيط ، حيث تم تحديد الإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي إعطاء هامش أكبر من الحرية للمؤسسة لكي تصبح قادرة على اتخاذ القرارات والاختيارات بصورة مستقلة عن المركز والتي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها، وعليه فالهدف من إصلاح هذا النظام من المركزية المباشرة إلى المركزية غير المباشرة بتوسيع فضاء القرار في المؤسسة. فالنظام الجديد للتخطيط تحاول السلطات من خلاله التوفيق بين مسؤوليات المركز في توجيه الاقتصاد الوطني وضمان الحد الأدنى من الانسجام وهذا في إطار المخطط الوطني طويل الأجل، و بين نشاطات المؤسسة الخاصة بالاستثمار والإنتاج والتوزيع وفق المخططات القصيرة و المتوسطة الأجل.

وتجدر الإشارة إلى أن تدخل الدولة بشكل غير مباشر لتوجيه ومراقبة وضبط تطور الاقتصاد الوطني، علاوة على تدخلها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تتطلب وسائل كبيرة وموارد مالية هائلة، في ظل النظام الجديد للتخطيط.

وتسهر السلطات على ضمان التنسيق والانسجام على مستوى القطاعات وفيما بينها، مع الإشراف على تقييم نتائج المؤسسات، في حين أن المؤسسات ستتدخل أساسا في نشاطات الاستغلال المحددة في البرامج القصيرة المدى. كما باستطاعتها في إطار مخطط متوسط الأجل أن تقوم بوضع برامج تنمية نشاطاتها وتوسيع قدراتها وفقا لتطور الطلب.

- ضبط التجارة الخارجية: فبسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986، أدى ذلك إلى تقليص إيرادات الجزائر البترولية، وهو ما دفع الدولة على البحث على آليات لضبط المعاملات الخارجية بغرض السيطرة على الاختلالات المسجلة إذ اتخذت جملة من التدابير: فعلى مستوى الواردات قامت السلطات بمراقبة التدفقات إلى داخل البلاد باتخاذ عدة إجراءات منة بينها إدخال تقيدان على واردات بعض السلع، تحديد القواعد المتعلقة بشروط التمويل الخارجي، أما على صعيد الواردات فسياستها كانت قائمة على تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

- وضع نظام جديد للأسعار*، الذي كان يهدف إلى تحديد شروط تكوين أسعار السلع و الخدمات و القواعد العامة لتسيير الأسواق و آليات التنظيم الاقتصادي بواسطة الأسعار.

- فبعد أن سيرت الدولة الأراضي الفلاحية العمومية بطريقة مركزية ضد الاستغلال أصبح المستثمرون بموجب القانون** أحرار بعد أن تخلت الدولة عن كل وسائل الإنتاج ماعدا

الأرض التي تبقى ملكا عموميا ينتفع بها المستثمرون انتفاعا دائما و كان الهدف من ذلك هو:

- القيام بالاستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية و المنتجين في العمل.
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج و نتائج إنتاجه.

الفرع الثالث: فشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية و استمرار الاختلال الهيكلي

في 1986 بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية في الجزائر تظهر حيث تراجعت معدلات النمو الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي بشكل ملحوظ إلى درجة تقل كثيرا عن معدلات الزيادة في السكان، وهذا راجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول من جهة وتقليص حجم الاستثمارات من جهة أخرى. مما نتج عنه انخفاض في عدد الوحدات الإنتاجية وتقليص حجمها ومنه انخفاض الإنتاج⁽¹⁾. والأسوأ من هذا كله عجز الجهاز الإنتاجي عن تحرير نفسه من الاعتماد على المحروقات وكذا عليها في الصادرات وعن تعويضها بمنتجات أخرى، ولهذا بقيت الصادرات تحتكر على الصادرات من السلع⁽²⁾. ومن أجل تقييم نجاح أو فشل الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر في فترة الثمانينات نعتد على ما يلي:

أولاً: على مستوى القطاعات الاقتصادية.

نلمس في الفترة الممتدة ما بين 1985 و 1988 تطور الناتج المحلي الداخلي (PIB) بمعدلات سلبية بعد الفائض المحقق سنة 1985 والبالغ 5.6% والجدول التالي يبين تطورات معدلات (PIB) في المرحلة ما بين 1985 و 1988.

أن قطاع الزراعة قد سجل معدلات نمو مختلفة من سنة لأخرى فتارة يحقق نتائج سلبية كما هو الحال للسنوات (1986-1988-1990) و تارة أخرى معدلات نمو ايجابية و التي لا تعني بأن القطاع يوجد في حالة جيدة بل هو عاجز على تلبية الاحتياجات الغذائية .

ويمكن توضيح الاختلال على مستوى القطاعات الاقتصادية الأساسية من خلال ربط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بمعدل نمو القطاعات الاقتصادية للسكان كما تبينه الإحصائيات

* : وهذا في سنة 1989 بموجب القانون رقم 89-12، المؤرخ في 05-07-1989 و المتعلق بالأسعار .

** : القانون رقم 87-17 المتعلق بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي.

(1): عماري عمار "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل" مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2000، ص 106.

(2) : محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 28-29.

الخاصة بالواردات الغذائية من الخراج والتي ارتفعت من 7.261 مليار دج سنة 1986 إلى 9.269 مليار دج سنة 1988 ثم 19.965 مليار دج سنة 1989⁽¹⁾.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فمعدلات النمو سلبية في معظمها، وهذا راجع للأزمة البترولية سنة 1986، كما سجل قطاعي الصناعة والأشغال العمومية معدلات نمو سلبية خصوصا خلال الفترة 1987-1989 وذلك بالرغم من المبالغ المستثمرة في القطاع الصناعي.

وإتباع سياسة إعادة الهيكلة العضوية و المالية، واستقلالية المؤسسات لتصحيح وضعية القطاع الصناعي الذي بدأت تظهر عملية الضعف والاختلال التي تضاعفت خصوصا بعد أزمة سنة 1986.

ولقد اتخذ أول إجراء على القطاع الزراعي، وذلك بعد أن قامت الحكومة في عام 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة⁽²⁾ حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، أما في المجال الصناعي منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استغلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988، وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.

ثانيا: على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية.

تظهر بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1984-1990) عدة اختلالات وعدم وجود تطابق بينها وبين أهداف الإصلاحات الاقتصادية الذاتية (إعادة هيكلة المؤسسات، استقلالية المؤسسات) في تلك الفترة و الجدول الموالي يوضح ذلك.

يمكننا رصد تدهور على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية و هذا على النحو التالي:⁽³⁾

- انخفاض سعر برميل النفط في منتصف الثمانينات من 29.7 دولار أمريكي سنة 1984 إلى 14.8 دولار أمريكي سنة 1986 و هذا بنسبة 50% مما أدى إلى تناقص إيرادات الدولة من قطاع المحروقات و هو ما يترجم العجز في الميزان التجاري حيث قدر هذا العجز سنة 1986 بـ 2.2 مليار دولار أمريكي و 1.6 مليار دولار أمريكي سنة 1988.

- ارتفاع إجمالي المديونية الخارجية بصفة تصاعدية ابتداء من 16 مليار دولار أمريكي سنة 1984 إلى 26.8 سنة 1990 و هذا الارتفاع راجع لوجود الجزائر في وضعية مالية صعبة و هو ما أدى إلى صعوبة حصولها على التمويل من الخارج، و هذا بدوره أدى إلى ارتفاع مؤشر خدمة الدين من 36.1% سنة 1985 إلى 80.9% سنة 1988.

⁽¹⁾ONS, Rétrospectives Statistiques 1970-2002 , office national des statistiques, Alger, 2005, p:167-168

⁽²⁾ محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، الجزء الثاني، ص 257.

⁽³⁾ تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأفاقها في ظل اتفاقية -متوسطة-

- وكننتيجة لارتفاع خدمة الدين و العجز في الميزان التجاري فان ميزان المدفوعات للجزائر قد سجل عجز في أغلب الفترات.

-أما فيما يخص الموازنة العامة فشهدت عجزا سنة 1986 يقدر 15.5 مليار دج ليرتفع العجز إلى 27.8 سنة 1988، ويفسر بانخفاض إيرادات الخزينة خصوصا الآتية من الجباية البترولية التي انخفضت مداخيلها من 46.786 مليار دج سنة 1985 إلى 21.439 مليار دج سنة 1986 مقابل تزايد النفقات التي ارتفعت من 91.598 مليار دج سنة 1984 إلى 101.817 مليار دج سنة 1986، ثم 124.5 مليار دج سنة 1989. و بالتالي فان السلطات لجأت إلى تغطية هذا العجز بالإصدار النقدي وهو ما يترجم ارتفاع مؤشر سيولة الاقتصاد (PIB/M₂).

وهذه المعطيات تؤكد مدى فشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، و على العموم فان مرد تدهور الوضع الاقتصادي يكمن في عدة عوامل لعل أهمها:

- التردد في الإصلاحات نتيجة الخوف من ردود الفعل الاجتماعية تجاه التدابير المرتبطة بالجانب الاجتماعي كتحرير الأسعار أو تقليص حجم العمال، في ظل غياب البدائل آنذاك كشبكة المساعدة الاجتماعية.
- لم تكن الإصلاحات الذاتية مدعومة ببرنامج مالي من قبل الهيآت الدولية، هذا بالإضافة إلى كون الإصلاحات لم تكن محل إجماع بسبب رواسب الإيديولوجية الاشتراكية الحساسة التاريخية في بعض القضايا كالأستثمار الأجنبي.
- تأثر الاقتصاد الوطني بتغيرات سعر برميل النفط في الأسواق العالمية.

وبالتالي نخلص إلى أن إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتقادي التأخر في إنجازها وتطوير آليات السوق، هذا من جهة. ومن جهة أخرى إزالة الإختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والنتيجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه. بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الأستثمارات.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة (1980-1989) تركيزا على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي. الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

عرفت المرحلة(1980-1989) بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول(1980-1984)، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، حيث تمّ التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التكيف مع الوضع الدولي الجديد. ولهذا سنحاول

تحليل ما جاء في كل من المخططين بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، كما نحاول التطرق إلى الإصلاحات.

لقد تحقق خلال فترة (1980-1984) قسم وافر من الأهداف المسطرة، ففي مجال الموارد تضاعف الإنتاج الداخلي الخام بالسعر الجاري حيث انتقل من 113 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984، وسجل خارج المحروقات نموا قدره 5.8% سنويا، وأهم القطاعات التي ساهمت في ذلك هي: الصناعة (زيادة 9.5%)، البناء والأشغال العمومية (8.6%)، والمحروقات (28.6%)، أما الإنتاج الفلاحي سجل بعض الجمود (زيادة 1.2%).

أما النصف الثاني من الثمانينات اتسم خلاله الظرف الاقتصادي الدولي بالتأزم نتيجة اختلال معدّل الفائدة، تذبذب أسعار الصرف وانخفاض أسعار البترول، الشيء الذي أرغم الدول المصدّرة للبترول ومن بينها الجزائر إلى انتهاج سياسة النقشف. مما انعكس سلبا على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وعلى أوضاعها الداخلية ومصداقيتها الخارجية.

لهذا لم تكن النتائج المحققة خلال المخطط الخماسي الثاني في مستوى وطموحات هذا المخطط إلى أن بلغت القطاعات الاقتصادية درجة الركود الاقتصادي، كذلك انخفاض المداخل من العملة الصعبة، ومن انخفاض في عملية الاستيراد وبالتالي تقلص حجم الاستثمارات الصناعية لارتباطها بهذه العملة، لهذا اتخذت عدة إصلاحات اقتصادية للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تمر بها البلاد، يمكن سردها في النقطة الموالية.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات التنموية بالجزائر في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000)

لقد أدركت الجزائر أهمية التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق للنهوض بالاقتصاد الوطني، بعد الانخفاض في أسعار النفط في منتصف الثمانينات و الأزمة لاقتصادية التي تلتها، و منذ ذلك الوقت بدأت الجزائر تدريجيا في إدخال إصلاحات في بعض القطاعات الاقتصادية حيث أعادت النظر في سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية حيث قامت بإصدار نصوص قانونية مشجعة لذلك لاسيما قانون النقد و القرض عام 1990.

المطلب الأول: حتمية تغير النمط الاقتصادي واللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية.

هناك عدة مبررات كانت سبب في طلب الجزائر المساعدة من المؤسسات المالية الدولية.

الفرع الأول: مبررات انفتاح الاقتصاد الوطني .

يمكن اعتبار سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر عبارة عن مجموع الإجراءات والقواعد والسياسات التي أخذت بها الدولة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار والانفتاح على العالم الخارجي لجذب المزيد من رؤوس الأموال الخارجية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر بجانب رؤوس الأموال المحلية فضلا عن الاستفادة من الخبرات الفنية والتكنولوجية المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تصحيح الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

فمنذ بداية الثمانينات بدأت سياسات اقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية جديدة في الاقتصاد الجزائري للتخفيف من حدة الأزمات المتتامية و لقد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) و الثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الاختيار الاشتراكي⁽¹⁾ وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص و التراجع عن سياسات صناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة و المتوسطة.

ونتيجة لفشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية (إعادة هيكلة المؤسسات، استقلالية المؤسسات) و استمرار الاختلال الهيكلي زادت حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبار من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين تعد لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، وتجلّى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني. كما اضطرت البلدان التي توجد في مرحلة انتقال إلى اقتصاديات سوقية إلى تنفيذ برامج استقرار اقتصادي على الصعيد الكلي في نفس الوقت التي كانت منهمكة في تغييرات ضخمة لمؤسساتها الاقتصادية².

تبنت الدول التي طبقت ما يسمى " بسياسة الإصلاح الاقتصادي " وما ينطوي عليه من انفتاح وتحرير لآليات اقتصاد السوق على خلفية الأزمة الاقتصادية التي عانت منها هذه الدول بدرجات متفاوتة

(1) : صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف-الجزائر رقم 2001.03، ص: 27.

² Leszek Balcerowicz el al ترجمة: نادر إدريس التل، اقتصاديات انتقالية-دراسات في الانتقال إلى اقتصاد السوق- دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009، ص1

- وأشكال مختلفة، فهناك حد أدنى من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي تتسم بها اقتصاديات الدول النامية راجع إلى عدة مشاكل اقتصادية تعاني منها من بينها:
- تشكل المديونية الخارجية في فترة السبعينات بالجزائر.
 - تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية.
 - اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية.
 - التخصص في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية.
 - تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان.

وفي هذا الشأن، قامت الجزائر بتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار برامج مقترحة والمدعومة من قبل الهيآت المالية الدولية المالية والتي يجب أن تمر عبر مرحلتين:

مرحلة التثبيت الأولى (Stabilisation) التي تنطوي على إجراءات هادفة في مجملها إلى إحداث الاستقرار على مستوى الأداء الاقتصادي من خلال العمل على تقليص حجم الطلب الكلي وفق مستوى الموارد المتاحة للاقتصاد، وهذا ينبغي تبني سياسة نقدية صارمة وتطهير المالية العامة للدولة للقضاء على عجز الموازنة علاوة على التحكم في سعر صرف العملة.

ثم مواصلة الجهود بعد ذلك، في المرحلة الثانية عن طريق تنفيذ برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد يهدف إلى الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية، واستخدام آليات السوق وقد ارتبطت هذه التغييرات بالفترات الزمنية الطويلة والمتوسطة، واهتمت بجانب العرض وسعت إلى معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات غير التنافسية، وتتوقف استجابة هذه الاقتصاديات لمثل هذه التغييرات على مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التطور الاقتصادي وفاعلية السوق في توزيع الموارد.

إن المشكل العويص الذي واجهته الحكومات بعد أزمة 1986 هو مشكل كيفية تغطية العجز والتخلص من الوضعية المزرية التي ولدتها الحاجة إلى الموارد الكافية لتسديد فاتورة الواردات وخدمة المديونية.

فقدم السيد مولود حمروش مشروعه بتاريخ 21-09-1989 وركز فيه على الإسراع في الإصلاحات الاقتصادية والتأهب للدخول إلى اقتصاد السوق وتضمن برنامجه تنشيط الاستثمارات والاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة.

ورغم هذا فشلت حكومة السيد حمروش في إعادة هيكلة الديون الخارجية (reprofilage) التي حان أجلها حيث ألغيت هذه الأخيرة. إعادة هيكلة الديون. من قبل معظم دائني الجزائر وخاصة الأكثر أهمية ومن بينهم فرنسا.

فرفض فر نسايفس بارتباطها بقواعد التضامن التي تصلها بأعضاء آخرين في نادي باريس و الذي يرفض ويحذر من معالجة الديون مع المدين كل على حدا، وبالتالي يقترح على هذه الأخيرة . الدولة الدائنة بتوجيه طلباتهم نحو نادي باريس و الذي يمثلها طبعاً⁽¹⁾. نجد أن الجزائر حققت اتفاقين هاميين على صعد السياسة الاقتصادية الداخلية ويتمثلان في اتفاق التثبيت الأول في 30 مايو 1989 و اتفاق التثبيت الثاني في 03 جوان 1991 مع صندوق النقد الدولي، الأول كان لمدة سنة في حين الثاني كانت مدة تنفيذه على غير العادة بعشوة أشهر بدل عن اثنا عشر شهرا. و انطوى البرنامج على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب و خفض كبير في قيمة سعر الصرف.

وانطلاقاً من ذلك أخذت المؤسسات الدولية تكثُر من الدعوة للتوجه نحو اقتصاد السوق بما ينطوي عليه من ابتعاد الدولة عن ملكية الأصول الرأسمالية وتحويلها إلى القطاع الخاص الأمر الذي يقتضي تغييراً في إستراتيجية إدارتها ونمط توزيع دخل عوائد الإنتاج .

والجزائر من خلال سياستها الاقتصادية تسعى إلى الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الخارجية بداية بالاتصال مع الهيئات المالية الدولية، واتفاقية الشراكة الأوروبية خصوصا والدولية عموماً. إن جعل الانفتاح التجاري سياسة إستراتيجية للاقتصاد الوطني يقتضي أن يكون قادرا ومؤهلا لمواجهة المنافسة التجارية القوية للاقتصاديات التي انفتحت عليها الجزائر نظرا لأن الانفتاح يجلب بعض المخاطر بالنسبة للبلدان النامية التي لا تستطيع تحضير ذلك. والجزائر واحدة من بين تلك البلدان يجب على الدولة هنا مرافقة الشركات الوطنية في هذه العملية، منعا لأن يكون الانفتاح سببا لاتساع الفجوة بين الاقتصاد الجزائري والشركاء التجاريين في الدول الأخرى.

الفرع الثاني: منهج المؤسسات المالية الدولية في الإصلاح الهيكلي

يعتبر مؤتمر "بريتون-وودز" الذي انعقد بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944 نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد وضع الأساس للتعاون فيما بين الدول لحل مشاكل النقد العالمية، وانبثقت مؤسستان دوليتان عن هذا المشروع هما:
- صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

(1): E.Charif Chakib, Programme d'agistment structurale et résultat socio-économique en Algérie. In revue, sciences humaines, 18.Dec 2002, p:41

أولاً: مفهوم وأهداف صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

1- صندوق النقد الدولي (FMI): يعتبر صندوق النقد الدولي من أبرز الفاعلين في إدارة للسياسة النقدية الدولية منذ إنشائه، ويمكن تعريف صندوق النقد الدولي على أنه " المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه ".⁽¹⁾
بدأ التفكير في إنشاء الصندوق بعد الأزمة التي عرفها الاقتصاد العالمي، والاضطرابات التي حلت بالنظام النقدي الدولي قبل الحرب العالمية الثانية، مما دفع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا العمل على إيجاد مؤسسة دولية تتولى التحكم في أسعار الصرف وتسهيل المبادلات النقدية الدولية، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات للدول.

نشأ صندوق النقد الدولي لتحقيق جملة من الأهداف والقيام بعدة وظائف نجملها فيما يلي :

- دعم الاستقرار النقدي الدولي والمحافظة على التداير المنظمة لأسعار الصرف عن طريق :
- إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء وإزالة القيود المعروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية.⁽²⁾
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة، والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية.

2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD)

نشأ البنك الدولي بموجب اتفاقية "بريتون وودز" سنة 1944 ، وبأشر أعماله بصفته مؤسسة مالية دولية سنة 1946 حيث يتولى إدارة النظام المالي الدولي ويهتم بتنفيذ السياسات الاقتصادية المحققة لتنمية الاقتصادية للدول المنضمة إليه.

يقوم هذا البنك الدولي بدور تكميلي إلى جانب صندوق النقد الدولي الذي يضمن توفير قروض قصيرة الأجل لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء لكي تستقر أسعار الصرف، بينما يقوم البنك الدولي للإنشاء والتعمير بإعادة بناء ما دمرته الحرب وتقديم مساعدات للدول النامية بمنحها قروض متوسطة وطويلة الأجل وبمعدلات فائدة مرتفعة قد تقارب معدلات الفائدة في السوق المالي،

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، دية ، الدار الجامعية ، 2006 سكندرية . 68
(2) ، العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية ، ط 1 2001 . 102

وتتلخص أهدافه في النقاط المنصوص عليها في اتفاقية التأسيس (لقد تم تعديل اتفاقية تأسيس البنك في 16 فبراير 1989) على النحو التالي⁽¹⁾:

- المساعدة في إعمار وتنمية أراض الدول الأعضاء فيه بتيسير استثمار رؤوس إنتاجي، بما في ذلك إحياء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب أو سببت في اضطرابها.
- تشجيع نمو التجارة الدولية نمواً متوازناً طويل الأمد.
- الاضطلاع بعملياته مع مراعاة أثر الاستثمارات الدولية في أوضاع أنشطة الأعمال للدول الأعضاء.

لقد تبنى صندوق النقد والبنك الدوليين الأفكار التي طرحتها المدرسة النيوكلاسيكية حول التوازن الاقتصادي العام، واعتمد هذه الأفكار في معالجة مشاكل البلدان النامية، إذ توزعت متضمنات الإصلاح الاقتصادي بين المؤسستين فقد اهتم صندوق النقد الدولي في البداية بقضايا التثبيت الاقتصادي في الوقت الذي تخصص للبنك الدولي في آراء وإجراءات التغيير الهيكلي ثم ما لبثت أن تداخلت الحدود الفاصلة بين مهام المؤسستين.

و لأن البلدان كانت مدينة، مما دفعها إلى الاتجاه نحو نادي باريس ومؤسسات التمويل الدولية لجدولة ديونها وللحصول على تسهيلات اقتصادية تساعدها على تصحيح الخلل في هيكلها الاقتصادية، وفي جميع الحالات، فإن صندوق النقد والبنك الدوليين يشترطان على دول الجنوب التي تلجأ إليهما ضرورة التزامها بتنفيذ وصفتهما للإصلاح الاقتصادي حتى يتسنى لها الحصول على التسهيلات المطلوبة.⁽²⁾ وبالتالي تمكنت مؤسسات بريتون وودز من إلزامها بإعادة توجيه سياسة اقتصادها الكلي توجهاً "مناسباً" وفقاً لمصالح الدائنين الرسميين والتجاربيين. وكثيراً ما تأخذ هذه العملية شكل ما يسمى "خطاب النوايا" المقدم إلى صندوق النقد الدولي والذي يحدد اتجاهات الحكومة الرئيسية في سياسة الاقتصاد الكلي وإدارة الدين.

واجهت البلدان التي رفضت قبول تدابير الصندوق السياسية التصحيحية صعوبات خطيرة في إعادة جدولة ديونها أو الحصول على قروض تنمية ومساعدات دولية جديدة³، وهذه هي الطريقة التي تم بها إخضاع البلدان ذات السيادة لوصاية المؤسسات المالية الدولية.

وعليه فإن العوامل الخارجية خاصة الضغوط التي مارستها مؤسسات التمويل الدولية هي العامل الحاسم في توجيه السياسة الاقتصادية لاتخاذ إجراءات ما يسمى "بالإصلاح الاقتصادي".

⁽¹⁾ <http://web.worldbank.org/wbsite/extrmal> تاريخ الاطلاع 09/05/04 .

⁽²⁾ حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،

ط1999، ص7

³ ميشيل تشوسودوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة محمد مستجير مصطفى، كتاب سطور، دار سطور للنشر، القاهرة، ط2، ص46

وقد ارتبط مفهوم الإصلاح الاقتصادي بحزمة من السياسات المالية والنقدية أو ما سمي سياسات التثبيت الاقتصادي والتكليف الهيكلي التي أوصى بهما الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي.

ثانيا: الإطار النظري لسياسة الإصلاح الهيكلي.

يستند خبراء صندوق النقد الدولي في تشخيص وضعية البلدان المتخلفة واقتراح وصفة العلاج على مقاربتين أساسيتين: الأولى مستمدة من النظرية الكينزية، وتعرف بمقاربة أو أسلوب الامتصاص. إذ تؤكد أن العجز أو الفائض في ميزان التجاري ما هو إلا الفرق بين الدخل القومي والنفقات الكلية، وبالتالي فإن العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات البلدان المتخلفة ما هو إلا نتيجة لزيادة الامتصاص، أي زيادة الطلب الكلي بما لا يتناسب وإمكانات العرض، ومحصلة ذلك أن أزمة البلدان المتخلفة ما هي في الحقيقة إلا أزمة إفراط في الطلب الكلي .

أما المقاربة الثانية فتستمد بالأساس على النظرية النقدية التي ترجع كل عجز في المبادلات الخارجية إلى إفراط في الإصدار النقدي، وترتكز هذه المقاربة على فرضيتين أساسيتين، الأولى وتعتبر أن العرض النقدي معطى خارجي (أي مرتبط بالسلطات النقدية)، في حين أن الفرضية الثانية تعتبر أن الطلب على النقود ثابتا (فالنقود لا ترتبط سوى بحجم المعاملات)، وبالتالي يتناسب الطلب وجزء من الدخل الاسمي للاحتفاظ به في شكل أرصدة نقدية من طرف الأعوان اقتصاديين الذين يرغبون في ذلك.

وبناء عليه فإن كل توسع في السيولة النقدية التي يرغب المتعاملون الاحتفاظ بها في شكل أصول سائلة ستوجه لشراء سلع أجنبية أو تستثمر في الخارج، بسبب السياسات التوسعية التي تبنتها حكومات البلدان المتخلفة.

وبالتالي فالتحديد الدقيق لمفهوم عملية التصحيح الاقتصادية في البلدان النامية والداخلية في إطار الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، يتطلب التفرقة بين سياسات جانب الطلب، وسياسات جانب العرض من جهة، وكذلك التفرقة بين سياسات الاستقرار الاقتصادي وسياسات التعديل الهيكلي من جهة أخرى.

1- سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض:

تتطوي سياسات جانب الطلب الكلي، على كافة الإجراءات والتدابير التي تتبناها الدولة المعنية، بغرض التأثير في مستوى الطلب الاسمي ومعدل نموه ومستوى الاستيعاب المحلي، وتحتوي تلك السياسات على كافة الإجراءات والتدابير النقدية والمالية، التي تتدرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية.

وتستهدف السياسات الخاصة بجانب العرض الكلي زيادة حجم الناتج المحلي من السلع والخدمات بما يتوافق مع المستوى المحدد للطلب المحلي الإجمالي. وتنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين : تضم الأولى الإجراءات الموجهة لزيادة تيار الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، ويتطلب ذلك التخلص من مظاهر الانحراف في هيكل الأسعار الخاصة بالمنتجات المختلفة وأسعار الصرف، إلى جانب تعديل الهيكل الضريبي وأيضاً تخفيف القيود التجارية.

أما المجموعة الثانية من سياسات جانب العرض، فتتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية، بغرض رفع معدلات الادخار والتكوين الرأسمالي الثابت، وكذلك تعظيم عملية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع وتطوير نطاق برامج التعليم والتدريب والتطور التكنولوجي⁽¹⁾.

سياسات التثبيت وسياسات التعديل الهيكلي: ترمي سياسات التثبيت أو الاستقرار بصورة عامة، إلى ضرورة تصحيح الاختلالات المالية، إذا كانت ناتجة عن التضخم الداخلي أو عجز القطاع الخارجي أو في كليهما⁽²⁾. أو بمعنى آخر تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض العجز الذي طرأ على كل من ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وأيضاً عن طريق تقليل معدل التضخم⁽³⁾. ومنه نفهم بأن سياسات التثبيت تهدف إلى معالجة مشاكل عاجلة، أين يتعلق الأمر بأوضاع يمكن الرجوع فيها إلى حالة التوازن في المدى القصير، أي استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية المتعلقة بأسعار الصرف، الدخل، التشغيل، الكتلة النقدية. وبالتالي فسياسات التثبيت كي تواجه تلك المشاكل تتركز عادة على سياسات جانب الطلب الكلي.

من خلال ضغط مستوى الطلب الكلي، عن طريق إتباع سياسات مالية ونقدية ذات آثار انكماشية. وتتمثل هذه السياسات في تخفيض قيمة العملة الوطنية - خفض الإنفاق العام -، ترشيد الاقتراض الخارجي الارتفاع في أسعار الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى تحفيز الادخار من جانب وترشيد الاستثمار من جانب آخر، هذا فضلاً عن تأكيد سياسات الصندوق على ضرورة وضع حدود عليا للالتزام المصرفي .

(1) سميرة إبراهيم أيوب : صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 23.

(2) : التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة 2001

(3) زكي رمزي : "الاقتصاد العربي تحت الحصار". مركز دراسات الوحدة العربية 1989 35.

عملية التعديل الهيكلي فهي تركز على سياسات

مواصلة النمو في الأجل الطويل، مثل : الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار الصرف المبالغ في تقويمها) الرقابة والقيود السعرية، الرسوم الجمركية الباهظة، وكذلك القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وتتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الاختلالات. وبصفة عامة تستهدف عملية التعديل الهيكلي إلى تحقيق توازن مستمر في ميزان المدفوعات، بالعمل على تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وتحفيز الصادرات، بالاعتماد على تكيف الهياكل الاقتصادية، خاصة هيكل الإنتاج، وذلك حتى لا يتم تحقيق الاستقرار الاقتصادي على حساب ضغط معدلات النمو، أو الإفراط في الاعتماد على مصادر التمويل (1).

في السياسات الاقتصادية الكلية الهادفة لتخصيد الموارد بشكل أفضل و تحسين فاعلية استخدامها وليس مجرد تغييرات حدية سطحية، وهو ما يؤدي إلى اختلاف البعد الزمني لعملية التصحيح وفقا لظروف ل دولة على حدة. وتتراوح الفترة الزمنية التي يستغرقها تنفيذ تلك السياسات في غالبية الأحيان ما بين 4-5 .

المطلب الثاني: ماهية اقتصاد السوق

عملية تحول اقتصاديات اقتصاد السوق تتم تدريجيا عبر مراحل.

الفرع الأول: التحول إلى اقتصاد السوق

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديا الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدرج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاق عبر الإصلاحات الاقتصادية الجزرية. عملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق (اقتصاد السوق) يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تت اقتصاد السوق كنظام لها. أما الجزائر إن نية الدخول إلى اقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما الحكومة (وزارة الاقتصاد والمالية) في 21 1990 ويمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجه

الجزائر إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانزمات العرض والطلب () : المرحلة الأولى: تحرير الأسعار

(1) سهير محمود معتوق : "سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، ج 16 1990 .

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية.

: تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد كما يمكن أن يحدّد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة.

ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه () () يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.

الجزائرية	التنظيمية
:	قانونية
:	حرية
:	•
:	•
:	•
:	•

الفرع الثاني: مفهوم اقتصاد السوق

يقصد باقتصاديات السوق تلك الاقتصاديات التي تعتمد على ميكانيكية قوى العرض والطلب، لتحقيق توازن السوق. وهذا يعني اللجوء لقوى السوق المتمثلة في قوى العرض والطلب؛ لتحديد وجهة المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كمستوى الإنتاج والأسعار والطلب، من دون أن يكون هنالك أي تدخل يعيق حركة قوى السوق أو يؤثر فيها.

التعاريف :

- يقصد تنظيم يتم تنظيم (1)

- على أنه "مصطلح عالمي، أي هو ذلك النظام الذي يعمل على تكييف الإنتاج مع ميكانيزمات الأسعار

يعتمد على السوق كأسلوب لتنسيق النشاط" (2)

(1) حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، لبنان، 1992، 35

(2) نادر إدريس التل، آفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الطبعة الأولى، 1991، 116

- يقصد باقتصاد السوق أن غالبية فعالياته الإنتاجية والمادية وغير المادية يقودها منطلق السوق القائم ... (1) لي يعني اقتصاد السوق

بأنه اقتصاد تقوم فيه آلية السوق بتفرعاتها المختلفة والتي تهدف إلى التوفيق بين الحاجات غير المحدودة للإنسان وموارده المحدودة.

- يرى بأن " السوق هو النظام الذي يشكل فيه السوق حجر الزاوية، و يعتبر هذا

غير مراقب كونه يترك لآليات الموافقة الطبيعية مهمة ضمان تحديد سعر التوازن،

يتميز بقدر كبير من حرية الأفراد في الاقتصادية.

اختيار العدي في توزيع دخله على أساس هذا الاختيار

الاقتصادية الاختيار الاحتمالية

كذلك في زيادة إنتاجها أو التقليل منه"

ويمتاز اقتصاد السوق بمجموعة من الخصائص هي :

يميز حقيقية

هذه الوضعية تدابير رئيسية:

• يجب تحرير جميع بين

يكون الاقتصاديين

• يجب يوضع تطوير ميكانيزمات

يؤدي توزيع يصبح تحير

يسئ

• يجب يفتح يصبح

التقييم تشجيع

• يتميز مالية حيث يسمح بنكية متنامية

النقدية والمالية الداخلية والخارجية

وتوزيع

• يتميز بهيمنة لملكية

• يتميز وظيفة يتم

(1) Alain BIROU , Vocabulaire Pratique des Sciences Sociales , 2 édition revue et augmentée, les éditions ouvrières, Paris, 1968, p201

الفرع الثالث: قواعد اقتصاد السوق

يمكن القول أنّ عملية الانتقال تتمثل في التحوّل من نظام اقتصادي موجه إلى نظام يستند إلى تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

يمثل أساسيا تأسيس
يتميز بالعالمية . سنميز بين لقوانين
العمومية.

يمكن القوانين يؤطرها هذه التالية:

1. :

ليبرالي، حرية المبادرة،

عرض للمنافسة الدولية بدون حماية جمركية، مما يستتج منه
موجه من قبل مصالح الأقوياء⁽¹⁾.

إمكانية الاختيار حقيقة

وتقديم يوفرها غياب
وبيع جديدة .

يقوم بين الاقتصاديين إذا توافرت الشروط التالية
(2).

- وجود عدد كبير من الوحدات الاقتصادية الاستهلاكية أو الإنتاجية، بحيث لا تستطيع الوحدة الاقتصادية الواحدة التأثير في مستوى الأسعار السائدة في السوق.
- حرية الدخول وإلى السوق والخروج منه من دون أي قيود أو تدخلات طبيعية، أو إجرائية.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج بين صناعات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وفقاً للمعطيات المتوا

⁽¹⁾Hamid, M, TEMEA, les fondements théoriques du libéralisme, OPU, 2005, p19.

- قدرة الوحدات الاقتصادية على الحصول على كل المعلومات المتعلقة بالسوق في الوقت نفسه،

ويتضح مما سبق أن سيادة مبدأ المنافسة الكاملة في السوق، يتطلب حرية التملك ومنذ فرض أي قيود،

2. الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج:

ويقصد بها حرية تملك الأفراد لكل أدوات الإنتاج المختلفة وعناصره من دون قيود كمية أو نوعية، حيث يعتبر الفرد الوحدة الرئيسة للنشاط الاقتصادي، الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه المصلحة الجماعية.

يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن و المستهلك كذلك يبحث عن تحقيق أقصى

فالفرد يسعى إلى تحقيق إشباع مصلحته الخاصة، دون أن يحدث أي تناقض

يعمل لتحقيق دون أن يهدف لـ ما يسمى بفعل اليد الخفية
مثل واحداً من أهم منطلقات الفكر الرأسمالي نادى به "آدم سميث" (1) على هذا الأساس يقوم بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها.

تقوم السلطات العمومية بدور أساسي في تطبيق قواعد السوق من خلال هيئات مراقبة يخول لها العمل على فرض العقوبات الضرورية بدون تحيز أو تساهل للخارجين عن القانون.

3. أ الحرية الاقتصادية:

ويقصد به حرية الوحدات الاقتصادية في اتخاذ القرار المناسب وفقاً لمعطيات السوق. لقرارات وقوانين إجرائية خارج نطاق السوق يقصد قدرة قوى العرض والطلب أو تعيقها عن توجيه الإشارات المناسبة للوحدات الاقتصادية الاستهلاكية أو الإنتاجية مما قد يتسبب في تضليل تلك الوحدات، أو في إلزامها باتخاذ لا يحقق مصالحها

(1) محمود يونس ، عبد المنعم مبارك، أساسيات علم ، الدار الجامعية، بيروت ، 1985 ، 53

ومن ثم فإن تحقق التوازن الجزئي والعام يتطلب إعطاء الوحدات الاقتصادية الحرية في قراراتها الاستثمارية أو الاستهلاكية، من دون تدخل مباشر أو غير مباشر من الدولة في النشاط الاقتصادي.⁽¹⁾ تتجلى مظاهر الحرية الاقتصادية في المجالات التالية⁽²⁾ :

- حرية الملكية الفردية و يشمل ذلك كل أنواع الثروة المادية كالأرض، المباني، و يتبع هذه الملكية حرية الفرد في التصرف في ممتلكاته و كيفما شاء.

- سيادة المستهلك في اختيار ما يروقه من سلع و خدمات، تمثل العامل الأساسي في تحديد نوع و كمية ما ينتجه المجتمع من السلع و الخدمات المختلفة، و هي التي تحدد في النهاية شكل التوزيع النهائي لعوامل الإنتاج بين

- اختيار الاقتصادية.⁽³⁾

3. ويقصد به حرية الأسعار وتطبيق على المنتجات التي لها أولوية اقتصادية أو اجتماعية ويهدف هذا التنظيم من الأسعار إلى تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب، بالإضافة إلى تنظيم السوق الوطنية تكامل حقيقي بين المخطط والسوق.

نظراً للاعتقاد السائد أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار يؤدي إلى خلق تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظريتها العالمية وهذا ما ينداء الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي لذا تحرير الأسعار سواء إلى المواد الأولية أو للسلع النهائية و على إلغاء قيود الدعم وتحرير الأجور من الجمود وفقاً لآليات السوق . في تقرير وتحديد نوعية السلع و ام السوق يعمل

على تحرير الأسعار لتكون وسي بين العرض و يعتبر السعر كإحدى المحددات الأساسية لقيمة السلعة، ففي نظام المنافسة يتحدد الثمن

*

غير أن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح هذه لم تتحقق في مجموعها لعدم دمج لتدابير في إطار شامل، ولغياب بعض الخطوات الرئيسية التي غنى عنها لإنشاء اقتصاد سوق يتسم بالفعالية،

⁽¹⁾Braconnier.J.J et Lnniaux.M,L'entreprise Comtemporaine : Environnement et Organisation, Masson Paris,1986 ,p72

⁽²⁾ السيد عبد المولى، أصول 1975 : 32

⁽³⁾ ناصر دادي عدون ، ديناميكية تنظيم المؤسسات العمومية الوطنية ذات الطابع العلوم المالية (إدارة الأعمال)، المدرسة العليا 1992 18 .

* ما كان عرض السلعة أكبر نتيجة و جود منافسين كلما أصبح الطلب عليه. العكس صحيح.

فعلى سبيل المثال لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح عقود الملكية، مما أعاق قدرة المزارعين من القطاع الخاص على تدابير الإئتمانات التجارية.

فقد ظل وضعها المالي صعبا بسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين، فقد

أدى ذلك إلى تراكم الخسائر التي أمكن مع ذلك تمويلها بقروض من البنوك التجارية.

إن هذا الوضع الصعب لاقتصادنا انطلقت الدولة في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية

ولهذا شرعت الحكومة في تصميم برنامجين اقتصاديين،

وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي: يتمثل الأول في برنامج الاستقرار

صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل 1994 - 1995، أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح

الهيكلية (1995 - 1998)، وهذا ما نحاول التطرق له في النقطة الموالية.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 1994.

برنامج شامل للتصحيح الهيكلي بمساندة صندوق النقد الدولي. وذلك من

خلال اتفاقين أولهما اتفاق الاستعداد (stand-by) يسري من أبريل 1994

وثانيهما اتفاق التمويل الموسع في ماي 1995 مدته ثلاث سنوات يسري من 1995 1998.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي (1994-1995).

1994 تغير في السياسة الاقتصادية، حيث وقع رئيس الحكومة "رضا مالك" مع

1994 اتفاق التثبيت الاقتصادي⁽¹⁾ و الذي دخل حيز التطبيق في ماي من

457.20:

: 474.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل

يعتبر الاستقرار آلية لإنشاء الظروف المواتية لتحقيق نمو قوي و دائم بالنسبة للسلطات النقدية و

المالية في الجزائر حيث تهدف إجراءات الاستقرار إلى تثبيت الاقتصاد قبل الدخول في إصلاحات

اقتصادية هيكلية فهو يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- تطبيق السياسة النقدية و تصحيح سعر الصرف.

- استعادة وثيرة النمو الاقتصادي مع تقلص معدلات التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية.

- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها.

- تعديل قيمة الدينار و تقليص عجز الموازنة.

- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي.

- في مجال الجباية تقليص الرسم عن الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة الحقوق

الجمركية، وإجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الضريبة الأرباح غير الموزعة .

⁽¹⁾CHERIF Chakib, l'inévitable rééchelonnement de la dette en Algérie, Annale marocaines, 1995

-الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.

1994

ذات مصداقية في مجال تحرير الاقتصاد وإصلاحه في الأجل المتوسط الهادف إلى وضع أسس اقتصاد كلي و أسس هيكلية متينة من اجل بعث النمو تقليص البطالة .

الفرع الثاني: برنامج التعديل الهيكلي pas- التمويل الموسع (1995-1998)

ندوق النقد الدولي فيما يخص التوازنات والنهوض بمعدل النمو وبتخفيض معدل التضخم ومواصلة دفع الالتزامات قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق تمهيدي في إطار موسع يخص التعديل الهيكلي مع خبراء الصندوق أثناء زيارتهم الاستطلاعية لمتابعة ما تم تنفيذه في إطار 1994-1995، فالتصحيح الهيكلي من خلال تدابير يعمل على تكييف البنية

الاقتصادية وفق توجه جديد وهذا في إطار برنامج الانتقال من الاقتصاد أن البرنامج جاء في فترة صعبة تميزت باضطرابات حادة على المستويين السياسي والاقتصادي مما هذه المراحل التي تمر بها الأزمة الجزائرية .

فبتاريخ 30 1995 وجهت السلطات الجزائرية إلى مدير صندوق النقد الدولي رسالة نية أهم ما تضمنته هو التذكير بالجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية بتطبيقها لبرنامج إصلاح وتثبيت اقتصادي 1994 لكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي والسياسة الاقتصادية المتوسطة المدى التي تنوي الجزائر تطبيقها والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تمس جميع المجالات الاقتصادية والعمل على توفير شروط العمل وفق آليات اقتصاد السوق وبالتالي فهي تطلب مساعدة مالية من وق في إطار اتفاق على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض (التمويل (MEDC) .

شرع في تنفيذه في 22 1995 يمتد إلى غاية 21 1998 حين تحصلت الجزائر على قرض قدره 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة وهو ما يعادل 1.8 مليار دولار أمريكي.

و يهدف من وراء تطبيق هذا البرنامج بحسب الأستاذ "احمد بن بيتور" إلى وضع نظم جديدة لتسيير الاقتصاد (Les styles de gestion de l'économie) تمكن من تحقيق الأهداف التالية:

تحقيق الاستقرار المالي و استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي و تخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% 1994-1995 إلى 2.2% (1997-1998) .

- تحقيق نمو اقتصادي مدعم بمستوى تشغيل عال يصل إلى 5% خارج المحروقات بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة.
- تقليص الضغوط التضخمية و الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.

, فقد شرعت السلطات بالموازاة مع ذلك في تنفيذ جملة من التدابير الاقتصادية. سياسة هيكلية القطاع العام. حيث تمت إعادة تنظيم و هيكلية القطاع الاقتصادي العمومي من خلال الشركات القابضة التي عوضت صناديق المساهمة*. حيث أصبح القطاع العام يتكون من ثلاث أطراف رئيسية هي المجلس الوطني مساهمات الدولة الذي يتولى توجيه الشركات القابضة, و الذي يتولى تسيير مساهمات الدولة وتوجيه

المؤسسات الاقتصادية العمومية المكونة لها. و التي من مهامها إعداد استراتيجيات هذه حيث الاستثمار و الموارد البشرية وكذا تنفيذ سياسات الولة في مجال التنظيم و التوجيه وإعادة الهيكلة في القطاعات الصناعية و التجارية ضمن الاتفاقيات التي تبرم مع المجلس الوطني لمساهمات الدولة ثم تأتي الاقتصادية (المؤسسات الفرعية)

و هكذا أصبحت التركيبية الجديدة للقطاع العام مكونة من 1117 مؤسسة فرعية (Filiales)

بينها 250 هيكلية 400

نسيج القطاع العام. مع التذكير بأن عدد الشركات القابضة بلغ 11 ضمة وطنية و 5 قابضة جهوية⁽¹⁾، حيث تضم كل واحدة ما بين 60 170 شركة فرعية.

كما إن السلطات استمرت في تنفيذ سياسة التطهير المالي للمؤسسات العمومية. حيث أنفقت الدولة في إطار العملية خلال الفترة (1995-1998) مقداره 616.9 مليار دج، بعدما أنفقت (1994-1991) ما مقداره: 173.4 مليار دج.

(1): CHERIF Chakib, Conférence à : bilan de stabilisation économique en Algérie, (1994- 1998), de poste graduation, spécialité Analyse économique, 2005-2006, p: 03.

* : وهذا بموجب القانون رقم 95-25، المتعلق برؤوس الأموال التجارية للدولة، وهذا لتحضير هذه المؤسسات و تسهيل عملها خصوصتها.

الفرع الثالث: آثار تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي.

في سياق تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي من أغلبية البلدان الأكثر تخلفا فان تحقيق النمو الاقتصادي لا يكون إلا على حساب التنمية الشاملة بسبب قلة الاهتمام بقضايا الفقر و البطالة وتوزيع الدخل و بالتالي التأثير السلبي على المستوى الاجتماعي.

ويمكن تقسيم آثار برنامج التعديل الهيكلي إلى قسمين كما يلي:

أولاً: الآثار الاقتصادية.

من خلال سياسات التصحيح الهيكلي المطبقة في الجزائر، حققت هذه الأخيرة نتائج حسنة على

مؤشرات الكلية و التوازنات المالية الكلية و حسب السيد"عبد المجيد بوزيدي" الذي يرى أنه

تم تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾:

- تحقيق نمو اقتصادي موجب.

- تحسين شروط تمويل الاقتصاد.

-

- تخفيض معدلات التضخم إلى معدلات مقبولة.

- تطهير تدريجي للميزانية الـ

و يمكن استخلاص الآثار الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي من خلال المؤشرات الاقتصادية و

المالية الكلية للاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة ما بين (1995-2001).

مستويات مقبولة بصورة مستمرة حيث انتقلت من 29.8%

1995 4.2% 2001 هذا التحسن و الانخفاض في معدل التضخم لا يرجع إلى ارتفاع

الخدمات في السوق المترجم بانخفاض في الأسعار، بل نتيجة

لثبات النسبي للأسعار الداخلية وإلى ثبات العملة الوطنية نتيجة تواجد احتياطات صرف متأدي

من عملية إعادة الجدولة و تطور الايجابي للميزان التجاري وكذلك نتيجة انكماش قوى للطلب الراجع

إلى تدهور القدرة الشرائية للأجراء، خاصة لـ أصحاب المداخل الثابتة الدائمة وإلى تفاقم البطالة⁽²⁾.

أما صيد الموازنة العامة كان موجبا خلال تنفيذ البرنامج و بعده بـ 1998 1999

108.3 مليار دج و 16.5 مليار دج على التوالي ليصبح موجبا بعد ذلك حتى وصل إلى 171 مليار

2001، ويعود مرد هذا الفائض بالدرجة الأولى إلى زيادة التحصيل الضريبي الآتي من الجباية

البتروولية بعد ارتفاع أسعار المحروقات من جهة و الانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة

التشفية المنتهجة من جهة أخرى، و بالجملة يمكن القول أن التحكم في التوازنات الكلية علة مستوى

⁽¹⁾Bouzidi Abdelmadjid, OP. cit, p: 49-56

⁽²⁾E. Cherif Chakib, Programme D'ajustement structural et résultats, sciences économique en Algérie, op.cit, p:47

المؤشرات الاقتصادية هي في حقيقة الأمر توازنات هشة، حيث ارتبطت بمستوى أسعار النفط التي أدت عودة ارتفاعها إلى تدعيم هذا الاسد .

ثانيا: الآثار الاجتماعية.

رغم التحسن المحقق في التوازنات المالية الكبرى خلال الفترة مابين: 1995-2001 برنامج التعديل الهيكلي كانت عالية على المستوى الاجتماعي وهذا ما نلاحظه من خلال الارتفاع الناتج عن النمو الديمغرافي المتزايد

الجزائرية حيث

تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات و أكثر في نهاية 1995، و خمس مرات و أكثر في نهاية سنة 1998 و ذلك في جميع القطاعات بينما لم تعرف الأجور تطورا بهذه الوتيرة⁽¹⁾

عن التسريح الكبير للعمال نتيجة عملة الحل

و التصفية التي مست أكثر من 800 مؤسسة عمومية حيث قدر العمال المسرحين خلال الفترة الممتدة ما بين 1994 و 1998 نتيجة هذه العمليات بحوالي 212960 شخص يضافون إلى 50700 شخص أحلوا على البطالة التقنية⁽²⁾.

بالإضافة إلى أن الأثر الذي تمارسه سياسات التعديل الهيكلي خاصة تلك المتعلقة بقيمة تخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار و كذا تسريح العمال تؤدي إلى ظواهر اجتماعية سلبية ذات علاقة مباشرة بالتغذية، السكن، الصحة، التربية، الفقر و حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من وزير العمل و الحماية الاجتماعية فانه مع نهاية سنة 2000 تشير التقارير إلى وجود أكثر من 1.9 مليون عائلة جزائرية تعيش⁽³⁾.

وعليه ن
عن برنامج الاستقرار و التعديل الهيكلي لا يمكنها أن تحل إلى الأبد محل سياسة مستديمة للتشغيل كفيلة بإقامة حركية جديدة في سوق العمل، و ذلك بإدراج هذه الإجراءات ضمن إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي التي تتطلب رؤية موحدة و شاملة على المدى الطويل، فيجب الجمع بين مسألة حل مشكلة البطالة و ضرورة إنعاش الاستثمار، فبدون هذه الأخيرة لا يمكن إيجاد مناصب للشغل و هذه الأخيرة لن تأتي في المدى القصير مادام الاستثمار ضعيفا.

⁽¹⁾ بن الناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت- الفقر و التعاون- كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02-مارس 2003. ص: 204.

⁽²⁾ CNES, Rapport prés liminaire sur Les Effets Economiques et Socio des Programmes d'Agistemnt Structural, conseil national économique et sociale, Alger, 1998, P: 52.

⁽³⁾ كورتال فريد، " الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه....حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد: 02 مارس 2003، ص: 186

المبحث الثالث: إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) و مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، و الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كيتري، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج، وبالتالي دعم النمو. كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض بمثابة سياسة إنعاش، مادام الغرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض (بدلا من) ذات طابع هيكلية أكثر منه (1).

وضعت الجزائر بالخصوص منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية ته مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وإعادة وتيرة التنمية والنمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي عرفت الجزائر منذ انهيار أسعار النفط و اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

كان قطاع المحروقات يشكل الهدف الأول و الأساسي للمستثمرين خاصة الأجانب، إلا تهدف من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلى إشراك القطاعات الأخرى من غير قطاع الطاقة، و الذي يعتبر استراتيجي لتطوير و تنمية الاقتصاد الوطني، حيث أن تنويع مصادر الدخل أساسي لرفع تنافسية الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي (2)

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي-PSRE- (2001-2004)

تدابير	Programme de soutien à
la relance économique – PSRE	(2004-2001)
الجزائرية	525 مليار دينار
2004 – 2001	(7ملايير)
أمريكي	الدولية بداية
2000.	

آليات

الاقتصادية التحولية

تنفيذ

ميزت

			اقتصاديا يعتبر ضروريا
		الاقتصادية	يقضي
حيث	الجزائرية	المالي	الكبير
	الدولية ,		تهيئة بيئة
ديناميكية اقتصادية	توليد	تحفيز	
استيعاب	هذه الأخيرة	ثانية يعني	الاقتصادية الجزائرية
الإنمائية	هذه	ديناميكية اقتصادية	استثمارية قوية
	العمومية	والتكوين ، والبحث العلمي وغيرها، هادفة من وراء ذلك	
توليد طلب داخلي قادر على دعم النمو واستدامته.			

الفرع الأول: مخطط (مكونات) برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يغطي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الفترة ما بين سنتي 2001 2004 الاقتصادية الإنتاجية الزراعية، وقطاع الموارد المائية، والنقل، والهياكل القاعدية وتحسية ظروف الحياة، والتنمية المحلية وتنمية وتأهيل الموارد البشرية. المعايير الجزائرية تحديد واختيار المشاريع فيما يلي (1):

- المشاريع
- تأهيل وصيانة الهياكل القاعدي .
- المشاريع.
- لاسيما الوطنية
- لعمليات الجديدة تستجيب

أولاً: دعم النشاطات الإنتاجية: هذه 74.5 مليار ماليا
دينار لقطاعين اثنين والصيد
حيث ي فيما يخص

- للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور :
- تكثيف
 - تحويل
 - وترقية الفلاحية

(1). République Algérienne Démocratique et Populaire, programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme, 2001-2004 ,avril 2001, p : 13

• حماية	وتوسيع	الريفي.	
فيما يخص	الصيد	يولى العناية الكافية	أهمية
الإستراتيجية باعتباره		يمتد	1200
	هذه	مستويين :	يخص
وإصلاح	يخص	والتبريد.	صيانة
ثانيا: التنمية المحلية والبشرية:	عناية	بالتنمية المحلية والبشرية	
	يعبر		
	113 مليار		
	ويشمل برنامج التنمية المحلية والبشرية ما يلي ¹ :		
1 - التنمية المحلية:			
يحدد	المحلية	مستويات،	فيما
يخص التحسين	المعيشي للمواطنين.		
-	بلدية (PCD)	أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع	
للتجهيزات			
- المشاريع	- ولائية وبلدية -تطهير	والمحيط،	
	التحتية		ولاسيما
-يستجيب	بمشاريع رامية	تنمية	صعيد
الإقليمية			
2- التشغيل والحماية الاجتماعية:			
لهذه	ميدان	والحماية الاجتماعية يتطلب	يقدر
16 مليار	يخص	العالية لليد	(TUP - HUMO)
بالولايات			

أبحاث اقتصادية وإدارية (2001-2009)

¹ زرمان كريم التنمية المستدامة في الجزائر
جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع

هذه	70.000	دائمين
يتعلق	اتجاه	وإعادة
500	للبلديات	0,7 وأخيرا 3 ملايين

تأطير

ثالثا: دعم الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية:

ماليا بقية ماليا بقيمة 210.5 مليار دينار

يشكل :

-	إحياء	الريفية	
-	العليا		
-	التجهيزات الهيكلية		
التجهيزات الهيكلية	تحسين	معيشة حياة	الحضرية
يتمركز	تقدير	142,9 مليار	يتوزع (1):
-	التحتية	المائية.....31,3 مليار	
-	التحتية	الحديدية.....54,6 مليار	
-	العمومية.....	45,3 مليار	

رابعا: تنمية الموارد البشرية:

ية، حيث	ماليا	90.3 مليار دينار	اختيار المشاريع	بتنمية
المعنية		الفورية الاحتياجات		
تثمين الإمكانيات		كالهياكل الصحية والتعليمية.	شاريع	
تثمين الإمكانيات العلمية والتقنية وتقليل			تسجيل	
المشاريع	التقليل	مستويات	وتشجيع	النازحين
	لاحتياجات	فيما	الرياضية والثقافية والترفيهية .	

يتوزع :

التربية الوطنية 27 مليار	التكوين	9,5 مليار	التعليم	18,9 مليار
12,38 مليار		14,7 مليار	وررياضة 04 ملايير	
2,3 مليا		الدينية 1,5 مليار .		

الفرع الثاني: السياسات المرافقة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تحسين	الجزائرية	السياسات		
وتهيئة بيئة	الاقتصادية الوطنية وتوفير	للتنفيذ		
تنافسية	الاقتصادية الوطنية			
محيطا	يتطلب	سياسة	تنظيمية وهيكلية	
جديدا يسمح	الآليات	بكيفية	ثانية	
والتنظيمي بفاعلية		يتطلب	يكون نسبيا طويلا،	هذه
السياسات	فيما يلي:			
أولا : تعبئة الموارد المالية:	ميزانية	كبيرة	ببتبعيتها	
الجباية البترولية .				
المتأتية	المدين	والطويل،	توسيعا	المالية
الضريبة العادية.				
الضريبي	بنية وهيكل	التعريفية الجمركية،		التمويل
الخارجية،	الأجنبية		الأجنبية.	
ثانيا: الإصلاح البنكي:	البنكية الوطنية		يجعل	وسيطا
ماليا حقيقيا	يؤدي دوره التمويلي	عالية،	حتميات	
التمويلية	للمعايير	عليها دوليا،	/	
تسوية			وغيرها	
	يلي:			
	صناديق	جهوية عمومية		
	هيئة			
	تسريع عمليات			

1993	تحليل	ثالثا: مناخ الاستثمار:
لوطنية	(1) يتمكن	يمكن
	تحفيز	الأجنبية
	تحسين	استقطابيته،
	يلي:	ماليا بقيمة 2 مليار دينار
)	• ضير جديد يكون بديلا
وذلك تماشيا مع طبيعة كل		(1993).
		لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار ف
"	(11)	03-01 03-01 لمتعلق بتطوير الاستثمار(2)
		قانون التعويض (Mutation a tire onéreux) لكل الاكتسابات العقارية المستخدمة في إطار
		."
		• لتسريع
		سريع
		• تهيئة الصناعية.
القطاعية	سياسات	
التحتية	وتحسين تسييد	والهيكلية تأهيل
		الاقتصادية، وترشيد
		وغيرها.
		فيما يخص توزيع
		فيمكن توضيحه
		:

(1) République Algérienne Démocratique et Populaire, programme de soutien a la relance économique a court et moyen terme, 2001-2004 ,avril 2001, p : 38.

(2) : الأمر 03-01، المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 2001.

الجدول رقم (2-4) : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحسب القطاع

الوحدة : مليار دينار جزائري

تراخيص البرنامج					
2004 - 2001	2004	2003	2002	2001	
55.9	12.0	20.0	16.3	7.6	
55.9	12.0	20.0	16.3	7.6	
53.4	12.0	18.8	15.1	7.5	FNRDA
0.3		0.1	0.1	0.1	FPZP
2.2		1.1	1.1		FGCA
9.5	12.0	2.5	3.9	3.0	الصيد
44.9		11.6	23.2	10.1	-
31.3		10.1	45.8	5.4	التنمية المحلية
13.6		1.5	7.4	4.7	
9.1		4.2	3.2	1.7	- : إحياء
				-	spécifique-
54.6		16.0	28.9	9.7	- الحديدية
58.3		3.3	8.3	46.7	- العمومية
30.9		0.6	5.8	24.5	
13.0		2.7	1.5	13.0	البلدية
8.5			1.0	7.0	C.COM
5.9				2.2	
16.8			11.0	5.8	-
11.6		3.5	3.0	5.1	- البيئة
6.1		1.5	1.0	3.6	
5.5		2.0	2.0	1.5	التنمية المحلية
16.9		5.2	6.0	5.7	- الهياكل القاعدية الإدارية
1.0			0.5	0.5	- SCANNER
1.7			0.7	1.0	- تهيئة لإقليم ()
35.6	2.0	2.5	4.0	27.1	-
24.5		6.0	13.5	5.0	- البريد
10.0		6.0	5.0	5.0	سيبار cyber parc
14.5			8.5		التنمية المحلية
33.5		16.5	13.0	4.0	- PCD
308.5	2.0	68.8	115.3	122.4	والتنمية المحلية
27.0		7.5	9.5	10.0	- الترتيب الوطنية
9.5		2.0	3.1	4.4	- التكوين المهني

الفصل الثاني : مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر

31.3		3.9	9.4	18.0	- التعليم
18.9			2.9	15.0	التعليم
12.4		2.9	6.5	3.0	
14.7	3.5	3.7	4.7	2.8	-
4.0		0.4	2.3	1.4	- والرياضة
1.5			1.0	0.5	- الدينية
2.3				2.3	-
1.4				1.4	
0.9				0.9	
90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	- البشرية
16.0	3.0	4.5	5.5	3.0	والحماية الاجتماعية
9.0	2.0	3.5	2.5	1.0	TUPHIMO
0.4			0.2	0.2	تأطير
-			-		
0.8			0.4	0.4	مشاريع
3.0	-	-	2.0	1.0	
3.0	1.0	1.0	0.5	0.5	Etab.spécialisés
45.0			15.0	30.0	-
525.0	20.5	113.1	186.0	205.4	

République Algérienne démocratique et populaire www.premier-ministre.gov.dz :

تكتيفه جميع

8 أبريل (1) 2004

الوطنية

(1) السيد رئيس الجمهورية" العزيز بوتفليقة بعد الانتخابات الرئاسية تكتيف

. زيادة . تأكيد بالتعليم الرئاسية فور تنصيبها تحضير تكميلي

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم نمو- PCSC - (2005-2009)

Programme	التكميلي	المالية الأولية	التكميلي	العليا،
	complémentaire de soutien à la croissance- PCSC -			
	2005-2009	8.705 ملايين دينار	114 مليا	
		1.216 مليار دينار	الإضافية، لاسيما	
			التكميلية المحلية .	
	اية 2009	9.680 مليار		
	التقييم للمشاريع الجارية	عمليات	130 مليار	دينار
	التمويلات		(1)	الإضافية

(2005-2009)			
تكييف	تنظيمية	تدريب	التحفيزي
:	نها	طريق	تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل
بتأهيل		الاقتصادية	تكييف
	الوطنية	الشديد	سياسة ترقية
	تعزيز		ترقية التنافسية.
	غير		-تعزيز
		الوطنية	

وعمليا كان الهدف من البرنامج، الذي يرتكز على الاستثمار العمومي، عصنة الهياكل القاعدية للجزائر. و كان من المنتظر أن ينتهي في 2009. عدد كبير من المشاريع التي يحتويها برنامج عد و الكثير لازال ورشات.

توزيع : 2005. 2009 تكميلي

:

الجدول رقم (2-5): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، الفترة (2004 - 2009).

الوحدة : مليار دينار جزائري.

1908.5	-1	تحسين معيشة
555.0	-	
141.0	-	
200.0	-	التربية الوطنية
58.5	-	التكوين المهني
85.0	-	العمومية
127.0	-	المشاريع
60.0	-	والرياضة
16.0	-	
65.5	-	إيضا البيوت بالكهرباء
95.0	-	
19.1	-	تطوير والتلفزيون
10.0	-	الهيكل الثقافية
26.4	-	عمليات تهيئة الإقليم
200.0	-	
100.0	-	تنمية
150.0	-	تنمية الهضاب العليا
1703.1	-2	تطوير الهيد القاعدية
700.0	-	
600.0	-	العمومية
393.0	-	المياه
10.15	-	تهيئة الإقليم
337.2	-3	التنمية الاقتصادية
300.0	-	والتنمية الريفية
13.5	-	
12.0	-	الصيد
4.5	-	ترقية
3.2	-	السياحة
4.0	-	الصغيرة
203.9	-4	تنمية العمومية
34.0	-	
65.0	-	الداخلية
64.0	-	المالية
2.0	-	
16.3	-	البريد وتكنولوجيات
22.6	-	حكومية
50.0	-5	تطوير وحيات الحديثة
4202.7		2009 - 2005

المصدر: Nouveauté / programme.WWW.cg.gov .dz.2005.p.2,16/12/2008

	تحقيقها	التكميلي لدعم لنمو	
	يمكن إيجازها فيما يلي ⁽¹⁾ :		
-	• تحسين	المستثمرين	:
	• غير	حيث	
	ريع يعرقل تطوير القوانين	العمومية	
	أکید.	ويعرض	
-	المالية:	التركيز	التطوير
		الصغيرة	لاسيما
			تشكيل صناديق
	وتطويرها.		

المطلب الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي - PCCE - (2010 - 2014) ، وتقييم برامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر

مالي برنامج توطيد النمو الاقتصادي Programme de consolidation de la croissance économique – PCCE 2010 - 2014 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دينار)^{*}

الفرع الأول: المحاور الأساسية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي

يندرج هذا البرنامج في إطار حركية إعادة البناء الوطني التي 2001 وفقا للموارد التي كانت متوفرة آنذاك. و عقب هذه الحركية، تمت مباشرة برنامج 2004-2009 عزز بدوره ببرامج خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا و الجنوب. و قد بلغت كلفة كافة العمليات التنموية التي أدرجت خلال السنوات الخمسة الماضية التي لا تزال بعض مشاريعها المهيكلة طور الانجاز قيمة 17.500 مليار دج

(1) .1

* ج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 و الموافقة عليه خلال مجلس الوزراء الذي عقد بتاريخ 14 2010.

يستدعي برنامج الاستثمارات العمومية الذي أعد للفترة 2010-2014 التزامات مالية قدرها 21.214 مليار دج (و هو ما يعادل 286 مليار دولار) و يتعلق بجانبين اثنين:

« استكمال المشاريع الكبرى لاسيما في قطاعات السكك الحديدية و الطرقات و المياه «
مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار⁽¹⁾)

1. التنمية البشرية : يزة أساسية 2010-2014

يولي العمومية بين 2010 و 2014 رئيس الجمهورية السيد العزيز بوتفليقة متزايدة الاهمية التنمية البشرية يعتبرها يزة أساسية

حيث يخصص 40 من موارده لتحسين التنمية البشرية :

« 5000 مؤسسة تربية وطنية (منها 1000 850 ثانوية) 600.000
بيداغوجي جامعي و 400.000 سرير للطلبة و أكثر من 300 تكوين و تعليم مهنيين .
« 1500 منشأة صحية منها 172 45 377 عيادة
70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين .

« مليوني (02) 2,1 مليون سيتم تسليمها خلال الخماسي في حين سيتم الشروع في جاز الباقي قبل نهاية سنة 2014 .

« ربط مليون (01) منزل بشبكة الغاز الطبيعي و تموين 220.000 منزل ريفي بالكهرباء .
« تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب من خلال انجاز 35 25 نظاما لتحويل المياه و إنهاء كافة محطات تحلية مياه البحر الموجودة طور الانجاز .
« 5.000 منشأة للشباب و الرياضة منها 80 160 قاعة متعددة الرياضات و 400 200

« طاعات المجاهدين و الشؤون الدينية و الثقافة و الاتصال

2- تطوير المنشآت القاعدية و تحسين القطاع العمومي

يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا حوالي 40 بالمائة من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية و تحسين القطاع العمومي لا سيما ب:

« 3.100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع

2.800 مليار دج مخصصة لقطاع ا
 وتحسين النقل الحضري (مع انجاز
 14مدينة) و
 500 مليار دج لتهيئة الإقليم البيئية
 الجماعات المحلية والقطاع القضائي وإدارات ضبط
 3- دعم تطوير الاقتصاد الوطني

تستفيد بها الانجاز الوطنية، يخصص

1.500 مليار دج لدعم تطوير الاقتصاد الوطني
 150 مليار دج لترقية المؤسسة الصغيرة و
 من خلال انجاز المناطق الصناعية و
 لعمومي للتأهيل وتيسير القروض البنكية التي يمكن أن تبلغ 300 مليار دج.
 ستجند التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل
 الدولة لانجاز محطات كهربائية جديدة و تطوير الصناعة البتروكيميائية و عصرنة المؤسسات العمومية.
 سيستفيد تشجيع استحداث مناصب شغل من 350 مليار دج في إطار البرنامج الخماسي
 ي للمتصلين على شهادات جامعية و تمويل أجهزة
 التشغيل. ستضاف نتائج التشجيعات العمومية للتشغيل للحجم الكبير للتوظيفات التي ستتم عن تحقيق
 آثار النمو الاقتصادي. سيسمح كل هذا بتحقيق هدف استحداث 3 ملايين منصب

2010-2014 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من
 البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال الإعلام الآلي في كامل النظام الوطني للتعليم وفي
 الخدمة العمومية.

يهدف	توظيف	(2010-2014)	رئيسة	تحقيق:
-	المشاريع			الحديدية.
-	مشاريع جديدة غير	يتم		
-	تشجيع		لخريجي	التكوين
-	ملايين			
-	تطوير		وتعميم التعليم، وتعميم	
			العمومية.	
			الوطنية للتعليم،	

و بعد الموافقة على هذا البرنامج، ذكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بأن "هذا البرنامج يعد تحقيقا للالتزام اتخذ أمام الأمة في فيفري من سنة 2009 حركية إعادة البناء الوطني التي بوشرت منذ عشر الحكومة تحقيقه⁽¹⁾ .

الفرع الثاني: تقييم استراتيجية الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

سياسة	*	والأساسية، لاسيما يلي:
- يجب	زيادة	القيام
جديدة، أي	قوية	
- يكون	اتجاه لتلبية	(الأجنبية، حيث
سياسة	(على التشغيل	رصيد
الميزان	يجب يكون الميل	ضعيفا يمكن يؤدي
-	زيادة قوية	الاستيراد، يؤدي أيضا
		رصيد الميزان

ولتقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، نبحث عن توفر شروط نجاحها فيما يلي:

تميزت	2004 - 2001	للتنمية الاقتصادية
	عديدة	يأتي (2) :
-	46 مليار (3.700 مليار دينار (
		30 مليار (
	2.350 مليار دينار)	
-	يساوي	3,8 % (
-	القاعدية	6,8 % 2003
	هذه	تسليم 700.000 .
	الاقتصادية الكلية	2003
	حيث.	6,8 %
	32,9 مليار	زيادة
	28,3 مليار	ديون الخارجية
	22 مليار	
	التكميلي	PCSC – (2005 - 2009)، نذكرها في ما يلي:

0.48 مليار	بنهاية	22 مليار	الديون الخارجية
فيما يخص الديون الداخلية	التكميلي	بنهاية	2009
2009	705.9 مليار	2003	911 مليار
2005	6000 مليار	2009	10017.5 مليار
	يعادل 137.9 مليار		
	5.7% ⁽¹⁾		

2009 - 2001

أما

قيمة	الاستدلالية	النهائية	
	دينار	ناه	0.90 (k = 0.902)
10 سننيمات	الحقيقي	المعنية	الدينار (0.098) ⁽²⁾
زيا	للزيادة	زيادة	وتفسير
دينار	للاستيراد (0.807) m =	الميل	80 الاستيراد
20 سننيتما	لاستيراد	80 سننيتما ،	يتسرب
		المحلية.	يوظف

ن احترام آجال استلام المشاريع المبرمجة في إطار برامج
فإن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي و
استفادت منها المجمعات الاقتصادية الأجنبية و المؤسسات الأجنبية الممونة
وإساء المؤسسات السياسة الاقتصادية للحكومة و قال على لسان رئيسه أن
الجزائر يمنح صفقات عمومية للأجانب دون اشتراط مزايا يقدمها هؤلاء لفائدة الاقتصاد الوطني⁽³⁾.
وفعلا طالب منتدى رؤساء المؤسسات أن تعمل الحكومة على إشراك المؤسسات المحلية في
عبر النفقات العمومية، وعدم ترك الباب مفتوحا فقط للشركات الأجنبية.
حيث عادت حصة الأسد للشركات الصينية و الشركات الفرنسية. فقد تحصلت الشركات الصينية على
اغلب مشاريع الأشغال الكبرى في قطاع الأشغال العمومية و السكن و توزيع المياه. أما المؤسسات
الفرنسية فقد 4 5 مليار اورو في السنة. ويفسر هذا بندرة

⁽¹⁾ source: Office Nationale des Statistiques (ONS), Principaux indicateurs économiques de l'Algérie 2009-2010, Ministère des finances

⁽²⁾ رجع سبق ذكره، ص 156.

⁽³⁾ http://www.tsa-algerie.com/ar/economics/article_94.html

تاريخ الاطلاع 2010/04/10

المؤسسات الجزائرية* التي لديها كفاءة القيام بالمشاريع الكبرى وبالمعايير الدولية هذا الضعف كان بدوره نتيجة لضعف الموارد البشرية ذات الكفاءة والخبرة، وطبيعة تأهيل المؤسسات .

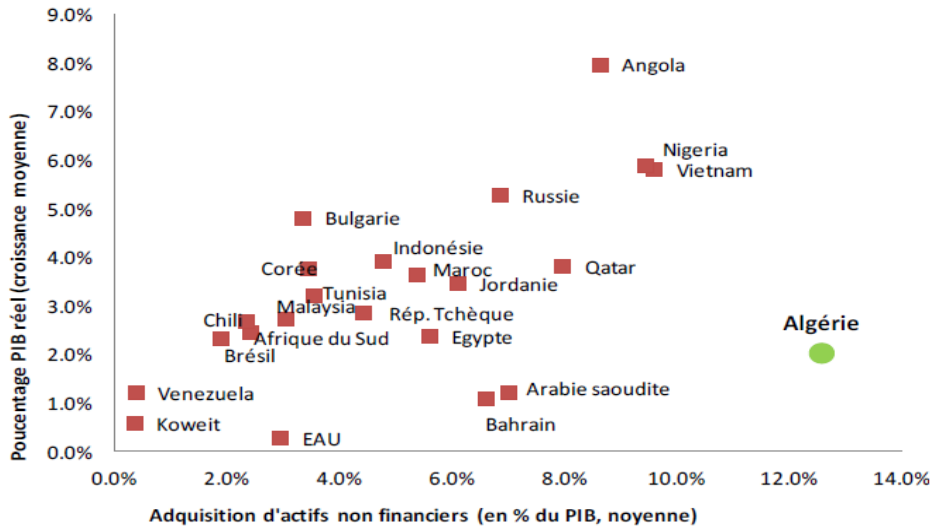
2011-2001

وعن تأثير سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (1-2)

تأثير الاستثمار العمومي على تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2011-2001



Source: Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20 Algérie, (Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI) , note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration, Janvier 2012 , p31.

انطلاقاً من الشكل البياني أعلاه وبمقارنة وضع الجزائر مع باقي الدول الأخرى، يتبين أن مقدار الإنفاق الاستثماري الذي يعبر عن سياسة الإنعاش الاقتصادي هو مرتفع لكن في المقابل هناك نم ضعيف. ويرجع ذلك الأثر الذي يتركه التخلي التدريجي القطاعات غير النفطية) ، فالنمو السريع لـ

والزراعة، بسبب أن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها ضعيف بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع، وبالتالي فهو ة لما يمنحه من أجور مرتفعة، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات والمنتجات غير القابلة للمبادلة التجارية كالنقل والأراضي لارتفاع الطلب عليها.

2011 وعن مساهمة سياسة الإنعاش الاقتصادي في تنمية الصادرات غير النفطية،
: 2005-

الجدول (2-6): أهم المنتجات غير النفطية المصدرة خلال الفترة 2005-2011

الوحدة: مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
زيوت	167	82	352	551	300	558	836
ياك	162	160	165	287	147	196	369
	-	-	-	1.0	7	231	215
	20	38	57	135	76	44	128
الحديد	11	120	155	93	16	34	43
ميثانول	25	31	34	23	17	28	42
الهيليوم	34	24	30	45	45	43	39
	38	81	62	53	37	61	36
	-	-	-	17	16	20	27
مياه معدنية وغازية	2	7	17	29	22	27	26
	18	20	23	20	14	23	24
نفثيات	-	-	-	2	2	5	15
	6	8	9	13	11	11	20
دواليب مطاطية	4	19	23	23	12	11	15
	54	8	3	4	1.0	3	10

المصدر: اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

http://www.algex.dz/content.php?artID=1603&op=544 تاريخ الاطلاع 19 ديسمبر 2012

2011 %40

نسبة المتبقية تتقاسمها باقي المؤسسات الـ غير النفطية ، في حين التمور

فلاحي يتم تصديره إلى الخارج، فخلال فترة 2000-2011 تراوحت نسبة نمو تصديره ما بين

%0.8 %1.1

الخاتمة

ية)
 هذه (المستهدفة، حيث إمكانيات مالية
 تنمية طويلة (1967 - 1980) بداية الثمانينات
 العمومية بتغيير إستراتيجية التنمية والقيام
 خماسيين، (1984-1980) بيق مخططين
 متوخية تحقيق اللامركزية تمويل المشاريع
 الخماسيان تنفيذ المشاريع
 (1989-1985)

الإصلاحات الذاتية، وتنفيذ الإصلاحات المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية .

إدراكا منها آليات تنفيذ
 تنفيذ (2014) الاقتصادية التحولية
 ميزت (2001-)
 (2014) (2004-2001) التكميلي
 (2009-2005) (2014-2010) حيث
 المالي الكبير الدولية في بداية الألفية
 ديناميكية اقتصادية
 توليد إشراك القطاعات الاقتصادية من غير قطاع النفط، لتطوير وتنمية

بعد تحليل النتائج المحققة في إطار تنفيذ برامج (2001 - 2014)، تبين أنه
 وبغض النظر عن احترام آجال استلام المشاريع المبرمجة في إطار برامج الإنعاش الا
 المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لم تستفد كثيرا من برنامج الإنعاش الاقتصادي واستفادت منها
 الاقتصادية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية الممونة للجزائر.
 وتبين أيضا، فعالية برامج (2001 - 2011)
 في تحقيق النمو اقتصادي وفي الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات، إذ تبين أن قطاع المحروقات
 لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للنتائج الداخلي الخام.

الفصل الثالث:

آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
في ظل توجه الاقتصاديات نحو الاقتصاد المعرفة

الفصل الثالث: آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة

اقتصاد المعرفة هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، وهنا تبرز المعرفة (أو المعلومة) كعامل اقتصادي. وهذا يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون القائم على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال باعتبارها العنصر الأساسي لهذا الاقتصاد.

إلا أن استفادة الجزائر من مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسار التنموي في ظل اقتصاد المعرفة مكتنف بتحديات وفرص، فمن جهة هناك تهديد توسيع الهوة المعرفية الراهنة من قبل الدول التصنيعية، وبالتالي رفع التحدي ومواكبة التطور الحاصل في هذه الدول.

ومن جهة أخرى فان الجزائر كغيرها من الدول النامية فامتلاكها لإمكانات البحوث والابتكار، بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة لهما أهمية بالغة في بلوغ الأهداف التنموية بتكلفة اقل نسبيا. وأمام هذه التحديات في عالم الإنتاج نحو اقتصاد المعرفة، نتساءل عن وضع الجزائر؟

نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: مساهمة اقتصاد المعرفة في نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
المبحث الثاني: بنية اقتصاد المعرفة بالجزائر ومدى ملاءمتها لانجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: إجراءات مكملة لتفعيل استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول: مساهمة اقتصاد المعرفة في نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمحور اقتصاد المعرفة على مبدأ إنتاج ونشر واستخدام المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة.

وتعتبر المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاديات المبنية على المعرفة، بل أن المعرفة تعتبر سلعة قائمة بذاتها.

المطلب الأول: اقتصاد المعرفة: النشأة، والمحددات

تعد الثورة المعرفية بمثابة تيار عالمي يؤثر على جميع الدول ولا يخضع لحدود، فلا يهتم بالحدود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الأول: نشأة اقتصاد المعرفة ومفهومه

تلعب المعرفة دورا محوريا في خلق الثروة، ففي القرن التاسع عشر ظهر النظام الرأسمالي في الاقتصاد الذي اعتمد على تطبيق المعرفة في الأدوات والعمليات و المنتجات كمرحلة أولى، ثم ممارستها في المصانع. ثم جاءت المرحلة الثانية لتطبيق المعرفة في العمل الآدمي في خطوات الإنتاج و المكننة في المؤسسة، هذا التطور في تطبيق المعرفة كان مدفوعا لدرجة كبيرة بالرغبة في زيادة القدرة الإنتاجية الاقتصادية.

وأمام هذه التحديات هناك اتجاهين⁽¹⁾:

أولاً: المدرسة المناوئة لفلسفة الاقتصاد المعرفي :

يعتبرون رواد هذه المدرسة اقتصاد المعرفة هو الظاهرة العابرة الصاعد بسرعة والتي لا بد من أن تتدهور بسرعة لتعود إلى القواعد والأسس، وأن فكرة اقتصاد الفقاعة⁽²⁾ استخدام لتفسير بعض موجات التكنولوجيا الجديدة التي تظهر ظهورا سريعا وتنمو نموا بتعجيل عال تحت تأثير عوامل غير حقيقية ولكن سرعان ما تعود إلى الحالة الطبيعية ولقد استعان بعض هؤلاء الاقتصاديين في تفسير الاقتصاد الرقمي بمفهوم اقتصاد الفقاعة، وأن احد الكتب الحديثة في الاقتصاد قدم هذا المفهوم لتفسير شركات الانترنت التي بزغت بقوة وتصاعدت في قيمة أسهمها إلى مستويات لا يمكن مجاراتها من قبل اكبر و اعرق الشركات المادية التقليدية، فلقد كان هذا الصعود لهذه الشركات والتي تمثل استمرار الفقاعة وبالتالي صعودها تعجيل متزايد في حين أن هذه الشركات بعد فترة شهدت تراجعاً بمعدل متزايد أيضا بفعل انفجار الفقاعة، وهذا ما يفسر كل الاضطرابات التي سادت في شركات تظهر وتختفي بين ليلة وضحاها.

(1) غزالة مصطفى سليمان، اقتصاد المعرفة ودوره في عملية التنمية، مشروع لنيل شهادة الاجازة في علم المكتبات والمعلومات، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة دمشق، العام الدراسي 2008-2009، ص 35

(2) اقتصاد الفقاعة باختصار بيع الأصول والسلع والمنتجات بسعر أكبر من قيمتها الأصلية وظهور الاقتصاد بحجم اكبر بكثير من قدراته وقيمه الجوهرية.

ثانياً: المدرسة المؤيد لفلسفة الاقتصاد المعرفي :

في المقابل من دعاة اقتصاد الفقاعة يقف من يمكن تسميتهم بدعاة الاقتصاد الجديد، وهو لاء هم الذين يرون أن الاقتصاد الجديد يملك جميع مقومات البقاء، وفي مقدمة هذه المقومات هي : التكنولوجيا الجديدة .حيث أن الانترنت بكل تكنولوجياته الرقمية حافز عظيم للنمو الاقتصادي، وان ما يرتبط بقوة الاقتصاد الجديد، هو التحول المتزايد في ظل الانترنت من اقتصاد تقليدي يفرض عمل محدود في ظل محدودية الموارد و رأس المال فرص الأعمال بمراد محدودة، مما يجعل الاقتصاد الجديد هو اقتصاد الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب والموارد، وحتى في فوص العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينة⁽¹⁾.

- تعريف اقتصاد المعرفة :

في هذه الدراسة ينطوي اقتصاد المعرفة على ذلك الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة والإبداع دوراً رئيساً ومنتامياً في إحداث النمو واستدامته، وتعتبر المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاديات المبنية على المعرفة، بل أن المعرفة تعتبر سلعة قائمة بذاتها.

كما يعرف اقتصاد المعرفة : "بالاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها وابتكارها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من اجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري كراس للمال المعرفي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي"⁽²⁾.

ومن جهة أخرى نجد أن المجموعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادي عرفته على "انه الاقتصاد المبني أساساً على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها كمحرك أساسي للتطور وتحصيل الثروات والعمالة عبر القطاعات الاقتصادية كافة"⁽³⁾

من خلال تعريف اقتصاد المعرفة نستنتج أن:

- العامل الرئيسي في الإنتاج هو المعرفة.
- الاهتمام باللاملموس كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأصول المادية.
- انتشار الأسواق الإلكترونية التي تتميز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وأسعارها.

(1) غزالة مصطفى سليمان، مرجع سابق ، ص36.

(2) عبد الرحمان الهاشمي، فائز محمد العزاوي ، المنهج والاقتصاد المعرفي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007 .26

(3) سالي محمد فريد محمود، تطور الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على اقتصاديات الدول الإفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد دراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2011 5.

الفرع الثاني: الخصائص الاقتصادية لاقتصاد المعرفة ومحدداته

هذا الاقتصاد تحركه دوافع خلق قيمة اقتصادية من خلال إنتاج وتجميع وتحويل واستخدام المعرفة والمنتجات المعرفية والتكنولوجيا المصاحبة لخلق هذه المنتجات وتوزيعها.

1 - الخصائص الاقتصادية لاقتصاد المعرفة

الخطوة الأولى في محاولة تحديد الاقتصاد المعرفي من زاويتين، تتمثل الأولى في وصف التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تترتب على التقدم التكنولوجي المعرفي، وما يترتب عليه من ابتكارات وإبداعات في جميع قطاعات الاقتصاد. أما الثانية هي القطاع الاقتصادي الذي يشمل مكونات القيمة المضافة والهيكل الاقتصادي المتكامل، وكلتا الزاويتين تشتركان معا في تكوين الإطار العام للاقتصاد المعرفي⁽¹⁾.

تتميز المعرفة بعدد من الصفات التي تحددها طبيعتها الاقتصادية هي⁽²⁾:

- قدرتها على تخطي المسافات والحدود خاصة إذا كانت مرقمنة.
- متواصلة البقاء لا تفنى بالانتقال من شخص لآخر، مما يعني إمكان وجودها عددا لا نهائيا من المرات دون الحاجة إلى إعادة إنتاجها من جديد، ومع ذلك قد يتوجه الطلب إلى حفز محاولة إعادة إنتاج المعرفة نفسها بتكلفة إضافية ربما في صورة أخرى لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل خفض التكلفة أو تقليص الزمن اللازم للإنتاج أو التعامل الأفضل مع هيكل الموارد المتاحة للمجتمع ومع صفاته البيئية.

ولهذا البعد الأخير أهميته القصوى بالنسبة للموقف من قضية نقل التقنية من مجتمعات تختلف في هيكل مواردها وفي قضاياها المجتمعية والبيئية، فقد عانت الدول النامية بسبب محاولة نقل معارف لها بالصور التي توصلت إليها دول متقدمة دون تكييف أو تطويع مما قد يتسبب في إنقاص جدوى استخدام هذه المعارف، أو في إهدار موارد نادرة نسبيا لدى الدول النامية بالقياس إلى ما هو متاح للدول المتقدمة. ومن أهم المميزات الأساسية لاقتصاد المعرفة نذكر ما يلي:

- ترشيد الأنفاق العام وزيادة ما يخصص للمعرفة لا سيما في مجالات التعليم والبحث والتطوير والإبداع، بالشكل الذي يزيد من القدرة التنافسية ويحقق الاستدامة اللازمة.
- مساهمة المؤسسات والشركات والعائلات في خلق رأس مال إنساني مفيد للمجتمع، ويجب أن تنصب الجهود الأساسية على الأعداد أي على التعليم بدءا من الابتدائي إلى الأعلى.

(1) أمير الفونس عريان، حسام الدين محمد، اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد، مجلة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة - القاهرة، 2006، ص21

(2) إبراهيم رسول هاني، كريم سالم حسين الغالبي، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سنة؟، ص39

- إعادة النظر في مناهج التعليم والتدريب والتربية وعلى كل المستويات, بما يضمن مواكبة التغيرات الكبيرة والمستجدات العالمية و التأقلم معها.
 - لا بد من إنشاء جسور فكرية بين ركائز المعرفة، أي المدارس والجامعات والشركات والمؤسسات العامة والخاصة المعنية، بحيث تتفاعل لخدمة المجتمع والاقتصاد فالمعرفة الكاملة المستمرة هي مشروع اجتماعي متكامل يبني تدريجيا بمشاركة الجميع.
- وهناك عدة خصائص تميز اقتصاد المعرفة عن الاقتصاد التقليدي وهي كالاتي :
- اقتصاد لا يعاني من مشكل الندرة بالمعنى التحليلي القديم بل هو اقتصاد موارد التي يمكن باستمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات و المعرفة.
- جوهر اقتصاد المعرفة يعني أن قمة المعرفة ذاتها تكون أكبر حينما تخل في حيز التشغيل ونضم الإنتاج وبالمقابل فان قيمتها تصبح صفرا حينما تضل حبيسة في عقول أصحابها.
- وقد ينعكس ذلك على إنشاء حاجة غير مبررة لتوفير متطلبات تطبيق المعرفة المنقولة منها الحاجة إلى الحصول على تصريح بالتطبيق، وإلى خبرات أو معدات رأسمالية لا تتوافر محليا فتأتي حصيلة نقل التقنية متواضعة بسبب ارتفاع تكلفة المعاملات وغياب النظم الكفيلة بتعظيم الاستفادة من الخبرات المحلية المتطورة أو المستوردة، ونجد أن المنفعة من المعرفة لا تتوقف على مضمونها المجرد وإنما على مدى إسهام هذا المضمون في إيجاد حلول لقضايا هامة في مجتمع معين وفي وقت معين.
- والجدول الموالي رقم (3-1) يبين ذلك:

الجدول رقم (3-1): خصائص اقتصاد المعرفة بالمقارنة مع الاقتصاد القديم

اقتصاد المعرفة K-economy	الاقتصاد القديم P-economy		
عالمية	وطنية	مجال المنافسة:	الخصائص التنظيمية
متقلبة	مستقرة	الأسواق:	
مرتفع	منخفض / متوسط	حركة الأعمال:	
توجيهي: التخصص، الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، التكتلات الإقليمية، الشراكة مع القطاع الخاص	تجهيزي: البنية التحتية، السياسات التجارية، الصناعات المفيدة	دور القطاع العام:	الخصائص العمالية والتوظيف
تضامنية / مشتركة	تنافسية	علاقات سوق العمل:	
تعلم شامل	مهارات محددة حسب الوظائف	المهارات المطلوبة:	
تعلم مستمر مدى الحياة تعلم بالممارسة	محدد حسب المهام	التنظيم اللازم:	الخصائص الإنتاج
الأجور / الدخل المرتفعة	إحداث فرص التوظيف	أهداف السياسات:	
الاتحاد والتعاون	مغامرات / مخاطر مستقلة	العلاقة مع المنشآت الأخرى:	
التجديد، الجودة، النوعية	الكتل الاقتصادية	مصادر الميزة التنافسية:	الخصائص الإنتاج
الرقمية	المكنة	المصدر الرئيسي للإنتاجية:	
الابتكار، التجديد، الاختراع، والمعرفة	مدخلات العوامل (العمل، رأس المال)	موجهات النمو:	

المصدر: محمد عبد العال صالح، موجهات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقه مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 02-03 أكتوبر 2005.

2- محددات اقتصاد المعرفة

- هناك عدة محددات من المنظور الاقتصادي للطلب على المعرفة منها⁽¹⁾:
- محددات القدرة الشرائية : تلعب دورا هاما في الطلب على المعرفة الخاضعة لآليات السوق، فانخفاض الدخل مع ارتفاع سعر المعرفة تعتبر من المعوقات المنطقية للطلب على المعرفة، كما أن تكلفة التوصل لسبيل اكتساب المعرفة خاصة تلك المستوردة من الخارج مباشرة، أو يعتمد إنتاجها محليا على مكونات مستوردة من الخارج سلعا أو خدمات يرتفع سعرها بسبب تحصيل على إنتاج المعرفة ثم تجسيدها في سلع وخدمات أو بسبب الاحتكار المحلي لها.
 - محددات خصائص المستهلكين المحتملين للمعرفة (صناع القرار في الأسر والمشروعات الإنتاجية ومؤسسات الدولة والمجتمع العرفي) وتفضيلاتهم، و أثر ذلك على حجم الطلب على المعرفة.
 - محددات أهمية مؤسسات منظومة المعرفة في إنشاء الطلب على المعرفة بمجرد قيامها بدورها الطبيعي.
 - محددات سيادة انطباعات غير صحيحة عن عدم جدوى المعرفة في حل مشكلات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي أو صعوبة التوصل لمثل هذه المعرفة.
 - محددات الإكراه قد يفلح في كبت الطلب على المعرفة، فحين يتم التضيق على الحرية و تفرض القيود وأحيانا العقوبات على اكتساب المعرفة، يجعل هذا طالبي المعرفة يؤثرون السلامة أو الاستكانة لغياب المعرفة في حياتهم.⁽²⁾

المطلب الثاني: القوى الدافعة الرئيسية في ظل اقتصاد المعرفة

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها اقتصاد المعرفة، إلى إحداث طفرة غير مسبوقه في الفكر الاقتصادي بشكل عام وفي الفكر التنموي بشكل خاص. فالإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، وأصبحت المعرفة من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من أجل السيطرة على اكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

(1) أمير الفونس عريان، حسام الدين محمد، مرجع سابق، ص 21

(2) 22.

الفرع الأول: المعرفة القوة الدافعة للنشاط الاقتصادي:

إن مفهوم "المعرفة" ليس بالأمر الجديد بالطبع، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ أن تفتح وعيه، وارتقت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لاتساع مداركه وتعمقها حتى وصلت إلى ذراها الحالية ، إلا أن الجديد اليوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية .
تأخذ المعرفة عدة أشكال⁽¹⁾.

1- المعرفة الصريحة الظاهرة:

يقصد بالمعرفة الصريحة أو يسميها البعض المعلنة (Explicite) بالمعرفة التي تكون مخزنة في المؤسسة في وسائلها المادية مثل: الأرشيف، المخططات، الكتب، ومن السهل الوصول إليها في أي وقت عن طريق ما توفره وسائل الاتصال والمعلومات.
يعرفها "نونাকা" IKU. Nonaka "بأنها" البيانات الرسمية والنظامية والصلبة التي تقرأ كميًا والطرق المرمزة والمبادئ العامة التي تكون قابلة للنقل والتعليم".

2- المعرفة الضمنية (الباطنية الغير معلنة):

تشير المعرفة الكامنة المخزنة في عقول الأفراد ولم يتم التعبير والإفصاح عنها، وتتجسد في المهارات (Le Savoir Faire) والقدرات والكفاءات (Compétences).
عرفها "توم باكمان, Tom-Backman" الحدسية الداخلية التي يتم الوصول إليها من خلال الاستعلام والمناقشة.

إن المعرفة الضمنية تعزى إلى التراكمات (الرأس المال البشري) وتنتهي بفقدان أصحابها تحويلها على مؤسسات أخرى (هجرة الدماغ مثلا)، في حين المعرفة الصريحة تشكل نواة أساسية في أي مؤسسة.
لقد أصبحت نظم المعلومات واقتصاد المعرفة جزءا من حياتنا وجزءا من نشاطنا فالمعلومات والمعرفة هي الحياة المتدفقة في شرايين المشروعات وهي القوة الدافعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وقد ثبت انه⁽²⁾ :

- لا تقدم بدون نظم معلومات فعالة و عالية الكفاءة.
- لا نمو بدون نظام معلوما قادر على توليد المعرفة.

(1) أ. باخشة موسى & أ. عقون عادل، المعرفة كأداة لدعم الابتكار وخلق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية المقاربة القائمة على الاستثمار البشري والكفاءات. الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008 قالمة، ص 184.

(2) ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان -الأردن، 2008، ص 378-379.

- لا نجاح في التصدير بدون نظام معلومات قوي يحقق الاجتياح لأسواق الخارجية.
- لا نجاح في الاستيراد بدون نظام معلومات قادر على تمويل الاستيراد الحالي إلى تصدير في المستقبل.
- لا تنمية فعالة بدون نظام معلومات.
- لا ارتفاع متواصل بدون نظام معلومات.

وكنتيجة لذلك ازدادت الحاجة إلى تطوير السلع والخدمات بصفة مستمرة، وفي كثير من الحالات أصبحت تباع وتشتري من خلال الشبكات الإلكترونية، وهو ما يعظم ضرورة الإلمام بتطبيقات التكنولوجيا الجديدة، حيث يتوقف عليها تلبية الطلب الاقتصادي. وقد ساهمت هذه القوى في توسع الإنتاج الدولي بتحفيظ جملة من العوامل طويلة الأمد أهمها تحرير السياسات، وتلاشى الحدود بين البلدان، الأمر الذي أفسح المجال أمام كل أنواع الترتيبات الرأسمالية المختلفة والاستثمار الأجنبي المباشر.

فالحقيقة الجوهرية السائدة حالياً، والتي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أن هذا الأخير أصبح: (1)

- يتمتع بقدرة كبيرة على تعزيز التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل و زيادة الأجر و إنتاجية المال في الدول المضيفة
- ميكانيزم حقيقي لاختراق الأسواق الدولية من طرف الشركات الأجنبية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات.
- دعامة من دعومات تنمية الدول المضيفة له و خاصة الدول النامية، و عامل من عوامل تكريس الانفتاح الحقيقي للاقتصاديات على التحولات العالمية ومن تم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

وبالتالي أضحي الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً من مظاهر العولمة الاقتصادية وأحد مؤشراتنا، ذلك أن العولمة الاقتصادية مرتبطة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار حرية الأسواق. بالإضافة إلى التوسع في تدويل الإنتاج من قبل الشركات متعددة الجنسيات .

الفرع الثاني: قوى العولمة وثورة المعلومات

توجد عدد من القوى الدافعة الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير قواعد التجارة والقدرة التنافسية الوطنية في ظل اقتصاد المعرفة وهي:

(1) فضيل فارس، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهراً للعولمة الاقتصادية؟ وإلى أي مدى تبرز أهميته للاقتصادات النامية؟، مجلة الاقتصاد والتسيب، 2004. -10

• العولمة (Globalization):

حيث أصبحت الأسواق والمنتجات أكثر عالمية، ويركز الاقتصاديون، على تقديم ثورة تكنولوجية المعلومات كفرصة للتطور الاقتصادي والمعرفي الذي يتيح تشكيل قاعدة راسخة للازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويرى كثيرون أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أدواتها، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، ومن ثم أصبحت البشرية على عتبة عصر جديد تلعب فيه إجراءات حقن الاختراعات في الاقتصاد، والإبداع في المجالات التكنولوجية دوراً ريادياً ومفتاحاً في تسريع حركة المعرفة وضخها من قناة العولمة الجارية حالياً، وفي هذا السياق بزغت مفاهيم الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية التي تشكل المعرفة جوهرها والقوة المحركة الرئيسية فيها⁽¹⁾.

• ثورة المعلومات (Information Knowledge):

أكدت حقائق تقدم الدول أن الاعتماد على المعلومات يشكل عنصراً حيوياً للنمو والازدهار وأداة فعالة للتفوق والتميز، ووسيلة هامة لتحديد صورة المستقبل والتعامل مع مفردات العالم الجديد. إن تحديات المستقبل وقضايا العولمة والثورة التقنية وعدم استقرار الأسواق العالمية، تدفع أهداف الدول إلى اتجاهات محددة نتيجة للانعكاسات المتوقعة للقرن الحالي على عملية التنمية، وتجعلها تتمسك باستغلال الإمكانيات التي تقدمها تكنولوجيا لمعلومات لتطوير أداء منظماتها وترفع من مستوى معيشة شعوبها⁽²⁾.

أصبحت تشكل كثافة عالية في الإنتاج بحيث زاد اعتماده بصورة واضحة على المعلومات* والمعارف، فنحو أكثر من 70 في المائة من العمال في الاقتصاديات المتقدمة هم عمال معلومات (information workers)، فالعديد من عمال المصانع صاروا يستخدمون رؤوسهم أكثر من أيديهم.

(1) محمد راجع، بناء اقتصاد المعرفة التجديد والابتكار وتحقيق الميزة التنافسية، الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية

الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008، قالم، ص 210-211

(2) محمد صلاح سالم، العصر الرقمي... وثورة المعلومات: دراسة في نم المعلومات وتحديث المجتمع، عين للدراسات والبحوث

الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الهرم - مصر، 2002، ص 147.

* المعلومات جملة البيانات والدلالات والمعارف والمضامين التي تتصل بالشيء أو الموضوع، وتساعد المهتمين بالتعرف عليه والعلم به. فالمعلومات إذن توضح مفهوم الشيء وتعطيه قدره، وتوضح سماته وخصائصه وتبين استخداماته ووظائفه.

• انتشار الشبكات (Computer networking) :

اقتصاد المعرفة هو نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت والحاسوب في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي , وخاصة في التجارة الالكترونية مما جعل العلم بمثابة قرية واحدة ، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

وللقيام بكل الأدوار سألقة الذكر ، يتطلب اقتصاد المعرفة موارد بشرية مؤهلة تتصف بمزايا رئيسية أهمها⁽¹⁾ :

- مستوى عال من التعليم و التدريب.
- درجة عالية من التمكين.
- الحرص على النمو المهني و التعلم الذاتي المستمر.
- القدرة على التواصل والإبداع وحل المشكلات واتخاذ القرارات.
- المرونة والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى.
- القدرة على التعامل مع الحاسوب وتوظيف التقنية بنجاح.

المطلب الثالث : آليات اقتصاد المعرفة لتفعيل تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

إن سياسة استهداف الاستثمار تعني تحديد الأولويات التي يتم استنادا إليها اختيار المشروعات الاستثمارية في إطار عملية التنمية بما يتضمنه ذلك من تحديد لحجم الاستثمار، وتوزيع هذا الاستثمار على مجالاته المختلفة و لا شك أن وضع سلم للأولويات تحكمه أساسا قدرة المشروعات على تحقيق التنمية من خلال إسهامها المباشر في ذلك وإن أهداف التنمية تختلف من اقتصاد إلى آخر ومن وقت لآخر في الاقتصاد الواحد، وحسب طبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره والظروف و الأوضاع والإمكانيات التي تحكم عمل نشاطاته الاقتصادية.

⁽¹⁾ ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص380

الفرع الأول: أهمية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل اقتصاد المعرفة

وترجع أهمية استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية، وهذا ما أشار إليه "بورشتاين ودي جورجيو": "أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد النمو الاقتصادي عندما يكون مستوى التعليم في البلد المضيف مرتفعاً⁽¹⁾، إذ بواسطته يمكن نقل التكنولوجيا وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاديات النامية، كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة، إذ لا يمكن للشركات المحلية في الدول النامية تحقيق ذلك بكفاءة عالية بسبب فجوتها التكنولوجية، لهذا تزايدت أهمية نقل التكنولوجيا للدول النامية، ويقصد هنا بالتكنولوجيا جمة المواد المصنعة والسلع الرأسمالية من الآلات والتجهيزات، مع ما يلزمها من أعمال التصميم والتنفيذ، إضافة إلى الخبرات والمهارات المتعلقة بالفنون الإنتاجية، والبراءات وبرامج التشغيل، وأعمال التدريب والتعلم. ويمكن اعتبار أن استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، نظرا لان التكنولوجيات الجديدة قد لا تكون متاحة تجارياً، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكاراً على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات.

وتجدر الإشارة هنا، إلى تجربة الاستهداف في تايلاند⁽²⁾ فيما يلي:

عمل مجلس تشجيع الاستثمار في تايلاند على استهداف وتحسين الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الكم والجودة وذلك لدعم عملية التنمية المستدامة للاقتصاد التايلاندي، حيث قام بتحديد خمسة صناعات مستهدفة هي: صناعة المواد الغذائية، صناعة السيارات، صناعة الأزياء والموضة خاصة في الجلود والمجوهرات، صناعة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات ذات القيمة المضافة العالية.

وقد تم وضع السياسات والمقاييس والاستراتيجيات التسويقية الخاصة بكل صناعة مستهدفة وذلك على أساس عناصر تنافسية الطاقة الاستيعابية للسوق، ومستوى التكنولوجيا في كل صناعة. وقد اتبع مجلس تشجيع الاستثمار في تايلاند المعيار الجغرافي، كمعيار لتقسيم الأسواق في استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث قام بتحديد ثلاثة أقاليم رئيسية وعدد من الدول الأم للاستثمار الأجنبي المباشر كالاتي: إقليم أوروبا، ويشمل كل من جميع الدول الأوروبية. إقليم آسيا، ويشمل كل من اليابان، الصين سنغافور، تايوان، و كوريا. إقليم أمريكا الشمالية، ويشمل كل من الو.م.إ وكندا.

بالإضافة إلى ذلك، قامت تايلاند بفتح مكاتب لتشجيع الاستثمار في بعض من دول العالم (شنغهاي، هونج كونج، الصين، سان فرانسيسكو وأوساكا). كما قام المجلس بتحويل مكاتب الاستثمار

(1) اقتصاد المعرفة والتنمية في الدول العربية 1933، <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1933>، تاريخ

2011/03/

(2) 8.

الإقليمية في تايلاند إلى منظمات تسويقية لدعم إمكانيات المشروعات المحلية الصغيرة و المتوسطة، وذلك بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الأخرى.

- ومن تم، فالثروة المعرفية والتغيرات التكنولوجية والاقتصادية الكامنة في اقتصاد المعرفة تستلزم النظر في الاستراتيجيات التنموية الكلية للدول⁽¹⁾، ومن تم استفادة السياسة الاستثمارية من المزايا التي يوفرها اقتصاد المعرفة كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي والمتمثلة في:
- لقد أثبت علميا أن هناك رابطة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين تسارع نمو إنتاجية الأيدي العاملة خلال النصف الثاني من السبعينات، حيث يمكن الابتكارات التكنولوجية أن تزيد نمو إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الناتج.⁽²⁾
 - البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.
 - الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، بغية تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.
 - انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية بالاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي بدورها تساهم في مناخ ملائم للاستثمار.

- يعرف انتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية بانتشار المعرفة التي تؤدي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية، وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي المستهدف، وتنتشر المعرفة بالطرق التالية:

- يحدث نشر المعرفة هذا عندما تعزز الشركات المحلية من إنتاجيتها ببساطة، من خلال نسخ التكنولوجيا التي تستخدمها شركات الاستثمار الأجنبي إلى التي تعمل معها في السوق المحلي.
- يحدث نشر المعرفة عندما تجبر المنافسة الحادة في السوق المحلية التي تشكلها الشركات الأجنبية للشركات المحلية، لأن تكون أكثر كفاءة في استخدام مواردها، وإلا تواجه خطر الخروج من السوق.
- تنتشر المعرفة عندما ينتقل الموظفون المحليون الذين تلقوا تدريباً جيداً خلال عملهم مع شركات الاستثمار الأجنبي للعمل في شركات محلية، أو يقوموا بتأسيس شركاتهم الخاصة.

(1) محمد امين، بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنموية متقدمة، دار الكتاب الجامعي، العين، 2009، 59.
(2) دار اليازوري، 2009، 221.

الفرع الثاني: آليات اقتصاد المعرفة ومساهمتها في سياسة استهداف

لتطبيق و تفعيل سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات معينة, هناك بعض الآليات نقترحها على النحو التالي:

أولاً: الآليات الاستثمارية

وهذا يعني استيعاب المعرفة وتوليدها وإنتاجها ونشرها عبر كافة القطاعات الاقتصادية. ومن أمثلة هذه الاستثمارات: الاستثمار في البرمجيات والأجهزة والمكونات والبنى التحتية ، لتيسير إنتاج المعرفة ونشرها وتوظيفها.

ثانياً: آليات ترتبط بالموارد البشرية

إن الاستثمار في رأس المال البشري يهدف للحصول على مداخيل أكثر من التكاليف التي يتطلبها. أي الحصول على منافع سواء للفرد أو المجتمع. فالفرد الذي يحصل على قدر معقول من التعليم والتدريب, يمكن من الحصول على وظيفة أفضل فيزداد العائد النقدي. التحول النوعي في طبيعة الموارد البشرية العاملة في مختلف منظمات الأعمال، وظهور أهمية كبرى للقدرة الفكرية، فقد أدى إرتفاع أهمية ودور المعرفة في إنجاز الأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الإهتمام بالقدرة والفكرية.

تشير بعض الدراسات إلى أنه عندما تكون نسبة رأس المال البشري إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية في مجتمع معين، ينحو اقتصاده إلى النمو السريع وذلك لسببين: الأول هو أن رأس المال البشري يسهل امتلاك التكنولوجيات العالية من الدول الرائدة، وذلك يأتي عن طريق عمال تلقوا التعليم الثانوي أو أكثر، والثاني هو أن رأس المال البشري يصعب تعويضه مقارنة برأس المال المادي⁽¹⁾. ومن جهة أخرى أدت التطورات والتغيرات المستمرة التي يتميز بها اقتصاد المعرفة إلى التقادم السريع للمعارف والأفكار، الأمر الذي أصبح يفرض على منظمات الأعمال امتلاك مورد بشري له القدرة على مواكبة تلك التغيرات ومسايرتها وله القدرة على إنتاج المعرفة باستمرار. ترجع أهمية الاستثمار في الموارد البشرية بشكل عام إلى التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات المطلوبة في المستقبل، حيث ستتحول من المهارات اليدوية إلى المهارات الفكرية⁽²⁾.

(1) محمد راجع، مرجع سابق ، ص 216

(2) kalfaoui hocine : la science en algerie , la science en afrique a l'oube de siecle paris 2001, p : 21

ثالثاً: آليات ترتبط بنشر ودعم وتنمية ثقافة المعرفة.

أي تكون المعرفة أساس قيام العمليات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وتسيير وغيرها، حيث يوجد تزايد في استخدام المعلومات في تكوين السلع والخدمات، وسيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصاد . حيث ينمو هذا الاقتصاد ويتأصل وجوده في ظل ثقافة المعرفة التي تحتضن الإبداعات والاختراعات ونواتج التكنولوجيا، ودور المعلومات وأهميته، وتعظيم قيمة العلم والعلماء والبحث العلمي ونتائجه وتطبيقاته عبر مختلف مجالات الحياة. من ناحية أخرى يعتمد اقتصاد المعرفة وتنميه على شبكة جيدة محكمة لإدارة المعرفة والتحكم فيها ، تعنى بالمعلومات والحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات.

ومن المسلم به أن إنشاء هذه الشبكة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، يشكل أهم الأسس والدعامات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة. ويمكن القول أن قدرات الدول على إنشاء هذه الشبكة ، ومدى ما توفره لها من إلتامادات مالية، وآليات تنفيذية وإجرائية، يمثل حجر الزاوية في الأداء الاقتصادي المستقبلي القائم على المعرفة لهذه الدول.

رابعاً: آليات ترتبط بدعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع.

حيث تمثل عمليات دعم وتنمية ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وآلياتها، إحدى الأسس الهامة التي تقود اقتصاد المعرفة، وتدعم نموه وتجدد نواتجه وعوائده، ومن ثم فإن تفعيل هذه الآليات يمثل ضرورة معرفية.

كما تشكل عمليات تعظيم قيمة الإبداع الفردي ودعمها آلية بالغة الأثر بحيث يتقلد رواد الإبداع وصناعة مواقع رفيعة المستوى مادياً ومعنوياً، وعلى المستويين الرسمي والشعبي ، بحيث يتناسب التقدير المادي والمعنوي مع الجهود المخلصة المبذولة من العلماء والباحثين في مختلف المجالات. وقد أفرزت هذه التغيرات والتحولات في منظور الثروة وقيمتها وعائدها، أن تنامت القيم المضافة للمعرفة والتكنولوجيا وتطبيقاتها، وتداعيات تأثيراتها في حياة الناس والمجتمعات وما يتطلبه ذلك من تحديث. وبات تقدم الدول والمجتمعات وتحديث واقعها، رهن بتفعيل آليات المعرفة إقتناءً واكتساباً واستيعاباً وتوليداً وإنتاجاً وتوظيفاً في مختلف مجالات الحياة. (1)

(1) د. محمد شريف توفيق ، "توظيف الشبكة الدولية للمعلومات () لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح
ستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية
كلية التجارة جامعة الزقازيق

المبحث الثاني: بنية اقتصاد المعرفة بالجزائر و مدى ملاءمتها لانجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.

أدت المعدلات المرتفعة للنمو التي اتسم بها اقتصاد المعرفة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وفي الفكر التنموي بشكل خاص، فالإشكالية الاقتصادية اليوم تصبح مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة ذلك أن تأثير المعرفة يغدو حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، وأصبحت المعرفة من أهم الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي، ومنه تحول العالم من البحث و التصادم من أجل مصادر الموارد النادرة إلى البحث و التصادم من أجل السيطرة على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة.

المطلب الأول: الانتقال من اقتصاد الموارد إلى اقتصاد المعرفة: المراحل والصعوبات.

يتجه الاقتصاد العالمي أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية إلى اقتصاد قائم على المعرفة، فالاقتصاديون الكلاسيكيون قبل قرنين من الزمان عرفوا عوامل الإنتاج بأنها العمالة ورأس المال، والآن بدأت المعرفة وتقنية المعلومات تحل محل رأس المال والبطاقة كمصادر قادرة على زيادة الثروة، كما أن التطور التقني حول الكثير من الجهد اللازم لزيادة الثروة من الجهد الجسماني إلى الجهد العلمي والمعرفي وهناك الكثير من أهمية وكيفية التحول من الاقتصاد المعتمد على الموارد الاقتصادية غير المتجدد إلى الاقتصاد المعتمد على تنمية المعارف بأنواعها والمراحل باختصار هي:

الفرع الأول: من مرحلة اقتصاد الطلب إلى مرحلة اقتصاد المعرفة

المرحلة الأولى : (مرحلة اقتصاد الطلب) : التي ساد فيها استخدام الوسائل اليدوية وشبه الآلية في الإنتاج، وكانت الحاجة تحدد نوعية وكمية الإنتاج لذلك سمي باقتصاد الطلب.

لأنه قام على إنتاج سلع و الخدمات على قدر ما تتطلبه الحاجة الضرورية للبشر. حيث تجلت ملامح تكتلات بشرية منظمة تعتمد على نشاط الزراعة كأساس لتوفير ما تحتاج إليه لسد ضرورتها من الحاجيات اليومية من خلال دورة نشاط اقتصادي زراعي منظمة، باعتبار تلك المرحلة الثورة الزراعية التي أنجبت مجتمعها الزراعي بوصفه التحول الأول في ظل اقتصاد الطبيعة. ثم بعد ذلك تهيأت للإنسان تقنيات صناعة الأدوات المعدنية واستخراج المعادن من خاماتها الطبيعية ثم تشكيلها على هيئة أدوات وغير ذلك من مصنوعات يريدها، وهكذا أصبحت المجتمعات البشرية في وضع يمهد لحدوث تحول عميق آخر ينتقل بها إلى بداية المجتمعات الحضارية عبر اقتصاد الآلة من خلال الثورة الصناعية.⁽¹⁾

المرحلة الثانية : (مرحلة اقتصاد العرض) : التي بدأت مع قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وشاع فيها استخدام الوسائل الآلية والأوتوماتيكية في الإنتاج، مما أدى

(1) آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر ،عالم الفكر، العدد 259 ،

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص:21

إلى التحول من الاقتصاد الزراعي إلى مرحلة الاقتصاد القائم على الصناعة. بسبب ظهور العديد من مصادر الطاقة الجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج على الطلب وتراكمه وإنتاج سلع وخدمات كانت تعتبر في حينه كمالية، بحيث أصبح الاقتصاد هو اقتصاد العرض الذي يقوم على التفنن في ترويح البضائع و السلع لزيادة حجم ونوع الاستهلاك بما يفوق الحاجة الضرورية و الكمالية ويصل إلى مرحلة الإفراط في الاستهلاك.

المرحلة الثالثة : (مرحلة اقتصاد المعرفة): والتي بدأت منذ بدايات الثورة المعرفية والرقمية تغير شكل ومضمون الاقتصاد المعاصر، حيث أصبحت البشرية تتحول أولاً بأول، حسب مدى تقدمها التقني و المعلوماتي إلى الاقتصاد المعرفي الذي أخذ بالنمو لجميع الاقتصاديات المتقدمة منها والمتخلفة على السواء. حيث أن هذا الاقتصاد لا يعتمد بشكل كبير على أي عناصر مادية بل أصبحت الغلبة فيه للعناصر المعنوية و الموجودات غير الملموسة (المعرفة) وتكنولوجيا المعلومات، كما أنَّ الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من (PIB). إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات لاقتصاد المعرفة، نجد في الدول المتقدمة نسب معتبرة تتقارب فيما بينها ، فالولايات المتحدة تخصص نسبة 2,5 % من (PIB) أما فرنسا وألمانيا فيخصصون 2,3 % ، واليابان⁽¹⁾ 2,8 %.

وبالتالي شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هائلة في الفكر الاقتصادي و هو التحول الثالث بعد ظهور الزراعة و الصناعة، وتمثل بثورة العلوم فائق التطور في المجالات الالكترونية والنووية والفيزيائية والبيولوجية والفضائية وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول، وفيما يلي أهم خصائص هذا التحول:

⁽¹⁾ بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة : الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ص57

الجدول رقم (3-2): خصائص عصر المعلومات والعصور التي سبقتها			
المعلومات	الصناعة	الزراعة	العصر
1957 إلى اليوم	1800 - 1957	ما قبل 1800	الفترة الزمنية
العاملون في المعرفة	عمال مصانع	فلاحين	طبيعة العمال
أفراد / أفراد	أفراد / آلة	أفراد / أرض	الشراكة

المصدر: عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 40
 إن التحول نحو اقتصاد المعرفة، لا يعني التحول الكامل من استغلال الموارد الخام التي تهبها الطبيعة. إذ تبقى الموجودات المادية هامة ولكن الأهم فيها الأفكار المبتكرة في كيفية استغلالها لزيادة المنافع الاقتصادية، فالنشاطات الاقتصادية في العالم أصبحت تعتمد وبصورة تصاعدية على المهام المتوفرة في الموارد البشرية، على حساب الموارد الاقتصادية غير البشرية كما أن هذه الموارد أصبحت أهم العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

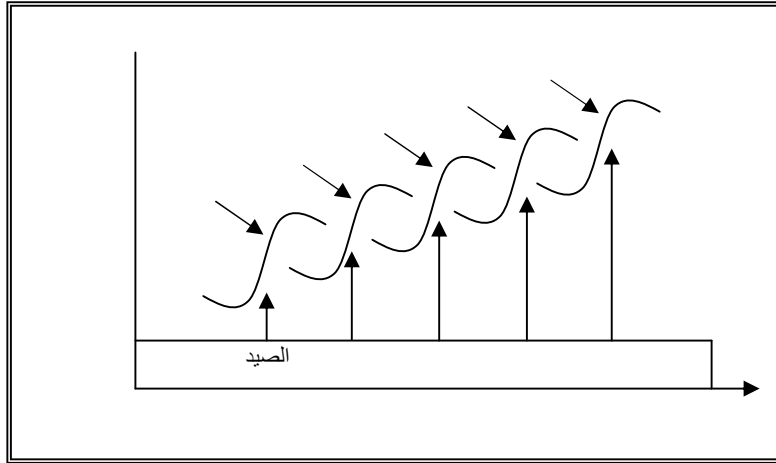
فالتنافس العالمي في مثل الاستثمار أصبح يعتمد أكثر على المهارة لإنتاج أكبر ما يمكن من رأس المال المتاح، فالمعرفة أصبحت تمثل آليات الاقتصاد في النمو، وخلق الوظائف حيث كشفت دراسة في عام 1995 حول (تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي) إن كل وظيفة في مايكروسوفت قد خلقت 6.7 فرصة عمل جديدة في ولاية واشنطن، بينما خلقت كل وظيفة في شركة بوينغ 3.8 فرصة، هذا وقد أصبح جيل الثروة مرتبطا بالقدرة على إضافة قيمة لاستخدام منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽¹⁾.

ويعرف تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2003 مجتمع المعرفة بأنه " ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية"⁽²⁾، فالعالم يعيش الآن مرحلة مختلفة وتميزة عما سبقها من مراحل، وقد شاع استخدام تعبير "عصر المعلومات" لوصف هذه الحالة التي تتميز بما يلي³:

(1) إبراهيم رسول هاني، كريم سالم حسين الغالي، مرجع سبق ذكره، ص 40.
 (2) تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج المتحددة الأمريكية، 2003. 3.
 (3) محمد راجع، مرجع سابق، ص 210-211.

- سيطرة المعلومات على مختلف مجالات الحياة وبروز صناعة المعلومات باعتبارها الركيزة الأساسية في بناء الاقتصادي الوطني.
- بروز الأنشطة الفكرية في تأثيرها الواضح على المنظمات والأنشطة في مختلف المجالات.
- الاستثمار المكثف لنتاج الفكر الإنساني المتمثل في البحوث والدراسات والتحليلات الفكرية والمبتكرات المستحدثة في مختلف آليات معالجة متطلبات الحياة.
- الاستثمار المكثف لتقنيات الحاسب الآلي والاتصالات والإلكترونيات والمزج بينهما لتحقيق على درجة من التواصل والعمل في الوقت الحقيقي.
- الإنتاج الكبير المتسارع للمعلومات، وارتباط إنتاجها بالمستخدمين لها في شبكات محلية وإقليمية وعالمية هي في ذاتها متشابكة.
- والشكل الموالي يعطينا صورة أوضح لتطور المجتمعات حسب العصور التي احتضنتها.

الشكل رقم (3-1): الثورات الخمسة في تطور المجتمع



المصدر: نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص: 12.

وتجدر الإشارة على سبيل المثال، أن التجربة الماليزية لم تكون لتحقق نمو اقتصادي مطرد، إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للموارد البشرية. فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام بفعالية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث، ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، فنجح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق اقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال البشري الذي هو عمود التنمية وجوهرها.

وقد وضعت الحكومة الماليزية هدف التحول إلى اقتصاد المعرفة للدفع بالنمو الاقتصادي والتنافسية، وهو الهدف الذي جسده خطة (2001-2010)، وكانت الخطة الأم (Master plan) قد وضعت سنة 2002.⁽¹⁾

الفرع الثاني: الصعوبات الرئيسية التي تواجه عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة

من المفيد الإشارة إلى الصعوبات الرئيسية التي تواجه عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة في الدول العربية والجزائر واحدة من هذه الدول⁽²⁾ :

- 1 - ضعف مناهج التدريس القائمة على أساليب الحفظ والتي تفتقر إلى أساليب التفكير النقدي والإبداعي.. وعدم انسجام طرق التدريس مع متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة .
 - 2 - عدم وجود نظام تخطيط لغوي في العالم العربي، حيث تعطى اللغات الأجنبية الحية حقها.. لتفعيل إنتاج المعرفة واستيعاب مضامينها مع أهمية تدريس الاختصاصات العلمية باللغة العربية أو باللغة الانجليزية لطلاب يتقنون هذه اللغة الأخيرة بشكل جيد .
 - 3- ضعف مرجعيات البحث العلمي على المستويات الوطنية في الدول العربية. ومعظم النشاطات البحثية العلمية لم يخطط لها لتلاءم حاجة الاقتصادات العربية، أو تساهم بدور مهم للوصول إلى اقتصاد المعرفة .
 - 4 - لم تبذل جهود عربية كافية في مجال توطين التكنولوجيا، خاصة إن القطاع الخاص الذي يستأثر بمعظم النشاطات الاقتصادية العربية تقاعس عن الاستثمار في مجال البحث العلمي .
- لذا نرى الأخذ بالاقترحات الآتية في إطار اعتماد اقتصاد المعرفة لربط نتاج المعرفة العلمي والتقني بالمجتمع في الدول العربية(بما في ذلك الجزائر):
- اعتماد مؤشر إنتاج المعرفة المتمثل بنسبة عدد الباحثين والتقنيين إلى كل مليون شخص من السكان، إضافة إلى مؤشر نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى الناتج المحلي الإجمالي لبيان مدى ارتباط البحث العلمي بالحياة والمجتمع ومتطلبات التنمية في الاقتصادات الوطنية العربية .
 - إيجاد معايير واضحة وملزمة للمناهج التعليمية تعتمد أركان ومقومات اقتصاد المعرفة حيث يتم التركيز على التحديث العلمي والتقني والمعلوماتية، وبما يخدم قطاعات الاقتصاد الحقيقي والإنتاجي .
 - إعطاء أهمية خاصة لترجمة العلمية، والتقنية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بما يساعد على البحث، إبداعاً وابتكاراً، وبما يخدم تحول الاقتصادات العربية باتجاه المعرفة .

⁽¹⁾ مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إل العولمة، مجلة ماليزيا والعولمة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية اقتصاد والعلوم

السياسية، جامعة القاهرة، 2010 ، ص136.

⁽²⁾ قحطان السيوفي، العالم العربي وأولوية اقتصاد المعرفة.. الواقع والتحديات، الاطلاع 2012/12/23

<http://tishreen.news.sy/tishreen/public/print/199822>

- إيجاد البنية التحتية الضرورية لبناء قاعدة علمية راسخة، تقلل الفجوة العلمية والتقنية بين الاقتصادات العربية واقتصادات الدول المتقدمة .
- إيجاد أنظمة للبحث العلمي على المستويات الوطنية، تستفيد من البنية التحتية المتوفرة، وتوفير مصادر التمويل اللازمة لها، ومتطلبات النهوض والتحديث التنموي للتوجه نحو اقتصاد المعرفة

المطلب الثاني: تهيئة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعذ البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية الصلبة التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة إلى المعرفة، فعملية تشييد البنية التحتية (infrastructure) تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة، يكون أساساً بالاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC، كصناعة البرمجيات وصناعة معدات الإعلام الآلي، وتعرّف صناعة البرمجيات على أنها: صناعة تخليقية إبتكارية تقوم على إعداد ورسم وتصميم وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل للحاسب الآلي والذي يتضمن مجموعة أوامر وتعليمات للحاسب ليقوم بمجموعة أعمال متكاملة بهدف الوصول إلى نتيجة معينة (1) .

وحسب جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية (UNCSTD) على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال (TIC) ، بحيث إذا كان استعمال هذا الأخيرة بغرض إقامة بنى تحتية معلوماتية مكلفه فإنّ عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة(2) .

كما تشكل تكنولوجيا المعلومات في عصرنا الراهن العنصر الأساس في النمو الاقتصادي، فالتقدم الحاصل في التكنولوجيا، والتغير السريع الذي تحدثه في الاقتصاد، يؤثران ليس في درجة النمو وسرعته فحسب، وإنما أيضاً في نوعية حياة الإنسان، ومع التطور الهائل لأنظمة المعلوماتية، تحولت تكنولوجيا المعلومات إلى أحد أهم جوانب تطور الاقتصاد العالمي.

(1) إبراهيم المليفي ، دبي ، اقتصاد المعرفة وثورة الميديا والمعلوماتية ، مجلة العربي ، العدد 524 ، الكويت ، يوليو ، 2002

(2) بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، مرجع سابق، ص56

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وشكلها

وفقا لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي تم تعريف قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على أنه قطاع يجمع بين منتجات قطاعي الصناعة و الخدمات و التي أنتجت بغرض نقل و تخزين و عرض البيانات الكترونيا.

يشتمل مفهوم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على جزأين الأول منهما ينصرف إلى تكنولوجيا الاتصالات، فهي عبارة عن وسائط وأوعية تيسير إرسال البيانات والإشارات بين نظم المعلومات وبالشكل الذي تركز على هدفها الأساسي و الذي هو توفير الاتصالات وتمثل تكنولوجيا الاتصالات في إرسال الإشارات والأفلام والطباعة والنشر و اللغة والهاتف الأرضي والهاتف النقال كافة أجهزة الاتصال الأخرى السلكية منها واللاسلكية والأقمار الصناعية والأوعية المغنطة .

بينما ينصرف الجزء الثاني إلى تكنولوجيا المعلومات فهو يشتمل على قسمين رئيسيين هما صناعة البرامج و أجهزة المعلومات و الخدمات و تتصهر هذه المكونات في بوتقة واحدة لتغطي ما يعرف بتكنولوجيا المعلومات.

اهتمت نظم الحسابات القومية بتعيين حدود أنشطة الاتصالات و المعلومات، حتى يمكن رصد النتائج الاقتصادية لهذه الأنشطة سواء فيما يتعلق بالإنتاج والتشغيل والتبادل و الاستثمار وما إليها. وتأخذ مكونات تكنولوجيا المعلومات عدة أشكال منها:

- تكنولوجيا الحاسبات : تطورت الحاسبات تطورا مذهلا و قد كانت هناك فجوى بين إمكانات أجهزة الحاسب وقدره البرمجيات، إلى أن فاجأت اليابان العالم عام 1981 بفكر جديد حيثي رأيت أن يكون الجهاز هو الأداة التي تحقق البرمجيات بعد أن كان هو الذي يفرض على البرمجيات إمكانياته وقيوده

- تكنولوجيا الاتصالات : في بداية استخدام الحاسبات كانت البرمجيات منفصلة عن أجهزة الحاسب وأصبحت في تكنولوجيا المعلومات مصاحبة لمراحل ابتكار الجهاز وتصنيعه واستخدامه والتي تشتمل على جميع التكنولوجيا التي تقوم بنقل البيانات بجميع أنواع السمعية والمرئية، كما تتصرف هذه التكنولوجيا إلى العديد من الأدوات من أمثلة أجهزة التلفون والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من الأدوات الأخرى.

- البرمجيات : هي مصطلح عام يشير إلى جميع البرامج المستخدمة لتشغيل أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة ذات العلاقة. وتقسم البرمجيات إلى ثلاث مستويات. يشتمل المستوى الأول على البرمجيات التطبيقية والتي تستعمل بواسطة المستخدم المباشر للحاسب الآلي من أجل إنجاز العديد من المهام كحساب الأجور للموظفين بالشركات والحسابات المرتبطة بتداول المعادلات الرياضية المختلفة وغيرها من الأمور الأخرى. في حين ينصرف المستوى الثاني إلى برمجيات الأنظمة، وهي تلك

البرمجيات التي تشمل أنظمة التشغيل المختلفة وغيرها من البرمجيات التي تدعم عمل برمجيات التطبيقات والنوع الثالث من البرمجيات يطلق عليه برمجيات أداتيه وهي عبارة عن أدوات برمجية الهدف منها زيادة إنتاجية المستخدم ومخطط البرامج و مصمم النظم.

- هندسة التحكم الآلي يُمثل الإنسان الآلي أحد الانجازات الرئيسية في مجال هندسة التحكم الآلي، وهو نتاج دمج تقنيات الحاسب والالكترونيات وهندسة التحكم والبرمجيات .
- هندسة المعرفة : يقصد بها أن كل شيء يمكن صياغته في صورة منضبطة مهما زادت درجة تعقيده، وأن المعرفة واكتسابها وتوليدها يمكن تفتيتها في صورة عدد من العناصر تبنى منها كل الصيغ المعرفية .

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد المعرفة:

تعد مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على قدر كبير من الأهمية لما تنطوي على عدد من التفاصيل التي ترتبط بالتكنولوجيا والجانب الاقتصادي في الوقت نفسه . ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التقى الاقتصاد المرتكز على المعرفة بقاعة تكنولوجية ملائمة مما أدى إلى تعزيز مشترك بين ازدهار النشاطات المكثفة في المعرفة والإنتاج و نشر التكنولوجيا التجديد ولهذه الأخير ثلاثة تأثيرات في الاقتصاد:⁽¹⁾

1- أنها تسمح بدر أرباح إنتاجية خاصة في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات فقد استطاعت الشركات التي تعمل ضمن هذا النشاط أن تحقق مستويات عالية من الأرباح وأصبحت لها أسواق خاصة و اخترقت الأسواق الدولية بالمنتجات العالية التقنية التي يزداد الإقبال عليها بشكل كبير يوما بعد آخر .

2- تعزز التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة ظهور و ازدهار صناعات جديدة وقد ولدت هذه الصناعات طلبا على الخدمات المرافقة لهذه الصناعات نظرا لما تشتمل عليه هذه الصناعات من خدمات برمجة ومعالجة بيانات.

3- ظهور وظائف جديدة والاستعاضة بها عن سابقاتها القديمة أو جعلها مساعدة لها فمثلا خدمة التعلم عن بعد و كذلك الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والصحة كل تلك الوظائف المستحدثة التي نجمت عن التطور التكنولوجي والمعلوماتي الكبير أغنت العديد من الفئات عن الوظائف الروتينية والوظائف التي تقدم من خلالها.

(1) هدى زوير مخلف الدعي، عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان الأردن، ص27.

وقد وضعت الأوكتاد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجموعة مؤشرات والمبينة في الجدول رقم(3-3). وتتيح هذه المؤشرات مقارنة بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان, استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة التي بموجبها تتيح لصانعي القرار والسياسة استنباط سياسات مناسبة وملائمة لوضع خطط عمل مستقبلية.

الجدول رقم(3-3): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحسب تصنيف الاونكتاد

المصادر	المؤشرات	الدليل/ البعء
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية و اللاسلكية	1- عدد مضيبي الانترنت لكل فرد 2- عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد 3- عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد	1-التوصيل
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة البنك الدولي الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	1- عدد مستعملي الانترنت لكل فرد 2- الأمية (النسبة المؤوية من السكان) 3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 4- كلفة المخابرة المحلية	2- النفاذ
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	1- وجود بدالة إنترنت 2- التنافس في الاتصالات المحلية 3- التنافس في الخطوط المحلية 4- التنافس في سوق مزودي خدمة الانترنت	3- السياسة
الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية	1- الحركة الدولية الداخلية 2- حركة الاتصالات الدولية الخارجية	4-الاستخدام - حركة الاتصالات

المصدر: الاسكوا , مؤشرات العالم و التكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة , الأمم المتحدة , نيويورك ,

2003 , ص 49

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا أساسيا في اقتصاد المعرفة، فهي تسرع إيقاع التجديد، وهي أساس له في دورة العمل والإنتاج، وهي أداة للتفاعل الجماعي الخاص بالمعرفة، وهي عامل هام في زيادة تبادل المعرفة على النحو التالي⁽¹⁾:

1. إن الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون من حيث المؤثرات الخارجية والآثار غير المباشرة بفعل استخدامها وتطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد أكبر من مساهمتها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي كقطاع من قطاعات الإنتاج.

2. إن أحد أهم المؤثرات الخارجية هو النمط الجديد لتنظيم الإنتاج والاستهلاك الذي يفضي إلى خفض التكاليف وتسريع الاتصالات بين الوكلاء الاقتصاديين وتحسينها. وفيما يتعلق بالدول النامية فإن هذه الابتكارات تكون قد أتاحت فرصا جديدة للاندماج في سلاسل القيمة العالمية ولتنوع أنشطة الإنتاج والصادرات. وفي الوقت ذاته تسهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استحداث شبكات وزيادة تبادل المعلومات محليا وعالميا.

3. ول وتيرة الاختراعات المتسارعة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاته قد قلصت بشكل كبير تكاليف الحصول على هذه التكنولوجيات. وقد سمح ذلك بإضفاء طابع ديمقراطي على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما في ذلك من قبل الفقراء الذين يستخدمونها، لتحسين سبل عيشهم كما سهل الأخذ بهذه التكنولوجيات في برامج الحد من الفقر.

إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أوجدت خدمات جديدة في شكل التجارة الإلكترونية والتمويل الإلكتروني والإدارة الإلكترونية. وهذه الخدمات الجديدة يمكن أن تساهم في زيادة الفعالية الاقتصادية. بيد أن تحديات أخرى قد تنشأ فيما يخص مسألتَي الثقة والأمان في المعاملات إلى تولد هذه الخدمات الإلكترونية الجديدة.

4. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يتطلب مهارات وأن التعليم والتدريب يكتسبان مزيدا من الأهمية في بناء اقتصاد المعرفة الذي تمثل فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لا غنى عنها.

5. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدت إلى ظهور أنماط جديدة لتقاسم المعارف والإنتاج الجماعي للأفكار والابتكارات، عادة ما تتخطى نظام تسجيل الملكية الذي يتيح حقوق الملكية الفكرية. ونماذج "الوصول المفتوح" هذه، سواء في أنشطة من قبيل المصادر المفتوحة للبرمجيات، أو الابتكارات

⁽¹⁾ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استعراض عام)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007، ص ص 4-5

المفتوحة، أو اقتران المعارف المشتركة، أصبحت منتشرة جدا وواعدة من حيث نشر المعارف بسرعة إلى البلدان الأقل تقدما.

المطلب الثالث: مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر: الوضعية، المعوقات وسبل الاندماج فيه

تلعب مؤشرات اقتصاد المعرفة دورا كبيرا في تحديد وضع الدول في اقتصاد المعرفة.

الفرع الأول: وضع الجزائر في مؤشرات اقتصاد المعرفة

فحسب الدراسة المتعلقة بقياس المعرفة في الدول المختلفة، والتي أعدها البنك الدولي⁽¹⁾، والتي تعتمد منهجية تقييم المعرفة بهدف قياس وتحليل اقتصاد المعرفة، وتقوم هذه المنهجية على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربع ركائز أساسية هي: التعليم والابتكار، والبنية المعلوماتية، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، ونتطرق إليهم فيما يلي:

1. الابتكار (Innovation):

نظام فعال من الروابط الاقتصادية مع المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء المتغيرات البيئية العالمية.

2. التعليم (Education):

التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، وبالتالي يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، علاوة على استقطاب الكفاءات من العاملين ذوي المعرفة، والإبداع اللازمين لتحقيق التنمية الاقتصادية.⁽²⁾

3. ركيزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Information and Communication

Technology)

وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية، وتعد هذه البنية عنصرا هاما في إحداث التغيير اللازم للانتقال إلى اقتصاد المعرفة، لكونها الأداة الأساسية التي من خلالها يستطيع الأفراد في مجتمع المعرفة أن يتصلوا بكل ما هو جديد من المعارف، وأن يتبادلوا الخبرات والمعارف حول جميع دول العالم.

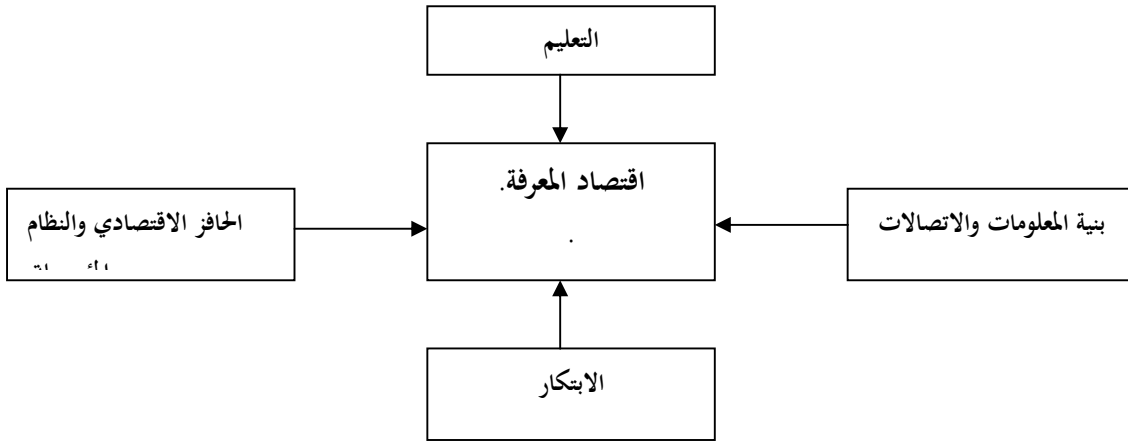
⁽¹⁾World bank, Measuring The Knowledge in The World Economy, Knowledge Assessment and Knowledge Economy Index, 200, available at: www.worldbank.

⁽²⁾ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نحو مجتمع متكامل قائم على المعرفة في الدول العربية: الاستراتيجيات وطرائق التطبيق، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ص 14.

4. الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: (Economic Incentive and Institutional Regime)

والذي تتجسد أهميته في وضع القوانين و السياسات اللازمة للعمل باقتصاد المعرفة التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة وبسر، وتشمل هذه السياسات دعم براءات الاختراع، وحماية الملكية الفكرية و تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية. والشكل الموالي يبين الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة:

الشكل رقم (3-2): الركائز الأساسية لاقتصاد المعرفة



المصدر : من إعداد الباحث

ولمعرفة وضع الجزائر وباقي الدول العربية في مؤشر مرتكزات اقتصاد المعرفة، ندرج الجدول

التالي:

الجدول رقم (3-4) : دليل اقتصاد المعرفة في الجزائر بالمقارنة مع دول العالم

بين	دليل	تنقية	التعليم البشرية		الاقتصادية	قيمة الدليل 135
1.1	3.3	3.2	3.7	3.5	2.6	
2.9	6.1	7.2	5.8	4.3	6.9	البحرين
1.2	1.2	1.7	0.5	1.4	1.2	جيبوتي
1.0	4.0	3.5	4.4	4.5	3.6	
3.9	2.6	3.6	2.4	4.2	0.3	
1.2	5.4	4.6	5.5	5.7	5.8	
2.3	6.1	7.3	5.1	5.0	7.0	كويت
1.1	5.0	5.8	5.0	4.7	4.8	
4.1	3.4	2.5	5.6	3.9	1.5	ليبيا
3.2	2.1	1.9	0.7	1.8	4.0	موريتانيا
2.2	3.4	4.2	2.0	3.7	3.9	
3.1	5.4	4.9	4.2	5.1	7.4	
1.8	6.0	7.1	5.3	5.8	6.0	
1.9	5.1	5.9	5.0	4.0	5.4	السعودية
2.8	1.9	3.5	1.3	2.0	0.7	
1.9	2.9	3.5	3.0	3.5	1.6	سورية
1.2	4.7	5.0	4.1	4.6	5.3	
2.5	6.4	7.1	4.6	6.8	7.0	
0.1	1.8	1.7	1.8	1.8	1.8	اليمن
: 135 الترتيب						
18	96	99	94	91	109	
38	48	38	53	76	48	البحرين
16	132	118	132	134	123	جيبوتي
22	83	93	80	71	91	
57	108	89	106	78	135	
18	62	73	57	55	55	
30	47	36	66	66	43	الكويت
10	68	62	72	68	69	
64	93	106	56	83	120	ليبيا
46	116	115	129	125	83	موريتانيا
31	92	78	109	88	87	
50	63	66	87	65	37	
18	49	43	61	54	52	
23	67	57	71	80	61	السعودية
35	120	96	120	122	131	
24	104	95	100	94	118	سورية
23	72	65	88	69	65	
35	43	42	77	43	45	
12	122	116	114	126	116	اليمن

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص. 23.

يظهر التفاوت في اقتصاد المعرفة بالنسبة لكل دولة عربية على التفاوت بين أدلة المرتكزات الأربعة ضمنها. ويلاحظ من العمود الأخير من الجدول رقم (3-4) أن قيم أدلة هذه المرتكزات متقاربة لا يتجاوز الفرق بين أدناها وأعلاها قيمة 1,2 بالنسبة لسبع دول عربية هي: الأردن، لبنان، تونس، مصر، الجزائر، جيبوتي و اليمن، وبالمقابل أظهرت سبع دول عربية أخرى تفاوتاً كبيراً نسبياً بين قيم أدلة مرتكزاتها لا يقل عن 2,5 هي: البحرين، العراق، ليبيا، موريتانيا، عمان، السودان، الإمارات العربية المتحدة. ويعود سبب ارتفاع التفاوت إلى مرتكز الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي. إذ يتميز دليل هذا المرتكز بارتفاعه عن أدلة المرتكزات الثلاثة الأخرى بالنسبة لموريتانيا وعمان، بينما ينخفض هذا الدليل الأخير عن أدلة المرتكزات الثلاثة الأخرى بالنسبة للعراق وليبيا والسودان. وبالتالي فوضع الجزائر في اقتصاد المعرفة ضعيف، ويؤكد التأخر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية بالجزائر ذلك، حيث تدهور ترتيب الجزائر من المرتبة 113 عالمياً في الفترة (2009-2010) إلى 117 عالمياً في الفترة (2010-2011)، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-5) : مقارنة مؤشر جاهزية البنية الرقمية بالجزائر									
التغير		2010-2009		2011-2010		الدولة	الترتيب عربي		
في الرصيد	في الترتيب	الرصيد	الترتيب عالمياً	الرصيد	الترتيب عالمياً				
↓	0,12	↓	(4)	3,05	113	3,17	117	الجزائر	12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير من الاستثمار في الدول العربية 2010،

الكويت، ص 152.

ونستنتج من هذا التحليل أن كل مرتكز من مرتكزات اقتصاد المعرفة يعتبر عنصراً ضرورياً لتحقيق اقتصاد المعرفة، وبالتالي من أولويات تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر تشخيص المرتكز الأضعف فيها ثم العمل على تطويره مما يؤدي إلى تضيق الفجوة بين مستويات المرتكزات الأربعة.

الفرع الثاني: معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة وسبل الاندماج فيه

من بين معوقات اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة: نذكر منها⁽¹⁾

- التخلف الهيكلي للاقتصاد الجزائري نتيجة استمرار اعتماد على الربيع البترولي وعدم بناء اقتصاد إنتاج حقيقي خاضع للمعايير المتعارف عليها دوليا.
- غياب المستوى المطلوب من البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات الاتصال بالانترنت خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيا اللاسلكية والأقمار الصناعية.
- انعدام أو ضعف الوعي بأهمية التكنولوجيا خاصة، بل وتبني مواقف سلبية منها أحيانا.
- الفجوة الرقمية التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.
- غياب الإطار التشريعي الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الأسواق وانتشار الشبكة العنكبوتية.
- الافتقار للمواد البشرية والمادية والخبرات التكنولوجية التي تمكنها من الانتفاع اقتصاديا من المعلوماتية والمعرفة وتكنولوجيا الاتصالات.

أما عن سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة واستفادتها من تكنولوجيات المعلومات، يتوجب عليها اتخاذ العديد التدابير نذكر منها⁽²⁾:

- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج المعلوماتية، واستعمالها لتطوير أو خلق صناعة محلية، مما يسمح بزيادة صادرات بلدنا وكذا عدم الاعتماد الكبير على البترول.
 - إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم المعرفية وزادت قدراتهم الإبداعية .
 - جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية لاقتصاد المعرفة .
 - تعميم استخدام الانترنت من خلال توسيع شبكاتها، وتخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع، فلا يمكن للجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة دون إيلاء الأهمية اللازمة للانترنت وتوسيع دائرة المتعاملين بالشبكة العالمية.
 - زيادة الإنفاق لحكومي العام المخصص للبحث والتطوير، والاهتمام بمراكز البحوث والدراسات.
- لقد خطت الدول المتقدمة خطوات كبيرة في مجال اقتصاد المعرفة، نظراً لما تتوفر عليه هذه الدول من تكنولوجيا عالية ومستويات عالية من التطوير والإبداع بالشكل الذي يزيد من القدرة التنافسية ويحقق الاستفادة اللازمة.

(1) سالمى جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد 08، سبتمبر، 2005، ص ص 111--112

(2) نفس المرجع، ص 113-115

أمّا بالنسبة للجزائر، فاندماجها في هذا الاقتصاد الجديد يطرح أمامها فرصاً وتحديات كبيرة، فالفجوة المعرفية كبيرة، لكن مواعيد الاندماج وفرصة التأهيل تفرض حتمية التفكير في الرفع من مرتكزات اقتصاد المعرفة

المبحث الثالث: إجراءات مكملة لتفعيل استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل اقتصاد المعرفة

من بين الإجراءات والميكانيزمات التي من شأنها المساهمة في تفعيل سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر ما يلي.

المطلب الأول: أهمية الطاقة الاستيعابية للاستثمار في نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي

تعتبر الطاقة الاستيعابية للاستثمار على قدرة الاقتصاد على توظيف الاستثمارات بكفاءة

الفرع الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية للاستثمار

يرى " ستفنس " أن دراسة الطاقة الاستيعابية يجب أن تتركز في التعرف على حجم رأس المال (المحلي و الأجنبي) الممكن مزجه بكفاءة وبصورة منتجة مع عناصر الإنتاج الأخرى المكمل له و المتوافرة محليا و بتعبير آخر تحديد الحجم الأمثل من رأس المال (المحلي و الأجنبي) الذي يمكن أن يتضافر مع عوامل الإنتاج الأخرى المكمل له و التي تستطيع الدولة استيعابها (استثمارها) بكفاءة خلال فترة زمنية محددة.

وبذلك يعرف الطاقة الاستيعابية بأنها " الحجم الأمثل من الاستثمارات (العامة و الخاصة) التي يمكن تنفيذها بنجاح خلال فترة زمنية معينة - خمس سنوات مثلا - بافتراض توافر الموارد المالية (محلية و أجنبية) وباستخدام أفضل الفنون الإنتاجية المتاحة (1) .

ويمكن تناول الطاقة الاستيعابية على أنها تمثل مجموعة الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد ما خلال فترة زمنية محددة ، وهذه الفترة تختلف من اقتصاد لآخر، ونفرق هنا بين الطاقة الاستيعابية المحدودة والتي تقف حجرة عثرة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية، والطاقة الاستيعابية الكبيرة التي ستترجم إلى المزيد من التراكم الرأسمالي مبعث الانطلاقة الإنمائية للدول النامية. بينما يعرف البعض الآخر الطاقة الاستيعابية بأنها " قدرة الاقتصاد على توظيف رأس المال في فترة زمنية معينة، بحيث يحقق عائدا ماديا ممثلا في إضافات إلى الدخل القومي لا تقل عن معامل

(1) خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم واستراتيجيات التصنع، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص53.

الإنتاج إلى رأس المال في بدء هذه الفترة الزمنية، التي يتم فيها الاستثمار بجانب تحقيق عائد اجتماعي مقبول (1) "

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول بأنه لا يوجد هناك اتفاق تام على مفهوم عام ومحدد للطاقة الاستيعابية للاستثمار، حيث أن ذلك يعد مسألة نسبية تعتمد في تحديدها على مجموعة الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها من خلال مختلف البرامج الإنمائية، وأولوية ترتيب تلك الأهداف ومدى وفرة كل من الاستثمارات وعناصر الإنتاج الأخرى المساعدة وما يمثل ذلك من قيود على عملية التنمية إن العلى بمبدأ الأولويات وهو مبدأ أساسي في التخطيط للتنمية من شأنه أن يؤثر في إعادة ترتيب مشروعات وقنوات الاستثمار، كما قد لا تتفق ومعيار (التكلفة /العائد) بمفهومه المالي لتنفيذ الاستثمار وأولويات أهداف المجتمع و هذه الأولويات عادة ما تعكس المتغيرات التالية :

- 1- أهداف التنمية و التي تتعكس على الخطة ذاتها.
- 2- القيود الواردة على عملية التنمية ذاتها منها قيود الموارد وقيود الإنتاج بل وقيود التمويل ذاتها.
- 3-الأفق الزمني للبرنامج التنموي و هو ما يحدد الأولويات الزمنية للمشروعات الاستثمارية.
- 4- الآثار المتوقعة للمشروعات الاستثمارية فقد تعطي مشروعات مواد البناء أولوية على غيرها إذا ما أدى ذلك إلى توسيع طاقاتها الإنتاجية و التي بدونها تمثل مناطق اختناقات للتوسعات الاستثمارية في المشروعات الأخرى أو في الدفعة الاستثمارية ككل وبناء على ذلك يرى لا يمكن الاستناد لمعايير (التكلفة / العائد) ، خاصة بمفهومه المالي كمعيار محدد لقدرة المجتمع على الاستيعاب، بل يجب أن نقرن معه معايير أخرى تأخذ في اعتبارها الآثار الاجتماعية للاستثمار، وأولويات الأهداف وللتشابه القطاعي وأثر حجم وتوزيع الاستثمار على تنمية الطاقة الاستيعابية ذاتها . وانطلاقا من هذا المفهوم، نخلص أن الطاقة الاستيعابية من منظور تنموي هي قدرة هذا الاقتصاد على القيام بالتوسعات الاستثمارية بشكل كفاء وفي المجالات المرغوبة وفي إطار نظرة ديناميكية متكاملة لأهداف وقيود عملية التنمية وفي نطاق زمني محدد .

الفرع الثاني: العلاقة بين الطاقة الاستيعابية والأهداف الإنمائية

العلاقة تكون بين الطاقة الاستيعابية من جهة وبين تقدم عملية التنمية من جهة أخرى، فكلما تقدمت عملية التنمية كلما اتسعت عملية الاقتصاد على امتصاص إنفاقات الاستثمار، مما يترتب عليه تغير الطاقة الاستيعابية تبعا لتغير مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد.

إن التنمية تهدف إلى الارتفاع بمعدل الاستثمار، أي رفع معدل التراكم الرأسمالي كشرط ضروري للدخول في مرحلة النمو الذاتي. بينما تمثل الطاقة الاستيعابية قدرة الاقتصاد على امتصاص إنفاقات الاستثمار. بمعنى أنها تمثل القيود الواردة على قدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمار المستهدف .

(1) خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص55.

و على هذا النحو فإن الطاقة الاستيعابية قد تصبح قيّدا على عملية التنمية بل على العكس فإن أهداف التنمية هي التي تتحدد في ضوء الطاقة الاستيعابية.

وترتبطا على ذلك ظهرت بعض التعريفات التي تربط بين تقدم عملية التنمية وحجم الطاقة الاستيعابية. فنجد أن "مايبر" يقول: " إذا كانت عملية التنمية الاقتصادية تتقدم مع مرور الزمن فإن الطاقة الاستيعابية لهذا الاقتصاد سترتفع و حينئذ يتمكن الاقتصاد من استخدام رؤوس الأموال الأجنبية بكفاءة أكبر. "

وهذا يعني الربط بين تعاضم الطاقة الاستيعابية وبين تطور الاقتصاد وتقدمه، فإذا تفاقمت الطاقة الاستيعابية مع مرور الزمن دل ذلك على مدى تطور وتقدم الاقتصاد .

وفي دراسة أجراها كل من " تشنزي" و"ستوارت" عن المساعدات الأجنبية والتنمية الاقتصادية توصلوا إلى أنه: " إذا كانت الطاقة الاستيعابية تتسع مع مرور الزمن، فإن ذلك يعتبر مقياسا لتطور الاقتصاد وقدرته على استخدام رأس المال الأجنبي بكفاءة.(1) "

وفي هذا المعنى يقول "هوكين" أيضا أنه : " إذا اتسعت الطاقة الاستيعابية مع مرور الزمن فإنه يمكن اعتبار ذلك دليلا على تحسن الأداء الاقتصادي للدولة وزيادة قدرتها على استخدام رأس المال الأجنبي بشكل أفضل. "

وهذا يعني أن تلك المجموعة من التعريفات تربط تعاضم الطاقة أو القدرة الاستيعابية بزيادة قدرة الاقتصاد على استثمار رأس المال الأجنبي بشكل أفضل وبكفاءة أكبر، وأنه كلما اتسعت الطاقة الاستيعابية لدولة كلما دل ذلك على تطور الاقتصاد وزيادة قدرته على استثمار رأس المال بكفاءة .

المطلب الثاني: تفعيل عملية الابتكار والتطوير

الابتكار يمكن أن يحدث في أي قطاع من الاقتصاد، إلا أن الابتكارات التي تحدث على مستوى الشركات كان لها الفضل في جلب فوائد مباشرة جمّة على نمو الاقتصاد الوطني، ولذلك يركز الاهتمام فيما يلي على تقييم الابتكار في قطاع الشركات عموماً وعلى صعيد فرادى الشركات.

الفرع الأول: مفهوم وخصائص الابتكار

إن تحليل الابتكار تحليل قديم، والكتابات التي تتناول الابتكار كثيرة ومتنوعة، كانت هناك تعريفات كثيرة للابتكار .

لكنها كانت تتوقف على هدف المحللين واهتماماتهم، لكن معظمها ركز على الابتكار، من حيث صلته بالمنتجات والعمليات التكنولوجية.

1- مفهوم الابتكار:

(1) للمزيد انظر : - خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص56.

- حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الأرصدة العربية، دار الشايع للنشر، الكويت، 1978، ص 102-104

حسب المعجم الاقتصادي "Penguin Dictionary of Economics" يعرف الابتكار على انه "طرح منتجات و خدمات جديدة في السوق أو وسائل جديدة لإنتاجها، وتسبق الابتكار أبحاث قد تؤدي إلى اختراع ما يطور فيما بعد لخدمة السوق"⁽¹⁾.

وتعريف منظمة التعاون و التنمية الابتكار هو مجموع الخطوات العلمية و الفنية و التجارية و المالية اللازمة لنجاح تطوير و تسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، و الاستخدام التجاري لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث و التطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات⁽²⁾.

وهذا التعريف يختصر الابتكار في انه يشمل:

-تجديد و توسيع مجال المنتجات و الخدمات و الأسواق اللازمة لها و اعتماد طرائق جديدة للإنتاج

وعرضه و توزيعه

- إدخال تغييرات على الإدارة و تنظيم العمل و ظروف العمل و مهارات القوة العاملة.

وحسب أحمد بونفور الابتكار يجب أن يكون مرنا، ليس في معناه الكلاسيكي (ابتكار المنتجات أو الطرق) ولكن في معناه الشامل و العام حسب الوضعيات، التطبيقات، المراحل و المدخلات الموجودة من قبل. وهذا ما يعطي مقرب أوسع للابتكار الذي لا يقتصر على منتج أو خدمة جديدة".

ومن هذا المنظور أصبح للابتكار معنى أوسع، أي أنه على الأجير أن يطور معارفه من خلال ما يتوفر حوله من معلومات معرفية ثم عليه اختيار و معالجة هذه المعلومات.

2 - خصائص الابتكار

الابتكار عملية طويلة و تحتاج خبرات طويلة و موارد مالية. فهو يبدأ برغبة المؤسسات على تحقيق منتج حقيقي يحقق عائد مجزي إذا جرت من خلال الخطوات التنفيذية السليمة حتى تصل إلى الأسواق، و أهم خصائص الابتكار ما يلي:

1. المخاطرة (Risk) شيء أساسي في الإبداع أو الابتكار لأنه في معظم الأحيان لا يكون لدى المخترع علم أو معرفة بما سيتوصل إليه في المستقبل. ولكن في معظم الأحيان إذا توصل المخترع إلى شيء جديد و مفيد قابل للتسويق يكون العائد مجزي، وفي كثير من الأحيان يكون الفشل في الوصول إلى شيء جديد هو الواقع، ولذلك يجب الموازنة بين البحوث للتوصل للاختراع و بين دراسة المخاطرة للتوصل إلى أفضل و انسب الحلول للإبداع.

⁽¹⁾ R.E. Baxter and Evan Davis, The Penguin Dictionary of Economics, fifth edition London, 1992). p. 215

⁽²⁾ بلال بوجمعة، " أقطاب النظام الوطني للإبداع: دراسة الأولويات للرفع من الأداء الإبداعي في المؤسسات الاقتصادية بالدول النامية " مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول « L'innovation ou l'imitation:levier de croissance des entreprise dans les pays en voie de développement» UNIVERSITE DE SIDI BEL ABBES ;23 et24 Juin 2009.P6

2. الابتكار ظاهرة متعددة الأبعاد معقدة وترتبط بالسياق الذي تتم فيه، وأهم ما يميزها، أساساً، هو التغيير، ومن ثم لا بد من تمييزه عن الاختراع، فالاختراع لا يؤدي بالضرورة إلى الابتكار أو التجديد لكننا غالباً ما نخلط بين المفاهيم، فالاختراع "... فكرة، أو رسم، أو نموذج لتجديد أو تحسين جهاز، أو منتج، أو عملية، أو نظام"، بينما التجديد لا يحدث إلا عند استغلال اختراع أو فكرة جديدة استغلالاً تجارياً، وهو يحدث عند أول تداول تجاري للمنتج الجديد أو العملية الجديدة، أو النظام الجديد، أو الجهاز الجديد، ويحدث الابتكار أو التجديد عندما يُطرح في السوق منتج جديد، أو منتج خضع لتغيير ما، أو عندما تستخدم في الإنتاج التجاري عملية جديدة، أو عملية خضعت لتغيير، فعملية الابتكار أو التجديد هي الجمع بين أنشطة مختلفة (كالتصميم، والبحث، ودراسة السوق، وتطوير أساليب الإنتاج، وتغيير الهيكل التنظيمي، وتطوير العاملين، وغيرها) وهي أنشطة ضرورية لتطوير المنتج الجديد أو عملية الإنتاج ودعمهما.

3. الابتكار بمثابة استعداد (Aptitude) أو قدرة عقلية مركبة (Complex Ability) من أهم مكوناتها⁽¹⁾:

- الطلاقة (Fluency) وتتمثل في غزارة الأفكار.

- المرونة (Flexibility) وتتمثل في تنوع الأفكار.

- الأصالة (Originality) وتتمثل في ندرة الأفكار.

وهناك علاقة وثيقة بين الذكاء والابتكار. ويتمثل الذكاء في القدرة على إدراك العلاقات المجردة بين الأشياء أو الموضوعات، وفي القدرة على التعلم وحدة الفهم وسرعته ودقته وصوابه، ويوجد شبه اتفاق بين الباحثين على أنه من أجل تحقيق نتائج إبداعية عالية لابد من حد أدنى من الذكاء*.

4. يفرق الباحثون بين الابتكار الجذري و الابتكار التراكمي؛ أما الابتكار التراكمي فيقوم على إدخال تحسينات صغيرة نسبياً في المنتجات و العمليات والإجراءات التي تكون خصائصها التكنولوجية قد سبق تحسينها أو تحديثها كإضافات قائق متطورة من الإلكترونيات .

ينجم النمو في اقتصاد مؤسس على المعرفة من عملية الابتكار في المنتجات أو طرق الإنتاج الكثيفة بالمعرفة والذي يقودنا لأسباب عديدة لإدماج المساهمات الفكرية المؤسسة لنظرية النمو الداخلي أي يتحدد Solow فإذا اعتبر التقدم التكنولوجي عاملاً خارجياً في نموذج، croissance endogène، خارج النموذج ومستقل عن الآليات والمتغيرات الاقتصادية، فإنه حسب النموذج الجديد يعد التقدم التكنولوجي متغيراً داخلياً.

(PTF) للعوامل بنمو الإنتاجية الكلية المعرف Le residu de Solow (ويمثل متبقي سولو

(1) رضا السيد، (2007) قياس وتطوير أداء المؤسسات العربية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، ص 136
*الحد الأدنى من الذكاء يتراوح بين مستوى الذكاء فوق المتوسط إلى المستوى الجيد (6-7 درجات من العشر درجات فوق المتوسط على الأقل)

ما بين 50 إلى 70 % من النمو الاقتصادي على طول الفترة والذي يمكن تفسيره:

- الاستثمار في رأس المال البشري
- البنية التحتية العامة والخاصة ذات الأداء الجيد
- التقدم التكنولوجي أو الابتكار

الفرع الثاني: الاستراتيجيات المقترحة لدعم عملية الابتكار والتطوير في للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تعني إستراتيجية الابتكار والتطوير إيجاد طرائق جديدة للقيام بالأعمال, ويمكن أن يعني ذلك تطوير منتجات وخدمات فريدة من نوعها، أو دخول أسواق متخصصة مميزة أو منافذ معينة من السوق، كما يمكن أن تشمل هذه الإستراتيجية إجراء تغييرات جذرية في عملية أو أكثر من عمليات الشركة كإنتاج السلع والخدمات أو توزيعها بطريقة جيدة و قد يدخل ذلك حد إدخال تعديلات هيكلية أساسية.

حيث وفي ظل الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والتنافسية أصبحت المؤسسة الاقتصادية ملزمة بالبحث والتطوير والإبداع والتجديد... في مختلف و وظائف ومجالات الإنتاج والعمليات والإدارة والتنظيم وتسيير الموارد المادية والبشرية وطرق الصنع و بما يساعد في التحكم الأمثل في الإنتاج كما ونوعا وتكلفة، وبالتالي تحسين أداء المؤسسة، مما تسمح لها بالتغلب أو مواكبة على الأقل ما يفرزه الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد المعرفي من سلع وأساليب إنتاج جديدة بمواصفات جد متطورة، فوظيفة البحث والتطوير تعمل بلا شك على تدارك الفجوة التكنولوجية التي يسببها الاقتصاد الرقمي، خاصة في ظل غياب النقل الحقيقي للتكنولوجيا من الدول المتطورة إلى الدول المتخلفة.

ولكن الوضعية غير المشرفة في مجال الابتكار والتطوير، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، ومن هنا تبرز حاجة الجزائر إلى الاستثمار في مجال الابتكار والتطوير وفي العمليات الهادفة إلى تكوين رأس مال بشري حقيقي مستقر داخل البلد، وهذا بالنظر إلى العلاقة الهيكلية البارزة بين الابتكار وإحراز النمو الاقتصادي لدى المؤسسات، ولن يتأتى هذا إلا إذا توفرت مستلزمات أساسية نجمها في⁽¹⁾:

(1) أ. بلال بوجمعة & أ.د. شريف شكيب أنور ، تفعيل عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: أمام التحديات الراهنة الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر

1- تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيدا لرأسمال

البشري أحد المحددات الإستراتيجية لتطوير المؤسسات بصفة عامة، وفي هذا الإطار يجب:

• إنشاء مرصد وطنية ومؤسسات للعلوم و التكنولوجيا والابتكار، ووظيفتها رسم الاستراتيجيات

الوطنية لنتمين و تطوير رأس المال البشري قوميا وقطريا، ويكون من اختصاصها ما يلي:

- رفع و زيادة الأموال المخصصة للبحث والتطوير والموجهة للجامعات ومراكز البحوث.

- تدعيم البحوث العلمية لدى القطاع الخاص، من خلال الإجراءات والحوافز الجبائية للمؤسسات

التي تبحث وتتطور.

2 - توعية المستثمرين بأهمية مساهمة الابتكارات في عملية التنمية الاقتصادية من خلال:

- تقييم القيمة المضافة من عناصر الملكية الفكرية على المنتج.

- يجب على المؤسسات أن يكون لديهم إمكانية تحديد ما إذا كانوا يمتلكوا أحد عناصر الملكية

الفكرية وكيفية تقييمه كأحد عناصر رأس المال.

- إنشاء سوق للابتكارات وقاعدة معلومات عن التقنيات الحديثة لتقديمها للمؤسسات التمويلية

الباحثة عن فرص استثمار جديدة.

3- العمل على تطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، لأنه عليه أن تدرك كما أشار عالم الإدارة

الأمريكي أن " الصناعات المعرفية، الأفكار منتجاتها والبيانات مواردها والعقل البشري أدواتها"⁽¹⁾.

4- التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث وبين المؤسسات الصناعية وذلك لتلبية احتياجات سوق

العمل، والعمل على:

- حث الشركات ومراكز الأبحاث والجامعات على استخدام المعلومات الفنية المتوفرة في براءات

الاختراع وتدريبهم على كيفية حماية عناصر الملكية الفكرية التي في حوزتهم.

- معظم التكنولوجيا تأتي وتنتج من الشركات التي لديها فكر تقدمي ومن مراكز الأبحاث ومن

الجامعات ولذلك يجب الربط والتعاون بينهم.

- عقد اتفاقات لوضع إطار للتعاون الهدف منها هو خلق قنوات اتصال بين الجامعات ومعاهد

البحث العلمي وبين المؤسسات الاقتصادية.

(1) لمعرفة.... موجودة في الموقع.، (date de consultation 2008/07/21/، www.balagh.com/

- تعليم التلاميذ كيفية الاختراع عن طريق الممارسة وتنمية قدرتهم الإبتكارية واستخدام المعلومات المتوفرة من البراءات والتعريف بحقوق الملكية الفكرية
- 5- تخصيص جزء من استثمارات المؤسسات الاقتصادية للبحث والابتكار في مختلف نشاطات المؤسسة، وتوفير مستلزمات المناخ التعاوني الذي يسمح بتلقي الأفكار والاقتراحات خاصة من العاملين.
- 6- حماية و تسويق نتائج البحوث العلمية من خلال ثقافة وآلية للحماية الفكرية والإبداعية لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- 7- تشجيع الإبداع والتطوير والتجديد والإضافات والتحسينات... وأن لا تترك هكذا كعمل فردي؛ بل يثمن كل مجهود وفق إطار رسمي داخل المؤسسة ويعتبر وظيفة مركزية يجب أن يحفز.
- 8- إنشاء خدمات لتشجيع الابتكار Innovation Support Services الغرض منها:
 - تسلم وتقييم المشروعات الإبتكارية.
 - تقييم مدي احتمال نجاح المشروعات.
 - مساعدة المشروعات الواعدة.
 - توفير مساعدات وإتاحة المعلومات المتخصصة، وتوفير الاستشارة والتوجيه الصحيح للمبتكرين.
 - توفير كافة الإرشادات اللازمة للمبتكرين.
 - ربط المستثمرين بالمبتكرين لتمويل المشروعات الإبتكارية وذلك بإعداد 31 قواعد بيانات للمخترعين والمستثمرين والتوفيق بينهم.
- 9- فالمنظمات وفق الإستراتيجية الإبتكارية إما أن تكون قائدة أو تابعة أو نسخة مكررة، والقيادة مهمة صعبة وعسيرة ينبغي بذل الجهود من أجل الوصول إليها.
- 10- تخصيص أموال كافية لتجسيد الإنجازات البحثية والتطويرية والإبداعية التي تمت في مخابر ومؤسسات البحث والتطوير وغير مجسدة في حيز لاستثمار.
- 11- يجب على الحكومات إعداد وتبني سياسة لتنشيط الابتكارات منها:
 - دعم الابتكارات من خلال مؤسسات متخصصة لتقديم الخدمات، وتمويل بعض هذه الابتكارات وإلغاء الضرائب من عليها.
 - يجب على الحكومات إعداد وتبني سياسة لتنشيط الابتكارات.
 - التركيز على الإجراءات الفعالة لدعم الابتكارات والبرامج البحثية ونقل التكنولوجيا.
 - تبسيط القوانين والتنسيق بين الوزارات لخلق مناخ لتشجيع الابتكار.
 - رصد ميزانية لتقديم المساعدات الفنية والمالية لحث المؤسسات على الاختراع وتسجيل الاختراعات.

12- العمل على تشجيع وتطوير مقاولات ذات صبغة ابتكاريه: وذلك من خلال تثمين البحث والابتكار، وهذا عن طريق توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة، وكذا الاستفادة من الخدمات الاستشارية وتمثل حاضنات المشاريع الابتكارية ومشاتل المقاولات الابتكارية أمثلة لبيانات توفر فرص النجاح لعملية الابتكار وخاصة عند بداياتها. ولتفعيل الأفكار والابتكارات الصالحة للتطبيق ينبغي العمل على ما يلي¹ :

- التعاون مع أكثر العملاء ابتكارا في تصميم منتجات جديدة والعمليات مستحدثة
- تمكين العملاء من التعاون في حل المشكلات التي تواجه كل منهم في استخدام منتجات المؤسسة، وتطوير الحلول التي تقدمها المؤسسة لهذه المشكلات والتوسع في منتجاتها للوفاء باحتياجاتهم
- تزويد العملاء بالأدوات اللازمة لتصميم حلول مفصلة لمشكلاتهم فيما يتعلق باستخدام منتجات المؤسسة

المطلب الثالث: دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة

تتبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة للاستفادة من استخدامات المعرفة بما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء، وذلك لمواكبة متطلبات الاندماج في اقتصاد المعرفة، إضافة إلى التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الميزة التنافسية تعني عدم حاجة البلد لميزة نسبية* لكي ينافس في الأسواق الدولية، وإنما تنافس من خلال الاعتماد على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم أهمية المعرفة في ذلك.

الفرع الأول: الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية في اقتصاد المعرفة

تتجسد إحدى السمات الأساسية في اقتصاد المعرفة في تزايد تركيز القيمة المضافة بعيداً عن حلقات الإنتاج (لاسيما الإنتاج المعتمد على كثافة العمالة)، لصالح الحلقات أو المراحل المعتمدة على الكثافة التكنولوجية والمعرفية في سلسلة القيمة. وبناء على ذلك أصبحت هذه العوامل تشكل الطريق الحديث high road للمنافسة، المصحوبة بزيادة القيمة.

(1) Patricia B. Seybold, Outside Innovation: How Your Customers Will Co-Design Your Company's Future, Publisher: Collins, ISB0061135909, October 2006, P: 432

* التي تتمثل تقليدياً في ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية وموقع جغرافي تسمح لها بإنتاج رخيص تنافسي. هذه العوامل بدأت تفقد أهميتها بشكل سريع ومتزايد، من خلالها فقدان الميزة التنافسية للمنافسة بسهولة

المفهوم الأساسي للميزة التنافسية يرجع إلى "Chamberlin" سنة 1939، ويعتبر Selznick من ربط الميزة بالمقدرة التنافسية سنة 1959، وبعد ذلك جاء التطور التالي للميزة حينما وصف Schendel " و " Hofer " الميزة التنافسية بأنها الموضع الفريد الذي تطوره المؤسسة مقابل منافسيها عن طريق نمط نشر الموارد، وبعد ذلك جاء " Day " سنة 1984 و " M.PORTER " سنة 1985 ووضعوا الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية، حيث اعتبروا الميزة التنافسية هدف الإستراتيجية المتغير التابع، وليس شيء يستخدم ضمن الإستراتيجية، وتبريرهم لذلك هو أن الأداء المتفوق يرتبط بالميزة التنافسية" Reed و " Defillipi " سنة 1990.

ولقد وضع أستاذ إدارة الأعمال الأمريكي "مايكل بورتر" "MICHAEL PORTER" (1) صاحب

نظرية الميزة التنافسية نموذجا لقياس التنافسية بالاستناد إلى الأسس الجزئية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.

وفي ظل تصاعد الدعوة إلى دفع القدرة التصديرية للدول، قام بورتر بتطوير منهجه وتطبيقه على مستوى الاقتصاد الكلي لبيان لعوامل التي تكسب منشآت اقتصادية بعينة مزايا تنافسية في التعامل في أسواق عالمية(2) وانطلاقا من ذلك صنف "بورتو" العوامل المحددة للميزة التنافسية في نشاط معين بأربع مجموعات تتمثل في ما يلي(1):

- ظروف عوامل الإنتاج ومدى توفرها.
- ظروف الطلب من حيث حجمه وأهمية تأثيراته وأنماطه.
- وضع الصناعات المرتبطة والمساندة لذلك النشاط ومدى وجودها.
- الوضع الاستراتيجي والتنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.

وبناء على أن مفهوم القدرة التنافسية واسع ويتجه نحو ثلاثة مستويات (المؤسسة، القطاع، الدولة)*

(1) منير الحمش، الأبعاد الدولية والنظرية للمزايا التنافسية، أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية، دمشق-2007/08/72-

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ص43.

(2) فادية عبد السلام، المزايا التنافسية للمنتجات الصناعية العربية، أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات الصناعية العربية،

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 26-08-2007. ص43

فالتنافسية على صعيد المؤسسة تسعى إلى كسب حصة في السوق الدولي، تختلف عن التنافسية لقطاع متمثل بمجموعة من الشركات العاملة في صناعة معينة، وهاتان الأخيرتان تختلفان عن تنافسية دولة تسعى إلى تحقيق معدل مرتفع ومستدام لمداخيل الأفراد، وعليه سنكتفي بتناوله من جانب الدولة الذي يهمننا في هذه الدراسة.

مفهوم التنافسية على مستوى الدولة يتعادل مع مصطلح رفاهية الدولة، وأن تنافسية الدولة تتسع لكي تشمل على العديد من العوامل مثل الإنتاجية والابتكار التكنولوجي والاستثمارات وأسعار الصادرات والواردات وميزان رأس المال وظروف العمل والضرائب و الاستقرار السياسي، وغيرها من العوامل⁽²⁾.

ويعرف تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، أن القدرة التنافسية هي قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني.

ويشير بورتر إلى أن المفهوم الوحيد الشامل للتنافسية على مستوى الدولة هو إنتاجية الدولة، وأن رفع مستوى المعيشة داخل الدولة يتوقف على قدرة شركات الدولة على تحقيق مستوى مرتفع من الإنتاجية وزيادتها عبر الزمن، الأمر الذي يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع ومستمر لدخل الفرد. وانطلاقاً من أن مفهوم التنافسية يستخدم على مجال واسع معايير متفاوتة وغير محددة، و احتوائه على الكثير من المتغيرات الاقتصادية وغيرها، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها تتمثل في الكيفية التي تستطيع بها الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تمييزها عن منافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم. وبالتالي فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية محصلة لعوامل عديدة متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

الفرع الثاني : محددات استدامة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل اقتصاد المعرفة

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فإن أهم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار

(1) أ. بوجمعة بلال & أ. محمد مسعودي، التحالفات الإستراتيجية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-ص10، منتدى جامعة عنابة،2008.

* إن العلاقة ما بين التنافسية على الأصعدة الثلاثة المذكورة، المنشأة، القطاع والدولة هي علاقة تكاملية، بحيث أن أحدها يؤدي إلى الآخر، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدره تنافسية على الصعيد الدولي، وبالتالي الوصول إلى مستوى معيشة أفضل على صعيد الدولة.

(2)UNCATAD,Environment ,International competitiveness and development lessons from Epirical studies TD/B/WG,6/10, 12 sep,No (7964C1),1995,p4

الأجنبي لما لهما من أثر كبير في رفع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية.

وفي تحليل Porter تسأل عن المحددات الأساسية التي تضمن توافر بيئة محلية مواتية لخلق القدرة التنافسية؟

ومن خلال الإجابة بين Porter أن مصادر القدرة التنافسية المستدامة هي:⁽¹⁾

- ضرورة تحديد المؤسسة لأهدافها في نطاق مجال نشاطها، أي تتبنى إستراتيجية محددة لتحقيق ميزتها التنافسية و ضمان استمراريتها (إستراتيجية خفض التكلفة، تنويع المنتج، التركيز، ...)
- أن تتعامل المؤسسة مع كافة الأنشطة التي تقوم بها (إنتاج، تسويق، توزيع، خدمات ما بعد البيع)، على أنها حلقات في سلسلة واحدة (سلسلة القيمة).

أما المحددات الرئيسية للقدرة التنافسية لمؤسسة فهي كالاتي:

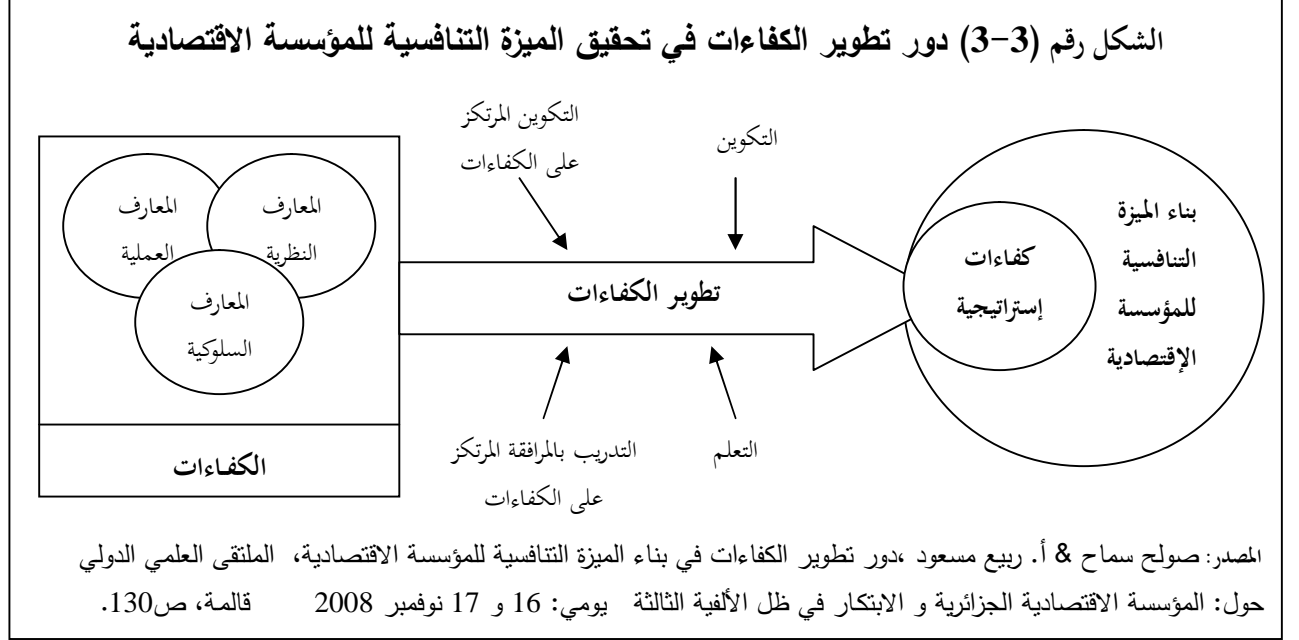
- عوامل الإنتاج كأحد محددات القدرة التنافسية، لا يمكن الاعتماد في خلق القدرة التنافسية للمؤسسة على عوامل الإنتاج فقط، فقد تقود الندرة النسبية لعوامل الإنتاج و تدفع المؤسسة إلى الخلق و الابتكار، بل أنها تشكل أحد محددات الميزة التنافسية و التي يمكن الحصول عليها من خلال الخلق و التجديد أو الاستيراد من الخارج عند الضرورة.
- الطلب المحلي كأحد محددات القدرة التنافسية. ضرورة دراسة خصائص الطلب المحلي ونوعيته ومدى تقدمه وسرعة تشبعه وقدرته على أن يعكس الذواق العالمية، فوجود طلب أكثر تطورا وتعقدا وسريع التشبع و يتفق مع متطلبات السوق العالمي كثيرا ما يدفع على التجديد و التطوير الذي هو جوهر التنافسية.
- إستراتيجية المؤسسة و أهدافها و سيادة المنافسة المحلية.

يتضمن هذا المحدد الدور الهام الذي تلعبه المنافسة في السوق المحلي في صناعة القدرة التنافسية للمؤسسة، إذ تدفع المنافسة المحلية المؤسسات على البحث عن صور لمنافسة غير السعرية، من خلال التجديد و التطوير و رفع مستوى الكفاءة و جودة المنتج، ومن ثم فنجاح المؤسسة في التنافس محليا يؤهلها للولوج إلى الأسواق الدولية.

وتلعب عملية تطوير الكفاءات دورا هاما في تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد مبني على المعرفة، وتعني الكفاءة أو الكفاءات مجموعة من المعارف النظرية والعملية والسلوكية التي تتجمع في تنسيق ديناميكي يفرض على المؤسسات اليوم صقلها وتطويرها من خلال العديد من أساليب التكوين والتطوير والتعلم والتدريب، والتي تمس مختلف الجوانب العملية والسلوكية والعلمية للكفاءة، حيث تساهم

⁽¹⁾ منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية و محدداتها، مركز البحوث و الدراسات الاقتصادية و المالية، سلسلة أوراق اقتصادية

هذه الأساليب في خلق كفاءات إستراتيجية متجذرة في ثقافة المؤسسة مشكلة بذلك واحدة من موارد المؤسسة المعرفية في ظل سياق اقتصادي عالي التنافسية، ويمكن توضيح دور تطوير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية من خلال الشكل التالي:



ولبناء قطاع عربي تنافسي ، لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية(1) :

1- المحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة .

تشير البحوث والأدبيات الحديثة حول الدول النامية أنه توجد حاجة ماسة لخلق بيئة عامة داعمة للاستثمار الخاص، وكذلك لتأسيس الشركات، ونموها ويجب على الحكومة أن تسرع جهودها الرامية إلى إزالة أوجه الخلل التي تشوب السوق وتعالج اخفاقات السوق (Market failures) في الاقتصاد بوجه عام .

2- التكامل الوثيق بين السياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية، والتعليمية .

لإقامة تلك الأواصر من التعاون، يجب أن يتم التغلب على العوائق المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية، وانعدام التنسيق بين الأطراف المختلفة . فبدون وجود أواصر فعالة للتنسيق بين السياسات ، وكذلك بين المؤسسات والأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ، سنظل جهود التنمية مشتتة، ومفككة، وغير مترابطة، ولن يكون لها سوى تأثير ضئيل - إن وجد - على القدرة التنافسية للقطاع .

3- تطوير وتنمية البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي .

(1) راجع حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة ،مجلة علوم إنسانية،السنة 5،العدد 35 خريف 2007 ، هولندا .
WWW.ULUM.NL

مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهاري في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية، أصبحت البنية الأساسية العلمية والتعليمية أهم عامل اقتصادي في عالم اليوم . فبدون قوة عاملة على درجة عالية من التعليم والمهارة، وأساس قوي من البحث والتطوير و الابتكار، والتعليم المستمر، والروابط القوية بين العلم والتعليم من جهة وبين العمل الاقتصادي من جهة أخرى، ستظل القدرة التنافسية تتآكل على المدى الطويل وينبغي أن يتخطى الدور الحاسم للنظام التعليمي على وجه الخصوص هذه الوظيفة الاقتصادية المباشرة.

الفرع الثالث: العلاقة بين التنافسية والأهداف الإنمائية

في البلدان الصناعية المتقدمة يمكن للمنشأة المنتجة زيادة قدرتها التنافسية دون اللجوء الى اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني, كما يمكن للمنتجات الوطنية على المستوى الوطني تحسين قدرتها التنافسية دون الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية أساسية للاقتصاد الوطني، لكن الحديث عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في بلد نام (كما هو حال البلدان العربية) غير ممكن بمعزل عن إجراء تغييرات هيكلية أساسية في الاقتصاد الوطني و في المنشآت المنتجة ذاتها، و هذه التغييرات تقع في صلب عملية التنمية⁽¹⁾. لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكله اقتصادياتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال .

ويفترض العمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمنتجات الوطنية توفير ما يحتاجه الإنتاج المحلي أو جزء هام من هذه الحاجة. فضلا عن توفير قسما منها للتصدير إلى الأسواق الخارجية، لتأمين مصادر من القطع الأجنبي اللازم لعملية التنمية. وهذا ما يقود إلى أحد القضايا الرئيسية للتنمية أ لا وهي قضية كفاية أو وفرة الإنتاج الوطني.

وتعتبر قضية تحقيق فائض اقتصادي ودرجة عالية من النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وزيادة إنتاجية العمل ومن ثم تخفيض كلفة المنتج الوطني, تعتبر هذه القضايا جميعها من القضايا الرئيسية للتنمية الشاملة، وهي بذات الوقت من قضايا تطوير المنتج الوطني وزيادة القدرة التنافسية. وهذا الأمر يرتبط على نحو وثيق بإعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وتعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني.

ومن هنا تأتي العلاقة الوثيقة بين تحقيق التنمية، وتحقيق القدرة التنافسية، ذلك أنه من الصعب تحقيق الارتقاء بمستوى الإنتاج الوطني من حيث الكمية والنوعية، وبالتالي تحقيق القدرة التنافسية للمنتج الوطني, ما لم تتحقق خطوات جديّة لتنشيط عملية التنمية الشاملة. ويظل من المهم توجيه الجهود في إطار جهود

(1) منير الحمش، مرجع سابق، ص 48

التمية نحو إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي الوطني، وتحريك وتفعيل المحددات الهيكلية لتوسيع وعميق القاعدة الإنتاجية للمجتمع ولزيادة كفاءة الإنتاج الوطني، وبالتالي تطوير المنتج الوطني وزيادة قدرته التنافسية في الداخل و الخارج.

الخاتمة

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل اقتصاد المعرفة آخذة في التوسع والانتشار في الدول النامية لتحقيق طفرة تكنولوجية كبرى، ستساهم في تحديث اقتصادات هذه الدول، ولجني ثمار الفرص إلي يتيحها اقتصاد المعرفة.

أما بالنسبة للجزائر، فوضعيتها السيئة في مؤشرات في هذا الاقتصاد الجديد حسب ما خلصنا إليه في هذا الفصل، يطرح تحديات كبيرة، فالفجوة المعرفية كبيرة، لكن مواعد الاندماج وفرصة التأهيل تفرض حتمية التفكير في الرفع من مرتكزات اقتصاد المعرفة - (والتي تشمل التعليم والابتكار، والبنية المعلوماتية، والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي) - إذا كانت تطمح إلى التنافس مع بداية الألفية الثالثة، وما تحمله هذه الألفية من ملامح جديدة، لعل من أهمها سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة، وذلك حتى نقلص من التأخر المسجل في مؤشرات اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر، ونوصي بالاستفادة من التجربة التايلندية بالنسبة لسياسة استهداف الاستثمار.

ومن تم لتحقيق الجزائر الاندماج في اقتصاد المعرفة عليها العمل على تحقيق نوع من التكامل الاقتصادي خاصة بين مواردها البشرية وثرواتها المادية (النفط)، من خلال التركيز على البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا وإتباع سياسات اقتصادية رشيدة لتوظيف المعرفة، وتجاوز المعوقات التي تعترض إنتاج المعرفة العلمية والتقنية كمدخل أساسي لاقتصاد المعرفة.

خاتمة الباب الأول:

تناولنا في هذا الباب الإطار النظري لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة. بداية ذلك بالفصل الأول الذي عالجت فيه سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها بالأهداف الإنمائية في الفكر الاقتصادي، وذلك على ثلاثة مستويات. درسنا في المستوى الأول مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي التنموي، حيث ينطوي مفهوم سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر على استخدام المواد الترويجية المختلفة لجذب أنواع معينة من الاستثمار الأجنبي المباشر، بدلا من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية محددة مثل تحسين المستوى لتكنولوجي وتنمية الصادرات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك للاستفادة من مزايا الموقع وخفض مخاطر الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه تحليل مفاهيم الأهداف الإنمائية محل الدراسة، أولاً، النمو الاقتصادي. حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة زمنية معينة. وثانياً، الصادرات غير النفطية هو عملية إخراج السلع والخدمات خارج حدود الدولة، وبيعها بصفة رسمية مقابل قيمة مالية مقدرة عادة ما تكون بالعملة الصعبة

في حين تناولنا في المستوى الثالث التحليل النظري لأهمية سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر كما أبرزت نماذج النمو الاقتصادي المختلفة العوامل التي تحدد الاستثمار، فنجد أن الاستثمار حسب "هارود ودومار" دالة في التغيرات في مستوى الدخل، وذلك نتيجة ثبات علاقة الادخار بالدخل وبالتالي يتحدد الاستثمار بمستوى الدخل ومستوى الادخار، وأن زيادة الاستثمار والعمالة والتقدم التكنولوجي في ظل العمالة الكاملة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

واتضح أيضاً أن سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل على تنمية الصادرات، ذلك لأن الانفتاح و تحرير التجارة يحفز بشكل قوي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه للتصدير.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فتناولنا فيه مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستراتيجيات الإنمائية في الجزائر وذلك على ثلاثة مستويات. درسنا في المستوى الأول الاستراتيجيات التنموية خلال المخططات الإنمائية (1967-1989) ، حيث سخرت لها إمكانيات مالية ضخمة، وتمت هذه الجهود من خلال خطة تنموية طويلة المدى، لكن إن النتائج المحققة من الأهداف الإنمائية لم تكن في مستوى الطموحات المستهدفة.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه الاستراتيجيات التنموية بالجزائر في ظل اقتصاد السوق والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000)، حيث أن حتمية تغير النمط الاقتصادي في الجزائر والتحول إلى اقتصاد السوق ، كان سببه جملة من المبررات من بينها فشل الإصلاحات الذاتية (إعادة هيكلة المؤسسات، استقلالية المؤسسات) و استمرار الاختلال الهيكلي زادت حاجة الجزائر للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطور علاقتها معها اعتبار من سنة 1989 بتطبيق بعض الإصلاحات صدر العديد من القوانين تعد لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا وتجلي ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العامة وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.

في حين تناولنا في المستوى الثالث إستراتيجية الإنعاش الاقتصادي (2001- 2014) و مكانة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية، حيث وضعت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001- 2014)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ،وبرنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) ، وبعد تحليل تلك البرامج تبين أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة (2001- 2011) في تحقيق النمو الاقتصادي وفي الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للنتائج الداخلي الخام.

أما الفصل الثالث من هذا الباب فتناولنا فيه آليات تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في ظل توجه الاقتصاديات نحو اقتصاد المعرفة، وذلك على ثلاثة مستويات. درسنا في المستوى الأول مساهمة اقتصاد المعرفة في نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تبين أن اقتصاد المعرفة هو الذي يدور حول الحصول على المعرفة، واستخدامها، وتوظيفها، وإبداعها وابتكارها ، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من أجل الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية المتطورة، واستخدام العقل البشري ك رأس للمال المعرفي، لإحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه بنية اقتصاد المعرفة بالجزائر و مدى ملاءمتها لانجاز سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر. وتبين أن وضعية الجزائر سيئة في مؤشرات في هذا الاقتصاد الجديد، فالفجوة المعرفية كبيرة، في حين تناولنا في المستوى الثالث إجراءات مكملة لتفعيل سياسة الاستهداف في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث تبين مواعيد الاندماج وفرصة التأهيل تفرض حتمية التفكير في الرفع من مرتكزات اقتصاد المعرفة - (والتي تشمل التعليم والابتكار، والبنية المعلوماتية، والحافز

الاقتصادي والنظام المؤسسي) وذلك حتى نقلص من التأخر المسجل في مؤشرات اقتصاد المعرفة بالنسبة للجزائر، وبالتالي الوضعية غير المشرفة في مجال الابتكار والتطوير، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، ومن هنا تبرز حاجة الجزائر إلى الاستثمار في مجال الابتكار والتطوير وفي العمليات الهادفة إلى تكوين رأس مال بشري حقيقي مستقر داخل البلد، وهذا بالنظر إلى العلاقة الهيكلية البارزة بين الابتكار وإحراز النمو الاقتصادي لدى المؤسسات، ولن يتأتى هذا إلا إذا توفرت مستلزمات أساسية، تشمل تطوير و تنمية الموارد البشرية حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيل الرأسمال البشري أحد المحددات الإستراتيجية للاندماج في اقتصاد المعرفة.

الباب الثاني:

الإطار التطبيقي لسياسة

استهداف الاستثمار الأجنبي والأهداف الإنمائية محل الدراسة في الجزائر

مقدمة الباب الثاني:

إن تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها في أي اقتصاد يجب بداية أن يرتكز على إستراتيجية واضحة ومتكاملة المعالم، بحيث تكون هذه البرامج أداة هامة وفعالة. كما يجب أن تحدد الأهداف الرئيسية لتلك البرامج بصورة واضحة، وتحدد الإجراءات التنفيذية لتحقيق الأهداف المنشودة. إضافة إلى تحديد المسؤوليات الكاملة لكل من القطاع العام ممثلا بالدولة، ومؤسساتها وأجهزتها من جانب، والقطاع الخاص ممثلا بالشركات الصناعية والاتحادات المهنية.

وفي الجزائر تعتبر عملية تنمية الصادرات غير النفطية من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. فاتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتنمية صادراتها، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو مالي، وتدعم هذه الإجراءات بإصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير، وفيما يخص التشجيعات المتعلقة بالضرائب فتتمثل في جملة من الإعفاءات سواء يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة والتي تقوم بالتصدير و هذه الإعفاءات تمس الضرائب المباشرة و كذلك غير المباشرة.

وبالتالي، فتحقيق تطور الصادرات غير النفطية، والنمو الاقتصادي بالجزائر في ظل سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، يستوجب بصورة عامة تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها في الجزائر بغية تخفيض الإسهام النسبي للنفط في الناتج المحلي الإجمالي و تأثير تقلبات إيرادات النفط في مجموع الإيرادات والصادرات، و هذا يعني أن تشمل تلك السياسة على:

- تطوير البنية التحتية ، كقاعدة أساسية لنمو الاقتصاد غير النفطي .
- الاستفادة من المزايا النسبية في الموارد النفطية، من خلال تطوير صناعات تحويلية كثيفة الاستخدام لرأس المال.
- العمل على تطوير القطاعات والخدمات الإنتاجية، بما في ذلك الزراعة والتجارة.

ولربما كان القلق إزاء الأجل الذي تدومه الموارد النفطية هو الذي دفع إلى الإسراع في تطبيق سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الزيادة المتكررة لاحتياطيات النفط، كان بالنسبة لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خيرا وشرا معا.

فصادرات النفط وفرت أموال الاستثمار اللازمة لتطوير البنية التحتية ومختلف قطاعات الاقتصاد الإنتاجية، لكن عدم استقرار إيرادات النفط عرقل فعالية تلك السياسة. في حين أن هبوط إيرادات النفط خاصة بعد أزمة 1986 وانخفاض أسعار النفط وما شكله من اللاستقرار في صادرات الجزائر ومن تم حجم النمو الاقتصادي، جعل من سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر حلا لتحقيق تلك الأهداف الإنمائية.

من هذا المنطلق تحاول الدراسة القياسية اختبار تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والصادرات غير النفطية في الجزائر، من خلال التحليل الوصفي لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة للتأكد من شكل العلاقة بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة ، وإجراء التصحيح اللازم لذلك، ثم ننتقل للتعرف على نوعية هذا التأثير (بالإيجاب أو بالسلب)، بما يمكن صانع القرار في الجزائر من توجيه سلة الحوافز والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات ذات التأثير الكبير على النمو في المستقبل، وبالشكل الذي يساهم في إحداث دور ريادي له على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفي هذا السياق ، يتم التعرض في هذا الباب إلى الفصول التالية:

الفصل الرابع تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعها، الموقف التنافسي وإجراءات تنميتها.

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل السادس: الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة.

الفصل الرابع:

تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعا،

الموقف التنافسي وإجراءات تنفيذها.

الفصل الرابع: تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعها، الموقف التنافسي وإجراءات تنميتها.

المقدمة:

يعد قطاع التصدير في أية دولة كانت من القطاعات الاقتصادية الهامة، خاصة أنها لا توجد دولة من دول العالم تستطيع أن تستغني عن بقية الدول الأخرى، خاصة التي لا تستطيع أن تنتج ما تحتاج إليه من سلع وخدمات محليا أو ليست لديها ميزة نسبية في إنتاجها. وعلى هذا الأساس حتى تستطيع أي دولة من استيراد ما تحتاج إليه، فلا بد أن يتوفر لديها قطاع تصديري للمنتجات المحلية لتغطية حاجاتها المختلفة من الاستيراد.

والأهم من ذلك، أن القطاع التصديري غير الفطري في الجزائر يلعب دورا بارزا في تقليل التبعية الاقتصادية للخارج خاصة بعد أزمة 1986 وانخفاض أسعار النفط وما شكله من الاستقرار في صادرات الجزائر، فأهمية الصادرات غير النفطية الجزائرية تتمثل في مساهمتها في النمو الاقتصادي من خلال تجنب التقلبات المتكررة في قيمة الصادرات الإجمالية، ومن خلال قدرتها على تنمية الحويلة الذاتية من العملات الأجنبية لسداد فاتورة الاستيراد من السلع الإنتاجية اللازمة لدفع عجلة التنمية المحلية من ناحية وإقامة مشاريع إنتاجية جديدة من ناحية أخرى .

ومن هنا فان متطلبات تنمية القدرات التنافسية للصادرات الوطنية يصبح مطلبا من المطالب الأساسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: واقع الصادرات بالجزائر في الفترة (1986-2011).

المبحث الثاني: تحليل الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية الجزائرية و متطلبات تنميتها.

المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر.

المبحث الأول: واقع الصادرات بالجزائر في الفترة (1986-2011).

إن أهمية الصادرات في دفع عملية التنمية والنمو الاقتصادي حفل آراء المفكرين في التاريخ القديم والحديث وإعطاء نشاط التصدير الدور البارز و الفعال باعتباره من مقومات النمو ومحدداته الرئيسية. ولقد عرفت الصادرات الجزائرية في الفترة (1986-2011) عدة تطورات، نبرزها فيما يلي.

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1986-2011).

المبادلات التجارية بين الجزائر وبقية دول العالم في الفترة (1986-2011) شهدت تطورت مختلفة، وسنتطرق إلى تلك التطورات فيما يلي.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (1986-2011).

لقد انتقلت حصيلة الصادرات من 8188 مليون دولار سنة 1986 إلى 73489 مليون دولار سنة 2011، كما أن حصيلة الصادرات خلال الفترة المدروسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبا في حصيلتها من فترة إلى أخرى والسبب في ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات، وبالتالي فإن تذبذب هذه الأخيرة يؤدي إلى تذبذب الصادرات .

لقد عرفت الفترة (1986-1996) تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات تارة ترتفع وتارة تنخفض، حيث سجلت أكبر حصيلة صادرات هذه الفترة سنة 1990 بـ 14545,66 مليون دولار. وبالمقابل سجل انخفاض كبير سنة 1994 حيث بلغت الصادرات ما قيمته 9585,15 مليون دولار، ويرجع السبب في ذلك إلى الانخفاض الحاد في أسعار البترول، لتعرف الارتفاع سنة 1995 و 1996 على التوالي، وتعاود الانخفاض سنة 1998 بسبب انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوياته (أقل من 12 دولار) .

ولتوضح هذه التطورات الخاصة بالمبادلات التجارية الجزائرية، ندرج الجدول رقم (4-1) الموالي:

الجدول رقم(4-1): تطور المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة(1986-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	الصادرات(1)	المستوردات(2)	الميزان التجاري(3)
1986	8188	14759,68	-6571,68
1987	9525,77	12288,66	-2762,89
1988	9163,45	13356,33	-4192,88
1989	10369,3	15862,79	-5493,49
1990	14545,66	5472,20	9073,46
1991	13311,32	107887,19	-94575,87
1992	12154,24	11458,14	696,1
1993	10880,27	11557,08	-676,81
1994	9585,15	11083,92	-1498,77
1995	10940,00	12110	-1170
1996	13970	11240	2730
1997	14890	10280	4610
1998	10880	10850	30
1999	13040	11520	1520
2000	22560	11700	10860
2001	20002	11920	8082
2002	20012,01	14491,45	5520,56
2003	26028,32	16238,95	9789,37
2004	34066,69	21807,88	12258,81
2005	48760,85	24837,60	23923,25
2006	56953,48	25210,95	31742,53
2007	63297,35	31632,80	31664,55
2008	79122,99	39171,30	39951,69
2009	40454,37	34282,41	6171,96
2010	49938,92	34820,20	15118,72
2011	73489	34551,30	38937,7

المصدر: - العمود(1) و (2): قاعدة بيانات البنك الدولي (FMI)، موجودة على الرابط <http://data.albankaldawli.org/indicator/NE> تاريخ الإطلاع(2012/11/11)

- العمود(3): تم احتسابه انطلاقا من معطيات العمود(1) و (2)

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم(4-1) في الفترة الممتدة ما بين (1999-2011) أن الصادرات شهدت ارتفاعا ملحوظا. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول والناجم عن الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، لا أن سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي .

ومن خلال الجدول نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2011) والذي هو نتاج تذبذب الصادرات والواردات خلال الفترة سالفة الذكر. ولقد سجل في فترة الثمانينات (1988-1989) عجزا يرجع السبب فيه إلى اختلال الهيكل وارتفاع حصيلة المستوردات لتلبية حاجيات فترة الإصلاحات

الاقتصادية في ثلاث سنوات متتالية ابتداء من 1993 وحتى 1995 والسبب راجع إلى انخفاض أسعار البترول والى تدابير التجارة الخارجية كما أسلفنا الذكر. وابتداء من سنة 1996 إلى غاية 2011 سجل الميزان التجاري رصيد موجب والذي سببه يعود إلى السياسات المنتجة في تلك الفترة ، وبالرغم من هذا الفائض في الميزان التجاري إلا أنه لا يعكس الحقيقية للاقتصاد الوطني حيث أن كل الفوائض مصدرها المحروقات.

الفرع الثاني: نسبة الصادرات إلى المستوردات من الخارج

ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة الدفع لقيمة المستوردات من الخارج، ويمكن أن تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب تقلب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، وهناك فرض نظري هو وجود علاقة طرية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات (كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية.

وتزداد أهمية الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية كلما ارتفعت نسبة تغطية حصيلتها من العملات الأجنبية للمستوردات، وخاصة المستوردات من السلع الإنتاجية، وذلك لأن الصادرات يكون لها دور في تمويل الاستثمار وبالتالي في دفع عملية التنمية الاقتصادية، والصادرات تمكن الدولة من استيراد سلع الإنتاج اللازمة دون إحداث اختلال كبير في ميزان المدفوعات بحيث تصبح هذه الدولة قادرة على وضع خطط طويلة الأجل ومستمرّة للاستثمار القومي.

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ومن أجل استكمال حاجتها من المستوردات لابد من اللجوء إلى المصادر التمويلية الأخرى وخاصة الخارجية ومنها عملية الاقتراض من العالم الخارجي، ومع مرور الوقت في الاقتراض وتراكم الديون الخارجية سوف تقع الدولة فريسة أزمة اقتصادية خانقة متمثلة في آثار سلبية على اقتصادها .

وعلى العموم فإنه كلما انخفضت قدرة الصادرات الوطنية في أية دولة على تغطية مستورداتها كلما كان اقتصادها مدفوعا للتبعية، والعكس كلما زادت قدرة اقتصاد الدولة على مواجهة أزمة التبعية للخارج وخاصة المالية منها.

ويعتبر قياس نسبة الصادرات إلى المستوردات أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج سلع ومواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج.

ويمكن النظر هنا إلى أن العبرة ليس بارتفاع الصادرات وحدها أو بارتفاع نسبة المستوردات وحدها، وإنما يجب أن يضاف إلى هذا وذاك عامل آخر هو مدى التناسب بين الصادرات والمستوردات أو مدى قدرة الصادرات على الوفاء بقيمة حاجات الدولة من المستوردات.

ولمعرفة مدى قدرة الصادرات الوطنية على تغطية مستورداتها، وبالتالي مقدار تبعية الاقتصاد الوطني للخارج، ندرج الجدول رقم (4-2).

الجدول رقم (4-2): نسبة الصادرات إلى المستوردات من الخارج خلال الفترة (1986-2011)

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	نسبة الصادرات إلى المستوردات من الخارج (%)
1986	55,47
1987	77,52
1988	68,61
1989	65,37
1990	265,81
1991	12,34
1992	106,08
1993	94,14
1994	86,48
1995	90,34
1996	124,29
1997	144,84
1998	100,28
1999	113,19
2000	192,82
2001	167,80
2002	138,09
2003	160,28
2004	156,21
2005	196,32
2006	225,90
2007	200,10
2008	201,99
2009	118,00
2010	143,41
2011	212,69

المصدر: تم احتساب معطيات الجدول بناء على بيانات الجدول رقم (4-1).

فيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر مدى تغطية الواردات بالصادرات، حيث تعتبر أفضل نسبة في المعاملات التجارية الدولية التي تتراوح بين 80 % و 120%، وبملاحظة المعدلات الواردة في الجدول فإن نسبة التغطية تتراوح بين 55,47% و 265% وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات تارة وتراجعها تارة أخرى

حيث أن تغطية الصادرات الجزائرية إلى إجمالي المستوردات في بداية فترة الدراسة 1986-1989 لم تتجاوز 80%، كما شهدت سنة 1991 أدنى نسبة تغطية 12,34 % ويعود السبب إلى العجز المسجل

في الميزان التجاري الذي قدر بـ 94575,87 مليون دولار في تلك الفترة وهذا الوضع دفع بالجزائر إلى الاعتماد على المصادر المالية الأجنبية. في ما عدا ذلك، نمت نسبة تغطية الصادرات في باقي سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة التغطية خلال السنوات 1990، 2006 و 2011 معدلات مرتفعة بلغت 265,81%، 225,90% و 212,69% على التوالي وهذا يشير بوضوح إلى أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات وأكثر.

ورغم ذلك فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثير معدل التغطية بتقلبات أسعار البترول التي تؤثر في حصيللة الصادرات.

المطلب الثاني: تحليل أهمية الصادرات في الجزائر

يعتبر قياس التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى قياس نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي.

الفرع الأول: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثل ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي لا يتم استهلاكه أو استخدامه محليا، إما لأنه فائض عن حاجة السوق المحلي أو لأنه في شكل مواد وسيطة خامة (أولية) لا يمكن تصنيع محليا لحاجتها إلى تكنولوجيا متقدمة والتي غالبا تتوفر في الدول النامية.

وترتفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، وذلك بسبب أن تلك الدول تعتمد كثيرا في تجارتها الخارجية على تصدير منتجاتها الأولية واستيراد احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمواد الوسيطة لتنفيذ برامج التنمية فيها، وان انخفاض نسبة التجارة الخارجية في الدول المتقدمة لا يعني أن دورها في التبادل الدولي ضئيل الأهمية، ولكن تلك النسبة ضئيلة نظرا لضخامة الدخول القومية في هذه الدول.

وتعكس نسبة الصادرات التي تمثل أحد جانبي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي الدور الهام والكبير الذي تلعبه الصادرات في دفع معدلات النمو الاقتصادي نحو التزايد والارتفاع، وما ينتج عن ذلك من فوائد كبيرة يمكن أن تعود على الاقتصاد الوطني.

وعن تطور نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نطلع على معطيات الجدول

التالي:

جدول رقم (4-3): نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1986-2011)

الوحدة: مليون دولار

النسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي % (3)	الناتج المحلي الإجمالي (2)	الصادرات الوطنية (1)	السنوات / البيان
18,27	44819,05	8188	1986
21,40	44505,32	9525,77	1987
20,80	44060,26	9163,45	1988
22,54	45998,92	10369,3	1989
31,37	46366,91	14545,66	1990
29,06	45810,50	13311,32	1991
26,06	46635,09	12154,24	1992
23,83	45655,76	10880,27	1993
21,19	45244,86	9585,15	1994
23,29	46964,16	10940,00	1995
28,57	48889,69	13970	1996
30,12	49427,48	14890	1997
20,94	51948,28	10880	1998
24,32	53610,62	13040,00	1999
41,18	54790,06	22560	2000
35,58	56214,60	20002	2001
34,00	58856,69	20012,01	2002
41,37	62917,80	26028,32	2003
51,47	66189,52	34066,69	2004
70,09	69565,19	48760,85	2005
80,27	70956,49	56953,48	2006
86,61	73085,19	63297,35	2007
105,72	74839,23	79122,99	2008
52,79	76635,37	40454,37	2009
63,08	79164,34	49938,92	2010
90,57	81143,45	73489	2011

المصدر: - العمود (1) و (2): قاعدة بيانات البنك الدولي (FMI)، موجودة على الرابط

<http://data.albankaldawli.org/indicator/> تاريخ الإطلاع (2012/11/11)

- العمود (3): تم احتسابه انطلاقاً من معطيات العمود (1) و (2)

يبين لنا الجدول رقم (4-3) بصورة عامة أن الاقتصاد الجزائري منفتح على الاقتصاد الخارجي

وهذا راجع بصورة أساسية إلى كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي .

إذ ارتفعت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من سنة 1986 إلى 2011 ب 18,27% إلى

90,57% . مما يعني أن حوالي 90,57% من الإنتاج الداخلي الخام مصدره الإنفاق الأجنبي على

السلع والخدمات المحلية وعليه فان اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (خاصة الطاقوية) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني.

ومن تم فزيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ظاهرة ايجابية للاقتصاد الوطني الجزائري، ذلك لأن الصادرات أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال زيادة العائدات من العملات الأجنبية، وذلك بالاعتماد على النفط، وانعدام تنوع الإنتاج في الاقتصاد الجزائري (وهذا ما نتعرف عليه أكثر في المبحث الموالي من هذا الفصل).

الفرع الثاني: نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية.

لمعرفة نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986-2011) نطلع على معطيات الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-4): نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال الفترة (1986-2011).

الوحدة: مليون دولار

الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية % (3)	إجمالي التجارة الخارجية (2)	الصادرات الوطنية (1)	السنوات / البيان
35,68	22947,68	8188	1986
43,67	21814,43	9525,77	1987
40,69	22519,78	9163,45	1988
39,53	26232,09	10369,3	1989
72,66	20017,86	14545,66	1990
10,98	121198,5	13311,32	1991
51,47	23612,38	12154,24	1992
48,49	22437,35	10880,27	1993
42,90			متوسط 1986-1993
46,37	20669,07	9585,15	1994
47,46	23050,00	10940,00	1995
55,41	25210,00	13970	1996
59,16	25170,00	14890	1997
50,07	21730,00	10880	1998
53,09	24560,00	13040,00	1999
65,85	34260,00	22560	2000
62,66	31922,00	20002	2001
58,00	34503,46	20012,01	2002
55,34			متوسط 1994-2002
61,58	42267,27	26028,32	2003
60,97	55874,57	34066,69	2004
66,25	73598,45	48760,85	2005
69,32	82164,43	56953,48	2006

66,68	94930,15	63297,35	2007
66,89	118294,3	79122,99	2008
54,13	74736,78	40454,37	2009
58,92	84759,12	49938,92	2010
68,02	108040,3	73489	2011
63,64			متوسط 2003-2011
54,38			المتوسط العام 2011-1986

المصدر: - العمود (2): تم احتسابه انطلاقا ببيانات الجدول رقم(4-1)

- العمود(3): تم احتسابه انطلاقا من معطيات العمود(1) و (2)

شكلت التجارة الخارجية ما نسبته 35,68% من حجم التجارة الخارجية الجزائرية في 1986 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى حوالي الضعف 68,02% سنة 2011. وبلغ متوسط نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية 42,90% خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-1993) التي تميزت في بدايتها بأزمة النفط سنة 1986، التي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات كما أدى ذلك إلى انخفاض في نسبة مساهمة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية 35,68% في تلك الفترة مما دفع الجزائر في الشروع بإصلاحات بقطاع التجارة الخارجية والحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار* وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ونتيجة لذلك حققت نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية سنة 1990 أعلى نسبها في الفترة الأولى مسجلة 72,66%.

وشهدت الفترة الثانية (1994-2002)** ارتفاعا في متوسط تلك النسبة حيث بلغت 55,34% وبلغت سنة 2002 أعلى نسبة في هذه الفترة مسجلة 65,85% وذلك نتيجة استمرار السياسات والإجراءات المتبعة والمشار إليها سابقا.

أما الفترة الثالثة (2003-2011) تواصل فيها الارتفاع في متوسط نسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية، حيث بلغ 63,64% وسجلت سنة 2011 أعلى نسبة في هذه الفترة إذ بلغت 62,02% وفيما يتعلق بالمتوسط العام لتلك النسبة لكافة سنوات الدراسة (1986-2011) فقد بلغ 54,38% وهو معدل نمو مقبول، إلا أن توقعات الاستمرار في ذلك النمو خلال السنوات القادمة راجع إلى مقدار الدعم و التشجيع التي تقوم به الجهات الرسمية والخاص بقطاع الصادرات في الجزائر.

* وكانت تهدف من خلال ذلك إلى التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، وهذا ما أقره قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 بالإضافة إلى قانون المالية التكميلي الصادر في 07 أوت 1990.

** شرع في هذه الفترة (1994-2002) وبالضبط سنة 1994 في التحرير التام للتجارة الخارجية

المطلب الثالث: أسباب عدم استقرار الصادرات في الدول النامية

هناك عدة أسباب تؤثر سلبا في عدم استقرار الصادرات سواء في الأجل القصير، أو الأجل

الطويل نوردتها فيما يلي:

الفرع الأول: عدم استقرار الصادرات في الأجل القصير.

عرف "مك بين - MacBean" عدم الاستقرار في الصادرات بأنها تقلبات قصيرة الأجل في المكاسب من التصدير⁽¹⁾ ما بالنسبة لتدهور هذه المكاسب في المدى القصير فترجع إلى تقلبات الطلب و العرض.⁽²⁾
أولا: من ناحية الطلب .

يرتبط حجم الطلب على الكميات المصدرة من المواد الأولية في الدول النامية على التغيرات والتقلبات الدورية في مستوى النشاط الاقتصادي، التي تحدث في الأقطار المستوردة (الدول النامية) والتي تعد الأسواق الرئيسية لتسويق وتصريف منتجات الدول النامية الأولية. وطالما أن صادرات الدول النامية تشكل الجزء الأعظم من دخلها القومي، فإن مثل هذه التقلبات تنعكس آثارها المباشرة على حجم الطلب، ومن ثم على عوائد صادرات الدول المتخلفة مما يؤدي بالنهاية إلى خلق الاضطرابات و الأزمات في اقتصاديات تلك الدول.

ومن المعلوم أن الكثير من الاقتصاديات المتقدمة تتعرض إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة. وبذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها، مما يؤدي إلى خفض حصة الصادرات منها و التأثير من ثم على اقتصادياتها⁽³⁾.

وكذلك تؤثر هذه التقلبات على مستوى الاستيراد في الدول النامية مما يؤثر بدوره على مشروعات التنمية من ناحية، وتوفير السلع المستوردة الضرورية من ناحية أخرى. حيث أن الانخفاض في حصة الصادرات سيؤدي إلى نقص احتياطي تلك الدول من العملات الأجنبية، مما ينعكس سلبا على استيراد ما تحتاج إليه من سلع ضرورية، كما أن بعض المشاريع التنموية قد يتم إيقافها أو إلغاؤها نهائيا، بالإضافة إلى إعاقة سير خطط التنمية الاقتصادية في تلك الدول، فضلا عن أثر هذا الانخفاض في حصة الصادرات على مستويات التوظيف والاستثمار وإيرادات الدولة .

وتجدر الإشارة إلى أن التقلبات في أثمان السلع الأولية أكبر من التقلبات في أثمان السلع الصناعية وذلك نتيجة لضآلة مرونة العرض والطلب للسلع الأولية ونتيجة لعوامل غير اقتصادية كالطقس

(1) A.I.MacBean , Export Instability and Economic Development , Allen and Unwin , 1966. P:58

(2) Charle P.Kindleberger , and Peter H.Lindert , International Economics , Richard D.Irwin INC. , USA , 1978, P:203.

(3) فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد، العراق، 1986، ص51.

بالإضافة إلى وجود عنصر الاحتكار بشكل أكبر بالنسبة للسلع الصناعية مما ساعد على تثبيت أثمانها بعكس الوضع بالنسبة للموارد الأولية حيث تسود المنافسة الكاملة وأن كانت بعض المنتجات الأولية تعرف نوعا من الاحتكار فإن تقلبات أثمانها تكون أقل من غيرها من المواد الأولية كما هو الحال بالنسبة لسلعة القمح التي تخضع لسيطرة تامة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.⁽¹⁾

ثانيا : من ناحية العرض.

أما بالنسبة للعوامل التي تتصل بالعرض فتتمثل في أن معظم ما تصدره الدول المتخلفة من المواد الأولية إلى الدول المتقدمة تكون من السلع الزراعية. يتميز عرض هذا النوع من السلع بأنه غير مرن بالإضافة إلى شدة تأثره بالعوامل المناخية (كالجفاف والرطوبة) ، والعوامل الطبيعية (كالاضطرابات لعمالية والتقلبات السياسية). ومن الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى حدوث تقلبات في حصيلة صادرات الدول النامية هو أن بعض المنتجين يعتمدون في إنتاجهم على الأسعار السائدة في السوق. ففي السنة التي يكون فيها سعر المحصول مرتفعا يقومون بزيادة إنتاجهم من هذا المحصول في السنة القادمة، مما يؤدي إلى زيادة عرض هذا المحصول ومن ثم انخفاض سعره.⁽²⁾

الفرع الثاني: عدم استقرار الصادرات في الأجل الطويل .

أما في الأجل الطويل فإن معدل الزيادة في طلب الدول المتقدمة على المنتجات الأولية بانخفاض مستمر ويعود السبب في ذلك إلى عوامل عدة أهمها :

- اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار استيراداتها.

- انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم وقد أثبت ذلك التقرير الذي نشرته منظمة الجات.

وبناء على ما تقدم ذكره من أسباب لعدم استقرار صادرات الدول النامية من المواد الأولية، فإنه لا بد ولهذه الدول من العمل على تحقيق الاستقرار في صادراتها من المواد الأولية، من خلال تثبيت أو زيادة حصيلة صادراتها من العملات الأجنبية لتغطية استيراداتها من السلع الضرورية. لذلك فإن الشعار الحقيقي الذي ينطبق على حالة الدول النامية هو التجارة و المعونة (Trade And Aid) وليس التجارة لا المعونة (Trade Not Aid). بمعنى أن المعونات التي تقدمها الدول المتقدمة إلى الدول النامية يجب

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 276

(2) فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 51

أن تكون مكملة لتجارة الدول النامية وليس بديلا عنها. لذلك فإنه حتى تستطيع الدول النامية تحقيق الاستقرار في عوائد صادراتها لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لعمل ذلك، ومن هذه الإجراءات نذكر:

- 1- قيام الدول النامية بتقليل عرضها من المواد الأولية. وهذا من شأنه أن يحرر موارد أخرى يمكن استغلالها في قطاع التصدير، ومن ثم العمل على رفع أسعار صادراتها بدلا من تدهورها على الأقل.
- 2- قيام الدول النامية بالعمل على إحداث تنوع فيما تصدره من سلع، بدلا من التركيز على تصدير سلعة أو سلعتين، ومثل هذا التنوع يمكن أن يكون على مراحل عدة. فمثلا قد تبدأ بتصنيع المنتجات الرأسمالية البسيطة وليس المعقدة كتصنيع قطع الغيار البسيطة من خلال توفير الاستثمارات الضمة والتي قد تكون عائقا في بعض الأقطار النامية.

المبحث الثاني: تحليل الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية الجزائرية و متطلبات تنميتها

تأثرت الجزائر تقلبات أسعار النفط وهو ما انعكس سلبا على مدا خيل الاقتصاد الوطني، وأدى إلى انفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني، ولتصحيح هذه الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، قامت الجهات المسؤولة على السياسة الاقتصادية في الجزائر مع منتصف الثمانينات برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات غير النفطية وتنويعها.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية

تحليل تطور الصادرات غير النفطية الجزائرية لمعرفة مدى التنوع في أصناف السلع المصدرة من ناحية وتنوع الأسواق المصدر إليها من ناحية أخرى.

الفرع الأول: نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات

إن تنمية الصادرات غير النفطية لا بد وأن ترتكز منذ البداية على إستراتيجية واضحة ومتكاملة. وإعداد برامج لتنمية الصادرات تكون أداة هامة لتنمية الصادرات بحيث يحدد البرنامج الأهداف الرئيسية لجهود تنمية الصادرات، كما يحدد الإجراءات التنفيذية لتحقيق هذه الأهداف. بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات للقطاع الحكومي والقطاع العامو القطاعات الأخرى لتنفيذ هذه المسؤوليات.⁽¹⁾

كما أن نجاح عملية التصدير في الأسواق الدولية يتوقف على عدة عوامل يطلق عليها البيئة الخارجية المحيطة به، وهي مختلفة عن ما هو موجود في السوق المحلية وهذا نتيجة الاتجاه المتزايد نحو عولمة الأسواق، وعن نسبة الصادرات غير النفطية الجزائرية من إجمالي الصادرات نورد هذا الجدول التالي:

(1) بلال بوجمعة، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، عدد2، جوان 2012، ص395.

الجدول رقم(4-5) : نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات خلال الفترة(1986-2011)

الوحدة: مليون دولار

النسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات % (4)	الصادرات النفطية (3)	الصادرات غير النفطية (2)	إجمالي الصادرات الوطنية (1)	السنوات / البيان
2,43	7989	199,00	8188	1986
2,25	9311,77	214,00	9525,77	1987
4,58	8743,45	420,00	9163,45	1988
3,82	9973,3	396,00	10369,3	1989
3,02	14106,66	439,00	14545,66	1990
2,82	12936,32	375,00	13311,32	1991
3,69	11705,24	449,00	12154,24	1992
4,40	10401,27	479,00	10880,27	1993
3,38				متوسط 1993-1986
2,99	9298,15	287,00	9585,15	1994
4,75	10420	520,00	10940,00	1995
6,30	13090	880,00	13970	1996
4,32	14247	643,00	14890	1997
3,40	10510	370,00	10880	1998
3,17	12626	414,00	13040	1999
2,62	21970	590,00	22560	2000
2,80	19442	560,00	20002	2001
3,05	19402,01	610,00	20012,01	2002
3,6				متوسط 2002-1994
1,81	25558,32	470,00	26028,32	2003
1,97	33396,69	670,00	34066,69	2004
1,62	47970,85	790,00	48760,85	2005
1,98	55823,48	1130,00	56953,48	2006
1,55	62317,35	980,00	63297,35	2007
1,77	77722,99	1400,00	79122,99	2008
1,90	39684,37	770,00	40454,37	2009
1,94	48968,92	970,00	49938,92	2010
2,43	72269	1220,00	73489	2011
1,88				متوسط 2011-2003
2,94				المتوسط العام 2011-1986

المصدر: العمود(2):

- ONS, Les comptes Economiques De 1963 – 2001, N° 362, ALGER, 2002

- ONS, statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période 2001-2011, consulter le11/15/2012 sur: www.ons.dz

- centre national de l'informatique et des statistiques , statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période :Les années 2006 - 2007 – 2008

العمود(3) و(4): تم احتسابهما بالاعتماد على معطيات العمود(1) و(2).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بلغت 2,43% سنة 1986 ، وهي نفس النسبة سنة 2011 وهو ما يطرح استقهامات حول نجاح تنمية الصادرات الغير نفطية بالجزائر.

بلغ متوسط نسبة الصادرات غير النفطية إلى الصادرات 3,38% خلال الفترة الأولى من الدراسة (1986-1993)، وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بمساهمة الصادرات النفطية، والتي مثلت في نفس الفترة 96,62% ، وهذا ما يعني أن هيكل الصادرات الوطنية يركز على سلعة واحدة هي النفط.

وتجدر الإشارة إلى أن ورقة العمل التي صدرت عن البنك الدولي في عام 1981دراسة حالة افتراضية تدوم فيها احتياطات النفط إلى مالا نهاية فاعتبر أن التنوع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها ولكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام عرف التنوع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل تعال نسبيا بعد نهاية عصر النفط.⁽¹⁾

لكن في بداية فترة الدراسة سنة 1986، عندما أصبحت تقلبات النفط الحادة تحدث بصورة مستمرة نسبيا وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (4-6) : تطور سعر السلعة المتوسط الخام في البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك (1986-1999).

السنة	السعر بالدولار الأمريكي
1986	13,53
1987	17,73
1988	14,24
1989	17,31
1990	22,26
1991	18,62
1992	18,44
1993	16,33
1994	15,53
1995	16,86
1996	20,29
1997	18,68
1998	12,28
1999	17,47

المصدر : الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 1997-1998 و 2000-1999 E/ ESCWA/ED/1998/5 و E/ ESCWA/ED/ 2000/2 على الترتيب

⁽¹⁾ Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oil-exporting Countries, World Bank Staff Working Paper, No. 483 (August 1981) .

تأثرت الجزائر بهذه لتقلبات لأسعار المحروقات وهو ما انعكس سلبا على مدا خيل البلد وأدى إلى انفجار مشكلة المديونية مع بداية التسعينات، وبالتالي تعطل حركية الاقتصاد الوطني، ولتصحيح هذه الإختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني* قامت السلطات العمومية في الجزائر مع منتصف الثمانينات برسم إستراتيجية شاملة لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها .

وفي الفترة الثانية من الدراسة (1994-2002) استقر متوسط نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات على حاله مقارنة مع الفترة الأولى لتبلغ 3,6% ولقد انخفضت هذه النسبة سنة 2002 حيث شكلت 2,62% والصادرات غير النفطية في مجملها لا تتعدى 600 مليون دولار ومن ثمة فإن السياسة الإنمائية المنتهجة في الجزائر فشلت في بلوغ الهدف الذي رسمته مع منتصف التسعينيات والمتمثل في الوصول إلى التصدير 2 مليار دولار أمريكي من المنتجات غير النفطية سنة 2000. وعليه يتعين على صانعي السياسة الإنمائية في الجزائر تطوير وتحفيز الصادرات غير النفطية وذلك من خلال تفعيل الدور التصديري للقطاع الخاص والعمل على :

- مساعدته في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة.
 - تكوين لجان تصديرية مشتركة من المصدرين والجهات الحكومية العليا لحل معظم المشاكل الناشئة عن التعامل مع الجهات المختلفة .
 - النهوض بمستوى جودة المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية .
- وفي الفترة الثالثة من الدراسة (2003-2011) انخفض متوسط الصادرات الغير نفطية الى إجمالي الصادرات وبلغ 1,88 مما انجر عنه ضعف المتوسط العام والذي بلغ 2,94 % لفترة الدراسة الكلية (1986-2011)، و من أهم الصعوبات و العوائق التي تعيق الصادرات الوطنية الغير نفطية ما يلي :
- محدودية المشاريع الموجه انتاجها للتصدير وضعف خدمات الإرشاد التسويقي.
 - افتقار بعض الشركات المصدرة** للإمكانيات الفنية للفرز والتجميع والتعبئة والتغليف المناسب الأمر الذي يؤثر سلبا على جودة المنتج المصدر وبالتالي يترتب على ذلك ضعف القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية المستهدفة للتصدير خاصة الأسواق الأوروبية .
 - صعوبة الحصول على تمويل الصادرات والخدمات المتصلة بعملية التمويل كالتأمين. وهذه المشكلة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي يتعين عليها الاعتماد على التمويل الذاتي أو الائتمان التجاري بأسعار فائدة مرتفعة وبالتالي ترفع تكلفة المنتج المصدر وتقل قدرته التنافسية في الأسواق.

* للمزيد من التفصيل عن تنمية لصادرات غير النفطية راجع الفصل الثاني .

** خاصة المصدرة للمنتجات الفلاحية كالتمر بالجنوب الجزائري .

الفرع الثاني: مدى تنوع الصادرات السلعية وأهميتها في الأسواق العالمية

للتعرف على مدى تنوع الصادرات السلعية في الجزائر وأهميتها في الأسواق العالمية، نحلل مؤشر الميزة النسبية ومؤشر تركيز الصادرات السلعية للجزائر، نقارنه مع الدول المختارة للمقارنة.

1. مؤشر الميزة النسبية

يقيس هذا المؤشر عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية على مستوى التجارة الخارجية السلعية، بينما يؤخذ على الدول التي لديها تركيز بصادراتها السلعية وتعتمد على سلع محددة تتدنى لديها السلع ذات الميزة النسبية*.

تباينت الدول العربية في عدد السلع التي تتمتع بميزة نسبية بحيث تراجعت في الدول العربية المصدرة للنفط نتيجة استحواذ الصادرات النفطية في بعضها على نسبة فاقت 90.0 بالمائة من إجمالي صادراتها السلعية في عام 2009 مثل الجزائر، قطر، الكويت، والسعودية كما ارتفع عدد السلع ذات الميزة النسبية في المغرب وتونس ب 32, 28 لعام 2009 مقارنة ب 29, 26 لعام 2002 على التوالي ويتضح من العرض السابق أن الدول العربية غير المصدرة للنفط تتمتع بعدد سلع أكبر من الدول المصدرة للنفط.

الجدول رقم (4-7) : عدد السلع ذات ميزة نسبية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة

بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
الجزائر	4	2
المغرب	29	32
قطر	4	1
الكويت	3	2
السعودية	5	3
تونس	26	28
اسبانيا	44	45
ماليزيا	11	27
سنغافورة	12	28

المصدر : جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي،

أبريل 2012، ص 37، (بتصرف).

* وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر الميزة النسبية ومؤشر تركيز الصادرات

2. مؤشر تركيز الصادرات السلعية

يشير مؤشر تركيز الصادرات السلعية ان الدول العربية التي تعتمد على عدد محدد من السلع في الصادرات يكون لديها تركيز في قيمة المؤشر. وقد تباينت في الدول العربية قيمة المؤشر، وسجلت بعض الدول العربية المصدرة للنفط تركيزاً في صادراتها السلعية نتيجة اعتمادها الكبير على صادرات النفط. فقد تحسن المؤشر في الجزائر إذ ارتفعت صادرات الوقود المعدني عام 2009 إلى 98.3 % من إجمالي صادراتها السلعية مقارنة بنسبة 96.9 % عام 2002 ، مما اثر على قيمة مؤشر التركيز فارتفع عام 2009 إلى 0.982 مقارنة ب 0.965 عام 2003 . وفي الكويت ارتفعت قيمة مؤشر تركيز الصادرات السلعية إلى 0.943 عام 2009 مقابل 0.916 عام 2002 وفي السعودية تحسّن المؤشر بدرجة طفيفة وانخفض من 0.870 عام 2002 إلى 0.869 عام 2009 ، نتيجة انخفاض نسبة الصادرات النفطية إلى 84.6 عام 2009 مقارنة ب 88.0 عام 2002. كما ارتفع المؤشر في قطر نتيجة ارتفاع حصة صادرات الوقود المعدني من 87.1 عام 2002 إلى 92.3 عام 2009 من إجمالي الصادرات السلعية، والتي أدت إلى زيادة تركيز الصادرات السلعية مسجلاً قيمة بلغت 0.915 عام 2009 مقابل 0.858 في عام 2002 .

الجدول رقم (4-8): مؤشر تركيز الصادرات السلعية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
الجزائر	0,965	0,982
المغرب	0,220	0,188
قطر	0,858	0,915
الكويت	0,916	0,943
السعودية	0,870	0,869
تونس	0,291	0,226
اسبانيا	0,188	0,153
ماليزيا	0,391	0,308
سنغافورة	0,406	0,344

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 40، (بتصرف).

وبالتالي فلجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.

المطلب الثاني: اندماج الصادرات الجزائرية ومدى مطابقتها مع الأسواق الخارجية.

اندماج الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية من خلال مجموعة من السلع المختارة، وتوافق تلك الصادرات في الأسواق العالمية، نتطرق إليه فيما يلي.

الفرع الأول: اندماج الصادرات الجزائرية في الأسواق العالمية.

يقيس * (IIT) مدى اندماج صادرات الدولة مع التجمعات والتكتلات

الاقتصادية، وتتنحصر القيمة بين 0 إلى 1، ويكون الاندماج الكامل للصادرات السلعية عند القيمة 1.

1. مؤشر اندماج مجموعة السلع الغذائية

تشير نتائج مجموعة السلع الغذائية إلى تحسُّن المؤشر في بعض الدول العربية، فقد ارتفع في الجزائر من 0,06 عام 2002 إلى 0,08 عام 2009، إلا أنه يبقى دون المتوسط العالمي الذي يبلغ (0,5)، كما تحسن المؤشر أيضا بشكل ملحوظ في كل من تونس، قط و الكويت من 0,71 و 0,05 و 0,11 عام 2002 مقارنة ب 0,82 و 0,12 و 0,17 عام 2009 على التوالي. في حين تراجع المؤشر في بعض الدول العربية كالمغرب والسعودية من 0,99 و 0,21 عام 2002 مقارنة ب 0,95 و 0,18 عام 2009 على التوالي.

يشير مؤشر التجارة داخل نفس الصناعات (IIT) إلى تبادل المنتجات المماثلة والتابعة لنفس الصناعة في التجارة الدولية، حيث يتم على مستوى الواردات والصادرات من نفس أنواع السلع. ويقيس هذا المؤشر مدى اندماج الصادرات السلعية في الأسواق المستهدفة خلال سنة معينة. بالمقابل تحسُّن المؤشر بدول المقارنة، ففي اسبانيا ارتفع إلى 0,99 عام 2009 مقابل 0,97 عام 2002، وفي ماليزيا من 0,82 عام 2002 إلى 0,92 عام 2009، بينما تراجع في سنغافورة من 0,85 في عام 2002 إلى 0,81 في عام 2009 إلا أن قيمة المؤشر مازالت تفوق المتوسط العالمي.

* الألماني Herber G. Grubel له الفضل في مؤشر الاندماج والتكامل (IIT) Intra-Industry Trade، بوله 27 كتاب وأكثر من 37مقالة في مجال الاقتصاد.

الجدول رقم (4-9): مؤشر اندماج مجموعة السلع الغذائية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
الجزائر	0,06	0,08
المغرب	0,99	0,95
قطر	0,05	0,12
الكويت	0,11	0,17
السعودية	0,21	0,18
تونس	0,71	0,82
اسبانيا	0,97	0,99
ماليزيا	0,82	0,92
سنغافورة	0,85	0,81

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 29، (بتصرف).

2. مؤشر اندماج مجموعة صناعة الوقود المعدني.

تعتبر لؤلؤ العربية وخاصة الدول المُصدِّرة للنفط أقل اندماجا في الأسواق العالمية، حيث استمرت قيمة المؤشر إلى أقل من 0.1 أي أقل من المتوسط العالمي خلال فترة المقارنة عام 2009 في حين تحسَّن المؤشر في الجزائر ليصل إلى 0,12 عام 2009 مقارنة بـ 0,06 نتيجة استيرادها وتصديرها للصناعات النفطية إلى الأسواق العالمية. كما تحسَّن المؤشر في تونس والسعودية من 0,41% و 0,02 خلال عام 2002 مقابل 0,52, 0,03 خلال 2009 على التوالي. بالمقابل تراجع المؤشر في كل من قطر، المغرب والكويت من 0,09% و 0,87% و 0,02% خلال 2002 إلى 0,01 و 0,35 و 0,01 عام 2009 على التوالي .

أما بالنسبة لدول المقارنة فقد احتفظت اسبانيا بقيمة أقل من المتوسط العالمي باعتبارها دولة مستوردة للوقود المعدني ، بينما احتفظت ماليزيا وسنغافورة بقيمة فوق المتوسط العالمي خلال فترة المقارنة 2002 و 2009.

الجدول رقم (4-10): مؤشر اندماج مجموعة صناعة الوقود المعدني في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
الجزائر	0,06	0,12
المغرب	0,87	0,35
قطر	0,09	0,01
الكويت	0,02	0,01
السعودية	0,02	0,03
تونس	0,41	0,52
اسبانيا	0,31	0,34
ماليزيا	0,54	0,52
سنغافورة	0,61	0,70

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص30، (بتصرف).

3. مؤشر اندماج مجموعة السلع المصنعة.

تشير النتائج إلى تراجع قيمة مؤشر اندماج مجموعة السلع المصنعة في بعض الدول العربية، التي من بينها الجزائر ب0,10 سنة 2002 مقابل 0,03 سنة 2009 كذلك بالنسبة للمغرب، تونس، قطر والكويت ب 0,97،0,99،0,48 ، 0,18 لعام 2002 مقابل 0,73، 0,98، 0,10، 0,16 لعام 2009 على التوالي، إلا أن قيمة المتوسط في تلك الدول مازال فوق المتوسط العالمي . أما بالنسبة للسعودية فقد تحسن المؤشر من 0,28 عام 2002 إلى أقل من المتوسط العالمي مسجلا 0,45 عام 2009. بينما سجلت دول المقارنة تراجعاً في قيمة المؤشر كإسبانيا وماليزيا إلى فوق المتوسط العالمي مسجلا 0,91، 0,87 في عام 2009 مقارنة ب0,93، 0,92 في عام 2002 على التوالي، بالمقابل تحسّن المؤشر في سنغافورة من 0,90 عام 2002 إلى 0,93 في عام 2009 .

الجدول رقم (4-11): مؤشر اندماج مجموعة السلع المصنعة في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
الجزائر	0,10	0,03
المغرب	0,97	0,73
قطر	0,48	0,10
الكويت	0,18	0,16
السعودية	0,28	0,45
تونس	0,99	0,98
اسبانيا	0,93	0,91
ماليزيا	0,92	0,87
سنغافورة	0,90	0,93

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص30، (بتصرف).

4. مؤشر اندماج مجموعة سلع المواد الكيميائية

تشير نتائج مجموعة السلع الكيميائية إلى انخفاض المؤشر إلى أقل من المتوسط العالمي في بعض الدول العربية مثل : الجزائر من 0,29 عام 2002 إلى 0,12 عام 2009 ، كذلك هو الحال بالنسبة لكل من المغرب السعودية، تونس ب 0,91، 0,74، 0,88 عام 2002 مقابل 0,78، 0,49، 0,85 عام 2009 على التوالي . إلا أن النتائج تشير كذلك إلى تحسن المؤشر في بعض الدول العربية الأخرى كقطر و الكويت ب 0,85، 0,85 عام 2009 مقارنة ب 0,72، 0,54 عام 2002 على التوالي . بينما احتفظت دول المقارنة على قيمة فوق المتوسط العالمي خلال الفترة 2002-2009.

الجدول رقم (4-12): مؤشر اندماج مجموعة سلع المواد الكيميائية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
قطر	0,72	0,85
المغرب	0,91	0,78
الجزائر	0,29	0,12
الكويت	0,54	0,85
السعودية	0,74	0,49
تونس	0,88	0,85
اسبانيا	0,79	0,83
ماليزيا	0,82	0,92
سنغافورة	0,81	0,65

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 31، (بتصرف).

الفرع الثاني: توافق الصادرات في أسواق العالمية

مؤشر توافق الصادرات "Cosine" * يقيس مدى توافق وتطابق الصادرات السلعية لدولة معينة مع الطلب العالمي في الأسواق العالمية وتتحصر قيمة هذا المؤشر بين 0 إلى 1 ، ويكون التطابق التام للصادرات السلعية عند القيمة 1 .

توافق التجارة الخارجية مع الأسواق العالمية.

نلاحظ أن الدول العربية وخاصة المصدرّة للنفط وبسبب ازدياد الطلب العالمي على الوقود المعدني خلال الفترة 2002-2009، أدى إلى تحسن قيمة مؤشر توافق الصادرات السلعية لديها في عام 2009 إلى ما فوق المتوسط العالمي وتباينت جميعها ما بين 0.735 فسجلت الجزائر 0,384 في عام 2002 مقابل 0,586 في عام 2009 وكذلك سجلت قطر، الكويت، السعودية وتونس تحسنا في المؤشر ب 0,596، 0,591، 0,560 ، 0,735 عام 2009 مقارنة ب 0,389، 0,392، 0,428، 0,433 في عام 2002 . أما المغرب فقد كان أقل توافقا مع متطلبات الأسواق العالمية و احتفظ بقيم دون المتوسط العالمي باعتباره دولة مستوردة للوقود المعدني.

* مؤشر توافق الصادرات "Cosine" Correspondence index من المؤشرات الهامة في قياس التنافسية وهو من إعداد (Beers) and Linnemann 1988

فقد تبين عند قياس مؤشر التوافق أن دول الأسواق الناشئة (ماليزيا، سنغافورة)، بالإضافة إلى اسبانيا تعد أفضل من الدول العربية من حيث توافق صادراتها السلعية مع متطلبات الأسواق. ففي اسبانيا تراجع المؤشر من 0.754 عام 2002 إلى 0,727 عام 2009 ، إلا أن قيمته مازالت فوق المتوسط العالمي. بالمقابل تحسّن المؤشر في ماليزيا وسنغافورة 0.838 0.857 2002 0.879 2009 0.888 .

الجدول رقم (4-13): توافق التجارة الخارجية مع الأسواق العالمية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة بين سنتي 2002 و 2009 .

الدول	2002	2009
قطر	0,389	0,596
المغرب	0,382	0,482
الجزائر	0,384	0,586
الكويت	0,392	0,591
السعودية	0,428	0,560
تونس	0,433	0,735
اسبانيا	0,754	0,727
ماليزيا	0,838	0,879
سنغافورة	0,857	0,888

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص35، (بتصرف) .

عند احتساب منهجية الانحراف المعياري المتبعة في قياس الوضعية التنافسية لجميع المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات السلعية المستخدمة (الاندماج، التوافق، الميزة النسبية، والتركّز) ، تبين أن قيمة مؤشرات الدول العربية في الترتيب العام قد احتلت مراكز متأخرة مقارنة بدول المقارنة. واستحوذت تونس على أفضل تصنيف للمؤشر العام بين الدول العربية حيث احتلت المركز الرابع بعد اسبانيا وماليزيا وسنغافورة. أما الدول العربية وخاصة ذات التركّز في الصادرات السلعية كانت أقل تنافسية عن بقية الدول العربية الأخرى، الجدول رقم (4-14) .

الجدول رقم (4-14): المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية في الجزائر مقارنة مع دول مختارة لعام 2009.

الدول	الانحراف المعياري لمؤشر الاندماج		الانحراف المعياري للميزة النسبية		الانحراف المعياري لمؤشر التوافق		الانحراف المعياري لمؤشر التركيز		المؤشر العام	
	القيمة	ترتيب	القيمة	ترتيب	القيمة	ترتيب	القيمة	ترتيب	قيمة المؤشر (1)	الترتيب العام
قطر	-0,79	15	-0,05	8	-1,18	18	-0,16	16	-0,54	17
المغرب	0,32	7	-0,81	15	1,06	3	2,19	3	0,69	7
الجزائر	-1,38	18	-0,12	13	-1,11	16	-0,37	18	-0,75	18
الكويت	-0,59	12	-0,09	11	-1,11	16	-0,25	17	-0,51	16
السعودية	-0,65	13	-0,29	14	-1,03	15	-0,01	14	-0,5	15
تونس	1,06	5	0,87	3	0,77	5	2,07	4	1,19	4
اسبانيا	0,96	4	0,82	4	2	1	2,3	1	1,52	1
ماليزيا	1,07	1	1,82	2	0,7	7	1,8	6	1,35	2
سنغافورة	0,97	3	1,88	1	0,77	5	1,69	7	1,33	3

المصدر: جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، مرجع سابق، ص 42، (بتصرف).

ومن خلال الجدول رقم (4-14) يتبين أن قيمة المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للجزائر في الترتيب متأخرة مقارنة بدول المقارنة فاحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بدول المقارنة إذ بلغت قيمة المؤشر (-0,75). ومن تم فإن تنمية الصادرات غير النفطية يصبح ضرورة أساسية لتجاوز هذه الوضعية غير التنافسية، ولتحقيق ذلك نتساءل عن متطلبات تنمية القدرات التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية؟

المطلب الثالث: متطلبات تنمية القدرات التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية

فقد تبين عند قياس مؤشر التوافق أن دول الأسواق الناشئة (ماليزيا، سنغافورة)، بالإضافة إلى اسبانيا تعد أفضل من الجزائر من حيث توافق صادراتها السلعية مع متطلبات الأسواق، ومن تم فإن تنمية القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية تستدعي جملة من المتطلبات نوردتها في ما يلي:

الفرع الأول: بناء القدرة التكنولوجية للصادرات الجزائرية غير النفطية.

تلعب القدرات التكنولوجية دورا متميزا في تدعيم القدرة التنافسية، لما تحققه من مزايا اقتصادية متمثلة في خفض تكلفة الإنتاج وتحسين زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات وإدخال منتجات مبتكرة وجديدة في الأسواق المحلية والدولية .

وتعتبر دول جنوب شرق آسيا من الدول التي اتبعت سياسات علمية وتكنولوجية أثمرت عن تدعيم قدراتها التكنولوجية، من خلال رفع نسبة الإنفاق على البحوث والتطوير إلى إجمالي الناتج المحلي ليكاد يوازي معدلات الإنفاق في الدول المتقدمة والصناعية ذات الريادة التكنولوجية، ووضع سياسة تعليمية تعمل على بناء قاعدة واسعة من القوى البشرية الفنية القادرة على استيعاب وتحسين التكنولوجيا المستوردة، ومن ثم تنمية القوات التكنولوجية الذاتية وإقامة معاهد ومراكز البحوث الصناعية وتوفير التمويل اللازم لها لتشجيع المنشآت الخاصة لتطوير المنتجات وإقامة مشروعات تكنولوجية، من خلال تقديم قروض من دون فوائد وتسهيلات أخرى .

ويتضح مما سبق أهمية تنمية القدرات التكنولوجية في الجزائر كوسيلة من وسائل خلق القدرات التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية لذا ينبغي على الجزائر تبني برامج وسياسات تهدف إلى خلق قدرات تكنولوجية ذاتية تدعم من قدراتها التنافسية وذلك من خلال:

• استيراد التكنولوجيا الأجنبية والقدرة على استيعابها محليا:

تعتبر التكنولوجيا المستوردة من الدول الأكثر تقدما ضرورية لبناء القدرة التكنولوجية الذاتية حيث ترتفع أهمية الجهود الذاتية في تطويع التكنولوجيا المستوردة وفقا للظروف المحلية.

و يجب الاهتمام بمدى قدرة الصناعة الوطنية على استيعاب تلك التكنولوجيا، والاستفادة منها.

• تشجيع أنشطة البحوث والتطوير:

يقصد بأنشطة البحوث والتطوير لك الأنشطة الموجهة إلى اكتشاف وابتكار منتجات جديدة، أو عمليات إنتاجية جديدة، واستيعاب التكنولوجيا التي أنتجتها الدول الأخرى، وتطويرها مع إضفاء صفات محلية جديدة عليها، بما يدعم من القدرة التنافسية لصادرات الجزائر.

الفرع الثاني : تطوير السياسات المتعلقة بالترويج للمنتج التصديري⁽¹⁾:

يقصد بالترويج كافة الأنشطة لجعل السلعة أو الخدمة أو الفكرة رائجة في السوق، مع زيادة حجم المبيعات منها ويهدف ترويج السلع الصناعية التحويلية في الأسواق الخارجية إلى تنمية نصيب الدول العربية من السوق العالمي وذلك بالتعريف بكل السلع وتنمية قبولها في السوق العالمي، وهذا يتطلب إعداد خطط لترويج صادرات السلع الصناعية، وهي مجموعة من الأدوات الترويجية للأسواق الخارجية يطلق عليها عناصر المزيج الترويجي للصادرات ويتكون ذلك المزيج من الإعلان والبيع الشخصي والإذاعة والنشر وترويج المبيعات.

ويعتبر الإعلان أحد الوسائل الهامة لترويج الصادرات الصناعة التحويلية في الدول العربية، والغرض الرئيسي للإعلان هو السماح للمنشآت أن تعلن عن وجودها، ويتم ذلك من خلال الصحف والإذاعة والتلفزيون، إضافة إلى ذلك الإعلان عبر شبكة الإنترنت الذي هيا وسيلة إعلانية سريعة وشاملة لجميع الأسواق في العالم ورخيصة التكلفة.

وتلعب إقامة المعارض أو للاشتراك في المعارض الدولية دورا كبيرا في ترويج الصادرات الصناعية في الدول العربية، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بترويج الصادرات الصناعية العربية في المعارض الدولية. حيث تعتبر المعارض الدولية أكثر الطرق العملية لتعريف المستهلكين بالسلع بالإضافة إلى مهمة إقناع المستورد بالمزايا المرتبطة بالسلعة، إضافة إلى جمع المعلومات المرتبطة بالسوق، وتمكن أيضا المعارض الدولية من خلق تعاقدات فردية مع كبار المشترين المتخصصين وملاحظة عن قرب السلع الصناعية المنافسة للسلع الصناعية العربية وإيجاد الموزعين والوكلاء المناسبين واختيار الأسواق الخارجية المناسبة، وهذا يتطلب من الدول العربية الاهتمام بإقامة المعارض المحلية والاشتراك في المعارض الدولية وذلك يعتمد على نتائج البحوث التسويقية في جدوى الاشتراك وإقامة المعارض لترويج المنتجات الصناعية العربية.

تنمية عناصر المنتج التصديري، التي ترتبط بمجموعة من العناصر تشمل أساسا:

- 1- الجودة: تتمثل درجة جودة أي منتج في مدى مناسبته لتوقعات العميل المستهدف، ومدى صلاحيته للاستخدام الذي ينشده هذا العميل.
- 2- تمييز المنتجات التصديرية: ويتم ذلك من تمييز السلعة بعلامة تجارية معينة، ثم وضعها في غلاف مناسب يحميها تثبت عليه البيانات اللازمة، لتبين خصائصها على غيرها ولإرشاد المستهلك لأسلوب الاستخدام والحفظ والصيانة. وتعد العلامة التجارية وسيلة هامة لتمييز السلعة حيث تعد وسيلة ترويجية مساعدة فهي تشترك في خلق التأثير النفسي على العميل.

(1) أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير، ط1، كلية التجارة (بنها)، جامعة الزقازيق، مصر، 2001، ص66-69. بتصرف.

الفرع الثالث: دور الاستثمارات في تنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات الأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير⁽¹⁾. فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الجزائر للنهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج.

ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية. كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية، التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة وتحقيق التنمية، حيث توصلت الدراسة التي قام بها "Emery R" إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن تكون لها دور إيجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وبالتالي في إحداث النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية، كما أن إحداث التنمية الاقتصادية ينعكس إيجابيا على زيادة الصادرات.

تعتبر عملية تنمية الصادرات غير النفطية من المسائل الهامة، المتبناة من قبل السياسة الاقتصادية المنتهجة في إطار الإصلاحات. وهذا نظرا لمساهمتها الضئيلة في إجمالي الصادرات. وترمي التدابير الضريبية المحفزة على التصدير، الواردة في قوانين الاستثمار خاصة قانون 12/93، وكذا القانون الضريبي إلى جلب العملة الصعبة وتنويع الصادرات، بالإضافة إلى إحداث القدرة التنافسية للسلع الجزائرية في الأسواق وضمان رواجها. ولكن على الرغم من كل هذه الإجراءات الضريبية، المحفزة على تشجيع الاستثمار والتصدير وتنميته، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وتبقى أيضا الصادرات غير النفطية تسجل نتائج ضئيلة وغير مشجعة، وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، وبالتالي ضعف تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر ساهم في انخفاض الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية نتيجة لنقص المنتجات الوطنية وعدم تنوعها، وضعف وسائل التمويل كضمان القروض عند التصدير، وكذا عدم القدرة من الرفع من مستوى مردودية عمليات تنمية الصادرات.

(1) بلال بوجمعة، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص 418.

المبحث الثالث: إجراءات تنويع وتنمية الصادرات غير النفطية الجزائرية.

اتخذت الجزائر عدة إجراءات وسياسات لتنمية صادراتها، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو مالي. وتدعم هذه الإجراءات بإصلاح الإطار المؤسسي وخدمات التصدير، كما يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية في تنمية صادراتها.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية والمالية المتخذة لتحفيز الصادرات غير النفطية في الجزائر.

تعتبر السياسات الاقتصادية والمالية محفزا لتنمية الصادرات غير النفطية، ماذا عن التحفيز التي وفرتها تلك السياسات في الجزائر.

الفرع الأول: السياسات الاقتصادية لتحفيز الصادرات في الجزائر .

1 سياسة الاستثمار:

تعتبر من أهم العناصر لجذب الاستثمار إلى قطاع أو نشاط معين مما يجب معه توفير مناخ ملائم للاستثمار، من استقرار في السياسات الاقتصادية وعدم التدخل الحكومي إلا عند الضرورة ووجود نظام قانوني وتنظيمي يترجم هذه السياسات إلى قواعد وإجراءات من حيث الجهات المسؤولة عن التطبيق وتوافر للبنية الأساسية من حيث النوعية وتكاليف الاستخدام والعمل على إزالة المعوقات المتمثلة في تعقيد الإجراءات لمنح التراخيص والتحويلات النقدية للمستثمرين الأجانب مما يؤدي إلى جذب الاستثمار لتحقيق دور فاعل لزيادة ونمو الصادرات في القطاعات المستهدفة .

عاجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث أصدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمرين. وأدخلت على هذه التشريعات تعديلات مختلفة إلى جانب الأنظمة الإدارية المتعلقة بالاستثمار، ذلك أن رأس المال لا ينتقل من بلاده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء⁽¹⁾. فالأمر 01-04 يتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية والاقتصادية وتسييرها وخصصتها⁽²⁾، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي ليفتح المجال لكي تشمل معنى الاستثمار المستهدف وتطويرة وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسة الاقتصادية الحالية نشوؤها كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخصخصة الكلية أو الجزئية.

(1) بلال بوجعة، شريف شبيب أنور، " الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل العولمة الاقتصادية ودوره في المسار التنموي: فرصا أو تحديا "مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول « L'économie algérienne dans la mondialisation: Atouts et contraintes» UNIVERSITE DE Tizi Ouzou 25 et 26 Octobre 2009 ص12.

(2) 04-01 20 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47 2001.

وبالتالي فان مفهوم الاستثمار وفق قانون 2001 قد تحدد كما يلي⁽¹⁾:

- باقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- باستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

2 السياسة الضريبية والجمركية:

الإعفاءات الضريبية التي تقوم بمنحها عدد من الدول لسلعها ومنتجاتها الوطنية تعتبر أحد تلك الوسائل المتبعة في تشجيع الصادرات إلى الخارج، إلى جانب توفر الحوافز و التسهيلات في قوانين تشجيع الاستثمار وغيرها، وتستلزم سياسة تنمية الصادرات، تحفيز الصادرات ودعمها لزيادة إمكانات دخولها إلى الأسواق الدولية ومن ثمة معاملة النشاط التصديري في المجالات التالية :

• **التشجيعات الممنوحة في مجال الضرائب في الجزائر** : ربط الإعفاءات الضريبية بتحقيق هدف تصديري معين للاستفادة من الإعفاء كما فعلت كوريا الجنوبية وهناك العديد من التشريعات الضريبية في عدة دول تعامل أرباح النشاط التصديري معاملة تفضيلية تصل إلى حد الإعفاء من الضرائب و الرسوم . كما يجب تخليص العمليات التصديرية وتعقيها من أي رسوم أو أعباء مالية، كرسوم الخدمات و الرسوم الإدارية للمنافذ الجمركية ورسوم التوثيق و الشحن لمساواة المنتجات التصديرية مع المنتجات المنافسة في الأسواق الخارجية ورفع قدرتها على المنافسة.

هناك عدة اصطلاحات لتصنيف الضرائب في الجزائر: منها : الضريبة المباشرة و الضريبة غير المباشرة.

فالأولى : **الضريبة المباشرة** : أو الضرائب على الإيرادات و هي ضريبة تمس الأشخاص الذين يمارسون نشاطا قارا في التراب الجزائري أي جزء من الأرباح المحصلة خلال السنة نتيجة للعمل أو توظيف رأس المال أو كلاهما معا.⁽²⁾

أما الثانية : **الضريبة غير المباشرة** : هي عبارة عن رسوم نوعية تتحملها مواد معينة بالنوع و الذات ، إذا كانت الإعفاءات من الضرائب المباشرة تمس جانب تكلفة المنتج المعد للتصدير، فإن الإعفاء من الضرائب غير المباشرة يمس سعر بيع المنتج المعد للتصدير ، وبالتالي إمكانية منافسته للسلع الأجنبية في السوق الخارجي .

⁽¹⁾ كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية واقع - يومي 29 - 30/11/2004 : 9.

⁽²⁾ Mustapha - Bensahli , Evaluation de la Loi de Finances pour 1987 dans ses dispositions fiscales , O.P.U , Alger , 1987, p : 17

وفيما يخص التشجيعات المتعلقة بالضرائب فتتمثل في جملة من الإعفاءات سواء يتعلق الأمر بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة و التي تقوم بالتصدير و هذه الإعفاءات تمس الضرائب المباشرة و كذلك الغير مباشرة.

وعن مجموعة الامتيازات والحوافز الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين، وتبعا لأحدث تشريع في مجال ترقية الاستثمار، الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يعدل ويتم المادة التاسعة من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 ما يلي⁽¹⁾:

1. بعنوان الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة ، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا، والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار

2. بعنوان الاستغلال ولمدة (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

• في مجال الجمارك:

تفرض الرسوم الجمركية على كل سلعة أجنبية تدخل أرض الوطن أو تخرج منه. ولكن قد تلجأ الدولة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة إلى الخارج أو إلى الإعفاء منها، بغية تشجيع التصدير وفتح أسواق خارجية .

تعتبر الضرائب الجمركية أو الرسوم الجمركية من أهم وأقدم الوسائل المستخدمة للرقابة على التجارة الخارجية⁽²⁾، التي يمكن عن طريقها حفز المنتجين على زيادة صادراتهم بشكل ملموس، وقد استعملت العديد من الدول النامية الرائدة في مجال تنمية الصادرات هذه الوسيلة لزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية.

ومن ثم يجب علاج التشوهات الموجودة في التعريف الجمركية، بحيث تتدرج من المادة الخام إلى المنتج النهائي بتطبيق الحد الأدنى للتعريف أو الإعفاء منها على جميع الخلمات ومستلزمات وخطوط

⁽¹⁾ بلال بوجعة، شريف شكيب أنور، بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 03/02 فيفري 2008، ص 05.

⁽²⁾ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص 199.

الإنتاج وقطع الغيار، وأيضاً المساواة في المعاملة الجمركية بين المنتج المحلي والمستورد عند التوريد للقطاعات المعفاة من الجمارك و الرسوم الأخرى في إطار الاتفاقيات الدولية مثل قطاع البترول.

كما يلزم إعفاء السلع الاستثمارية والآلات اللازمة للإنتاج التصديري، والتي لا يوجد لها بديل محلي من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات للعمل على خفض تكلفة المنتج التصديري وإعطائه ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

وتعتمد بعض الدول في حماية منتجاتها الوطنية لا على فرض الرسوم الجمركية، ولكن على تقديم المساعدات والمنح والإعانات للمنتجين بقصد مساعدتهم في خفض تكاليف الإنتاج، مما يجعل أسعار المنتجات الوطنية في السوق الداخلية أقل من أسعار المنتجات الأجنبية.

3- السياسة التجارية لتحفيزي الصادرات غير النفطية

عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية بعد الأزمة البترولية لسنة 1986 و زيادة عبء المديونية. أهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلياً، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما المرحلة الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيراً مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي⁽¹⁾.

ومن أهم الإجراءات المتخذة خلال هذه المراحل⁽²⁾:

- تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- رفع الدعم عن الأسعار.

- تغيير السياسة الجمركية بما يلائم سياسة التحرير.

وعن تحرير التجارة الخارجية و هذا حسب المرسوم التنفيذي الذي يحمل رقم 37/91 و المؤرخ في 13 فيفري 1991 و الذي ينص على⁽³⁾:

في المادة الأولى :

يحدد هذا المرسوم شروط تدخل التجار و الأشخاص المعنويين المماتلين في ميدان التجارة الخارجية
أما المادة الثانية :

التجار و الأشخاص المعنويين المذكورون في المادة الأولى أعلاه هم :

- كل مؤسسة تنتج سلعا و خدمات مسجلة في السجل التجاري

- كل مؤسسة عمومية

(1) للمزيد من المعلومات أنظر الفصل الثاني من هذه الرسالة

(2) صالح تومي، عيسى شقيقب، مرجع سبق ذكره، ص32.

(3) الجريدة الرسمية، العدد 12، صادرة بتاريخ 20 مارس 1991.

- كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجل في السجل التجاري يعمل لحسابه أو لحساب الغير بما في ذلك الإدارة

الفرع الثاني: السياسة المالية اللازمة لتحفيز الصادرات غير النفطية

أن الحوافز والتشجيعات المتعلقة بالتمويل المقدمة للصادرات، والمتمثلة في الإعانات والإعفاءات من الضرائب سوف تنخفض مع الزمن، وذلك كلما ارتفع حجم الصادرات واتسعت الأسواق الدولية التي تدخلها بسبب زيادة مقدرتها التنافسية في تلك الأسواق، إلى جانب استفادتها من مزايا إنتاج الحجم الكبير، عن طريق خفض تكاليف إنتاجها وترابطها مع صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني. ويضاف إلى ذلك اهتمام الصناعات التصديرية في تطوير عمليات الإنتاج وتحسينها نحو الأفضل بما يلاءم التطورات العلمية والتقنية الجارية في العالم .

1- سياسات دعم الصادرات و تشجيعها :

يساهم التصدير بصورة مباشرة في التنمية من خلال قنوات عديدة منها زيادة مقدرة الاستيراد للاقتصاد الوطني و المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة المدخرات الوطنية ودعم ميزان المدفوعات، إلى جانب تطوير القدرة الإنتاجية في المشروعات الاستثمارية و التغيير الهيكلي للاقتصاديات الوطنية، بالشكل الذي يدفع القطاعات الإنتاجية نحو التطور والنمو. وتتبع أهمية قطاع التصدير في مجمل الحياة الاقتصادية من خلال الدور الفعال الذي تعكسه المشاريع الإنتاجية التصديرية في إطار من التفاعل والترابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية. حيث يكمل كل قطاع نواقص القطاع الآخر وذلك لضمان حالة التشابك القطاعي وضمان استمراره.⁽¹⁾

(1) محمد مسلم حمود المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الاردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامع القاهرة، 1999، ص143.

وأثبتت تجارب⁽¹⁾ العديد من الدول النامية التي تبنت سياسات تشجيع صادراتها الوطنية ودعمها كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي تتبعها، أهمية دخول تجارتها الخارجية من السلع والخدمات في الأسواق الدولية، لتهيئة وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظروف أخرى. وأخذت سياسة تشجيع الصادرات الوطنية ودعمها في كثير من الدول النامية تلقى مزيدا من الاهتمام والرعاية، وذلك للآثار الايجابية الفاعلة التي تعكسها على الاقتصاديات الوطنية. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أهمها :

يرى البعض أن سياسة تشجيع الصادرات ودعمها قد تقترن بارتفاع معدلات الادخار في البلدان التي يساهم قطاع التصدير بنسبة أعلى في الدخل القومي مقابل قطاع الاستيراد. وبالتالي فإن زيادة الصادرات ونموها من شأنه أن يزيد من المخزرات الوطنية بما ينعكس إيجابا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها في أي اقتصاد يجب بداية أن يركز على إستراتيجية واضحة ومتكاملة المعالم، وأن تعد البرامج السليمة لتطوير الصادرات، بحيث تكون هذه البرامج أداة هامة و فعالة. كما يجب أن تحدد الأهداف الرئيسية لتلك البرامج بصورة واضحة، وتحدد الإجراءات التنفيذية لتحقيق الأهداف المنشودة. إضافة إلى تحديد المسؤوليات الكاملة لكل من القطاع العام ممثلا بالدولة و مؤسساتها وأجهزتها من جانب، والقطاع الخاص ممثلا بالشركات الصناعية والاتحادات المهنية و الجمعيات المتخصصة و القطاعات الأهلية من جانب آخر.

ويمكن القول أن تنمية الصادرات وتطويرها يربطها رابط عضوي واضح، وأن سياسات دعم التصدير أيا كانت يجب أن تكون في إطار برنامج طويل الأمد مرتبط بالسياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.⁽²⁾

وأن العلاقة بين أهداف تنمية الصادرات على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وبين متطلبات التنمية الاقتصادية هو علاقة تكاملية. حيث تشكل إجراءات تنمية الصادرات جزءا هاما من السياسة الاقتصادية الهادفة إلى توفير مستلزمات الشاملة على أسس دقيقة ومحسوبة تأخذ بالحسبان احتياجات مختلف القطاعات وفق موازين مقدره.

ونظرا لما تمثله الصادرات من عنصر أساسي من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها تعتبر أحد الموارد الهامة للنقد الأجنبي اللازم لمتطلبات برامج التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح مفهوم تنمية الصادرات وتطويرها في البلاد العربية أحد السياسات التجارية القائمة

(1) للمزيد أنظر: مصطفى محمد عز الدين، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية، الدار المصرية اللبنانية، ط1، ص171.

(2) الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادي العربية، التقرير الأول لندوة تنمية الصادرات، الإسكندرية، 7-12 أيار، 1977، ص10 . : محمد مسلم حمود المجالي، مرجع سابق، ص146.

فيها تسعى جاهدة إلى تحقيقها بهدف تحسين الموازين التجارية وإخراجها من حالة العجز و المعاناة التي تشهدها، واعتبرت الكثير من البلاد العربية بأن نجاح سياسة تنمية الصادرات فيها كفيل بإرساء أرضية تجارية لصالحها، تمكنها من السيطرة الواعية والإدارة الاقتصادية الناجحة لمواردها ومقدراتها بما يعود على اقتصادياتها وشعوبها بالخير والفائدة.

ويعتقد أن هذا الأسلوب في دعم الصادرات لم يتم التعامل به في الكثير من الدول العربية، إن لم نقل جميعها ومنها الجزائر، وذلك بسبب طبيعة السلع ونوعيتها والمنتجات التي تصدر إلى الخارج التي يغلب على أكثرها صفة المواد الخام أو الوسيطة، وتكون كميات الاستهلاك المحلي منها حسب الحاجة.⁽¹⁾

3- تمويل الصادرات:

يمكن تشجيع الصادرات إما عن طريق التأثير على كمية الاستهلاك من السلع والمنتجات في السوق المحلي بما يتيح تحقيق فائض من تلك السلع يسمح بتصديره إلى الخارج، أو عن طريق منح إعانات للصادرات الدعم المباشر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض أسعارها مما يساعدها على المنافسة في الأسواق الدولية وزيادة الطلب.

وتبرز أهمية سياسة الدعم من خلال خلق الموازنة بين الأسعار العالمية والتكلفة المحلية، والتي غالبا ما تكون مرتفعة وخاصة في اقتصاديات الدول النامية مقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة. و تتعدد أشكال الدعم في صور مختلفة، منها الدعم فيصور مبالغ نقدية، وفي صور منح تسهيلات جمركية لاستيراد المواد اللازمة لعمليات الإنتاج، وفي إعفاءات ضريبية وجمركية أو تكون في صورة مبادلة سلع وطنية بسلع أجنبية، وتختلف أشكال الدعم من دولة إلى أخرى.

يتمثل التمويل التصديري في نوعين⁽²⁾:

أولهما تمويل النشاط التصديري سواء قبل أو بعد عملية التصدير، والثاني توفير التمويل لإنشاء مشروعات تصديرية جديد أو التوسع في مشروعات قائمة.

يرتبط نجاح التصدير بتوفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري، بأسعار فائدة ميسرة من خلال المؤسسات المالية بهدف زيادة الاستثمارات في المشروعات الموجهة للتصدير، ويتضمن عنصر التمويل توفير موارد كافية لأغراض التصدير من ناحية، وأن تكون هذه الموارد بأسعار وشروط تفضيلية من ناحية أخرى.

(1) محمد مسلم حمود المجالي، مرجع سابق، ص 149.

(2) حازم البيلالوى، التوجه الخارجي وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية، الاهرام، القاهرة، 1992، ص 184.

4- التأمين على الصادرات

ونظرا للأدوار الهامة والحيوية التي يضطلع بها قطاع التصدير، فقد درجت العديد من الدول المتقدمة والنامية إلى انتهاج سياسة دعم صادراتها الوطنية بالشكل الذي يدفع هذه الصادرات نحو التطور والنمو، مما ينعكس على الاقتصاد الوطني بقطاعاته المتعددة ويتقرر مبدأ الدعم للصادرات و تحديد قيمته في ضوء ظروف تلك الدول وسياساتها الاقتصادية. وظهرت سياسة دعم الصادرات الوطنية وتشجيعها في الدول النامية نتيجة تدني مستوى جودة السلع والمنتجات المصنعة فيها وخاصة الاستهلاكية منها، وذلك بسبب المبالغة في اعتماد سياسة الحماية لتلك الصناعات إضافة إلى ما أدت إليه سياسة إحلال المستوردات من تزايد طلب الدول النامية على مختلف السلع، وخاصة الرأسمالية و الوسيطة المصنعة في الدول المقدمة. كما أن تدني الاهتمام بقطاع الزراعة وزيادة الاستيراد من المواد الغذائية، كل ذلك أدى إلى أن تكون معدلات التبادل الدولي للاقتصاديات النامية لغير صالحها، وبالتالي أصبح هناك حاجة متزايدة للعملة الصعبة نتيجة تزايد العجز في موازين المدفوعات، إلى جانب ارتفاع حدة المديونية الخارجية لتلك الاقتصاديات.

تبرز أهمية ائتمان الصادرات كميزة وحافز من حوافز التصدير، لتسهيل حصول المصدر على قيمة صادراته في حالة مخاطر عدم الدفع، سواء كانت لأسباب تجارية أو غير تجارية. وقد أنشأت الجزائر شركة لضمان الصادرات للقيام بالتأمين على الصادرات ضد المخاطر التي قد تتعرض لها، إلا أن ضعف مواردها قد حال دون تحقيقها للهدف من إنشائها.

كما تتطلب هذه السياسة تخليص المنتجات التصديرية وأنشطتها من كافة الأعباء المالية التي ترفع من تكلفة الإنتاج وتحد من قدرته التنافسية، ومن ثم ينبغي تقديم العديد من الحوافز الضريبية والجمركية والتمويلية والتأمينية لتخليص النشاط التصديري من الأعباء التي يتحملها، لترفع من قدرته التنافسية في الأسواق الدولية.

وقد أصدرت الجزائر بخصوص ترقية الصادرات غير النفطية مرسوما يتعلق بتدعيم الصادرات، تم تطبيقه بقرار مشترك ما بين الوزارات (المالية، التجارة، التخطيط) يحمل رقم 46/86 مؤرخ في 1986/12/24 .

وأهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام تتمثل في العناصر الموالية:

1- أن الدعم يمس البضائع والحدوات المصدرة مما كانت ماعدا المحروقات ومشتقاتها، المواد البتروكيميائية، النقل الجوي والبحري والتأمينات والمواد المنجمية والمواد المشتقة من التحويل الأول للمعادن الحديدية وغير الحديدية .

2- إن دعم الأسعار لا يمنح بصفة مماثلة لأي منتج كان بل ثمة ترتيب بمنح معدلات متفاوتة، حيث تتال المنتجات ذات القيمة المضافة العالية الحظ الأوفر من هذا الدعم. ويرتبط تدعيم الأسعار مباشرة بالمبالغ المتمثلة في ثمن المبيعات، فكلما كانت هذه المبالغ مرتفعة، كلما زادت قيمة التعويض.

3- كذلك فإن التعويض يدفع بصفة فورية، حيث لا يتعرض المصدر إلى أية عراقيل أو تباطؤ لكونه يتقاضى الدعم مباشرة بعد أن يتم تحويل ثمن البضائع المصدرة من الخارج.

وتجدر الإشارة أن الأموال المخصصة لتدعيم الأسعار مصدرها الرسم التعويضي الذي أنشأه الأمر رقم 82-01 الصادر في مارس 1982 والمتضمن الأحكام التكميلية لقانون المالية لسنة 1982 ومن بين النصوص ما يتعلق بالجانب المالي والإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 والذي جاء من أجل تقييم وتكييف النظام المالي . كما قام بنك الجزائر بوضع عدة قواعد متعلقة بمعالجة عمليات التصدير، وموازة مع ذلك عملت السلطات العمومية على وضع قواعد لتشجيع التصدير، والتي تشمل ما يلي:

- تنفيذ المساعدات المالية من خلال الصندوق الخاص لترقية الصادرات والذي تم انشائه لغرض تقديم المساعدات المالية لعمليات التصدير.
- تمكين المصدرين من التحوط ضد مخاطر التصدير عن طريق الوكالة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات.

وتشمل المساعدات المالية في إطار ترقية الصادرات ثلاث عمليات يركز عليها نشاط التصدير تشمل: عملية البحث عن الاسواق الخارجية .
- عملية التحضير للتصدير.

المطلب الثاني: إصلاح الإطار المؤسسي و خدمات التصدير.

تحتاج عملية التصدير بين التخطيط لها وتنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ، إلى العديد من المؤسسات التي تتعامل معها. وتظهر أهمية هذا الجانب إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الاقتصاد الجزائري قد غلب عليه التوجه الداخلي، والذي أدى بمعظم المؤسسات القائمة إلى تهميش التصدير وخروجه من أولوياتها.

الفرع الأول: تطوير البنية المؤسسية للتصدير .

تتمثل السياسة المؤسسية في إنشاء كيانات مؤسسية تهتم بالتصدير وتفعيل دورها في التعبير عن مصالح الجزائريين وتمثيلها لدى الجهات الحكومية للمساهمة في صياغة وتطوير السياسات الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها. كما يجب أن تحقق هذه الكيانات لحماية قطاع التصدير من الممارسات التجارية الغير مشروعة من الدول الأخرى في السوق الداخلية كالإغراق، أو في السوق الخارجية من عرقلة نفاذ الصادرات الجزائرية في أسواقها.

وينبغي العمل على تطوير البنية المؤسسية للتصدير، من خلال رفع كفاءة المؤسسات الحكومية القائمة على خدمة المصدرين وتطوير السياسات التي تؤثر على عملهم ومن أهم هذه المؤسسات:

التمثيل التجاري : ويجب تنشيط دوره و التوسع في إنشاء مكاتب له بالخارج و الاهتمام بها لتأدية دورها في مجال تنشيط وتنمية الصادرات الجزائرية، عن طريق دراسة الأسواق الخارجية وتوفير البيانات و المعلومات الكاملة عن إمكانية التصدير والترويج للسلع الجزائرية.

ومن الضروري تكوين وبناء شبكة رئيسية لمعلومات التصدير تعمل على تجميع ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية والفرص التجارية في الأسواق الدولية، ومد لمصدرين بها وبسياسات التصدير والاستيراد في الأسواق الخارجية و المواصفات العلمية لكل سلعة وأسلوب تغليفها ومتطلبات شحنها وطبيعة أذواق المستهلكين والمنتجات المطلوبة ونوعيتها والوقت المناسب للتصدير وطرق الدعاية و الإعلان وخدمات ما بعد البيع.(1)

ونخلص من ذلك على أهمية وجود سياسة سليمة لإصلاح الإطار المؤسسي اللازم للنشاط التصديري لأنه نقطة البدء في بلء وخلق القدرة التصديرية وتحفيز المنتجين إلى الأنشطة التصديرية وفقا لسياستها التي يقوم بها لتحقيق ذلك من خلال التنسيق والمتابعة بين مختلف الأنشطة والوحدات الإنتاجية وإزالة كافة العقبات الإجرائية والإدارية التي تعوق عمله.

الفرع الثاني: تطوير خدمات التصدير(2)

يتطلب توفير التصدير توافر بنية أساسية لتحفيز القطاعات الإنتاجية على التوجه للتصدير، فلا يكفي توافر إنتاج معد للتصدير فقط فلا بد من توافر عناصر أخرى مكملة تساعد على التصدير. وتتمثل هذه العناصر في خدمات التصدير من نقل و شحن وتفرغ، وتعبئة وتغليف.

1 - النقل والشحن والتفريغ:

يمثل النقل أهم عناصر الخدمات المرتبطة بالصادرات وهي في سبيل نقلها إلى الأسواق الخارجية، مما يتطلب معه توفير إمكانات خاصة لهذا القطاع لضمان وصول المنتجات التصديرية إلى الأسواق الخارجية بالسرعة المطلوبة ودون أي تلف.

- إعطاء الحرية للشركات التجارية في نقل صادراتها على أي أسطول نقل تتوفر لديها الفراغات لضمان سرعة وصول الصادرات في مواعيدها المناسبة وبأسعار أقل .
وينبغي العمل على مشاركة القطاع الخاص في أنشطة النقل والشحن والتفريغ وإلغاء احتكار قطاع الأعمال لها بما يحقق المنافسة وتخفيض التكاليف وتحسين الخدمات.

(1) صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص383.

(2) نفس المرجع، ص385.

2 - التعبئة و التغليف :

تلعب عملية تعبئة السلعة وتغليفها وشكلها النهائي دورا كبيرا في نجاح العملية التصديرية و استمرارها، ومن ثم فإن دخول الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية بصورة سليمة ومقبولة يستلزم تعبئتها وتغليفها في عبوات قوية تتحمل النقل والتداول، وأن تكون ذات شكل جميل وجذاب للمستهلك الأجنبي وبما يوفر له سهولة الاستخدام.

لذا يجب العمل على توافر الإمكانيات اللازمة لمسايرة التطورات التكنولوجية المستمرة في هذا المجال وسرعة الأخذ بها من أجل مراعاة التجهيز الجيد للمنتجات الجزائرية المصدرة عن طريق إنشاء مصانع متطورة لمواد التعبئة و التغليف على أحدث مستوى تكنولوجي في إنتاجها بالشكل الذي يجذب المستهلكين في الأسواق الخارجية، وأن تتفق العبوات و مواد التعبئة مع المتداول منها في الأسواق العالمية وتتناسب مع أذواق وعادات المستهلكين، ولها القدرة على تحمل ظروف النقل والتخزين، وأن يتم وضع كافة البيانات والمعلومات المطلوبة عن السلعة ومواصفاتها الفنية بعناية كاملة وكتابتها بلغة البلد المرسله إليه السلع.

و لا يمكن للمؤسسات أن تعمل بمفردها لخدمة التصدير بل يجب أن يساندها ويزيد من فاعليتها على تحقيق هدفها وجود سياسة سليمة لتفعيل أداء عمليات التصدير من نقل و شحن و تفرغ و تعبئة و تغليف، والتي ترفع من قدرة المنتجين و المنتجات في البقاء و الاستمرار في الأسواق الدولية.

لكن الشركات المحلية واجهت الكثير من المصاعب، خاصة فيما يتعلق بإنشاء شركة توزيع عالمية (World Distribution Network)، لكي تجعلها قريبة من المستهلكين لمعرفة أذواقهم وتلبية احتياجاتهم وتكون اسم و علامة تجارية منافسة للأسماء التجارية المعروفة. ففي كثير من الأحيان تكون عملية التصميم (Design) و التغليف (Packaging) و التوزيع (Distribution) أهم من عمليات الإنتاج نفسها، ولقد كان النقص في هذه المهارات من أهم العوائق أمام الشركات الصينية وهو ما ساهم في حله إلى حد كبير الشركات الأجنبية العاملة في الصين من حيث توفير فرص النفاذ إلى الأسواق العالمية أمام الشركات المحلية.⁽¹⁾

المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين .

اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات. يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل، عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر. ويركز الجزء الثاني منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال إنتاج وتصدير سلع عالية

⁽¹⁾ سامي سلامة، مرجع سابق، ص300.

التكنولوجيا. وبالفعل أصبحت الصين في عام 2004 من أكبر الدول المصدرة لمنتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وارتكزت إستراتيجية تنمية الصادرات الصينية على عددا من السياسات، وقد حاولت الصين الاستفادة من تجربة الدول حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا في هذا المجال، حيث تشابهت السياسات الصينية في تنمية الصادرات مع تلك السياسات التي اتبعتها هذه الدول، وتدل خبرة دول شرق آسيا أن، الدعم الحكومي لتنمية الصادرات يولد وفورات (Externalities) هامة التدخل الحكومي هام للمفاضلة بين حوافز الصادرات خلال فترة التحول إلى اقتصاد أقل تشوه (Distorted Economy Less) ويكون التدخل الحكومي المدروس وسيلة فعالة لتحريك نمو الصادرات⁽¹⁾ (Motion an Export Growth) (Dynamic

وحاولت الصين إنشاء العديد من الهياكل المؤسسية المماثلة لتلك الموجودة في هذه الدول، ويمكن القول أن هناك ثلاثة عوامل ساهموا بشكل فعال في نجاح إستراتيجية تنمية الصادرات في الصين : تبني الحكومة المركزية إستراتيجية واضحة لدعم تنمية الصادرات المشاركة الفعالة للسلطات المحلية ووجود مستثمرين من هونج كونج وتايوان بحثا عن مصدر العمالة الرخيصة .

وفي بداية تنفيذ سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بدأت السلطات المركزية في الصين تطبيق عددا من السياسات لترويج ما يطلق عليه ثقافة التصدير (Export Culture) وتتمثل أهم هذه السياسات في⁽²⁾:

1. استهداف المناطق الجغرافية (Geographical Targeting).
2. استهداف قطاعات في الاقتصاد (Sectoral Targeting).
3. سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي (Liberal Foreign Investment Regime).
4. سياسة تمويل الصادرات .

الفرع الأول: سياسة استهداف المناطق الجغرافية و قطاعات في الاقتصاد

لدى الصين إمكانيات كبيرة جعلتها في مقدمة الدول المصدرة بصفة عامة، والدول المصدرة للمنتجات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (Labour Intensive Products) مثل المنسوجات والسلع الاستهلاكية و غيرها من السلع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة.

1. سياسة استهداف المناطق الجغرافية (Geographical Targeting):

أقامت الصين عددا من المناطق الاقتصادية الخاصة (SEZs) والمناطق المفتوحة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية مثل: التصنيع، الأنشطة البنكية، التصدير، والاستيراد، والاستثمار الأجنبي

⁽¹⁾ نسرين أحمد عباس أبو زيد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2008، ص122.

⁽²⁾ نفس المرجع، ص123.

في بيئة أكثر حرية من المتاحة في باقي الاقتصاد الصيني. ساعدت كمنقطة ارتكاز للاستثمارات المحلية والأجنبية التي كانت أغلبها في البداية تتدفق من هونج كونج وتايوان، وأتاحت هذه الاستثمارات للصين تنمية روابط مع السوق العالمي.

و من أهم المميزات التي تميزت بها المناطق الاقتصادية الخاصة ميزتان:

الأولى: الاستقلالية الإدارية في مجال الاستثمار التسعير، الضرائب، الإسكان، العمالة، سياسة إدارة الأراضي وبالتالي أغلب الاستثمارات الأجنبية يمكن الموافقة عليها بواسطة السلطات المحلية.

الثانية: تعرض المناطق الاقتصادية الخاصة حوافز للمستثمرين غير موجودة في المقاطعات داخل الصين، فعلى سبيل المثال كل المدخلات المستوردة للمنتجات التي يتم تصديرها أو بيعها في المناطق الاقتصادية الخاصة تكون معفاة من الجمارك، بالإضافة لذلك يوجد في المناطق الاقتصادية الخاصة نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الأجنبية حسب حجم الاستثمار وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة.

2. استهداف قطاعات في الاقتصاد (Sectoral Targeting):

اتبعت الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية، ويتم اختيار القطاعات المستهدفة على المستوى المركزي، وشملت هذه القطاعات منتجات الصناعة الخفيفة المنسوجات الآلات و السلع الأليكترونية. ومن أهم أدوات هذه السياسة أداتين:

الأولى: شبكات إنتاج للصادرات (Production Networks For Experts)

الثانية: زيادة حصص استرداد الصرف الأجنبي (FERQs) لمشروعات القطاعات المستهدفة

الفرع الثاني: سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي

سياسة تحرير الاستثمار الأجنبي (Liberal Foreign Investment Regime): حققت الحكومة الصينية مكاسب عديدة من تنفيذ عدد من سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق الاقتصادية الخاصة و المناطق الأخرى في الصين، الأمر الذي جعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للصين أحد أهم العوامل المؤثرة في أداء الصادرات الصينية.

فمن خلال التجربة الصينية⁽¹⁾، أسهمت الاستثمارات الأجنبية في زيادة الصادرات الصينية من خلال الاستثمارات في المنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتطورة، مما وفر على الصين أصول تكنولوجيا ومعرفة فنية كان من الصعب الحصول عليها بدون هذه الشركات، ولقد كان لنقل هذه التكنولوجيا إلى فروع الشركات الأجنبية الموجودة في الصين اثر كبير في تحفيز ورفع إنتاجية الشركات المحلية، من خلال التعلم والاستفادة (Learning by Watching) من أساليب الإنتاج والتوزيع المتطورة لهذه الشركات.

(1) سامي سلامة، مرجع سابق، ص 300.

أيضا سهلت الاستثمارات الأجنبية للصين الدخول إلى أسواق جديدة وكبيرة على المستوى العالمي. حيث سهلت الفروع الأجنبية الموجودة في الصين الوصول إلى أسواق الشركات الأم التابعة لها هذه الفروع، فضلا عن الوصول إلى الشبكات الداخلية لهذه الشركات، بالإضافة إلى أسواق الدولة الأم لهذه الشركات .

أيضا أسهمت فروع الشركات الأجنبية في توفير التدريب المناسب على استخدام التكنولوجيا بل وإنتاجها، والأساليب الحديثة في الإدارة للقوى العاملة الصينية خاصة في الصناعات المتطورة والمخصصة للتصدير. ولقد أسهمت هذه الفروع في زيادة الصادرات من خلال :

1- تصدير المنتجات بعد معالجتها وتجميعها (Exporting trough Processing and Assembling) حيث أصبحت الصين من الدول الرائدة في تصدير هذه المنتجات سواء كانت كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة (لعب الأطفال الأحذية الرياضية الملابس و الأدوات الرياضية) أو كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا مثل المعدات و الآلات الكهربائية و الصناعية والتليفونات المحمولة، حيث يتم التصدير من خلال شبكة التوزيع العالمية للشركات الدولية.

2- من خلال تحويل سياسة إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير (Export

Trough Converting Import Substituting Industries)

3- تصدير المنتجات الأولية حيث تتمتع الشركات دولية النشاط بميزة تنافسية عن الشركات المحلية حيث تمتلك شبكات توزيع عالمية بالإضافة إلى مهارات تسويقية كبيرة .

وبالتالي، فإن أهم ما يمكن للشركات الدولية أن تحققه للدول المضيفة لها هو إسهامها في تنوع صادراتها خاصة الصادرات الغير التقليدية مثل لصادرات من السلع الالكترونية و البرمجيات و الدوائر الالكترونية وغيرها من السلع كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ذات القيمة المضافة العالية.

الخاتمة

- توصلنا في هذا الفصل إلى جملة من النتائج، نبرز أهمها فيما يلي:
- يعتبر قياس نسبة الصادرات إلى المستوردات أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج سلع ومواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج، ورغم ذلك فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة (1986-2011)، و يرجع إلى تأثير معدل التغطية بتقلبات أسعار البترول التي تؤثر في حصيلة الصادرات.
 - زيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ظاهرة ايجابية للاقتصاد الوطني الجزائري، ذلك لأن الصادرات أصبحت تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال زيادة العائدات من العملات الأجنبية، وذلك بالاعتماد على النفط، وانعدام تنوع الإنتاج في الاقتصاد الجزائري، وفيما يتعلق بالمتوسط العام لنسبة الصادرات إلى إجمالي التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1986-2011) بلغت 54,38 % وهو معدل نمو مقبول إلا أن توقعات الاستمرار في ذلك النمو خلال السنوات القادمة راجع إلى مقدار الدعم و التشجيع التي تقوم به الجهات الرسمية والخاص بقطاع الصادرات غير النفطية في الجزائر.
 - نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بلغت 2,43 % سنة 1986 ، وهي نفس النسبة سنة 2011 وهو ما يطرح استفهامات حول نجاح تنمية الصادرات الغير نفطية بالجزائر.
 - وعن مدى تنوع الصادرات السلعية الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية (مؤشر الميزة النسبية، مؤشر تركيز الصادرات السلعية، فالجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.
 - ضعف المتوسط العام لنسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات والذي بلغ 2,94 % لفترة الدراسة الكلية (1986-2011) و من أهم الصعوبات و العوائق التي تعيق الصادرات الوطنية الغير نفطية ما يلي :
 - محدودية المشاريع الموجهة انتاجها للتصدير وضعف خدمات الإرشاد التسويقي.
 - افتقار بعض الشركات المصدرة للإمكانيات الفنية للفرز والتجميع والتعبئة والتغليف المناسب الأمر الذي يؤثر سلبا على جودة المنتج المصدر وبالتالي يترتب على ذلك ضعف القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية المستهدفة للتصدير خاصة الأسواق الأوروبية .

- صعوبة الحصول على تمويل الصادرات والخدمات المتصلة بعملية التمويل كالتأمين. وهذه المشكلة تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي يتعين عليها الاعتماد على التمويل الذاتي أو الائتمان التجاري بأسعار فائدة مرتفعة وبالتالي ترفع تكلفة المنتج المصدر وتقل قدرته التنافسية في الأسواق.

-يتبين أن قيمة المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للجزائر في الترتيب متأخرة مقارنة بدول المقارنة فاحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بدول المقارنة إذ بلغت قيمة المؤشر (-0,75). ومن ثم فإن تنمية الصادرات غير النفطية يصبح ضرورة أساسية لتجاوز هذه الوضعية غير التنافسية، من خلال الاستفادة من التجربة الصينية في هذا المجال.

الفصل الخامس:

دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي
وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

الفصل الخامس: دراسة تحليلية لتطور النمو الاقتصادي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مقدمة:

التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي لمجتمع معين هو طريقة تكوينه من الناحية الاقتصادية، أي الأهمية النسبية لكل قطاع وطريقة ارتباط النشاطات المختلفة ببعضها، يعني الإطار الذي يمارس في نطاقه النشاط الاقتصادي للمجتمع ، ويتمثل التغيير الهيكلي بالاقتصاد الجزائري في تعديل الأهمية النسبية للقطاعات في الاقتصاد، أي يشمل تغييرات كمية ونوعية في النسب والعلاقات المكونة للهيكلة الاقتصادية فالجانب الأول (التغيير الكمي) يتضمن تغييرا في نسب وعلاقات المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالنتائج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية، كما يتضمن تغييرا في نسب القيمة المضافة حسب القطاعات، وتغييرا في هيكل الإيراد الحكومي. أما الجانب الثاني (التغيير النوعي) فيتضمن تغييرا وظيفيا في أداء النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة تخصيص الموارد والارتقاء بمستوى الكفاءة النوعية لعناصر الإنتاج.

تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي تقوم هذه العلاقة الايجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه تحسينات في التكنولوجيا والكفاءة الإنتاجية وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي حسب وجهة النظر هذه ويعتقد بانتقال المعرفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الشركات المحلية و يعرف هذا في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر بانتشار المعرفة يؤدي نشر المعرفة هذا إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة في الشركات المحلية. والاستثمار الأجنبي المباشر لا ينتقل من بلاده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري يحقق له ما يهدف إليه من زيادة ونماء.

وفي هذا الصدد نناقش هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التركيب الهيكلي للنتائج ودوره في النمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدل النمو المستهدف في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: تهديداتها ومقومات نجاحها.

المبحث الأول: التركيب الهيكلي للنتائج ودوره في النمو الاقتصادي بالجزائر

يعبر التركيب الهيكلي للنتائج في الجزائر عن الوضعية التنموية، فنسبة مساهمة القطاعات المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لا بد أن يتم فيها تغييرات جذرية تعبر عن التنمية، كما أن نسب مزج عوامل الإنتاج المختلفة كاستخدام عنصر رأس المال مع عنصر الموارد الطبيعية تتحدد أيضا في مرحلة التنمية التي تصل إليها الجزائر، ولا بد لهذه النسب أن تتغير بانتقال الجزائر من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى من مراحل التنمية.

ولمعرفة مساهمة التركيب الهيكلي للقطاعات في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، نأخذ مجموعة من الدول النفطية وأخرى غير النفطية لمقارنتها مع وضعية الجزائر فيما يلي.

المطلب الأول: تركيبة الناتج الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

تمثل القيمة المضافة* المتحققة في القطاع الصناعي مؤشرا هاما لمدى فاعلية القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي، فهي تعطي دلالة على درجة التصنيع في الدولة المعنية، فضلا عن استخدامها كمؤشر لبيان مدى قدرة القطاع الصناعي على خلق القيم المضافة الجديدة والمتولدة عن العملية الإنتاجية، ذلك أن الصناعة التحويلية لها القدرة على تكوين قيم مضافة جديدة لما تمتاز به من تعداد لمراحل الإنتاجية، وبعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في التصنيع كونه يعكس مقدار الإسراف والهذر الذي يحصل عند استخدام الوحدات الإنتاجية الصناعية لمستلزمات الإنتاج، لذا فإن مؤشر معدل القيمة المضافة الصناعية يعبر عن مدى فاعلية واتساع النشاط التصنيعي في الدولة.

الفرع الأول: القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الجزائرية.

تطور القيمة المضافة الصناعية وزيادتها يعني زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، وزيادة روابط القطاع الصناعي بالقطاعات الأخرى، أي أن نمو القيمة المضافة الصناعية يعكس تطور دور الدولة في مجمل عملية التنمية وخاصة الموارد الذاتية.

ولمعرفة واقع تطور القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية في الجزائر ندرج الجدول التالي:

* تعرف القيمة المضافة الصناعية بالفرق بين إجمالي قيمة الناتج الصناعي مطروحا منه قيمة المستلزمات الإنتاجية والسلعية والخدمية و الإهلاك الصناعي

**الجدول رقم (5-1): القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الجزائرية
مقارنة بدول مختارة خلال الفترة (1995-2011)**

الوحدة : مليون دولار بالأسعار الجارية

نسبة التغير -2010 2011	2011	2010	2009	2008	2007	2005	2000	1995	
52,0	100,161	65,864	43,810	63,272	41,213	25,958	10,732	3,004	قطر
36,2	4,822	3,539	2,092	5,822	1,606	1,015	797	672	المغرب
26,6	72,500	57,256	44,324	79,002	60,434	46,594	22,114	10,699	الجزائر
55,5	99,933	64,448	52,342	87,711	61,165	42,004	18,069	10,510	الكويت
48,2	317,463	214,145	161,382	273,378	195,374	152,269	69,973	44,297	السعودية
11,7	3,102	2,776	2,707	3,566	2,529	1,597	1,006	651	تونس
11,7	33,511	29,999	26,762	24,251	18,144	10,644	6,384	4,148	مصر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبوظبي(الإمارات العربية المتحدة)، 2012، ص 357.

وعن أهمية الصناعة الاستخراجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، تجدر الإشارة إلى نسبة هذه الصناعة في الناتج لأحدث فترة فيما يلي:

**الجدول رقم (5-2): نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي
في الجزائر لعام 2011**

الصناعات الاستخراجية		
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	
57,7	100,126	قطر
5,2	4,822	المغرب
36,7	72,500	الجزائر
62,1	99,933	الكويت
53,2	317,463	السعودية
6,7	3,102	تونس
14,2	33,511	مصر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص، (بتصرف) 359.

وانطلاقاً من الجدولين رقم (5-1) و (5-2) وفي عام 2011، بلغت القيمة المضافة على الصناعات الاستخراجية في الجزائر 72,500 مليون دولار كما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي

الإجمالي بحوالي 62,1%، وتشمل الصناعات الاستخراجية في استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية في الجزائر.

وغطى مجال التعدين في الجزائر عدة نشاطات صناعية أهمها⁽¹⁾:

- استخراج المعادن غير الخالصة وتحويل أول (معدنة).
- إعادة رسكلة المعادن.
- سباكة (مصهر الحديد و التكرير).
- صناعة المواد الخامة بواسطة آلات تصفيح المعادن.
- تحويل المواد الخامة لمواد نصف مصنعة: صفائح رقيقة، أنابيب، قطع مقولبة .
- صناعة المواد المصنعة لمجال الصناعة والبناء والنقل.
- إن مجال التعدين مُنسق حول ثلاث اختصاصات رئيسية:
 - إنتاج الفولاذ.
 - إنتاج المعادن غير الحديدية و غير الثمينة كالألومنيوم.
 - إنتاج المعادن الثمينة.

وعلى صعيد الدول العربية النفطية الأخرى ومقارنة بالجزائر سجلت السعودية، قطر والكويت أكبر قيم مضافة سنة 2011 مسجلة 317,463، 100,126، 99,933 على التوالي، كما بلغت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لكل منها 53,2%، 57,7% و 62,1% على التوالي. أما مصر، المغرب وتونس والتي تعتبر دول غير نفطية، فكانت القيمة المضافة على الصناعات الاستخراجية فيها ضعيفة مقارنة بالجزائر فأحصت 33,511، 4,822، 3,102 على التوالي. كما بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 14,2%، 6,7%، 5,2% على التوالي.

الفرع الثاني: القيمة المضافة للصناعات التحويلية الجزائرية.

الصناعات التحويلية هي تلك العمليات الإنتاجية التي يتم من خلالها تحويل المواد الخام من شكل لآخر أكثر نفعاً وإشباعاً لرغبات وحاجات الإنسان، سواء كانت هذه المواد نباتية، أو حيوانية، أو معدنية، أو صناعية.

⁽¹⁾<http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/> 10-12-2012 الاطلاع بتاريخ

ونظرا لأهمية الترابط بين قطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية من أجل تخفيض المحتوى الاستيرادي في الصناعة التحويلية، وكذلك الروابط بين القطاع الصناعي وبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى. لابد من وضع الأسس التي تحدد القطاعات الصناعية ذات الأولوية، من أجل دعمها، حتى تكون صناعات ذات قدرة تصديرية تنافسية عالية، وكذلك صناعات تعتمد على مدخلات إنتاج محلية. وعن تطور القيمة المضافة للصناعات التحويلية نورد الجدول الموالي:

الجدول رقم(5-3) : القيمة المضافة للصناعات التحويلية الجزائرية مقارنة بدول مختارة خلال الفترة (1995-2011)

الوحدة: مليون دولار بالأسعار الجارية

نسبة التغير -2010 2011	2011	2010	2009	2008	2007	2005	2000	1995	
27,5	17,222	13,512	9,223	12,322	7,366	4,394	966	684	قطر
4,9	13,559	12,929	12,992	11,349	10,121	8,872	6,019	6,867	المغرب
28,5	7,126	5,544	5,492	5,397	4,658	3,969	2,813	3,576	الجزائر
10,7	7,461	6,740	5,429	6,530	6,340	5,873	2,608	3,011	الكويت
30,6	60,635	46,355	39,113	39,433	36,402	29,522	18,218	13,714	السعودية
3,6	7,761	7,494	7,367	8,091	6,561	5,049	3,174	3,324	تونس
5,6	37,126	35,166	29,756	25,218	20,038	14,959	18,363	10,127	مصر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 358 ، (بتصرف) .

من خلال الجدول رقم(5-3) نلاحظ تطور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الفترة ما بين 1995-2011 لتبلغ في الجزائر سنة 2011 ما يقارب 7,126 مليون دولار، ونشير إلى أن نسبة التغير بين سنتي 2010-2011 بلغت 28,5% . وهذا التطور في القيمة المضافة طال جميع الدول النفطية على العموم ، نذكر منها السعودية وقطر، إذ تطورت القيمة المضافة للصناعات التحويلية لتبلغ سنة 2011 حوالي 60,635 مليون دولار و17,222 مليون دولار على التوالي. كما كان ارتفاع القيم المضافة ملحوظ في البلدان الغير نفطية تتقدمهم مصر، إذ بلغت سنة 2011 37,126 مليون دولار. ولقد تباينت نسب مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع الدول العربية، وهذا ما نوضحه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-4): نسبة مساهمة الصناعة التحويلية الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول مختارة لعام 2011.

الصناعة التحويلية		
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي %	القيمة المضافة (مليون دولار)	
9,9	17,222	قطر
14,5	13,559	المغرب
3,6	7,126	الجزائر
4,6	7,461	الكويت
10,1	60,635	السعودية
16,7	7,761	تونس
15,8	37,126	مصر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 359، (بتصرف).

حققت عدة دول عربية نمواً جيداً في ناتج الصناعات التحويلية في عام 2011 على العموم، عدا الجزائر التي انخفضت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي فيها ب 3,6%، وكان ذلك نتيجة لتباطؤ نمو قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر أثره السلبي على المؤشرات الاجتماعية فيها وخاصة على مستوى البطالة. كما أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب ولو بصورة جزئية في استمرار معدلات البطالة المرتفعة فيها. وعلى مستوى الدول العربية غير النفطية، فقد سجلت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى لها في كل من تونس ب 16,7% مسجلة 7,761 مليون دولار كقيمة مضافة، ثم تلتها مصر والمغرب بنسبة 15,8% و 14,5% على التوالي بقيمة مضافة بلغت 37,126 مليون دولار و 13,559 مليون دولار على التوالي. فيما تراوحت نسبة المساهمة في باقي الدول العربية النفطية بين 4,6% في الكويت و 9,9% في قطر و 10,1% في السعودية بقيمة مضافة تراوحت بين 7,461 %، و 17,222 % و 60,635 % على التوالي.

تعتبر مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على التطور الصناعي باعتباره أحد مقاييس التصنيع، ويرى بعض الاقتصاديين أن البلد يعد مصنعا إذا ما بلغت مساهمة الناتج الصناعي حوالي 25% من الناتج القومي الإجمالي على أن يكون دور الصناعة التحويلية واضحا بما يقارب 60% من مجمل مساهمة القطاع الصناعي⁽¹⁾.

(1) عبد الشفيق محمد، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987، ص 20.

الجدول رقم(5-5): نسبة مساهمة إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مقارنة بدول مختارة لعام 2011.

إجمالي القطاع الصناعي	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	
قطر	67,6	117,348	
المغرب	19,6	18,380	
الجزائر	40,3	79,625	
الكويت	66,7	107,394	
السعودية	63,3	377,999	
تونس	23,4	10,863	
مصر	30,0	70,637	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 359 ، (بتصرف).

سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية نمواً بنسبة تقدر بحوالي 30.7 في المائة في عام 2011 مقارنة مع معدل نمو وصل إلى حوالي 27.3 % في عام 2010 . ويرجع هذا النمو بالأساس إلى نمو القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية بنسبة 35.2 %، إثر تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع متوسط أسعاره خلال عام 2011 .

إذ بلغت القيمة المضافة لإجمالي القطاع الصناعي سنة 2011 في الجزائر 79,625 مليون دولار مساهمة بذلك ب 40,3% في الناتج المحلي الإجمالي . كما ساهم إجمالي القطاع الصناعي في الدول النفطية بنسب معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ساهم إجمالي القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لكل من السعودية، الكويت وقطر ب 63,3% ، 66,7% ، 67,6 % على التوالي.

المطلب الثاني: الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه، وناتج قطاع التشييد في الجزائر

تمتاز الزراعة الجزائرية بمؤهلات تتمثل في التنوع الكبير للأوساط الزراعية والمناخية، سوق معتبرة محلية و جواريه للأسواق الخارجية: (الحوض المتوسط،البلدان الإفريقية)، بالإضافة إلى إمكانية وضع المنتجات الزراعية في السوق على طول السنة و خارج الموسم. أما فيما يخص المنتج النهائي في قطاع التشييد هو عبارة عن منتج مركب من عدد كبير من المواد المختلفة وكذلك التجهيزات الميكانيكية والكهربائية المختلفة. وتستخدم لانتاج هذا المنتج عدد كبير من الموارد المؤقتة والدائمة وقد يكون من الممكن تخزينها أو يجب استخدامها ضمن وقت معين. وبالتالي قطاع التشييد منظم للنمو الاقتصادي فهناك علاقة طردية وإيجابية بين النمو الاقتصادي ونمو قطاع التشييد.

الفرع الأول: الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في الجزائر

سياسة التجديد الزراعي والريفي في الجزائر هي أداة لتحقيق السيادة الغذائية وهي ثلاثة عناصر متكاملة تتمثل في : التجديد الزراعي، والتجديد الريفي، وتقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين. وقدرت عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لفترة 2002- 2012 في مجال الفلاحة ب 612 مشروع⁽¹⁾.

وعن الإجراءات التحفيزية المتخذة في هذا الإطار نذكر ما يلي⁽²⁾:

- استحداث قروض بدون فوائد " الرفيف " من المبلغ المدفوع للحبوب الذي تجاوز 17 مليار دينار
- منح قروض مسيرة بمبلغ لا يتجاوز 1مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات تتجاوز مساحتها 10 هكتارات
- تخصيص قروض مسيرة تصل إلى مئة مليون دينار جزائري (100.000.000 د.ج) لأرباح للمنتجين المستفيدين (أصحاب الامتياز) المستغلين ل10هكتارات من الأراضي الزراعية وكذلك للمستفيدين من قروض التحدي Ettahadi
- إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.

وعن تطور الناتج الزراعي الجزائري في الفترة(2000-2011)، ندرج الجدول التالي رقم (5-6).

(1) <http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-l-agriculture/> 10-12-2012 الاطلاع بتاريخ

(2) نفس المرجع.

الجدول رقم (5-6) : الناتج الزراعي الجزائري و معدل التغير السنوي
مقارنة بدول مختارة خلال الفترة في الفترة(2000-2011).

الناتج الزراعي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي		نسبة التغير (%)				
	2011-2010	2011-2000		2011	2010	2005	2000
قطر	9,0	8,3	160	147	59	66	
المغرب	5,8	9,6	13,392	12,661	7,847	4,908	
الجزائر	18,0	12,1	16,106	13,645	7,928	4,600	
الكويت	10,8	7,9	309	279	243	134	
السعودية	4,9	2,1	11,750	11,204	10,208	9,326	
تونس	17,0	5,3	3,801	3,249	2,958	2,147	
مصر	12,1	7,0	32,657	29,135	12,517	15,474	

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 343، (بتصرف).

وقد سجل الناتج الزراعي في الدول العربية ذات الموارد الزراعية خلال عام 2011 زيادة 18.0 في المائة و تأخذ الجزائر كمثال إذ كان الناتج المحلي يقارب 4,600 مليون دولار سنة 2000 فارتفع إلى 7,928 مليون دولار وواصل في التقدم مسجلا 13,645 مليون دولار و 16,106 مليون دولار على التوالي لسنتي 2010 و 2011 على التوالي فكانت نسبة التغير في الفترة 2011-2010 مقدرة ب 18,0 % . وتعود هذه الزيادة في ذلك الناتج إلى الظروف المناخية المواتية بصفة رئيسية وسياسات تعزيز النشاط الزراعي فيها هذا إلى جانب ارتفاع أسعار معظم السلع الزراعية في الأسواق العالمية مثل الحبوب والدرنيات. ولقد طال هذا التحسن في الناتج الزراعي جميع البلدان العربية في مقدمتها مصر ب 32,657 مليون دولار كأكبر قيمة للناتج الزراعي سنة 2011 .

ولتحليل نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر، و مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، نقدم المعطيات الموجودة في الجدول رقم(5-7).

الجدول رقم (5-7) : نصيب الفرد من الناتج الزراعي و مساهمة الزراعة في الناتج المحلي في الجزائر
مقارنة بدول مختارة في الفترة ما بين (2000-2011)

	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)			
	2011	2010	2005	2000	2011	2010	2005	2000
قطر	86	86	65	108	0,1	0,1	0,1	0,4
المغرب	415	397	260	172	14,3	13,8	13,2	13,3
الجزائر	439	379	241	151	8,2	8,4	7,7	8,4
الكويت	84	78	81	60	0,2	0,2	0,3	0,4
السعودية	414	406	438	455	2,0	2,5	3,2	4,9
تونس	356	308	295	225	8,2	7,3	9,2	10,0
مصر	406	370	177	242	13,9	13,3	14,0	15,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 343، (بتصرف).

ومن خلال الجدول رقم(5-7) نلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الجزائر 439 دولار سنة 2011 وهذا بعد التحسن التدريجي في المتوسط. إذ كان نصيب الفرد من الناتج الزراعي سنة 2000 يقدر ب 151 دولار ليصبح سنة 2005 و 2010 يبلغ 241 دولار و 379 دولار على التوالي ليتحسن إلى ما آل عليه سنة 2011 . كما بلغت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ب8,2% سنة 2011 .

الفرع الثاني: ناتج قطاع التشييد في الجزائر

يتم الحصول على المنتج النهائي في صناعة التشييد من خلال العديد من استراتيجيات التعاقد والتوريد والتي تختلف عن بعضها البعض ومدى ملاءمتها لكل نوع من المشاريع. فقطاع التشييد منظم للنمو الاقتصادي فهناك علاقة طردية وإيجابية بين النمو الاقتصادي ونمو قطاع التشييد.

يمكن تعريف صناعة التشييد* بأنها صناعة خدمية لباقي القطاعات الاقتصادية والصناعات وعادة تقدم منتجاتها حسب طلب معين وأهداف محددة. وتختلف هذه المنتجات من مشاريع بسيطة جدا إلى مشاريع معقدة تستخدم فيها أعلى درجات التكنولوجيا والمعرفة.

ولقياس أداء صناعة التشييد بشكل عام في الجزائر، نبحث فيما يلي عن ناتجه:

* يمثل التشييد النشاطات الاقتصادية في الباب F بالمراجعة 3,1 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

الجدول رقم(5-8) : ناتج قطاع التشييد في الجزائر مقارنة

بدول مختارة في الفترة ما بين (1995-2011)

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

2011	2010	2009	2008	2007	2005	2000	1995	
6,408	6,633	7,012	7,472	4,375	2,402	640	539	قطر
5,589	5,634	5,659	4,989	4,545	3,556	1,675	1,651	المغرب
1,185	948	920	953	843	627	355	4,473	الجزائر
2,807	2,546	2,026	2,444	1,094	1,497	832	810	الكويت
23,928	19,861	18,123	18,160	17,338	14,652	11,126	9,730	السعودية
1,960	1,833	614	634	562	475	326	868	تونس
10,316	9,522	7,963	6,673	5,282	3,343	4,433	2,799	مصر

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص362، (بتصرف).

من خلال الجدول رقم(5-8) نلاحظ ضعف ناتج قطاع التشييد في الجزائر بعد سنة 1995 حيث حقق في هذه السنة ناتج قدره 4,473 مليون دولار، أما بعد هذه السنة بدأ قطاع التشييد بالتقهقر -أن صح القول- مقارنة بالدول العربية الأخرى، مما أثر سلبا في النمو . فتصدر ناتج قطاع التشييد في السعودية أكبر قيمة ناتج سنة 2011 بقيمة 23,928 مليون دولار، بعد ازدهار تدريجي عرفه القطاع وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه.

ولتحسين قطاع التشييد والتغلب على المشاكل التي تواجهه بالجزائر ،فمن الضروري معرفة الوضع الراهن والرفع من أداء هذا القطاع وإلا ستكون أي إستراتيجية لتحسين هذا القطاع بدون هدف واضح.

المطلب الثالث: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر في سنتي(2010 و2011)

التحولات في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر يشمل استمرار لعملية إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مع التغييرات في تركيب الطلب كلما ارتفع الدخل الفردي، كما يتضمن التحول الهيكلي تكوين روابط بين الأجزاء المختلفة لهيكل الإنتاج المحلي بحيث تصبح الصناعات المحلية أكثر تداخلا مع بعضها البعض، ويتم التحول من القطاع الأولي إلى القطاع الثانوي من حيث الأهمية النسبية للإنتاج والاستثمار، وعلى العموم فالتحول الهيكلي يمكن أن يعبر عنه على أنه تغيرا هيكليا مضافا إليه نمو اقتصاديا.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية عام 2010

لتوضيح مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والمتكونة من (قطاع الزراعة والصيد والغابات، قطاع الصناعات الاستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع التشييد، قطاع الكهرباء والغاز والماء) في إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي لسنة 2010، نورد الجدول رقم (5-9).

الجدول رقم (5-9): الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2010

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاعات الإنتاج السلعي					
	قطاع الكهرباء والغاز والماء	قطاع التشييد	قطاع الصناعات التحويلية	قطاع الصناعات الاستخراجية	قطاع الزراعة والصيد والغابات	
86,725	569	6,633	13,512	65,864	147	قطر
37,081	2,317	5,634	12,929	3,539	12,661	المغرب
78,717	1,326	948	5,544	57,256	13,645	الجزائر
75,791	1,779	2,546	6,740	64,448	279	الكويت
295,576	4,011	19,861	46,355	214,145	11,204	السعودية
15,920	568	1,833	7,494	2,776	3,249	تونس
107,132	3,310	9,522	35,166	29,999	29,135	مصر
67,959	942	3,879	3,726	57,652	1,760	ليبيا

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، مرجع سابق، ص 424، (بتصرف).

ألفت الأحداث والتطورات التي عرفتها المنطقة ككل وبعض الدول العربية بشكل خاص بظلالها على الأداء الاقتصادي لهذه الدول. من ناحية أخرى، تأثرت كل من تونس ومصر وليبيا بالأحداث والتغيرات السياسية العميقة التي شهدتها تلك الدول، وتأثرت بقية الدول العربية بتلك الأحداث بشكل غير مباشر. نلاحظ من الجدول رقم (5-9) أن السياسات التنموية في الجزائر لم تؤد في الجزائر إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256 مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717 مليون دولار لعام 2010، وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع

الزراعة والصيد والغابات بـ13,645 مليون دولار، قطاع الصناعات التحويلية بـ5,544، قطاع التشييد بـ948 وقطاع الكهرباء والغاز والماء بـ1,326 مليون دولار. ونفس الشيء ينطبق على الدول النفطية الأخرى* .

أما فيما يخص الدول الغير نفطية محل المقارنة مصر، المغرب وتونس كانت مساهمة الصناعات التحويلية في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي هي الأكبر محصلة 35,166 مليون دولار، 12,929 مليون دولار و 7,494 مليون دولار على التوالي مقارنة بالصناعات الاستخراجية التي سجلت 29,999 مليون دولار ، 3,539 مليون دولار و 2,776 مليون دولار على التوالي .ولذلك نقول أن هيكل الإنتاج السلعي في الجزائر فشل في زيادة الأهمية النسبية لصالح قطاعات غير نفطية تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني دون اللجوء إلى الخارج . لتوفير مختلف المستلزمات مما يجعل الاقتصاد الجزائري منكشفاً وتابعاً للخارج .

الجدول رقم (5-10) : الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الإنتاجية في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2010

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاع الخدمات الإنتاجية			
	التمويل والتأمين والمصارف	النقل والمواصلات والتخزين	التجارة والمطاعم والفنادق	
20,533	6,636	5,021	8,876	قطر
17,892	803	6,048	11,040	المغرب
32,792	778	13,280	18,734	الجزائر
19,295	5,517	8,388	5,390	الكويت
53,578	11,906	16,559	25,113	السعودية
13,028	1,587	5,667	5,774	تونس
65,976	14,967	19,551	31,457	مصر

المصدر: نفس المرجع السابق، بتصرف.

أما في يخص قطاعات الخدمات الإنتاجية في الجزائر فإن قطاع التجارة والمطاعم والفنادق حقق أكبر مساهمة إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية سنة 2010 بـ18,734 مليون دولار مقترنة بباقي القطاعات قطاع النقل والمواصلات والتخزين بـ13,280 مليون دولار، قطاع التمويل والتأمين والمصارف

* وهي السعودية، قطر، الكويت، والتي كانت مساهمة الصناعة الاستخراجية في 2010 تمثل النسب الكبيرة في إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي.

ب778 مليون دولار هذا الأخير الذي حقق أضعف مساهمة على مستوى قطاعات الخدمات الجزائرية وكذا الدول العربية وهذا رغم الأهمية الكبيرة لقطاع التمويل في تمويل عملية الإنتاج. الذي بلغ إجمالي الخدمات الإنتاجية في الجزائر 32,792 مليون دولار في هذه السنة.

ويرجع ضعف مستوى التمويل الجزائري إلى جملة من المشاكل التي تعانيها من أهمها نذكر:

- نقص رأس المال بسبب نقص الودائع المصرفية، وهذا نتيجة ضعف الثقافة المصرفية والوعي الادخاري*.

- صعوبة الوصول إلى القروض المصرفية بسبب البيروقراطية والتسيير المركزي

الجدول رقم (5-11) : الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الاجتماعية

في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2010.

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

قطاعات إجمالي	قطاع الخدمات الاجتماعية			
	الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق	
قطر	1,711	9,839	7,421	18,971
المغرب	1,240	14,734	11,380	27,354
الجزائر	3,451	20,929	16,126	40,507
الكويت	...	19,469	4,543	24,012
السعودية	9,664	74,897	18,295	102,856
تونس	3,964	6,606	1,923	12,493
مصر	8,862	20,804	5,477	35,144

المصدر: نفس المرجع السابق، بتصرف.

يعتبر القطاع الخدماتي من محاور النشاط الإنساني الفردي والجماعي وبهذا أصبح نشاط الإنتاج** الأساس الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية و المؤشر الذي يستخدم لقياس التقدم والوعي للمجتمع.

* هناك عوامل يتوقف عليها الادخار منها ضعف الدخل الفردي بالجزائر ونمط الاستهلاك الذي يميل إلى استهلاك الجزء الأكبر من الدخل وعدم الثقة في المصارف (مشكلة بنك الخليفة).

** ويشمل الإنتاج: الإنتاج المادي (السلع) والإنتاج الغير مادي (الخدمات)، وبالتالي النشاط الإنتاجي هو نشاط منظم وموجه لاستخدام الموارد المتاحة وتوجيهها لإنتاج منتجات وخدمات جديدة تشبع حاجات الإنتاج.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة الخدمات الحكومية في الجزائر بلغت 20,929 مليون دولار وهي لأكبر مساهمة في قطاع الخدمات الاجتماعية . والملاحظة نفسها تنطبق على كل البلدان العربية محل الدراسة المستخدمة في المقارنة .

كما أن قطاع الخدمات الاجتماعية هو الحلقة المساهمة الأضعف في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2010 وذلك بـ 408,245 مليون دولار .

الفرع الثاني: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية بالجزائر في عام 2011

لتوضيح مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي والمتكونة من (قطاع الزراعة والصيد والغابات، قطاع الصناعات الاستخراجية، قطاع الصناعات التحويلية، قطاع التشييد، قطاع الكهرباء والغاز والماء) في إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي لسنة 2011، نورد الجدول رقم (5-12).

الجدول رقم (5-12): الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي

في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2011

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

إجمالي قطاعات الإنتاج السلعي	قطاع الإنتاج السلعي					
	الكهرباء والغاز والماء	التشييد	الصناعات التحويلية	الصناعات الاستخراجية	الزراعة والصيد والغابات	
124,620	704	6,408	17,222	100,126	160	قطر
39,573	2,211	5,589	13,559	4,822	13,392	المغرب
98,300	1,383	1,185	7,126	72,500	16,106	الجزائر
112,638	2,128	2,807	7,461	99,933	309	الكويت
417,994	4,317	23,928	60,635	317,463	11,750	السعودية
17,250	626	1,960	7,761	3,102	3,801	تونس
117,149	3,539	10,316	37,126	33,511	32,657	مصر
30,902	428	1,764	1,694	26,215	800	ليبيا

المصدر: نفس المرجع السابق ، ص 323 ، بتصريف .

بلغ الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي في الجزائر خلال عام 2011 نحو 98,300 مليون دولار، محققاً بذلك تحسناً في القطاع بالمقارنة مع سنة 2010 وهذا راجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وزيادة الإنتاج وارتفاع عائدات صادرات الجزائر منه بشكل خاص وباقي الدول العربية النفطية بشكل عام، فمن جانب التطورات في المنطقة، أثرت بعض التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية إلى جانب عوامل أخرى متعلقة بالعرض والطلب مثل توقف إنتاج

وتصدير النفط في ليبيا، على أسواق النفط مما أدى إلى زيادة في أسعار النفط الخام بحوالي 39 في المائة بالمقارنة مع عام 2010، وبقائها عند مستويات مرتفعة نسبيا خلال عام 2011، حيث ارتفعت الأسعار النفطية الاسمية إلى 107,46 دولار للبرميل الواحد عام 2011⁽¹⁾ وذلك بالمقارنة مع سنوات 2009، 2010، 2008 حيث بلغ سعر البرميل من النفط 77,54 دولار، 61,06 دولار، 94,45 دولار على التوالي.

وأدت هذه العوامل إلى ارتفاع عائدات الدول العربية من صادرات النفط بالمقارنة مع عام 2010، مما أثر ايجابيا على النمو في معظم هذه الدول، إذ سجلت السعودية أعلى ناتج محلي إجمالي عام 2011 بـ 417,994 مليون دولار ثم تلتها قطر والكويت بـ 124,620 مليون دولار و 112,638 مليون دولار على التوالي. فسجلت كل من تونس، ليبيا، المغرب ومصر ناتج محلي إجمالي حسب قطاع الإنتاج السلعي يقدر بـ 17,250 مليون دولار، 30,902 مليون دولار، 39,573 مليون دولار و 117,149 مليون دولار على التوالي سنة 2011.

الجدول رقم (5-13): الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الإنتاجية

في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2011

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

قطاعات إجمالي	قطاع الخدمات الإنتاجية			
	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين	والمواصلات	التمويل والتأمين والمصارف
قطر	9,593	5,932	7,920	23,445
المغرب	11,173	5,934	833	17,939
الجزائر	19,291	13,860	807	33,958
الكويت	5,882	9,202	5,186	20,271
السعودية	28,649	18,861	12,517	60,027
تونس	5,515	1,673	5,492	12,680
مصر	33,044	20,602	15,879	69,524

المصدر: نفس المرجع السابق، بتصريف.

لقد سجل الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 حسب إجمالي قطاعات الخدمات الإنتاجية تحسنا كبيرا في معظم الدول العربية محل الدراسة، إذ سجلت الجزائر تحسنا نوعا ما مقارنة بعام 2010 مسجلة 33,958 مليون دولار مقابل 32,792 مليون دولار سنة 2010 وهذا راجع إلى بعض التغيرات السياسية التي سادت بعض البلدان العربية والتي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط كما أسلفنا الذكر. وتبقى مصر في

⁽¹⁾ وهذا حسب نشرية الأوبك سنة 2010-2011

الريادة إلى جانب السعودية مسجلة 69,524 مليون دولار، 60,027 مليون دولار على التوالي، تتلونها قطر، الكويت والمغرب بـ 23,445 مليون دولار، 20,271 مليون دولار و 17,939 مليون دولار على التوالي. في حين تراجع الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الإنتاجية في تونس مقارنة بسنة 2010 مسجلا 12,680 مليون دولار .

**الجدول رقم(5-14): الناتج المحلي الإجمالي حسب قطاع الخدمات الاجتماعية
في الجزائر مقارنة بدول مختارة في عام 2011**

الوحدة: مليون دولار (بالأسعار الجارية)

قطاعات إجمالي الخدمات الاجتماعية	قطاع الخدمات الاجتماعية			
	الخدمات الأخرى	الخدمات الحكومية	الإسكان والمرافق	
24,350	1,898	13,526	8,926	قطر
29,045	1,243	16,686	11,116	المغرب
54,219	3,544	31,702	18,973	الجزائر
27,283	6,388	16,398	4,496	الكويت
114,452	10,885	83,282	20,285	السعودية
13,011	3,616	7,340	2,055	تونس
38,281	9,473	22,959	5,850	مصر

المصدر: نفس المرجع السابق، بتصريف.

يبين الجدول بقاء قطاع الخدمات الحكومية في مقدمة الإسهامات في إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية بمساهمة قدرها 31,702 مليون دولار أي بزيادة قدرها 10,773 مقارنة بسنة 2010.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدل النمو المستهدف في الجزائر

في ظل التحولات الرأهنة التي لا بد على الدول أن تأخذها في الحسبان في إطار تصميمها لمناخ الاستثمار، نتعرف في هذا المبحث على حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدافعة لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري، ونقوم بتحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر.

المطلب الأول: تحليل مناخ الاستثمار بالجزائر وتحديد إمكانيات التنسيق والتكامل

مناخ الاستثمار هو سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية، بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسات النقدية والمالية والتجارية، إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية، والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار⁽¹⁾.

الفرع الأول: وضع الجزائر في المؤشر المركب لمناخ الاستثمار

مناخ الاستثمار هو محصلة تفاعل مجموع المتغيرات التي تختلف من بلد لآخر، فهو مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تشكل البيئة التي يتم فيها الاستثمار فكل هذه الظروف تؤثر على قرار الاستثمار وإقبال المستثمرين الأجانب إلى بلد معين دون الآخر. ومن بين المقومات التي يركز عليها المستثمرين الأجانب عند اتخاذهم لقرار* الاستثمار في الخارج والتي ينبغي توفرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا ما يلي:

وجود استقرار اقتصادي يتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، بالإضافة إلى كفاءة النظام المصرفي من خلال وجود مصاريف تقدم تسهيلات وقروض بفائدة متدنية، ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي²:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلد.

- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.

(1) سعيد النجار ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت- 11-13 ديسمبر 1989، ص: 26.

* سنركز على المقومات الاقتصادية والتشريعات، إلا أن المناخ السياسي السائد في البلد يؤثر على مدى الثقة التي يوليها قطاع الأعمال ، فالمستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف:

-انقلابات عسكرية وعدم تفهم المؤسسة العسكرية لمشاكل التنمية الاقتصادية.

-حدوث تغييرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة

²: قويدري محمد ، أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة و رقلة، 22-23-أفريل 2003، ص: 24.

- درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
 - مرونة السياسة المالية و النقدية ومل تحتويه من تحفيزات.
 - درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس مال المستثمر.
 - مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الإنمائية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.
 - درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال و الأرباح.
- وتجدر الإشارة إلى وضع الجزائر في المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار فيما يلي:

يتكون المؤشر المركب لمناخ الاستثمار في الدول العربية من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تشتمل على مؤشر السياسة النقدية معبرا عنه بمعدل التضخم، ومؤشر التوازن الداخلي معبرا عنه بنسبة عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر التوازن الخارجي معبرا عنه بعجز أو فائض الحساب الجاري بميزان مدفوعات الدولة مع العالم الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويستخدم معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لأغراض المقارنة.

الجدول رقم (5-15): المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر (2010)

المؤشر المركب	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي	
2	0	3	3	2008
1	0	0	3	2009
2,33	1	3	3	2010

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير من الاستثمار في الدول العربية 2009، الكويت، ص233.
- المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير من الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، ص205.
- المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير من الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص235.

ودليل هذا المؤشر يوضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-16): دليل المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار

أقل من 1 نقطة	من 1 إلى 2 نقطة	من 2 إلى 3 نقطة
عدم تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن في مناخ الاستثمار	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات، تقرير من الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص 235.

تشير بيانات الجدول رقم (5-15) أن المؤشر المركب لعام 2008 سجل 2 نقطة، وهذا يعني أن هناك تحسن في مناخ الاستثمار. لكن سجل المؤشر انخفاض في السنة الموالية وصل إلى 1 نقطة، ليعاود الارتفاع في سنة 2010 ويسجل 2,33 نقطة ويعزى ذلك إلى تحسن مؤشري سياسة التوازن الخارجي والسياسة النقدية المكونة للمؤشر المركب، إذ سجل المؤشر الفرعي لسياسة التوازن الخارجي لعام 2010 ارتفاعا بـ 3 نقاط مقارنة بعام 2009، وسجل المؤشر الفرعي للسياسة النقدية ارتفاعا أيضا بـ 1 نقطة.

الفرع الثاني: الإطار القانوني (المزايا والحوافز) للاستثمار في الجزائر.

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات متناسقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع و لأمد بعيد، تطبق دون التمييز دون المستثمرين الأجانب و المحليين و تتمثل الأنظمة و القوانين ذات الصلة بالقرار الاستثماري في نظام الضرائب، قوانين الجمارك، قوانين العمل، فعالية و عدالة النظام القضائي، القانون التجاري و المنافسة .

فالإطار القانوني المشجع للاستثمار يتمثل في التقليل المخاطر و بث الثقة في العلاقات الاستثمارية و لا بد من تأكيد الشفافية في المعلومات و الإجراءات و القرارات حتى تمكن المستثمر من معرفة الوضع الراهن و التنبؤ بالمستقبل، و يهتم المستثمرين الأجانب بضمان المعاملة العادلة مع المستثمرين المحليين و بإصدار قوانين تمنع مصادرة الملكة، أو تضمن التعويض السريع و الكافي في حالة المصادرة، إضافة إلى حق اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية منازعات الاستثمار⁽¹⁾.

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات، وذلك تماشيا مع طبيعة كل مرحلة. لقد تدعم الإطار القانوني لترقية و تطوير الاستثمار ف الجزائر بصدور الأمر 01-04 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية و الاقتصادية وتسييرها وخصصتها، ونصوص قانونية أخرى ذات طابع تشريعي وتنظيمي ليفتح المجال لكي تشمل معنى الاستثمار المستهدف وتطويره وترقية كل النشاطات التي هيأت

(1) : جويل برغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات و المشكلات، مجلة التمويل و التنمية،

العدد 1، المجلد 33، مارس 1996، ص: 3.

السياسة الاقتصادية الحالية نشوؤها، كإقامة وإنشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية. وبالتالي فإن مفهوم الاستثمار وفق قانون 2001 قد تحدد كما يلي:

- باقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

- بالمساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

- باستعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية.

ويعتبر الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 أن تتجزأ الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها¹

وعن جملة الضمانات التي يوفرها الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 حسب المادة (07) مكرر ما يلي: يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر، يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم، ويمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشرة يوما التي تلي تاريخ التبليغ بقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة خمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ إخطارها، وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد، ويكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن.

وبالتالي فإن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي تضمنت مجموعة من الامتيازات والحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين .

واستنادا إلى المادتين (09 و 10) من الأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 منح المشرع الجزائري جملة من الحوافز للمستثمرين وفيما يلي نوجز أهم الحوافز الضريبية، وشبه الضريبية والجمركية المقدمة للمستثمرين⁽²⁾

1. مرحلة بدء الانجاز للاستثمار: يستفيد الاستثمار من الحوافز التالية:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات

- الإعفاء من رسم نقل الملكية في ما يخص كل المقننات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني

¹ الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47

⁽²⁾ منصور زين، واقع وأفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف (الجزائر). العدد

الثاني، ماي 2005، ص: 137

أما في ما يخص النظام الخاص فقد تمنح مزايا لفائدة الاستثمارات التي تتجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدول يمكننا إيجازها فيما يلي:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال .

- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقديمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ،سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات الموجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

2. مرحلة انطلاق الاستغلال: بعد معاينة انطلاق، تمنح المزايا التالية:⁽¹⁾

- الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي (VF) ومن النشاط المهني (TAP).

- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار مثل تأجيل العجز وأجال الاهتلاك .

- بالإضافة إلى ما سبق، فقد تضمن الأمر 01-03 مزايا أخرى أهمها:

- تقليص الأجل الممنوح لوكالة تطوير الاستثمار من شهرين إلى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا إضافية من الوكالة.

- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني والأجنبي

وتبعاً لأحدث تشريع في مجال ترقية الاستثمار تعدل وتنتم المادة التاسعة من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 كما يلي :

1- بعنوان الانجاز:

أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

(1) منصورى زين ،مرجع سابق ،ص138.

ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2- بعنوان الاستغلال ولمدة (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

وعن جملة الضمانات التي يوفرها الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 ما يلي⁽¹⁾:

يجوز حق الطعن للمستثمرين الذين يرون قد غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ هذا الأمر، يمارس هذا الطعن لدى لجنة تحدد تشكيلتها و تنظيمها و سيرها عن طريق التنظيم ويمارس هذا الطعن دون المساس بالطعن القضائي الذي يستفيد منه المستثمر، ويجب أن يمارس هذا الطعن خلال الخمسة عشرة يوما التي تلي تاريخ التبليغ بقرار محل الاحتجاج أو صمت الإدارة أو الهيئة المعنية مدة خمسة عشرة يوما ابتداء من تاريخ إخطارها، وتفصل اللجنة في الطعن في أجل شهر واحد، و يكون لقرارها الحجية أمام الإدارة أو الهيئة المعنية بالطعن.

الفرع الثالث: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أما الجانب التنظيمي والمؤسسي في إطار التعامل مع المستثمرين يلعب دورا مهما في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لذا قامت العديد من البلدان بإنشاء هيئات (وكالات) للاستثمار تتولى مسؤولية تنظيم وتوجيه المستثمرين، قصد تقليص الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالحصول على التصريح وعدم تكليف المستثمرين باللجوء أو الاتصال بالعدد من الهيئات (مثل وزارة المالية، العمل، التجارة...)، مثل ما حدث في الجزائر من خلال إنشاء الشبائيك الوحيدة اللامركزية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

في مجال تدعيم المجال القانوني للاستثمار تم إنشاء هيكل إدارية ترمي لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، وفي ما يلي الهيئات المكلفة بمتابعة وترقية الاستثمار.

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (ANDI)

Agence nationale de développement de l'investissement (ANDI)

وهي مؤسسة عامة تملك شخصية معنوية واستقلالية مالية لها امتدادات في كل الولايات وتتوي فتح فروع أو مكاتب تمثيل في الخارج، كما وضعت الوكالة تحت إشراف رئيس الحكومة ونظمت في شكل

⁽¹⁾ : المادة 07 مكرر من الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006.

شباك وحيد (Guichet unique) يضم مجموعة من الإدارات والأجهزة المعنية بالاستثمار مثل بنك الجزائر، إدارة الضرائب، أملاك الدولة... الخ.

والجدير بالذكر أن الأمر رقم 03-01 قد نص على إنشاء شباك وحيد على غير ما كان موجودا ومنصوصا عليه من طرف المرسوم التشريعي، إلا أن الجديد في هذا الشباك هو لامركزيته وتواجد فروعها في خارج البلاد، وتنص بهذا الصدد المادة 23 على: انه ينشأ شباك وحيد ضمن الوكالة أي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي حلت محل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار وهذا الشباك الوحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار⁽¹⁾

كما أن الشباك الوحيد ينشأ على مستوى الهيكل اللامركزي للوكالة ويسهر على تنفيذ إجراءات التبسيط و التخلص من المتاعب البيروقراطية أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

ولكي تتمكن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من تأدية مهامها تعتمد على خبرة أجهزة الشباك الموحد الذي يمثل جميع الإدارات المعنية بالمشروع الاستثماري. أما بخصوص سير وتسيير وتنظيم الوكالة فقد نصت المادة 06 من الأمر التنفيذي رقم 01-282 على انه يتم إدارة الوكالة من طرف مجلس الإدارة يرأس من طرف ممثل رئيس الحكومة، وتسير من طرف مدير عام وأمين عام، أما تنظيمه فيخضع لقرار السلطة الوصية⁽²⁾.

يتشكل مجلس الإدارة من : ممثل رئيس الحكومة وهو الرئيس وممثلي الوزارات المعنية* بالإضافة إلى ممثل محافظ بنك الجزائر ، وممثل الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة وثلاث ممثلين عن منظمات أصحاب العمل .

وتتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المهام التالية:

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبائيك اللامركزية.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطوير الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

ثانيا: المجلس الوطني للاستثمار(CNI)

Le conseil national de l'investissement (CNI).

استحدث الأمر 03-01 المجلس الوطني للاستثمار الذي عهدت إليه مهام كثيرة في ميدان تشجيع الاستثمارات، فهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار، يشرف عليه الحكومة وبالتالي تبدو مسألة

¹ يوسف محمد، مرجع سابق، ص:49.

(2)voir L'article N°01 du décret exécutif N°02-314 du 14/10/2002 modifiant et complétant le décret N° 01-282

* وهي المساهمة وتنسيق الإصلاحات ، الداخلية و الجماعات المحلية ، الشؤون الخارجية ، المالية ، الصناعة ، تهيئة المحيط ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

ترقية الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعدا جديا ورسميا أكثر من أي وقت مضى، والمجلس الوطني للاستثمار مكلف بالمهام التالية:

- اقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحدد أولوياتها.
- الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (و هي الهيئة الثانية التي استحدثها القانون)، والمتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- العمل على تشجيع استحداث مؤسسات مالية مائة مائة لتمويل الاستثمار والحث على تطويره.
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية.
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار.

ومن مهام المجلس الوطني للاستثمار الفصل في الاتفاقيات التي تبرمها الدولة مع المستثمرين الذين يمنحون منافع وامتيازات إضافية نظرا للأهمية الخاصة للاستثمارات التي يتعهدون انجازها بحكم توفرهم على وسائل وإمكانيات الانجاز التقنية والبشرية الضرورية لذلك، ومعروف أن وكالة تطوير الاستثمار هي التي تقوم بإبرام هذا النوع من الاتفاقيات لحساب الدولة. وفي حالة أحد المستثمرين مزايا إضافية من الوكالة واعتراضها علة منحه إياها أو رفضت صراحة ذلك فان المجلس الوطني للاستثمار الذي يرأسه رئيس الحكومة هو الذي يفصل في ذلك⁽¹⁾.

وللاشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة وتنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف الجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بالتعاون، الوزير المكلف بتهيئة المحيط، يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر و يتم ضمان أمانة المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*.

ثالثا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة و ترقية الاستثمار

Le ministère délégué de chef du gouvernement chargé de la participation et la promotion de l'investissement (MDGCPPI)

بموجب الأمر الرئاسي رقم 03-01 إلى متعلق بتطوير الاستثمار تتمثل الهياكل التقنية المختصة

لدعم ومتابعة المشاريع في ما يلي:

- شبكات معلوماتية وطنية ودولية.
- إنشاء صندوق لدعم الاستثمار تشرف على إدارته (ANDI) وهو يمول الامتيازات الخاصة أو الاستثمار التي تمنحها الدولة في حالات محددة.

(1) : يو سفي محمد، مرجع سابق، ص: 50-51.

- حافظة عقارية للمستثمر.
 - مساهمة خبراء ومختصين وطنيين وأجانب.
 - إدارة في خدمة المستثمرين والتنمية الوطنية.
- أما الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار تضطلع بالمهام التالية:
- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة.
 - اقتراح استراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

رابعا: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات⁽¹⁾

- تتسق بين النشاطات الناتجة عن تنفيذ برنامج الخصخصة
- تقترح سياسة واستراتيجيات ترقية الاستثمار

خامسا: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وتتولى المهام التالية⁽²⁾:

- تسير ما تبقى من أصول المؤسسات العمومية المحلية وكذا الفرص العقارية المتوفرة في المناطق الصناعية ومناطق النشاط.
 - تجمع المعلومات الخاصة بالعقار المتوفر و إنشاء بنك معطيات حول هذه المعلومات تنظم عمليات بيع العقار.
- وبصورة إجمالية يمكننا أن نخلص إلى القول بخصوص المزايا والضمانات والإعفاءات الممنوحة أن قانون الاستثمارات الجزائري عرف في العشرية الأخيرة تطورات والأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يعدل ويتم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001 يعكس ذلك.
- ومن الأهداف المرجوة من ذلك هو توفير المناخ التنظيمي والتشريعي الملائم لدعم وتنشيط الاستثمارات الوطنية والأجنبية بكيفية تمكن من تحفيز النمو الاقتصادي وتنمية النشاط الاقتصادي.

(1) نفس المرجع.

(2) وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات، متوفر على الخط

http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=invest&titre=andi3

تاريخ الاطلاع 25/03/2011

المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشر الدافعة لتحسين أداء الاقتصاد الجزائري
اعتمدت الجزائر مقارنة جديدة للاستثمار تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات الإجرائية والقانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ العام 2001 ، وسمحت بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وذلك بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ما هو حجم تطور هذه الاستثمارات؟.
الفرع الأول: تطور التصريحات بالاستثمار للفترة 2002-2012 بالجزائر
لقد تم تصحيح البيانات للفترة 2002-2012 مع مراعاة المشاريع الاستثمارية الملقاة. ونوضح ذلك فيما يلي:

الجدول رقم: (5-17): تطور التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2002-2012

المبلغ: مليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
2002	523	1,10%	104 804	1,51%	30 674	4,06%
2003	1 882	3,95%	403 758	5,82%	37 579	4,98%
2004	903	1,90%	240 847	3,47%	25 007	3,31%
2005	873	1,83%	206 731	2,98%	44 244	5,86%
2006	2 226	4,68%	509 350	7,35%	62 887	8,33%
2007	4 556	9,57%	655 670	9,46%	91 808	12,16%
2008	7 133	14,99%	1 773 545	25,58%	97 698	12,94%
2009	8 024	16,86%	469 205	6,77%	72 440	9,59%
2010	6 759	14,20%	401 348	5,79%	67 594	8,95%
2011	6 999	14,71%	1 352 811	19,51%	133 824	17,72%
2012	7 715	16,21%	815 545	11,76%	91 415	12,11%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الخط www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement تاريخ الاطلاع 2013/02/21.

ويمكننا التعبير عن عدد المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2012 ، بالإضافة للمبالغ المرصدة لها والوظائف التي تخلقها من خل الرسم البياني التالي:

التمثيل البياني رقم(5-1):تطور المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر في الفترة 2002-2012



المصدر:

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الخط www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement تاريخ الاطلاع 2013/02/21.

من خلال تحليل الجدول رقم (5-17) والشكل البياني رقم(5-1) نلاحظ أن أكبر قيمة مبلغ مصرح به للاستثمار كان سنة 2008 مقدرا بـ 1,773,545 مليون دينار جزائري موجة لـ 7,133 مشروع مع خلق 97,689 وظيفة شغل. وبسبب الأزمة المالية سنة 2008 تأثرت قيمة المبالغ الموجهة للاستثمار سلبا وانخفضت إلى 469,205 مليون دينار جزائري موجة لانجاز 8,024 مشروع مع خلق 72,440 وظيفة شغل. فنلاحظ ضعف المبلغ المصرح به الموجه للاستثمار في هذه السنة مقارنة بالسنة التي سبقتها مع أنها موجة لتمويل مشاريع أكثر. لكن عادت قيمة المبلغ الموجه لتمويل المشاريع إلى الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار المحروقات سنة 2011 حيث قدرت بقيمة 1,352,811 مليون دينار جزائري موجة للاستثمار في 6,999 مشروع مع توفير أكبر عدد مناصب شغل خلال هذه السنة (133,824).

وعن طبيعة المشاريع الاستثمارية المصرح بها في نفس الفترة 2002-2012 ندرج الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-18): طبيعة المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر في الفترة 2002-2012

المبلغ: مليون دينار جزائري

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	47 170	99,1%	4 813 063	69%	664 057	88%
الشراكة	208	0,4%	879 370	12,7%	27 400	4%
الاستثمار المباشر الأجنبي	215	0,5%	1 241 179	17,9%	63 713	8%
إجمالي الاستثمار الأجنبي	423	0,9%	2 120 549	30,6%	91 113	12%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: نفس المرجع السابق.

فالمشاريع الاستثمارية من حيث طبيعتها تقسم إلى ثلاثة أقسام تشمل الاستثمار المحلي يعتمد على التمويل الداخلي، و الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد التمويل الخارجي، وأخير عقود شراكة بين المستثمر الوطني سواء كان عام أو خاص مع المستثمر الأجنبي، ونوضح مبالغ المشاريع الاستثمارية من ناحية طبيعتها في التمثيل البياني الموالي:

التمثيل البياني رقم (5-2): مبالغ المشاريع المصرحة بالجزائر في الفترة 2002- 2012



المصدر: نفس المرجع السابق.

من خلال تحليل الجدول رقم (5-18) والشكل البياني رقم (5-2) نلاحظ أن مساهمة الاستثمار المحلي في الاستثمارات المصرح بها معتبرة حيث بلغت نسبة 69% من مجموع نسبة مبالغ الاستثمارات أي ما يقابل 48,13063 مليون دينار جزائري موجهة إلى انجاز 99,1 من المشاريع المصرح بها. ويرجع هذا إلى جملة المبالغ المخصصة في إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) ⁽¹⁾.

أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات فيمكن إبرازه في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-19): توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة

بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2002-2012

المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	612	1,29%	56 539	0,82%	43 361	5,74%
البناء، الأشغال العامة و الري	9 081	19,08%	1 057 006	15,24%	188 349	24,94%
الصناعة	5 413	11,37%	2 960 683	42,70%	220 467	29,19%
المحجة	545	1,15%	68 040	0,98%	13 022	1,72%
النقل	26 718	56,14%	655 594	9,46%	138 855	18,39%
السياحة	409	0,86%	781 962	11,28%	49 780	6,59%
الخدمات	4 809	10,10%	968 431	13,97%	81 806	10,83%
التجارة	2	0,00%	37 514	0,54%	15 500	2,05%
الاتصالات السلكية واللاسلكية	4	0,01%	347 842	5,02%	4 030	0,53%
المجموع	47 593	100%	6 933 611	100%	755 170	100%

المصدر: نفس المرجع السابق.

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر قيم الاستثمارات تركزت في القطاع الصناعي بمبلغ 2960683 مليون دينار جزائري، أي 42,70% من إجمالي المخصصات الاستثمارية مما وفر عدد معتبر من مناصب الشغل بلغ 220467 منصب ما يمثل نسبة 29,19% مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويمكننا تمثيل مبالغ الاستثمارات المصرحة وفقا للتوزيع القطاعي بالأعمدة كما يلي:

⁽¹⁾ للمزيد حول الإنعاش الاقتصادي راجع الفصل الثاني

التمثيل البياني رقم (5-3): مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر
وفقا لقطاعات النشاط في الفترة 2002-2012

المبلغ: مليون دينار جزائري



المصدر: نفس المرجع السابق.

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات في الفترة (2002-2012) يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم (5-20): يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2012.

المبلغ: مليون دينار جزائري

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	228	364 501	38 089
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	185	323 298	29 235
آسيا	27	493 406	3 790
الأمريكتين	9	59 504	3 433
الدول العربية	153	1 181 166	44 129
أفريقيا	1	4 510	425
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	4	14 487	983
المجموع	423	2 120 549	91 113

المصدر: نفس المرجع السابق.

ونقوم بتمثيل مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة حسب التوزيع الجغرافي وفقا ما يلي:

التمثيل البياني رقم (5-4): مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة بها الأجنبية

حسب الإقليم بالجزائر خلال الفترة 2002-2012.

المبلغ: مليون دينار جزائري



المصدر: نفس المرجع السابق.

يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال (2002 - 2012) انفراد الدول العربية بأكثر

غلاف مالي موجه للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقدر ب 1,181,166 مليون دينار جزائري مع توفير أكبر فرص ووظائف شغل مقدرة ب 44,129 وظيفة في حدود 153 مشروع فقط في حين كان لإقليم أوروبا الصدارة في عدد المشاريع الاستثمارية بغلاف مالي أقل من ذلك المخصص لمشاريع الدول العربية، فقد قدر الغلاف المالي لإقليم أوروبا ب 364,501 مليون دينار لانجاز 228 مشروع مع خلق 38089 منصب شغل .

ويرجع تصدر الدول العربية لحجم المبالغ المالية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول العربية.

كما يمكن إظهار المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب كل قطاع النشاط فيما يلي:

الرسم البياني رقم (5-5): المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط بالجزائر خلال الفترة 2002-2012.



المصدر: نفس المرجع السابق.

يتبين من خلال الرسم البياني رقم (5-5)، أن قطاع الصناعة وجه له أكبر مبلغ ، يليه قطاع الخدمات، ثم قطاع السياحة. في حين أن قطاع الزراعة أحتل المرتبة الأخيرة من حيث مبالغ المشاريع الاستثمارية المصرحة الأجنبية حسب قطاعات النشاط بالجزائر خلال الفترة 2002-2012. ومن تم نتساءل عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة من تلك المشاريع المصرحة بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؟.

الفرع الثاني : حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية بالجزائر

ونظرا لجملة التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر ظهرت الكثير من التعديلات في القانون المتعلق بالمحروقات، والتي كانت ترمي إلى تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار جاء قانون المحروقات رقم (05-07) الصادر في 28/04/2005 الذي ضم 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام القانون (86-14) المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

وعن حق تسويق المنتجات البترولية، تنص المادة الثامنة من القانون (05-07) ما يلي: "يعد استيراد المحروقات والمنتجات البترولية وتسويقها عبر التراب الوطني نشاط حرا، شريطة احترام هذا القانون"⁽¹⁾.

بموجب نفس القانون تم إنشاء وكالتين تسمى الأولى "بسلطة ضبط المحروقات" من مهامها ضبط التنظيم في مجال الصحة والأمن الصناعي والبيئة، وتسمى الثانية "بالوكالة الوطنية لتنظيم موارد المحروقات" من مهامها تسليم رخص التنقيب والتوقيع على العقود والتأكد من أن استغلال موارد المحروقات يتم ضمن احترام المحافظة عليها والسهر على دفع المتعاملين للرسم على الدخل البترولي. وبفضل انفتاح قطاع المحروقات على الشركات الأجنبية تمكن هذا الأخير من استقطاب استثمارات أجنبية معتبرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

وفي هذا الإطار تم توقيع 10 عقود جديدة للاستكشاف مع شركاء أجنبى بقيمة استثمار 200 مليون دولار، تمكنت شركة سونا طراك بالشراكة مع مؤسسات أجنبية من حفر 52 بئر واكتشاف 8 أبار بين سنة 1999 وسنة 2001 كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم (5-21): عمليات بالشراكة

2001	2000	1999	
44365	61768	49059	التنقيب (بالمتر)
13	21	18	عدد الآبار المحفورة
12	18	15	عدد الآبار المنجزة
2	3	3	الاستكشافات

المصدر: يوسفى رشيد " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد القومي حالة الجزائر "ملئقى السياسات الاقتصادية، تلمسان، 2004، ص: 05.

كما بلغت قيمة ما استثمر ما بين سنتي 1986 و 2000 ب17.5مليار دولار أمريكي 58% من هذا المبلغ بالعملة الصعبة

وبفضل المبالغ الضخمة المستثمرة في قطاع المحروقات سواء كانت من شركة سونا طراك بصفة فردية أو في إطار عقود شراكة مع المستثمرين أدت إلى تطور إنتاج النفط في الجزائر والجدول التالي يعكس ذلك:

الجدول رقم (5-22) تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (1996-2000).

السنة	1996	1997	1998	1999	2000
نفط خام	59.8	60.7	62.3	63.6	66.8
نفط مكرر	18.9	20.1	19.2	20.2	19.6

المصدر: إحصائيات وزارة الطاقة، الجزائر، 2001.

(1) القانون رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 المتعلق بقانون المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 2005/07/19

وتشير الكثير من الدراسات إن الاستثمارات الأجنبية تتوجه بالخصوص إلى قطاعات المحروقات فمن بين 530 مليون دولار التي استفادت منها الجزائر سنة 1999مثلا، 500مليون دولار توجه نحو هذا القطاع، كما تبين دراسات أخرى أن نسبة الاستثمار في المحروقات تمثل حصة الأسد بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الأساسيين كفرنسا بنسبة 60% وإسبانيا بنسبة 73%.

وبعد سلسلة التدابير المتخذة بشأن تحرير قطاع المحروقات ودعوة المستثمرين الأجانب استطاعت شركة سوناطراك الجزائرية من إبرام عشرات عقود الشراكة مع عدد من المستثمرين الأجانب وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى بعضها:⁽¹⁾

- تميزت سنة 2004 بالتوقيع على عدة عقود شراكة، وقد أسفرت المناقصة الخامسة التي طرحت سنة 2004، عن التوقيع على 8 عقود شراكة تخص 10 مناطق استغلال تغطي مساحة 104.265 كم² بمبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار.

- في ميدان مشاريع التطور، تم تخصيص استثمار قدره 2.5 مليار دولار لحقل عين صالح للغاز البالغة قدرته 9 مليار متر مكعب سنويا و الذي شرع في الإنتاج في جويلية 2004.

- بلغ استثمار مشروع الغاز المتكامل لحاسي طويل ما قيمته 3.6 مليار دولار يهدف إلى إنتاج ونقل وتمييع وتسويق الغاز، كان هذا المشروع عبارة عن عقدين لشركة سوناطراك والشركة الإسبانية REPSOL.

- مشروع إن أمناس، بلغت نسبة الإنتاج به 73% مع نهاية 2004، ويضم هذا المشروع شركتي سوناطراك وشركة BPS Total باستثمار قيمته 1.7 مليار دولار.

- وفي مجال التكرير بلغت نسبة الإنجاز بمشروع هيليوم سكيكدة بالشراكة مع شركة (LINDE) 87% في نهاية 2004 بفضل استثمار قدر بـ 60.2 مليون أورو، علما أن شركة ليندا الألمانية (LINDE) تستحوذ على 51% من حصص الوحدات بطاقة إنتاجية قدرها 600 مليون من الهيليوم سنويا و 50000 طن سنويا من الأزوت.

- على صعيد آخر استدعى إنجاز مصنع التكرير بإدارة استثمارا قدره 167 مليون دولار، و بلغت نسبة الإنجاز 35% بالشراكة مع الشركة الصينية (CNPC) التي تمتلك 70% من رأس المال وتبلغ قدرة تكرير هذا المصنع 300000 طن.

- فيما يخص أنابيب نقل البترول لمنطقة حوض الحمرة- أرزيو. تم إنجاز الشطر الأول من القنوات طوله 823 كلم. و 3 محطات للضخ، وقد بلغت الاستثمارات لهذه المشاريع 600 مليون دولار.

إن الطلب العالمي على البترول الذي دعمه التطور الذي عرفته الصين قد سجل أعلى زيادة له منذ عشرين سنة وفي سياق جيوسياسي متقلب، فإن ضعف المخزونات كان السبب في الارتفاع المذهل لأسعار البترول التي وصلت إلى حد 50 دولار للبرميل الواحد سنة 2004، ولقد استقطبت الجزائر خلال

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي من سنة 2004، مرجع سابق، ص: 74-75.

سنة 2004 استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 مليار أورو منها 4 مليار أورو في قطاع المحروقات وملياري أورو خارج قطاع المحروقات، مما يعني هيمنة قطاع المحروقات على أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

و يعتبر قطاع الاتصالات من بين القطاعات غير النفطية التي استقطبت المستثمرين الأجانب، حيث استفادت كل من شركة « orascom » المصرية سنة 2001 و الشركة الكويتية (الوطنية) سنة 2003 من رخص الاستثمار في الهواتف النقالة، وهذا بعد إعادة هيكلة قطاع الاتصالات سنة 2000 من خلال قانون حدد صلاحيات كل من البريد و الاتصالات ، حيث أوكل لهذه الأخيرة مهمة إدارة عمليات الخطوط الهاتفية الثابتة و خدمات الهاتف النقال .

و نشير هنا إلى أن سوق الاتصالات في الجزائر لا يزال متسعا لاستثمارات كبيرة و ذلك أن معدل الكثافة يقدر بنحو 06% خلال سنة 2002 و 10.2% خلال سنة 2003 كما أن عدد خطوط الهواتف يقدر بنحو 2.6 مليون خط ثابت فقط.

وفي مجال الاستثمارات تم تنشيط نمو السوق الوطنية للإعلام والاتصال من خلال تحرير السوق مما يسمح بانجاز 273 مليار دج (3.7 مليار دولار أمريكي) بين سنتي 2001 و 2005 منها 2.4 مليار دولار أمريكي استثمار مباشر أجنبي⁽¹⁾ أما فيما يخص التكنولوجيات الجديدة للاتصال، فيمكن اعتبار السوق الجزائرية واعدة خاصة فيما يتعلق بالإعلام الآلي ، و خدمات الانترنت وفي هذا المجال تحصلت المؤسسة الفرنسية (Wanado) على 20% من أسهم المؤسسة الخاصة (Epad) لتدعيم استثماراتها في الإعلام الآلي (المعلوماتية) و خدمات الانترنت.

وعن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر في الفترة (1986-2011)

ندرج المعطيات المبينة في الجدول رقم (5-23).

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، جويلية 2005 الجزائر ص: 88

الجدول رقم (5-23): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

المقياس: القيمة بالمليون دولار أمريكي معبرا عنها بالاسعار الجارية

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
1986	5,3	1999	291,6
1987	3,7	2000	280,1
1988	13	2001	1107,9
1989	12,1	2002	1065
1990	40	2003	633,7
1991	80	2004	881,9
1992	30	2005	1081,1
1993	0	2006	1795,4
1994	0	2007	1661,8
1995	0	2008	2593,6
1996	270	2009	2746,4
1997	260	2010	2264
1998	606,6	2011	2571

المصدر: البنك الدولي، متاح في الموقع/ <http://data.albankaldawli.org/indicator> تاريخ الإطلاع (2012/11/11).

ويمكن الوقوف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على النمو الاقتصادي، بالنظر إلى تأثيرها على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت المعبر عن كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، و/ أو نسبتها إليه. والجدول التالي رقم (5-24) يوضح تطور رصيد تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (1986-2011).

الجدول رقم (5-24): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة من تكوين

رأس المال%

الدول	2007-2005	2009	2010	2011	الفرق بين متوسط الفترة 2007-2005 وعام 2011
الجزائر	5,3	5,7	4,8	4,0	(1,3)
الدول النامية	13,0	10,3	10,3	8,5	(4,5)
العالم	13,1	9,6	9,6	9,2	(3,9)

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، ص 103

وإن كان الجدول رقم (5-23) يظهر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عرفت زيادة، إلا أن هذه الزيادة تبقى غير ذات دلالة بخصوص دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة رصيد التكوين

الإجمالي لرأس المال الثابت أو تأثيرها عليه، وإن كان ظاهرا أن قيمتها ليست كبيرة بالشكل الذي يجعل أثرها أو دورها في التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ذا أهمية ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5-24). إن الأثر الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و زيادة رأس المال المادي في البلد المضيف ثم ينعكس بصورة ايجابية في حساب قطاع رأس المال عندما تقوم ال TNCS ببيع عملاتها الأجنبية مقابل عملة البلد المضيف لتمويل نفقاتها محليا⁽¹⁾ ، ويحدث تحسن في الميزان إذا ساهم ال FDI في توسيع حجم قطاع الصادرات أو إعادة التصدير للبلد الأم للشركات الأجنبية التي تدخل أسواق التصدير غالبا ما تحقق النجاح لأن لها سمعة من ناحية التسويق و الجودة و المعرفة بالأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مكمل لجهود التنمية في اقتصاديات الدول النامية من خلال المساهمة في رفع معدلات النمو وتوفير فرص عمل جديدة، فالنظرية الاقتصادية تقول هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشرة والنمو الاقتصادي ، مما ينعكس بدور ايجابي على اقتصاديات الدول المضيفة⁽²⁾.

وعلى الرغم من عدم وجود توافق تام وسط الاقتصاديين بشأن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إلا أن هنالك إجماع متزايد في الأدبيات الاقتصادية حول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بالنمو تبعا لنظرية النمو الاقتصادي، تقوم هذه العلاقة الإيجابية على افتراض أن هذا النوع من الاستثمار يجلب معه نقل التكنولوجيا، والكفاءة والإنتاجية، وهذه العناصر تؤدي إلى حدوث نمو اقتصادي يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽³⁾.

فالجزائر اعتمدت مقاربة جديدة للاستثمار تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات الإجرائية والقانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ العام 2001، وذلك بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي فما واقع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة؟.

وفي ما يلي دراسة لعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام

برنامج SPSS:

(1) حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1، 2011، ص152

(2) M. O. Saibu, I. P. wosa and A. M. Agbeluyi, Financial Development, Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 2 , 2011, p146

(3) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة 2، الاردن، 2011، ص 273.

الجدول(5-25): البيانات المستخدمة في الدراسة التحليلية

معدل النمو الاقتصادي: مأخوذ بالأسعار الحقيقية
الاستثمار الأجنبي المباشر: مأخوذ بمليون دولار أمريكي

Années	معدلات النمو الاقتصادي (Gx)	الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي (FDI)
1999	3.2	0.0059
2000	2.5	0.0051
2001	2.1	0.0200
2002	4.1	0.1851
2003	6.8	0.0093
2004	5.2	0.0103
2005	5.1	0.0105
2006	2.0	0.0154
2007	3.0	0.0123
2008	2.4	0.0152
2009	2.4	0.0197
2010	3.30	0.0142

Source:

-Staff Report for the 2010 Article IV Consultation, February 2011; IMF, – MF, Algeria-
World Economic Outlook Database, April 2011

-NCTAD ،World Investment Report 2011www.unctad.org/wir 25.8.2011

-الديوان الوطني للإحصائيات ،www.ons.dz، تاريخ الاطلاع 25/03/2011.

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) والمتغير المستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي الإجمالي) بينت النتائج أن معامل التحديد المعدل (-0.093) المعبر عن العلاقة يدل على تمثيل ضعيف لها، وهذا يعود لوجود بعض القيم الشاذة في السلسلة يجب إصلاحها من خلال قيم البواقي المعيارية (Residuals Standard).
والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (5-26): قيم البواقي المعيارية للسلسلة الزمنية (1999-2010)

Standard Residuals	Annés
-0,16369	1999
-0,60927	2000
-0,88809	2001
0,12830	2002
2,12898	2003
1,10606	2004
1,04191	2005
-0,94467	2006
-0,30145	2007
-0,68902	2008
-0,69612	2009
-0,11294	2010

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من الجدول السابق رقم (5-26) نلاحظ أن القيم الشاذة في السنوات 2003 ، 2004 و 2005، وإصلاح هذه القيم الشاذة نقوم بحذفها من السلسلة و متابعة إيجاد العلاقات و المعادلات فتصبح النتائج كمايلي :

الجدول رقم (5-27)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,697 ^a	,486	,413	.51931

a. Predictors: (Constant), FDI

وانطلاقا من قراءة النتائج المحصل عليها في الجدول رقم (5-27)

نستنتج ما يلي:

معامل الارتباط يساوي 0.7 وهو يدل على علاقة متينة جدا بين المتغير التابع والمتغير المستقل

معامل التحديد يساوي 0.5

معامل التحديد المعدل يساوي 0.413 وهو يدل على تمثيل ضعيف للعلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

ولاختبار صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي

الاستثمار الأجنبي المباشر نستخدم برنامج SPSS، فنتحصل على تحليل التباين

الجدول رقم (5-28)

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,788	1	1,788	6,629	,037 ^a
	Residual	1,888	7	,270		
	Total	3,676	8			

a. Predictors: (Constant), FDI

b. Dependent Variable: GX

ومن احتمال الدلالة في جدول تحليل التباين الذي يختبر صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة يساوي 0.037 وهو أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0.05 وهذا يدل على وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل و يعبر عنها كما يلي:

الجدول رقم (5-29)

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,510	,202		12,429	,000
	FDI	8,229	3,196	,697	2,575	,037

a. Dependent Variable: GX

وانطلاقاً من النتائج المبين في الجدول رقم (5-29) نستنتج المعادلة التي تدرس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

$$G_x = 2,510 + 8,229 \text{ FDI}$$

0,000 0,037 مستوى الدلالة

Gx: معدل النمو الاقتصادي

FDI: نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن قيمة احتمال الدلالة للميل والثابت أصغر من قيمة مستوى الدلالة 0,05 ، مما يدل على أن قيمة الميل معنوية. فالمعادلة التي تعبر عن تمثيل العلاقة مقبولة وتعتمد بالشكل أعلاه. ويفسر ذلك اقتصادياً بأن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع الفرضية القائلة بأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عامل إيجابي في رفع معدل النمو الاقتصادي للبلد المضيف.

في مطلع الألفية الثالثة أكدت سنة 2001 بالحاح تناقض اقتصاد يعاني من أزمة على الرغم من الرخاء المالي المعلن، وظرف دولي ملائم وأرباح محققة في مجال تثمين المحروقات ومع ترقب نمو غير

مؤكد، مازال الاقتصاد الوطني يعاني من أجل التخلص من ضعف النشاط الذي يتخبط فيه وهذا ما يدل على أنه بالرغم من التدابير والعلامات المنبئة من إنعاش النمو، فإن المشاكل الهيكلية مازالت تؤثر على أهم النشاطات الاقتصادية، والتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات.

المبحث الثالث: سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: تهديداتها ومقومات نجاحها

تعد جهود الترويج للفرص الاستثمارية التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، ويلعب الجانب الترويجي دورا مهما في خطط جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك من الدراسات من أكدت أهمية تلك البرامج وعلاقتها الإيجابية في قدوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها التجربة الصينية والمصرية والسعودية. (1) وقد واصلت الجزائر خلال العام 2010 جهودها في مجال الترويج للفرص الاستثمارية للخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008) وخصوصا على صعيد وضع السيولة، وقد تركزت تلك الفرص الاستثمارية بالجزائر في قطاع الطاقة والمياه في إطار خطة استثمارية ضخمة قيمتها 286 مليار دولار تقريبا (2)، ضمن برنامج الاستثمارات الحكومية من 2010 إلى 2014 في قطاعات البنية الأساسية والمرافق منها 156 ملياراً لمشروعات جديدة.

رغم الجهود المبذولة من بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى كالتحكم في معدلات التضخم وانخفاض حجم المديونية الخارجية الكبرى وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، والتي نالت استحسان الهيئات العالمية المتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانات المتوفرة وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار، وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عدة عوائق أخرى يمكننا تصنيفها فيما يلي:

المطلب الأول: التهديدات سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانات المتوفرة وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار وهو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى عدة عوائق أخرى يمكننا تصنيفها فيما يلي:

(1) حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2011، ص 81
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، مرجع سابق، ص: 108.

الفرع الأول: التهديدات الاقتصادية:

هناك معوقات اقتصادية ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر من بينها اتساع رقعة السوق الموازية، أين لا تحترم فيه حقوق الملكية الفكرية والصناعية وبراءات الاختراع، وهذا ما يدعونا للتعرف على وضع الجزائر بالنسبة لمؤشر الحرية الاقتصادية كونه أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية ورجال الاستثمار.

وتعني الحرية الاقتصادية حماية حقوق الملكية الخاصة للأصول وضمان حرية الاختيار الاقتصادي للأفراد وتعزيز روح المبادرة والإبداع مع غياب التدخل القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات خارج إطار حماية المصلحة العامة⁽¹⁾.

من أجل تحليل وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية سوف نعتمد على المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (5-30): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لعام 2006.

تصنيف الحرية الاقتصادية	قيمة المؤشر		الترتيب عالميا		الدولة	الترتيب عربيا
	2005	2006	2005	2006		
			161 دولة	161 دولة		
حرية اقتصادية ضعيفة	3.49	3.46	114	119	الجزائر	13

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتان الصادرات: نشرة فصلية العدد الفصلي الثالث 2006، الكويت، ص: 19

استنادا إلى الجدول رقم (5-25) يتبين قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2005 و 2006 على التوالي 3.49 و 3.46، حيث شهدت الجزائر تراجعا في الترتيب العالمي وفق هذا المؤشر فبعدها كانت تحتل الرتبة 114 عالميا سنة 2005، أصبحت تحتل الرتبة 119 عالميا وبذلك هي توجد مع مجموعة الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، الوضعية التي لا تؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يتحسن هذا الترتيب في نهاية 2010. وفيما يلي يمكننا الإشارة إلى أهم المعوقات الاقتصادية التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

- ندرة البيانات الإحصائية المتعلقة بالوضع الاقتصادي.
- عدم كفاءة إجراءات الترويج للفرص الاستثمارية.
- تواضع موقع الصناعة في مراحل الحلقة التكنولوجية العالمية، الأمر الذي يحد من استقطاب الاستثمارات.

(1) منصور زين، مرجع سابق، ص: 144.

- ضعف أداء السوق المالي، وعجز إمكانيات التمويل المتاحة عن مقابقتها للاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.
- سلبية أغلب المؤشرات النوعية الدولية أو الإقليمية الخاصة بالجزائر.
- عدم الاستقرار الاقتصادي و المالي وعدم وضوح التوجهات الحكومية الاقتصادية تجاه قضايا الاستثمار.

الفرع الثاني: التهديدات التنظيمية والإدارية:

على الرغم من سلسلة التشريعات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية المنظمة للاستثمار في الجزائر إلا أن ثمة من العوائق الإدارية والتنظيمية التي ساهمت في تشويه بيئة الاستثمار، فحسب المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2011 لممارسة أنشطة الأعمال يرصد مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول، فيشمل الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية⁽¹⁾، فالجزائر حافظت على ترتيبها العالمي في المؤشر، حيث احتلت المرتبة 36 عام 2011، وهي نفس الرتبة التي احتلتها عام 2010⁽²⁾. وتشمل التهديدات التنظيمية والإدارية أساسا ما يلي:

- تعقد وبطء الإجراءات الإدارية حيث أن عملية تسجيل مؤسسة تتطلب 18 إجراء و 93 يوما في المتوسط، و 130 يوما للحصول على رخصة بناء، و 35 يوما لرخص أخرى.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري إذا حصل المستثمر على الموافقة على الاستثمار بسبب تعقد الإجراءات الإدارية المرتبطة بالحصول على عقد الملكية و التصريحات الواجبة التحضير، يضاف إلى ذلك طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة .
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الضخمة مع قلة مكاتب الاستشارات وبيوت الخبرة.
- عدم توفر البيانات والإحصائيات الحديثة بالنسبة لكافة القطاعات والتي يطلبها المستثمرين الأجانب لتقييم فرص الاستثمار .
- الحاجة إلى توقيع المزيد من اتفاقيات ضمان وحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبي مع الدول التي لها نوايا في الاستثمار في الجزائر.

(1) هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر إغلاق المشروع.

(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار 2012، مرجع سابق، ص 173-174.

الفرع الثالث: تهديدات الأزمة المالية الراهنة (2008)

إن تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة المالية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص الإجمالي العالمي لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر

حيث أشارت التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا بما نسبته 21 بالمائة لتبلغ 1,4 تريليون دولار عام 2008⁽¹⁾.

هذا التراجع سوف يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك نظرا لنمو الاقتصاد العالمي الذي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد و انتعاش التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتهدد الأزمة المالية الحالية (2008) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي :

- بسبب الأزمة المالية الحالية التي تعمل على تقليص حجم الائتمان عالميا والذي بدوره يقلص من قدرة الشركات من الاستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية والتي تعتبر من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة الشركات متعددة الجنسيات.

_ إن التراجع في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية على رأسها النفط والغاز وبعض المعادن والمحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار الجزائر مهددة نظرا لاحتمال انخفاض الاستثمارات الأجنبية الموجهة لأنشطة الاستكشافية لآبار البترول والغاز.

_ تدهور عوائد الاستثمار الأجنبي المباشر (أرباح الشركات) وضعف المراكز المالية الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية الحالية ربما تدفع الشركات الأم في الدول المتقدمة وحول العالم إلى استيراد عوائد استثماراتها المباشرة من فروعها أو المؤسسات التابعة لها العاملة في البلدان الأخرى بدلا من استثمارها مرة أخرى (مثلما حدث في الجزائر)، مما يقلل الإجمالي العالمي من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الثاني: مقومات نجاح سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

تسعى مختلف دول العالم والدول النامية بصفة خاصة إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من مردودات ايجابية على عملية النمو الاقتصادي، سواء تمثل هذا في القدرات التكنولوجية أم ارتباطه بشبكة الأسواق العالمية، وبالتالي فإن جذب الاستثمارات الأجنبية ليس هدفا في حد

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الاستثمار والتجارة في الدول العربية، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2009 ، الكويت، ص: 06.

ذاته ، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف تسعى الدولة المضيفة إلى تحقيقها مقابل التسهيلات التي تمنحها والضمانات التي تقدمها لهذه الاستثمارات يأتي على رأس هذه الأهداف⁽¹⁾، زيادة صادرات الدولة الساعية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وهي من أهم الأهداف التي تحرص هذه الدول على تحقيقها فزيادة الصادرات خاصة الصادرات من السلع غير التقليدية، أي السلع التي تحتوي على مكون تكنولوجي عالي، مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة أمام العمالة المحلية. كما أن زيادة الصادرات يعني إمكانية حصول هذه الدول على النقد الأجنبي الذي يمكنها من مواجهة أعباء استيراد السلع الرأسمالية والإنتاجية وغيرها من السلع الأخرى اللازمة للعملية التنموية في هذه الدول.

وهناك أسئلة تفرض نفسها حول نتائج سياسات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمها سؤالين: الأول يتعلق بحجم ما تم جذبه أي هل استطاعت الدول النامية أن تجذب من الاستثمارات الأجنبية ما يتناسب مع إمكاناتها الاقتصادية والبشرية ومع ما قدمته هذه الدول من تسهيلات إلى الشركات دولية النشاط ؟ والثاني هل استطاعت هذه الدول أن تستفيد من هذه الاستثمارات وأن تحصل على العائد المرجو في مقابل ما منحته من تسهيلات ؟

فيما يتعلق بالسؤال الأول يمكن القول أن هناك بعض الدول النامية (الصين، ماليزيا، سنغافورا، كوريا الجنوبية) استطاعت أن تجذب قدرا كبيرا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد استطاعت الصين أن تجذب ما يقارب 72 مليار دولار في عام 2005 لتحل المرتبة الأولى من بين أكبر الاقتصاديات المتلقية للاستثمارات الأجنبية من الدول النامية، إلا أن ذلك لا يرجع فقط إلى التسهيلات التي تمنحها الصين إلى الاستثمارات الأجنبية بل إلى العديد من العوامل الأخرى* .

وعلى الوجه الآخر لم تستطع العديد من الدول النامية ومنها الجزائر على الرغم من المزايا والإعفاءات التي قدمتها هذه الدول إلى الاستثمارات الأجنبية أن تجذب منها ما يتناسب مع إمكاناتها ومؤهلاتها الطبيعية، ولعل السبب في ذلك من وجهة نظر الباحث يرجع في المقام الأول إلى تفعيل جملة من السياسات من بينها ما يلي:

الفرع الأول: تفعيل سياسة الترويج للفرص الاستثمارية

تعد جهود الترويج التي تضطلع بها حكومات الدول ضمن أهم مكونات واستراتيجيات استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي الجزائر، تقع تلك المسؤولية بالدرجة الأولى على عاتق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وإن كانت تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية، وتستخدم في سبيل تحقيق هذه الغاية مجموعة متنوعة من الأساليب والتقنيات المستخدمة للترويج للاستثمار.

(1) سامي سلامة، مرجع سابق، ص 320-329..

* تطرقنا إلى بعضها في المبحث الثاني من هذا الفصل

وغالبا ما تمر عملية الترويج للاستثمار بمراحل أساسية تتمثل في رصد آراء المستثمرين الأجانب سواء كانت إيجابية أو سلبية، بناء الانطباع العام عن القطر وتسويقه كموقع مضيف للاستثمار، استهداف المستثمر المحتمل والحالي وتوليد الاستثمار، وتكون فاعلية تقنية توليد الاستثمار مرهونة بمدى ملائمة مناخ الاستثمار لاحتياجات ومتطلبات أنواع معينة من القطاعات الصناعية والشركات. كما تتأثر بعدة عوامل، منها: مدى نجاح وتركيز الرسالة التسويقية وتلبيتها لاحتياجات المستثمرين، دقة قاعدة البيانات التسويقية، درجة المهنية التي يتسم بها أسلوب هيئة تشجيع الاستثمار في التعامل مع المستثمرين المحتملين والقائمين، فضلا على فاعلية أنشطة المتابعة التي تقوم بها هيئة تشجيع الاستثمار خاصة ما يتعلق منها بتوسيع القاعدة الاستثمارية والعلاقات التي تكونها. وتتمثل المرحلة الأخيرة في خدمة المستثمر⁽¹⁾

وعليه يتعين عند وضع السياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في الدول النامية أن يتم مراعاة الأمور التالية لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية⁽²⁾:

(1) أن تحدد هذه الدول المجالات التي ترغب في تنميتها ولا تستطيع هي أو القطاع الخاص المحلي الاستثمار فيها، أو تكون الشركات دولية النشاط أكثر كفاءة في هذه المجالات من حيث تطلبها تكنولوجيا متطورة أو خبرة تسويقية أو إدارية على سبيل المثال، ويجب على هذه الدول وهي تحدد هذه المجالات أن تضع في حساباتها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها كخلق فرص عمل و بالتالي تشجع الاستثمارات في مجالات الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة (Intensive Labour Production)

(2) يجب على هذه الدول أن تشجع نوعية الاستثمار الأجنبي الذي يحقق أهدافها فقد أكدت العديد من الدراسات التي أجريت لمعرفة اثر الاستثمارات الأجنبية على أسواق الدول المضيفة وعلى العمالة فيها على اختلاف اثر هذه الاستثمارات بحسب طريقة الاستثمار أو طريقة الدخول (Mode of Entry) فقد ميزت هذه الدراسات بين الاستثمارات عن طريق إنشاء مشروعات جديدة (Greenfield) والاستثمار عن طريق الاستحواذ على أو الاندماج في مشروع قائم (Merger & acquisition)

وبالتالي يتعين على الدول المضيفة أن تشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إقامة مشروعات جديدة (Greenfield)، أكثر من تشجيعها الطريقة الثانية الاندماج والاستحواذ (Merger & acquisition).

(3) يجب تقديم المنافع المترتبة على إقامة المشروعات مثل الروابط مع المشروعات المحلية الأثر على خلق سلسلة من القيم المضافة (Value Chain) الأثر على خلق مهارات لعنصر العمل .

(1) المؤسسة العربية لضمان استثمار وائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص 104

(2) سامي سلامة، مرجع سابق، ص 320-329.

4) اشتراط أن تكون صافي التدفقات من النقد الأجنبي متراكمة وموجبة خلال السنوات الأولى للتشغيل واشتراط أن تكون التكنولوجيا المستخدمة حديثة .

وفي ضوء الأدوات التسويقية المتعارف عليها والأكثر استخداما من قبل هيئات تشجيع الاستثمار حول العالم، لا بد من الحرص على متابعة الجهود الترويجية للاستثمار من خلال مايلي⁽¹⁾:

- الاعتماد على إستراتيجية ترويجية تركز على الترويج للفرص الاستثمارية بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول.

- المدن الصناعية والمناطق الحرة الجديدة والمنفذة.

- فعاليات الترويج التي عقدتها الدول العربية أو شاركت بها.

- الزيارات الترويجية إلى دول أخرى واستقبال وفود استثمارية.

- جهود الترويج الأخرى.

الفرع الثاني: الإصلاحات المطلوبة في مجال تحسين بيئة الأعمال للاستثمار :

وفيما يلي عرض للمؤشر العام لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2001 والمؤشرات العشرة

الفرعية ومكوناتها .

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في

أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إنطلاقه عام 2004 . من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات

على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال .

ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي : مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر

استخراج التراخيص، مؤشر توظيف العاملين، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان،

مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر انفاذ العقود، ومؤشر

إغلاق المشروع.

ويرصد تقرير 2012 لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة

لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 183 دولة . وعن ترتيب الجزائر عربيا وعالميا نورد الجدول التالي:

⁽¹⁾ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ر، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2010، مرجع سابق، ص105

الجدول رقم (5-31): المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب (سهولة أداء الأعمال 2012)

الترتيب عالميا من 183 دولة عالميا											الترتيب عربيا من 19 دولة
الدولة	بدء المشروع	استخراج تراخيص البناء	توصيل الكهرباء	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار	الجزائر
الجزائر	153	118	164	167	150	79	164	127	122	59	16

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت

انطلاقاً من هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر تقع في ترتيب عربي وعالمي متأخر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2012، ومن ثم هي في وضع أكثر حاجة لإجراء إصلاحات عاجلة في مكونات ذات المستوى السيئ، وذلك حتى تتمكن من تحسين ترتيبها العربي وكذا العالمي . ومن ثم نتساءل عن وضعها الأسوأ في مكونات المؤشرات العشرة بغية التعرف بدقة على الإجراءات الإصلاحية المطلوبة. فبالنسبة لمؤشر تأسيس المشروع يعرض المكونات الأربعة في كل من عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروع حيث يبلغ متوسط الإجراءات في الدول العربية 19 التي يرصدها المؤشر 8,2 إجراء مقارنة مع 5 إجراءات فقط في دول مجموعة oecd.

وفي هذا السياق توجد الجزائر ضمن المجموعة التي يزيد عدد إجراءات تأسيس المشروع عن 8,2 إجراء بنسبة 20 بالمائة أي ما يقارب 10 إجراءات، أي الجزائر في هذا المكون أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20 بالمائة وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال . ونفس الشيء لمكون زمن تأسيس المشروع.

وعن الإصلاحات اللازم اتخاذها فيما يخص إجراءات تأسيس المشروع نذكر :

- تخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدأ النشاط .
- توحيد الوثائق والمستندات المطلوبة عند التأسيس وإتاحتها على أوسع نطاق ، وتجاوز كل أشكال الإجراءات الشكلية والبيروقراطية تدنية للوقت ، ومنه لتكلفة تأسيس المشروع وبدأ النشاط .
- أخذ الجزائر بهذه الإجراءات التعديلية أو التصحيحية. من شأنه أن يشجع ويدفع أكثر باتجاه إنشاء المزيد من المؤسسات الوطنية والأجنبية بالداخل طبعاً والمشاركة، وهو ما يعتبر أحد أهم أهداف كل سياسة إنمائية رشيدة .

وفيما يخص باقي لمكونات المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب سهولة أداء الأعمال 2012 التي صنفت فيهم الجزائر أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20 بالمائة، وتحتاج إلى إصلاحات هي :

1- مؤشر استخراج تراخيص البناء : الأمر يتعلق بمكون زمن استخراج تراخيص البناء وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال.

وعن الإصلاحات اللازم اتخاذها فيما يخص استخراج التراخيص :

- تخفيض متطلبات استخراج التراخيص .
- استحداث عملية تقديم الطلبات الكترونيا لاستخراج التراخيص.
- اتخاذ هذين الاجرائين، من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تسريع عمليات بعث النشاط الانتاجي للمشروع، وبالنتيجة كل العمليات المرتبطة به.
- 2- مؤشر توصيل الكهرباء: صنفت الجزائر في مكونين هما عدد الإجراءات وزمن توصيل الكهرباء وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال.
- 3- بالنسبة لمؤشر تسجيل الممتلكات : صنفت الجزائر أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20 بالمائة في مكون عدد الإجراءات وزمن تسجيل الممتلكات وحتى تكلفة قيمة العقار وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال.
- 4- فيما يتعلق بمؤشر الحصول على الائتمان: صنفت الجزائر أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20 بالمائة في مكون تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين بالإضافة إلى مكون تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة من عدد السكان الراشدين وتحتاج إلى إصلاحات في هذا المجال.

وعن الإصلاحات اللازم اتخاذها فيما يخص الحصول على الائتمان:

- توسيع نطاق المعلومات المتاحة في سجلات المعلومات الائتمانية.
- إزالة كل ما من شأنه إعاقة تبادل المعلومات الائتمانية من عقبات قانونية.
- السماح باستعمال كافة أنواع الأصول كضمانات.
- إنشاء سجلات للمعلومات الخاصة بجميع الضمانات والمرهونات.
- بالنسبة لمؤشر حماية المستثمر: فالجزائر لم تصنف فيه أسوأ من المتوسط العربي بنسبة 20 بالمائة ورغم هذا تصنف الجزائر في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2012، ضمن الدول التي يجب عليها الاهتمام بتحسين بيئة الأعمال لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

1. عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين الأجانب إذا كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة و بالتالي يجب على العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر.
2. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعني ذلك أن لا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الجزائر في جلب الاستثمار إليها.

توصلنا في هذا الفصل إلى جملة من النتائج، نبرز أهمها فيما يلي:

- سياسات التنمية في الجزائر لم تؤد في الجزائر إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256 مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717 مليون دولار لعام 2010، وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات بـ13,645 مليون دولار، قطاع الصناعات التحويلية بـ5,544، قطاع التشييد بـ948 وقطاع الكهرباء والغاز والماء بـ1,326 مليون دولار.

- تطور في القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الفترة ما بين 1995-2011 لتبلغ في الجزائر سنة 2011 ما يقارب 7,126 مليون دولار، ونشير إلى أن نسبة التغيير بين سنتي 2010-2011 بلغت 28,5% .

- وفي عام 2011، بلغت القيمة المضافة على الصناعات الاستخراجية في الجزائر 72,500 مليون دولار كما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 62,1%، وتشمل الصناعات الاستخراجية في استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية في الجزائر.

- رغم بعض التحسن الذي طرأ على مستوى مناخ الاستثمار بالجزائر في السنوات الأخيرة بفعل تحسن الوضع الأمني و سعي السلطات على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع الأطر القانونية المشجعة له، إلا أن هذا يبقى غير كاف في نظر المستثمرين الذين لا يزالوا يواجهون عدة عراقيل تحول دون تجيد مشاريعهم على أرض الواقع و المتمثلة أساسا في:

- انتشار الروتين و البيروقراطية في الإدارة خاصة البنكية منها.
- رداءة السوق المالي بسبب ضعف أداء بورصة الجزائر.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي لمزاولة نشاط استثماري.

- يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة وهذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار و هو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب .

الفصل السادس:

الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر
والأهداف الإنمائية محل الدراسة

الفصل السادس: الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر والأهداف الإنمائية محل الدراسة

حتى نتمكن من تفسير الظواهر والحوادث الاقتصادية عن طريق التحليل الاقتصادي، يجب أولاً اللجوء إلى عزل الأسباب والعوامل المؤثرة على الظاهرة (محل الدراسة) واختيار أهم هذه الأسباب وجمعها في نموذج، وكل هذا يتم في إطار ما يعرف بالاقتصاد القياسي.

تعتبر النمذجة كنتيجة للتوفيق بين كل من النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء، إذ تمكنا من اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عند توفر البيانات المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاضطرابات والأخطاء العشوائية، التي تنتج عنها انحرافات عن التصرفات الحقيقية للظواهر الاقتصادية المقترحة من طرف النظرية الاقتصادية.

نتناول في هذا الفصل التحليل الوصفي لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة للتأكد من صحة البيانات، وشكل العلاقة بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة وذلك طبقاً لنموذجي هذه الدراسة، وإجراء التصحيح اللازم لذلك، ثم ننتقل إلى تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صحة أو خطأ فرضيات الدراسة، وصولاً إلى النتائج.

وعليه يتم التعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: توصيف نماذج الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو اقتصادي بالجزائر.

المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية بالجزائر.

المبحث الأول: توصيف نماذج الدراسة التطبيقية.

النموذج الاقتصادي هو عبارة عن صورة مصغرة وبسيطة للواقع الاقتصادي، يأخذ عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما تلك العوامل التي تعتبر متغيرات أساسية والتي لها تأثير كبير على تغيرات تلك الظاهرة، بينما يهمل العوامل التي تعتبر متغيرات فرعية أي التي ليس لها تأثير كبير على النموذج، وبالتالي فإن النموذج لا يمثل ظاهرة بكل تعقيداتها وإنما يمثلها في عدد قليل من المتغيرات ذات تأثير جوهري، كما يعتبر أيضا أداة توفيقية بين كل من النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء.

المطلب الأول: متغيرات ونماذج الدراسة.

بنية نموذج الانحدار تتضح من خلال علاقاته بمتغيراته ومعالمه، وتنقسم نماذج الانحدار الخطي حسب عدد المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في النموذج إلى شكلين أساسيين.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة.

المتغيرات عبارة عن العوامل التي يضمها النموذج، وتشمل الأنواع التالية:

• المتغيرات المستقلة:

وهي التي تحدد تركيب وتطور النموذج حيث قيمتها تتحدد خارج النموذج فيفترض بأنها معروفة مسبقا، فهي تأثر في الظاهرة المدروسة من دون أن تتأثر بها.

• المتغيرات التابعة:

وهي التي تتحدد قيمتها من خلال علاقة النموذج، ومن خلال المتغيرات المفسرة.

• متغيرات الخطأ:

وهي عبارة عن مجاهيل دورها ربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة، فتعرف من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات في أي متغير مستقل على المتغير التابع.

وتشمل هذه الدراسة التطبيقية على نموذجين يحتوي كل نموذج على متغيرات تابعة وأخرى مستقلة، خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة.

وبيان هذه المتغيرات حسب كل نموذج كما يلي:

أولاً: متغيرات دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

1- المتغير التابع: النمو الاقتصادي.

تم التعبير عن النمو الاقتصادي بالنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ويرمز له بـ (GDP)

2- المتغيرات المستقلة:

هي المتغيرات الخاصة بالعوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على قيم النمو الاقتصادي. وتتمثل في:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويرمز له بـ (FDI).
- الصادرات من السلع والخدمات: ويرمز له بـ (EX).

3- معامل الخطأ العشوائي: ويرمز له بـ (ε_i)

وسيتم تقدير هذه العلاقة عن طريق المعادلة التالية رقم (1):

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 EX + \varepsilon_i$$

تشير المعادلة رقم (1) إلى أن النمو الاقتصادي (GDP) دالة في كل الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والصادرات من السلع والخدمات (EX).

فحسب النظرية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وذلك لما له من دور بارز في نقل التكنولوجيا الحديثة، وما تدخله هذه استثمارات من أساليب إنتاج تساعد في تطوير العملية الإنتاجية، إلا أن تأثيره السلبي يتمثل في ما يسببه من تزامم مع الاستثمار المحلي. كما أكدت عدد من الدراسات العلاقة بين التطور في الصادرات والتطور في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول⁽¹⁾.

ثانياً: متغيرات دراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية

1- المتغير التابع:

الصادرات غير النفطية : ويرمز له بـ (EXH)

2- المتغيرات المستقلة

هي المتغيرات الخاصة بالعوامل المؤثرة على الصادرات غير النفطية، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على قيم الصادرات غير النفطية. وتتمثل في:

- الاستثمار الأجنبي المباشر: ويرمز له بـ (FDI)

3- معامل الخطأ العشوائي: ويرمز له بـ (ε_i)

وسيتم تقدير هذه العلاقة عن طريق المعادلة التالية رقم (2):

$$EXH = \beta_0 + \beta_1 FDI + \varepsilon_i$$

تشير المعادلة رقم (2) إلى أن الصادرات غير النفطية (EXH) دالة في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

فحسب النظرية الاقتصادية، يعتبر الاستثمار سواء كان محلي أو أجنبي عامل مساعد في زيادة الصادرات غير النفطية، حيث يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور

(1) عبد الله شامية، موس الروابدة، أثر التجارة الخارجية الأردنية على النمو الاقتصادي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية،

المجلد 16، العدد 1، 1989، ص 62.

الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلي أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير⁽¹⁾.

الفرع الثاني : النموذج المستخدم .

تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple-Regression Models)، عند مستوى معنوية 5% و ذلك للتأكد من صحة أو خطأ الدراسة. وفيما يلي عرض للتحليلات الإحصائية التي تم إتباعها :

ويمكن تقسيم نماذج الانحدار الخطي حسب عدد المتغيرات المستقلة (التفسيرية) في النموذج إلى:

- نماذج الانحدار البسيط (Simple Regression Models).

- نماذج الانحدار المتعدد (Multiple-Regression Models).

النوع الأول : - نماذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression Models).

يستخدم نموذج الانحدار البسيط العلاقة بين متغير تابع (Y) ومتغير مستقل أو مفسر (X) هذه العلاقة تسمح بشرح قيم (Y) بواسطة قيم مأخوذة من (X). وتعرف العلاقة العامة للانحدار البسيط بـ⁽²⁾:

$$Y_i = \alpha + \beta X_i + \varepsilon_i$$

حيث: X_i متغير مستقل.

Y_i متغير تابع.

ε_i الخطأ.

النوع الثاني : نماذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple-Regression Models).

هنا نكون بصدد متغير واحد تابع (Y) وأكثر من متغير مستقل (X_j)

ويأخذ نموذج الانحدار المتعدد الشكل التالي:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \dots + \beta_k x_{ki} + \varepsilon$$

حيث: ($K \dots, j=1$)

وللتسهيل نكتب هذه الجملة من المعادلات لكافة قيم (i) على الشكل التالي:

$$y_1 = \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_i.$$

$$y_2 = \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_i$$

⁽¹⁾ بلال بوجمعة، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مرجع سابق، ص31.

⁽²⁾ جمال فروخي "نظرية الاقتصاد القياسي" OPU. 1992. ص04.

$$y_n = \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_i$$

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} \dots & x_{k2} \\ \cdot & \dots & \dots & \cdot \\ \cdot & \dots & \dots & \cdot \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} \dots & x_{kn} \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \beta_1 \\ \beta_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \cdot \\ \cdot \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

$$Y = X\beta + \varepsilon$$

• $K (K \leq n)$ ذات الرتبة X حيث المصفوفة

المطلب الثالث : خطوات توفيق نموذج الانحدار.

للحكم على صلاحية نموذج الانحدار الذي تم توفيقه بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة، لا بد و أن يتوافر في هذا النموذج مجموعة من الشروط، يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: أسلوب التحليل الوصفي.

يستخدم أسلوب التحليل الوصفي في حالة استخدام نموذج الانحدار قبل تطبيق النموذج وذلك للتأكد من صحة البيانات وشكل علاقة بين المتغيرات ثم إجراء التصحيح اللازم، وكذلك يستعمل ذاك الأسلوب بعد تطبيق النموذج، وذلك لاختبار صحة النتائج، ومدى مصداقية التوقع بالنتائج المستقبلية.

هناك العديد من الطرق التي تستخدم هذا التحليل منها التحليل البياني هي التي تستخدم الرسوم البيانية ذات البعد الواحد، ومنها (Histogram-Normal probability plot). وهناك الرسوم البيانية ذات البعدين مثل مصفوفة شكل الانتشار، وهو الذي يختبر كل متغير على حدة، ويختبر العلاقة الثنائية بين كل المتغيرات بعضها البعض. هذا بالإضافة إلى استخدام مقاييس الارتباط وشكل الانتشار.

معنوية الارتباط:

ذلك باستخدام الرسومات والارتباط البسيط (Simple Corrélation) وشكل الانتشار وكذلك استخدام نماذج تحليل الارتباط البسيط وذلك عن طريق إعداد مصفوفة ارتباط "بيرسون"، ومن خلال تلك المصفوفة يتم تحديد درجة واتجاه ودلالة علاقات الارتباط البسيط بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وبين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، ويتصف ارتباط "بيرسون" بالخصائص التالية:

1- تتراوح قيمة ارتباط "بيرسون" بين (-1،+1).

2- تدل إشارة معامل الارتباط على اتجاه العلاقة، فإذا كانت الإشارة موجبة دل ذلك على أن العلاقة طردية . و إذا كانت العلاقة سالبة دل ذلك على أن العلاقة عكسية .

3- القيمة المطلقة لمعامل الارتباط تدل على قوة العلاقة، فكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على أن العلاقة قوية، وكلما اقترب من الصفر دل ذلك على أن العلاقة ضعيفة. و يمكن تقسيم قيمة معامل الارتباط إلى المستويات التالية:

أ- إذا تراوحت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط أقل من 0,50 دل ذلك على أن العلاقة ضعيفة،

ب- إذا تراوحت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط بين 0,50 وأقل من 0,75 دل ذلك على أن العلاقة متوسطة

ج- إذا تراوحت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط أكبر من أو تساوي 0,75 دل ذلك على أن العلاقة قوية.

تختبر معنوية معاملة الارتباط فرض العدم القائل بأن معامل الارتباط يساوي صفر ضد الفرض البديل القائل بأن معامل الارتباط يختلف معنويًا عن الصفر، و نعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوبة من البرنامج (P-Value) فإذا كان أقل من 0,50 دل ذلك على أن الارتباط معنوي، أما إذا كان أكبر من أو يساوي 0,5 دل ذلك على أن الارتباط غير معنوي .

الفرع الثاني: الشروط (المعايير) النظرية

أ- اتفاق (أو منطقية) إشارات وقيم معاملات الانحدار مع الأساس النظري الذي يحكم الظاهرة محل الدراسة:

في هذه الدراسة نحن بصدد توفيق نموذجين انحدار، الأول للعلاقة بين النمو الاقتصادي

ومتغيرين مستقلين (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات من السلع والخدمات)، وسيتم اختبارهم

بالطريقة الموضحة في المعادلة رقم (1) ، وذلك وفقا لما تقره النظرية الاقتصادية كما يلي:

- أن تكون إشارة معامل الانحدار موجبة.

- الحد الثابت في معادلة الانحدار تكون قيمته موجبة

ب- قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج .

يقصد بالقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير

المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع، أو بمعنى آخر نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير

التابع وتعزي إلى المتغيرات المستقلة. ويتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من (R-sq .

adj) أو معامل التحديد المعدل (R-sq) ، ويفضل بالطبع الاعتماد على الأخير لأنه أكثر دقة.

ويمكن لأسلوب الانحدار، أن يحدد النسبة التي يتم تفسيرها من المتغير المستقل نتيجة التغير

في المتغير التابع بدلالة المتغيرات التفسيرية المدرجة بالدالة من خلال R2.

كذلك يمكن لأسلوب الانحدار أن يحدد اتجاه العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل. يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من المتغير الكلي في المتغيرات التابعة، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل الموجود بالنموذج. ومعامل التحديد يمثل إجمالي مجموع مربعات انحرافات قيم المشاهدات عن وسطها الحسابي. وينقسم هذا التغير الكلي إلى تغيير مفسر بدلالة الانحدار (Regrission)، وتغيير عشوائي يسمى (Residual). وهو يهدف إلى قياس جودة التوفيق المقدرة التفسيرية للنموذج.

الفرع الثالث: الشروط (المعايير) الرياضية والإحصائية:

يختبر نموذج الانحدار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام اختبار المعنوية ليحدد أي المتغيرات التفسيرية ذات تأثير جوهري على المتغير التابع وأيها ذات تأثير غير جوهري. أ- اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار : يقصد به اختبار الشكل الدالي للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وذلك باستخدام اختبار (F- test). ب- اختبار المعنوية الجزئية: يقصد بها اختبار معنوية معاملات الانحدار لكل متغير من المتغيرات المفسرة على حدا، بالإضافة إلى ثابت الانحدار، من خلال اختبار (T-test).

الفرع الرابع : المعايير (الشروط) القياسية.

اختبار مدى توافر شروط المربعات الصغرى العادية
الشرط الأول : اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (الأخطار المعيارية) .
ذلك لكي يمكن استخدام كل من اختبار (F- test) واختبار (T-test)
سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، حيث يلزم توافر اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي. ونود الإشارة إلى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، إذ يعتبر شرطاً ضرورياً في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن الاستغناء عنه، وذلك أنه وفقاً لنظرية الحد المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى التوزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة.
ويتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين :

الطريقة الأولى: بيانيا

ذلك من خلال فحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع للبوادي المعياري، بحيث إذا كانت النقاط تقع بشكل متقارب جدا على الخط الواصل بين الركن الأيمن العلوي والركن الأيسر السفلي، أو تتوزع هذه النقاط بشكل عشوائي على جانبي هذا الخط، في كلتا الحالتين يقال أن الأخطاء تتوزع طبيعيا . أما إذا تمكنا من رصد نمط معين لتوزيع هذه النقاط في هذه الحالة يقال أن الأخطاء لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

الطريقة الثانية : حسابيا باستخدام كلوموجروف_ سمروف

يمكن الاستفادة من كلوموجروف_ سمروف بقيمتين لهما مدلولهما في تأكيد طبيعة التوزيع (الاحتمالي للوادي وهما قيمة (Z) وقيمة (p. Valu) أو (Sig) اختبار (Z) :

بأنه توزيعا معتدلا معياريا، يقيس (Z) من خصائص توزيع بدلالة وحدات معيارية. إن القيمة المعيارية المقابلة لهذا التوزيع تعتبر قيمة نسبية، تمثل انحراف القيمة المشاهدة عن وسطها الحسابي. كما أن مجموع احتمالات قيم (Z) التي تتراوح بين (1,96-او 1,96) تساوي 90 % . الوسط الحسابي للتوزيع المعتدل المعياري (Z) تساوي صفر والانحراف المعياري له يساوي واحد.

يتم اختبار المعنوية على أساس مقارن المشاهدات التي قد تكون موجبة أو سالبة، فإذا وقعت المحسوبة في منطقة القبول وهي بين (1,96-1,96)، يعني ذلك أن احتمال مشاهدة في الواقع يعتبر احتمال كبير .

أما إذا كانت قيمة Z سواء أكبر من 1,96 أو أقل من -1,96، فهذا يعني أن احتمال مشاهدة Z المحسوبة في الواقع يعتبر ضئيل جدا، وذلك لوقوع Z المحسوبة في منطقتي الرفض والذان يمثلان بواقع 5 في كل من الطرف الأيسر و الأيمن، وذلك عند مستوى معنوية 5% (1)

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص 180.

قيمة (P-Value) أو (sig):

نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي فقط حين (P-Value) أو (Sig) تكون أكبر من مستوى المعنوية 5 % .

الشرط الثاني : الاستقلال الذاتي للبواقي.

ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار إلى اختبار معرفة وجود معامل الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى من عدمه، حيث أن وجوده يؤثر سلباً على نتائج المربعات الصغرى العادية من حيث:

- القيم المقدرة للمعاملات سوف تكون متحيزة.
 - تباين القيم المقدرة للمعاملات الانحدار سوف لن يكون أقل ما يمكن.
- لهذا نستعمل اختبار دوربين واتسون للكشف عن هذا الاختلال.

اختبار " دوربين واتسون (Durbin – Watson) :

ويتم حساب إحصائية دوربين واتسون حسب العلاقة التالية :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n e_t^2}$$

ترجع أهمية دراسة الارتباط الذاتي للبواقي في تحليل الانحدار هي أن معامل الخطأ والذي يتعاون مع المتغيرات المستقلة للتأثير على المتغير التابع، لا يوجد بينها ارتباط. ووجود ارتباط في معامل الخطأ يعني وجود بيانات إضافية لم يتم استغلالها في النموذج المستخدم.

في حالة ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى (أو في حالة نتيجة الاختبار غير محددة) فإنه يجب إجراء عملية تصحيح النموذج، ويكون ذلك عبر الخطوات التالية:

1- نقوم في الخطوة الأولى بتقدير معامل الارتباط من الدرجة الأولى (ρ) وذلك بإجراء انحدار للمتغير التابع على قيمته المبطنّة لفترة زمنية واحدة، وعلى متغيرات النموذج المفسّرة، وعلى المتغيرات المفسّرة المبطنّة لفترة زمنية واحدة كذلك، ومن خلال هذا الانحدار نستخرج قيمة (ρ) المقدرة والتي تتمثل في معامل المتغير التابع المبطنّ لفترة زمنية واحدة.

2- بعد الحصول على تقدير لمعامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى (ρ) فإننا نقوم باستعماله من أجل الحصول على قيم كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المصححة كما يلي:

$$Y_t^* = Y_t - \rho Y_{t-1} \quad / t = 2 \dots n$$

$$X_{it}^* = X_{it} - \rho X_{i(t-1)} \quad / t = 2 \dots n$$

حيث:

Y_t^* : القيمة المصححة للمتغير التابع (Y) في الفترة (t).

Y_t : القيمة الأصلية للمتغير التابع (Y) في الفترة (t).

Y_{t-1} : القيمة الأصلية للمتغير التابع (Y) في الفترة (t-1).

X_{it}^* : القيم المصححة للمتغيرات المستقلة (X_{it}) في الفترة (t).

X_{it} : القيم الأصلية للمتغيرات المستقلة (X_{it}) في الفترة (t).

$X_{i(t-1)}$: القيم الأصلية للمتغيرات المستقلة (X_{it}) في الفترة (t-1).

ومما ينبغي الإشارة إليه أن طريقة التحويل السابقة يترتب عليها فقدان أحد المشاهدات (المشاهدة الأولى) بالنسب للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، وبالتالي يكون لدينا (n - 1) مشاهدة،

ويمكننا تقدير هذه المشاهدة من كل متغير كما يلي:

$$Y_{it}^* = Y_{it} \sqrt{1 - \rho^2}$$

$$X_{it}^* = X_{it} \sqrt{1 - \rho^2}$$

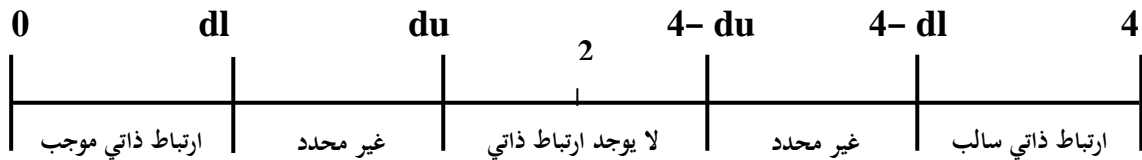
بعد الحصول على القيم المصححة نقوم بتقدير انحدار المتغير التابع المصحح على المتغيرات المستقلة المصححة وذلك بطريقة المربعات الصغرى العادية، وإذا كانت نتائج تقدير هذا الانحدار للمتغيرات المصححة يحتوي بدوره على ارتباط ذاتي بين الأخطاء فإن هذا معناه أنه تم حذف متغير مهم (أو متغيرات) في النموذج الأصلي وهذا ما يؤدي إلى رفض هذا النموذج ككل.

ولمعرفة هل ارتباط معنوي يجب الاستعانة بجداول دوربين واتسون، التي توضح القيم الحرجة

للاختبار وفقا لحجم العينة وعدد المتغيرات بحيث:

وبعد حساب d نقارنها بين القيمتين المجدولتين d1 التي تمثل الحد الأدنى لانعدام الارتباط الذاتي و du التي تمثل الحد الأقصى، وذلك حسب عدد الملاحظات n وعدد المتغيرات المستقلة في النموذج لكل مستويات الدلالة α (5%, 1%) ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي يوضح كافة الحالات الممكنة:

الشكل رقم (6-1): قيم "دوربين واتسون" التي تشير إلى وجود أو غياب ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى، أو التي تجعل الاختبار غير محدد



المصدر: دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الإحصاء والاقتصاد القياسي: نظريات ومسائل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 1982، 221.

قيمة d الوسيط هي 2 وعندما ينعدم الارتباط الذاتي يكون $\rho=0$

$$H_0: d = 2 \Rightarrow \rho = 0$$

$$H_1: d \neq 2 \Rightarrow \rho \neq 0$$

ويتم القبول أو الرفض حسب الحالات التالية:

$$0 < d < d_L - 1 \quad \text{وجود ارتباط ذاتي موجب.}$$

$$d_L < d < d_u - 2 \quad \text{مجال غير محسوم أي هناك شك في وجود أو عدم وجود}$$

الارتباط الذاتي.

$$d_u < d < 4 - d_L - 3 \quad \text{استقلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.}$$

$$4 - d_u < d < 4 - d_L - 4 \quad \text{مجال غير محسوم.}$$

$$4 - d_L < d < 4 - 5 \quad \text{وجود ارتباط ذاتي سالب}$$

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار يجعل هذه التقديرات متحيزة، وهو الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الإحصائي مشكوك في صحتها . ويتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء بالطريقة البيانية وهي من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع، بحيث أن يأخذ انتشار توزيع البواقي شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة، بحيث لا يمكن رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي .

الشرط الرابع: الازدواج الخطي

إن فرضيات النموذج الخطي المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج الخطي البسيط يضاف إليها في حالة الانحدار الخطي المتعدد شرط المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، لأن ذلك يولد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity)* ونقوم بتشخيص الارتباط الخطي المتعدد انطلاقاً من معامل (VIF) (Variance Inflation Factor) الذي يعتبر مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل⁽¹⁾.

* هناك خيار Collinearity Diagnostics في البرنامج الإحصائي Spss لمعالجة هذه المشكلة عند تحليل الانحدار⁽¹⁾ حسين علي بحيث، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب: تطبيق شامل للحزمة SPSS، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص 332.

المبحث الثاني: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو اقتصادي بالجزائر

نتناول في هذا المبحث التحليل الوصفي للتأكد من صحة البيانات وشكل العلاقة بين النمو الاقتصادي وجميع المتغيرات المستقلة، وإجراء التصحيح اللازم لذلك، ثم ننتقل إلى تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صحة أو خطأ الفرضية الأولى لهذه الدراسة، وصولاً إلى النتائج.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للنموذج الأول المحوّل:

يستخدم أسلوب التحليل الوصفي في حالة استخدام نموذج الانحدار قبل تطبيق النموذج وذلك للتأكد من صحة البيانات وشكل علاقة بين المتغيرات ثم إجراء التصحيح اللازم، وكذلك يستعمل ذلك الأسلوب بعد تطبيق النموذج، وذلك لاختبار صحة النتائج، ومدى مصداقية التوقع بالنتائج المستقبلية.

هناك العديد من الطرق التي تستخدم هذا التحليل منها التحليل البياني وهي التي تستخدم

الرسوم البيانية ذات البعد الواحد، ومنها (Histogram- Normal probability plot)

وهناك الرسوم البيانية ذات البعدين مثل مصفوفة شكل الانتشار، وهو الذي يختبر كل متغير على حدة، ويختبر العلاقة الثنائية بين كل المتغيرات بعضها البعض. هذا بالإضافة إلى استخدام مقاييس الارتباط وشكل الانتشار.

الفرع الأول: رصد بيانات النموذج الأول المحوّل.

تهدف هذه الطريقة إلى التعرف على خصائص البيانات الواردة في النموذج، وذلك من خلال التأكد من صحة البيانات أولاً، وعدم وجود أخطاء بها. ثم التعرف على العلاقة بين تلك المتغيرات، ثم استخدام النموذج الرياضي وبيّن الجدول الموالي رقم (6-1) البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية.

جدول رقم (6-1): البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج الأول المحوّل

ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
GDPSTAR	36672,08	8232,69044	25
EXSTAR	18240,31	15829,99964	25
FDISTAR	559,5283	631,65143	25

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

- أن متوسط متغير النمو الاقتصادي يساوي 36672 مليون دولار، بانحراف معياري يساوي 8232 مليون دولار.
 - أن متوسط متغير الصادرات يساوي 18240 مليون دولار، بانحراف معياري يساوي 15829 مليون دولار.
 - أن متوسط متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي 559 مليون دولار، بانحراف معياري يساوي 631 مليون دولار.
- ومن تم تعتبر هذه النتائج مؤشرات منطقية، ثم ننتقل بعد ذلك تحليل ارتباط بين هذه المتغيرات.

الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج الأول المحوّل.

يهدف تحليل الارتباط البسيط (Simple Correlation) إلى قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي وبين كل المتغيرات المستقلة على حدة، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض. وذلك من خلال إدخال متغير واحد فقط لمعرفة تأثيره على النمو الاقتصادي، ولذلك هي علاقة ثنائية توضح اتجاه وقوة العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة مع بعضها البعض. للتأكد من جدوى البيانات، واستبعاد ما دون ذلك، ولذلك تعد خطوة مبدئية قبل الاستمرار في إجراء التحليل وتطبيق النموذج الرياضي، للوصول إلى نتائج سليمة⁽¹⁾.

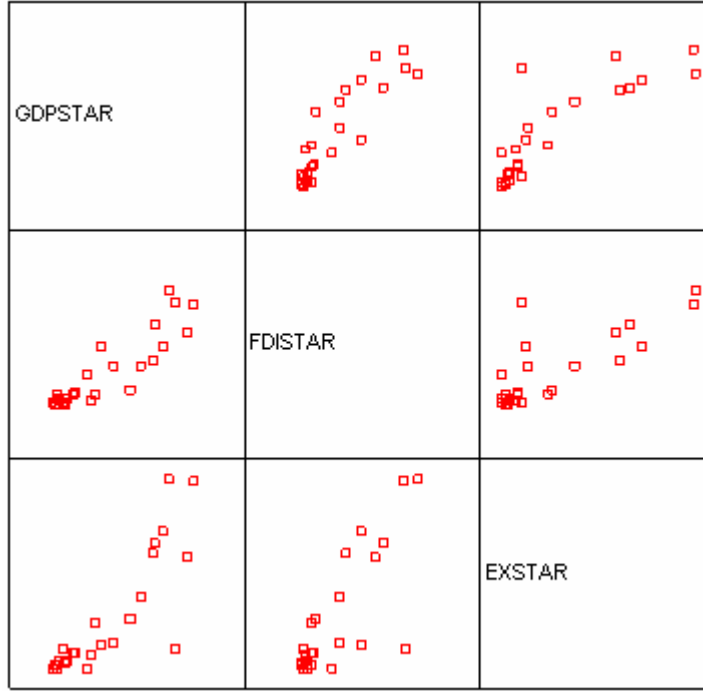
وسوف نقوم بذلك باستخدام أولاً مصفوفة الانتشار ثم استخدام معامل الارتباط "بيرسون".

مصفوفة شكل الانتشار:

تهدف مصفوفة الانتشار إلى التعرف على العلاقات الثنائية والتعرف على الاتجاهات العامة بين النمو الاقتصادي مع جميع المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى جميع العلاقات الثنائية بين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، حيث تأخذ شكل خطي. أما إذا كانت العلاقة ليست خطية، كان ذلك دليل على عدم صلاحية البيانات. ويوضح الشكل الموالي العلاقات بين المتغيرات.

⁽¹⁾إسلام محمد البناء، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة التحويلية في أعندا منذ 1986 ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية (الاقتصاد) ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2010 ص216.

شكل رقم (6-2): مصفوفة العلاقات بين متغيرات النموذج الأول المحوّل .



يتضح من خلال المصفوفة أن جميع العلاقات سواء بين النمو الاقتصادي مع جميع المتغيرات المستقلة، والعلاقات الثنائية بين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض، جميع تلك العلاقات تأخذ شكلا خطيا. مما يؤكد أن تلك البيانات مناسبة لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات).

معامل الارتباط "بيرسون".

تعتبر مصفوفة الارتباط عن الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة بعضها البعض، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط "بيرسون". ويوضح الشكل الموالي رقم (6-3) مصفوفة الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة.

شكل رقم (6-3): مصفوفة الارتباط الثنائي بين متغيرات النموذج الأول المحوّل

Correlations

		GDPSTAR	FDISTAR	EXSTAR
GDPSTAR	Pearson Correlation	1	,891**	,846**
	Sig. (2-tailed)	,	,000	,000
	N	25	25	25
FDISTAR	Pearson Correlation	,891**	1	,785**
	Sig. (2-tailed)	,000	,	,000
	N	25	25	25
EXSTAR	Pearson Correlation	,846**	,785**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,
	N	25	25	25

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

حيث أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط "بيرسون" تدل على قوة العلاقة، فكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على أن العلاقة قوية، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على أن العلاقة ضعيفة. ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن معامل الارتباط "بيرسون" بين كل متغيرات الدراسة بعضها البعض أكبر من أو تساوي 0,75، وبالتالي يدل هذا على أن العلاقة قوية بين كل متغيرات الدراسة.

قيمة (Z) المعيارية

يعتبر الهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت المتغيرات محل البحث تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وهو ما يعني أنها تقع في منطقة القبول وهي ($1.96 < Z < 1.96$). وهو ما يعني أن احتمال مشاهدة Z في الواقع يعتبر احتمال كبير* .

المطلب الثاني: تحليل نتائج الانحدار المتعدد للنموذج الأول المحوّل.

تم تطبيق المعادلة رقم (1) التالية في النموذج الأول:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 FDI + \beta_2 EX + \varepsilon_i$$

* للاطلاع على قيمة Z المعيارية، أنظر في المطلب الموالي من ها الفصل

وقد تم تقدير معاملات التحديد على النحو المبين في الجدول رقم (2-6).
جدول رقم (2-6): معاملات التحديد للنموذج الأول.

Coefficients ^a										
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95% Confidence Interval for B		Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Tolerance	VIF
1	(Constant)	44474,884	1189,659		37,385	,000	42013,886	46935,881		
	FDI	8,359	1,755	,605	4,763	,000	4,728	11,989	,202	4,940
	EX	,222	,074	,382	3,011	,006	,069	,374	,202	4,940

a. Dependent Variable: GDP

المصدر: مخرجات SPSS

ويمكن ملاحظة أن نتائج النموذج جيدة من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمة** المقدر للمتغير التابع (GDP) بالنسبة للمتغيرين المستقلين (EX, FDI)، إشارة طردية ومعنوية موجبة، كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار النمو الاقتصادي المستقل عن المتغيرين المفسرين في هذا النموذج هي ذات قيمة موجبة (44474,884)، وكل هذا مقبول من الناحية الاقتصادية. ويفسر ذلك بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يساهمان في زيادة النمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن ملاحظة أنه بالرغم من أن معامل التحديد للنموذج ($R^2 = 0,925$) مرتفع نسبياً إلا أن هذا النموذج يعاني من الارتباط الذاتي بين الأخطاء، حيث أن إحصائي الاختبار (D-W) (والذي تشير إليه ب d المحسوبة) تساوي (1.255)، وهذه القيمة تقع في منطقة عدم التأكد.

لذلك ينبغي تصحيح هذا النموذج، ولمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، فإن الخطوة التالية هي تحويل النموذج الأصلي إلى نموذج آخر جديد يكون فيه استقلال بن أخطائه، وبالتالي نكون في وضع يمكننا من تطبيق طريقة المربعات الصغرى*.

** للاطلاع على كامل نتائج النموذج الأول الذي يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي: انظر: قائمة الملاحق، الملحق رقم 2

* تتوقف عملية التحويل على ما إذا كانت قيمة معامل ارتباط الذاتي من الدرجة الأولى معروفة أو لا، ولهذا سيتم إجراء تحويل الصيغة عن طريق برنامج Spss بعد حساب معامل الارتباط الذاتي باستخدام العلاقة التقريبية بين ρ^* و d^* كما يلي:

$$\rho^* = 1 - d^*/2$$

$$= 1 - 1.255/2$$

$$= 0.3725$$

ومما ينبغي ملاحظته أن طريقة التحويل السابقة يترتب عليها فقدان أحد المشاهدات (المشاهدة الأولى) بالنسب للمتغير التابع GDP والمتغيرات التفسيرية (EX, FDI)، وبالتالي يكون لدينا (n - 1) مشاهدة، وبهذه الطريقة تكون قد صححنا هذا النموذج، مما يعني أن هناك استقلال بن أخطائه**

ومن تم يمكننا تحويل النموذج الأول إلى نموذج جديد تتوافر في أخطائه فرص الاستقلال الذاتي بين البواقي ، وبالتالي يمكن تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم النموذج الجديد المحوّل. تم تقدير معاملات التحديد للنموذج الجديد المحوّل على النحو المبين في الجدول رقم(6- 3)

جدول رقم(6- 3): معاملات التحديد للنموذج الأول المحوّل.

Coefficients ^a								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	28732,331	1027,404		27,966	,000		
	FDISTAR	7,693	1,735	,590	4,434	,000	,384	2,604
	EXSTAR	,199	,069	,383	2,879	,009	,384	2,604

a. Dependent Variable: GDPSTAR

المصدر: مخرجات SPSS

وبتحليل الجدول رقم(6- 3) والذي يتضمن بيانات معامل الانحدار:

- (Unstandardized Coefficients): والذي يتضمن كل من قيمة الحد الثابت (Constant)، معامل الانحدار (معاملات نموذج الانحدار غير المعيارية)، بالإضافة إلى الخطأ المعياري لمعاملات النموذج (Std. Error).
- (Standardized Coefficients) معامل "بيتا" (المعاملات المعيارية).
- (t): قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات النموذج.
- (Sig): قيمة الاحتمال (p. Valu) التي تستخدم في الحكم على المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار (معنوية المعاملات النموذج)

وللمزيد أنظر: محمد عبد السميع عناني، التحليل القياسي والإحصائي للعلاقات الاقتصادية: مدخل حديث باستخدام SPSS ، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، السنة؟ ص545.
** للتوضيح أكثر، أنظر: هذا الفصل ص 306.

يتبين لنا باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج (Stepwise Regression) ⁽¹⁾، أن المتغيرين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات، هما المتغيرين الذين لهما التأثير الأقوى على المتغير التابع والمتمثل في النمو الاقتصادي، واستبعاد باقي المتغيرات التي لا تؤثر على نتائج المتغير التابع*.

بالتالي يمكننا صياغة معادلة نموذج الانحدار المقدر للنموذج الأول (المحول)، وذلك باستخدام المخرجات الخاصة بتحليل الانحدار، في المعادلة التالية:

$$\text{GDP}^* = 28732.331 + 7.693\text{FDI}^* + 0.199\text{EX}^*$$

حيث أن: الحد الثابت (β_0) يساوي (28732.331)

معامل الانحدار (β_1) يساوي (7.693)

معامل الانحدار (β_2) يساوي (0.199)

حيث أن معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (7.693) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زاد النمو الاقتصادي بعدد وحدات تبلغ 7693 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

كذلك كلما زاد متغير الصادرات بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زاد النمو الاقتصادي بعدد وحدات تبلغ 199 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

للتأكد من صلاحية النموذج ونتائجه في تفسير علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نعرض الشروط اللازمة لذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مدى توفر الشروط النظرية في النموذج الأول المحول

1. اتفاق (منطقية) إشارة وقيمة معاملات الانحدار

يمكن ملاحظة أن نتائج النموذج جيدة من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمة المقدر لمتغير النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر إشارة طردية ومعنوية، حيث أن التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع من قيمة النمو الاقتصادي. أما إشارة متغير النمو الاقتصادي بالنسبة للمتغير المستقل الصادرات فهو معنوي، وسبب تلك العلاقة أن الصادرات تساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

⁽¹⁾ لمزيد من الاطلاع انظر: حسين علي بحيت، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب: تطبيق شامل للحزمة SPSS، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص 365.

* حيث تم استبعاد الاستثمار المحلي (GDI)، رأس المال البشري مقاسا في أعداد الطلبة في المرحلة الثانوية (hx)، وللاطلاع على تلك النتائج أنظر: الملحق رقم 3.

كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار النمو الاقتصادي المستقل عن المتغيرين المفسرين في هذا النموذج هي ذات قيمة موجبة (28732.331)، وكل هذا مقبول من الناحية الاقتصادية. 2. قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج:

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (sq-R) أو معامل التحديد المعدل (R-sq adj)، ويفضل بالطبع الاعتماد على الأخير لأنه يكون أكثر دقة، كما هو مبين في الجدول رقم (4-6)

جدول رقم (4-6): معامل التحديد وإحصائي اختبار "Durbin-Watson" للنموذج الأول المحوّل.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,922 ^a	,850	,837	3327,06867	1,699

a. Predictors: (Constant), EXSTAR, FDISTAR

b. Dependent Variable: GDPSTAR

يتضمن الجدول البيانات التالية:

- (R): معامل الارتباط (معامل "بيرسون" بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)
- (R Square): معامل التحديد (مربع الارتباط)
- (Adjusted R Square): معامل التحديد المعدل.
- (Std. Error of the Estimate): الخطأ المعياري المقدر، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ.
- (Durbin-Watson) قيمة إحصاء اختبار "دارين- واتسون" الذي يستخدم في الحكم على الارتباط الذاتي للبواقي.

يستخدم معامل (R^2) كطريقة قياس للحكم على توافق البيانات داخل النموذج المستخدم إجمالاً، حيث كلما زادت قيمة (R^2) كلما أشار ذلك إلى قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين النمو الاقتصادي.

بالرجوع إلى النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معدل التحديد المعدل [(R-sq adj)] يساوي 83.7% وهو ما يعني أن المتغيرات المستقلة وهي (الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات) يفسر 83.7% من التغيرات التي تحدث في قيم المتغير التابع وهو (النمو الاقتصادي) وإن الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ المعياري.

الفرع الثاني: مدى توفر الشروط الرياضية والإحصائية للنموذج الأول المحوّل.

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يجب صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

• الفرض العدمي (H_0): أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار غير معنوي.

• الفرض البديل (H_1): أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية (تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار معنوي.

وباستخدام تحليل التباين (ANOVA) والذي توضح نتائجه في الجدول رقم (5-6)

جدول رقم (5-6): جدول تحليل التباين ANOVA

نموذج الانحدار للنموذج الأول المحوّل

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1,38E+09	2	691563057,2	62,475	,000 ^a
	Residual	2,44E+08	22	11069385,93		
	Total	1,63E+09	24			

a. Predictors: (Constant), EXSTAR, FDISTAR

b. Dependent Variable: GDPSTAR

ومن جدول تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار رقم (5-6) والذي يوضح كل من الآتي:

• (Model): مصدر التباين في نموذج الانحدار.

• (Sum of Squares): مجموع المربعات.

• (Df): درجات الحرية.

• (Mean Square): متوسط مجموع المربعات ، (F) قيمة (ف) المحسوبة.

• (Sig): قيمة الاحتمال (p. Valu) التي تستخدم في الحكم على المعنوية الكلية للنموذج.

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي صفر، وهي أقل من مستوى

المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا

يعني أن هناك على الأقل واحد من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

ثانياً: اختبار المعنوية الجزئية

توصلنا في الخطوة السابقة إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار

معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أيًا من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء

اختبار المعنوية الجزئية وذلك باستخدام اختبار (ت) (T-test) عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

حيث: $B_i (i = 1, 2, 0)$

ونضع الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم $H_0 = B_i = 0$

فرضية البديل $H_1 = B_i \neq 0$

ويمكن تفرغ البيانات المطلوبة لاختبار المعنوية الجزئية باستخدام اختبار (T) في الجدول رقم (6-6) كالآتي:

جدول رقم (6-6): ملخص نتائج اختبار المعنوية

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار T	p. Valu
β_0	28732.331	27.966	.00
β_1	7.693	4.434	.00
β_2	0.199	2.879	.009

بالنسبة لـ (β_0) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي (00). وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن الحد الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي.

أما بالنسبة لـ (β_1) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي (00). وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار β_1 في نموذج الانحدار غير معنوية.

أما بالنسبة لـ (β_2) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي (009). وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار (β_2) في نموذج الانحدار غير معنوية.

الفرع الثالث: مدى توفر الشروط (المعايير) القياسية

اختبار مدى توافر شروط المربعات الصغرى العادية

الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test)

وللتحقق من اعتدالية التوزيع يجب أولاً صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

• الفرض العدمي (H_0) : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

• الفرض البديل (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي
ويتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانيا

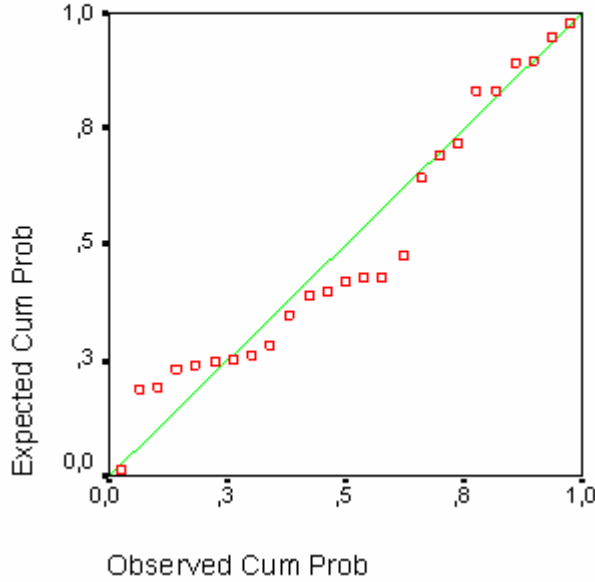
للتأكد من جودة النموذج وأنه لا توجد أية علاقات في الخطأ العشوائي يمكن الاستفادة منها للتنبؤ بقيم المتغير التابع وهو النمو الاقتصادي، قمنا برسم الخطأ المعياري مع القيم المقدرة المعيارية. وهي من الأساليب التي تستخدم بعد تطبيق النموذج، للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة⁽¹⁾.

بفحص الشكل للعلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع للبواقي المعيارية، كما هو بالشكل الموالي رقم (6-4) ، يتضح أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعاً معتدلاً (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

(1) إسلام محمد البنا، مرجع سابق، ص 225.

الشكل رقم(4-6): شكل بياني للعلاقة الاحتمال التجميعي المشاهد
والاحتمال التجميعي المتوقع للنموذج الأول المحوّل.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual
Dependent Variable: GDPSTAR



يعكس توزيع الاحتمالات الطبيعية (Normal probability) نتائج النموذج مقارنة بالتوزيع الطبيعي النموذجي الممثل في الخط المستقيم الواصل بين الصفر والواحد الصحيح. كما يتضح من الشكل رقم(4-6) أن توزيع النقاط سليما، وتنتشر النقاط متطابقة أو مقتربة من الخط المستقيم الذي يتقاطع مع الصفر ويتجه إلى الواحد الصحيح.

الطريقة الثانية: حسابيا باستخدام اختبار كلوموجروف - سمنروف
بالرجوع إلى الجدول الموالي رقم (6-7) الذي يوضح نتيجة اختبار كلوموجروف - سمنروف، يمكننا من التأكد من طبيعة توزيع البواقي من كل من القيمتين (Z, p. Valu).

جدول رقم (6-7): اختبار "كلوموجروف - سمنروف" للأخطاء العشوائية
للمنموذج الأول المحوّل.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
N		25
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	,0000079
	Std. Deviation	3185,425781
Most Extreme Differences	Absolute	,173
	Positive	,173
	Negative	-,136
Kolmogorov-Smirnov Z		,866
Asymp. Sig. (2-tailed)		,441

a. Test distribution is Normal.

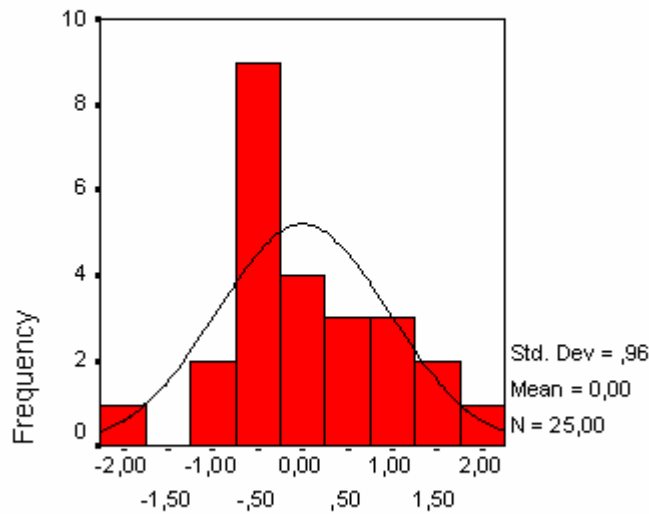
b. Calculated from data.

اختبار (Z)

يتبين بإجراء اختبار المعنوية Z أن قيمة Z المحسوبة بلغت 0.866 وهو ما يعني أنها تقع في منطقة القبول وهي $(-1.96 < Z < 1.96)$. وهو ما يعني أن احتمال مشاهدة (Z) في الواقع يعتبر احتمال كبير. ويمكن أن نشاهد ذلك في الشكل الموالي رقم (6-5).
شكل رقم (6-5): توزيع قيم الانحدار لمتغير النمو الاقتصادي للمنموذج الأول المحوّل.

Histogram

Dependent Variable: GDPSTAR



Regression Standardized Residual

قيمة الاحتمال (p. Valu) أو (Sig):

يتضح من الجدول السابق لاختبار " كلوموجروف - سمنروف" للأخطاء العشوائية للنموذج الأول أن قيمة (p. Valu) أكبر من مستوى المعنوية 5% ويساوي 0.441، ومن ثم فنقبل الفرض العدمي القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني.

وبالتالي فان الشرط الأول من شروط المربعات الصغرى العادية المستخدمة متوافر، وهو شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من اختبار (Durbin-Watson) Test، وذلك عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

• الفرض العدمي (H_0) : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

• الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي)

باستخدام اختبار " دوربين واتسون-Durbin-Watson " لاختبار وجود أخطاء بالنموذج ضمن التسلسل الزمني للملاحظات.

ولقد أظهرت النتائج أن إحصائي الاختبار ($D-W^*$) أي d^* المحسوبة تساوي 1.699 حيث: $n-1=25$

وعدد المتغيرات المستقلة تساوي $K^*=2$

نقطة دلالة تبلغ 5%

وبالاستعانة بجدول دوربين واتسون نجد أن: $du= 1.550$ ، و $dL=1.206$

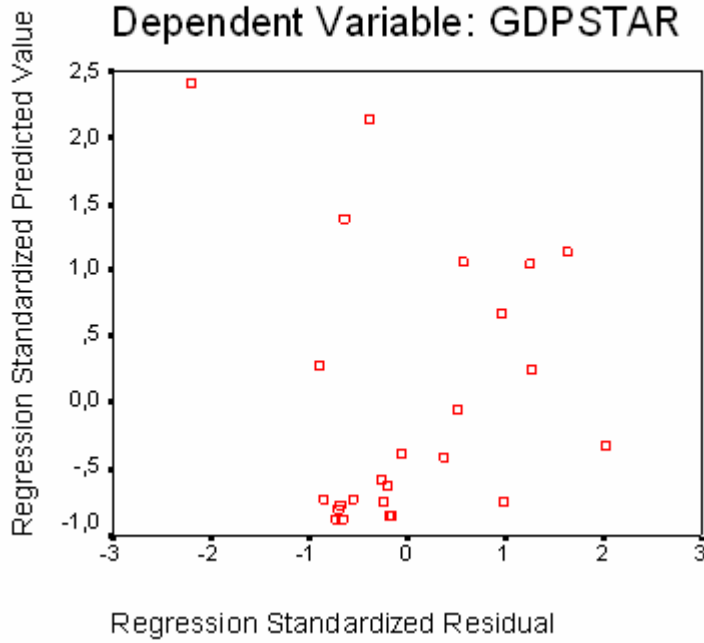
ومن ثم يتضح أن d^* المحسوبة 1.699 أكبر من $du= 1.550$ ، و لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. وبالتالي فإن شرط الاستقلال الذاتي للبواقي يعتبر متوافر.

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

يتم الحكم على مدى تجانس أوثبات الأخطاء بالطريقة البيانية، من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للنمو الاقتصادي. وذلك كما هو موضح من خلال الشكل الموالي رقم (6-6)، حيث تم استخدام كل تحليل Scatter plot للتحقق من خطية وطبيعة البواقي المعيارية.

شكل رقم (6-6): انتشار الأخطاء المعيارية للنموذج الأول المحوّل

Scatterplot



يلاحظ من الشكل أن انتشار البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. وأنه لا توجد معلومات في الخطأ العشوائي يمكن الاستفادة منه للتنبؤ لم يتم أخذها في الاعتبار، وبالتالي فإنه لا وجود لأي علاقة بين المتغيرات المستقلة تؤثر في النمو الاقتصادي لم يتم أخذها في عين الاعتبار.

ومن تم فإن الشرط الثالث (شرط ثبات التباين للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر، مما يؤكد أن النموذج جيد التوفيق.

الشرط الرابع: الازدواج الخطي

إن فرضيات النموذج الخطي المتعدد هي نفسها فرضيات النموذج الخطي البسيط يضاف إليها في حالة الانحدار الخطي المتعدد شرط المتغيرات المستقلة يجب أن لا تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير، لأن ذلك يولد مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (Multi-collinearity)*

* هناك خيار (Collinearity Diagnostics) في البرنامج الإحصائي Spss لمعالجة هذه المشكلة عند تحليل الانحدار

ونقوم بتشخيص الارتباط الخطي المتعدد انطلاقاً من معامل (VIF) (Variance Inflation Factor)

الذي يعتبر مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة على زيادة تباين معلمة المتغير المستقل**.

وتشير قيمة معامل (VIF) لأحد المتغيرات المستقلة التي تزيد عن 5 إلى أن تقدير المعلمة المرافقة يتأثر بمشكلة التعدد الخطي، بينما تشير قيمة معامل (VIF) أقل من ذلك لمتغيرات النموذج إلى عدم تأثر أي منها بمشكلة التعدد الخطي.

وتؤكد النتائج في الجدول رقم (6-8) : عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة، أي تلافي وجود ازدواج خطي بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الصادرات.

الجدول رقم (6-8): ملخص قيمة معامل (VIF) للنموذج الأول المحوّل.

المتغيرات	معامل VIF
EXSTAR	2.60
FDISTAR	2.60

** تميز مشكلة التعدد الخطي بارتفاع تباين معالم النموذج، وبالتالي عدم ظهور المعلمة معنوية نتيجة انخفاض قيمة إحصائية؛ بالرغم من أن المتغير قد يكون مهماً في النموذج.

المبحث الثالث: قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية

نتناول في هذا المبحث التحليل الوصفي للتأكد من صحة البيانات وشكل العلاقة بين الصادرات غير النفطية وجميع المتغيرات المستقلة، وإجراء التصحيح اللازم لذلك، ثم ننقل إلى تحليل الانحدار المتعدد للتأكد من صحة أو خطأ الفرضية الأولى لهذه الدراسة، وصولاً إلى النتائج.

المطلب الأول: التحليل الوصفي للنموذج الثاني:

يستخدم أسلوب التحليل الوصفي في حالة استخدام نموذج الانحدار قبل تطبيق النموذج وذلك للتأكد من صحة البيانات وشكل علاقة بين المتغيرات ثم إجراء التصحيح اللازم، وكذلك يستعمل ذلك الأسلوب بعد تطبيق النموذج، وذلك لاختبار صحة النتائج، ومدى مصداقية التوقع بالنتائج المستقبلية.

هناك العديد من الطرق التي تستخدم هذا التحليل منها التحليل البياني وهي التي تستخدم الرسوم البيانية ذات البعد الواحد، ومنها (Histogram- Normal probability plot) وهناك الرسوم البيانية ذات البعدين مثل مصفوفة شكل الانتشار، وهو الذي يختبر كل متغير على حدة، ويختبر العلاقة الثنائية بين كل المتغيرات بعضها البعض. هذا بالإضافة إلى استخدام مقاييس الارتباط وشكل الانتشار.

الفرع الأول : رصد بيانات النموذج الثاني.

تهدف هذه الطريقة إلى التعرف على خصائص البيانات الواردة في النموذج، وذلك من خلال التأكد من صحة البيانات أولاً، وعدم وجود أخطاء بها. ثم التعرف على العلاقة بين تلك المتغيرات، ثم استخدام النموذج الرياضي وبيّن الجدول الموالي رقم (6-9) البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية.

جدول رقم (6-9): البيانات الإحصائية المستخدمة في النموذج

ومتوسطاتها وانحرافاتها المعيارية

Descriptive Statistics			
	N	Mean	Std. Deviation
EXH	26	624,8077	311,71231
FDI	26	799,0077	913,43924
Valid N (listwise)	26		

يتبين لنا من الجدول ما يلي:

• أن متوسط متغير الصادرات غير النفطية يساوي 624 مليون دولار، بانحراف معياري يساوي 311 مليون دولار.

• أن متوسط متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي 799 مليون دولار، بانحراف معياري يساوي 913 مليون دولار.

وانطلاقاً من هذه المؤشرات ننقل لتحليل الارتباط بين الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر

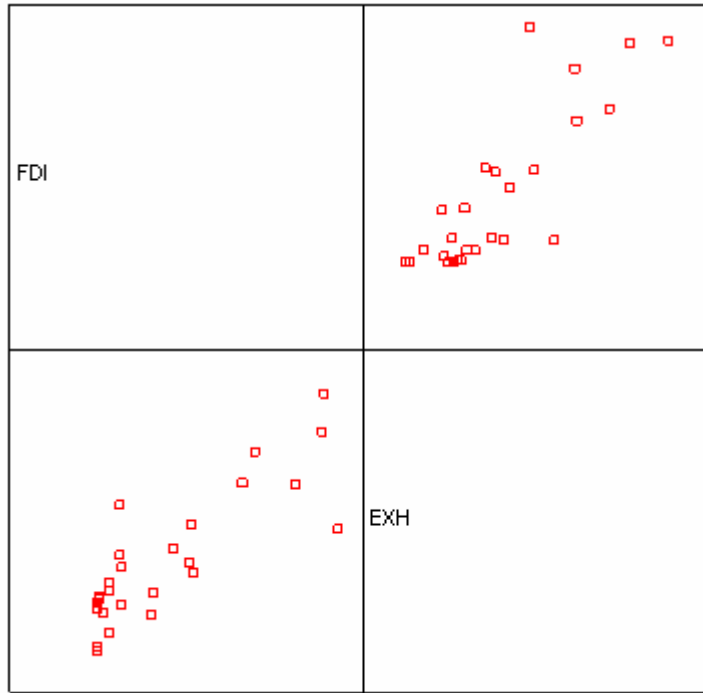
الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني.

يهدف تحليل الارتباط البسيط (Simple Correlation) إلى قياس العلاقة بين الصادرات غير النفطية وبين كل المتغيرات المستقلة على حدة، بالإضافة إلى قياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها ببعض. وذلك من خلال إدخال متغير واحد فقط لمعرفة تأثيره على الصادرات غير النفطية ، ولذلك هي علاقة ثنائية توضح اتجاه وقوة العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، والمتغيرات المستقلة مع بعضها البعض . لتأكد من جدوى البيانات، واستبعاد ما دون ذلك، ولذلك تعد خطوة مبدئية قبل الاستمرار في إجراء التحليل وتطبيق النموذج الرياضي، للوصول إلى نتائج سليمة. وسوف نقوم بذلك باستخدام أولاً مصفوفة الانتشار ثم استخدام معامل الارتباط "بيرسون".

مصفوفة شكل الانتشار.

تهدف مصفوفة الانتشار إلى التعرف على العلاقات الثنائية والتعرف على الاتجاهات العامة بين الصادرات غير النفطية و الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تأخذ شكل خطي. أما إذا كانت العلاقة ليست خطية، كان ذلك دليل على عدم صلاحية البيانات. ويوضح الشكل الموالي العلاقات بين المتغيرات.

شكل رقم (6-7): مصفوفة العلاقات بين المتغيرات.



يتضح من خلال المصفوفة أن العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الاستثمار الأجنبي المباشر تأخذ شكلا خطيا. مما يؤكد أن تلك البيانات مناسبة لتفسير العلاقة بين الصادرات غير النفطية و الاستثمار الأجنبي المباشر. معامل الارتباط "بيرسون".

تعتبر مصفوفة الارتباط عن الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة بعضها البعض، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط "بيرسون". ويوضح الشكل الموالي رقم (6-8) مصفوفة الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة.

شكل رقم (6-8): مصفوفة الارتباط الثنائي بين كل متغيرات الدراسة.

Correlations

		EXH	FDI
EXH	Pearson Correlation	1	,838**
	Sig. (2-tailed)	,	,000
	N	26	26
FDI	Pearson Correlation	,838**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	,
	N	26	26

** . Correlation is significant at the 0.01 level

حيث أن القيمة المطلقة لمعامل الارتباط "بيرسون" تدل على قوة العلاقة، فكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على أن العلاقة قوية، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على أن العلاقة ضعيفة.

ويتضح من خلال الشكل أعلاه أن معامل الارتباط "بيرسون" بين كل متغيرات الدراسة بعضها البعض أكبر من أو تساوي 0,75 ، وبالتالي يدل هذا على أن العلاقة قوية بين كل متغيرات الدراسة.

قيمة (Z) المعيارية

يعتبر الهدف من هذا الاختبار معرفة ما إذا كانت المتغيرات محل البحث تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

وهو ما يعني أنها تقع في منطقة القبول وهي ($1.96 < Z < 1.96$). وهو ما يعني أن احتمال مشاهدة Z في الواقع يعتبر في الواقع يعتبر احتمال كبير*.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الانحدار التدريجي للنموذج الثاني

تم تطبيق المعادلة رقم (2) الآتية في النموذج الثاني:

$$EXH = \beta_0 + \beta_1 FDI + \varepsilon_i$$

وقد تم تقدير معاملات التحديد على النحو المبين في الجدول رقم (6-10)

جدول رقم (6-10): معاملات التحديد للنموذج الثاني.

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	396,401	45,663		8,681	,000		
	FDI	,286	,038	,838	7,514	,000	1,000	1,000

a. Dependent Variable: EXH

وبتحليل الجدول رقم (6-10) والذي يتضمن بيانات معامل الانحدار:

• (Unstandardized Coefficients): والذي يتضمن كل من قيمة الحد الثابت (Constant)، معامل الانحدار (معاملات نموذج الانحدار غير المعيارية)، بالإضافة إلى الخطأ المعياري لمعاملات النموذج (Std. Error).

• (Standardized Coefficients) : معامل بيتا (المعاملات المعيارية).

• (t): قيمة (ت) المحسوبة لمعاملات النموذج.

• (Sig): قيمة الاحتمال (p. Valu) التي تستخدم في الحكم على المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار (معنوية المعاملات النموذج)

يتبين لنا باستخدام أسلوب الانحدار المتدرج⁽¹⁾ (Stepwise Regression) أن المتغير

الاستثمار

* للاطلاع على قيمة Z المعيارية، أنظر في المطلب الموالي من هذا الفصل.

الأجنبي المباشر له التأثير الأقوى على المتغير التابع والمتمثل في الصادرات غير النفطية، وتم استبعاد باقي المتغيرات* التي لا تؤثر على نتائج المتغير التابع.

بالتالي يمكننا صياغة معادلة نموذج الانحدار المقدر، وذلك باستخدام المخرجات الخاصة بتحليل الانحدار، في المعادلة التالية:

$$\text{EXH} = 396.401 + 0.286\text{FDI}$$

حيث أن: الحد الثابت (β_0) يساوي (396.401)

معامل الانحدار (β_1) يساوي (0.286)

حيث أن معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (0.286) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زادت الصادرات غير النفطية بعدد وحدات تبلغ 286 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

للتأكد من صلاحية النموذج ونتاجه في تفسير علاقة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، نعرض الشروط اللازمة لذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: مدى توفر الشروط (المعايير) النظرية في النموذج الثاني

1- اتفاق (منطقية) إشارة وقيمة معاملات الانحدار.

يمكن ملاحظة أن نتائج النموذج جيدة من الناحية الاقتصادية، حيث أن إشارة المعلمة المقدر لمتغير الصادرات غير النفطية بالنسبة للمتغير المستقل الاستثمار الأجنبي المباشر إشارة طردية ومعنوية، حيث أن التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر ينمي قيمة الصادرات غير النفطية. كما أن المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار الصادرات غير النفطية المستقل عن المتغير المفسر (الاستثمار الأجنبي المباشر) في هذا النموذج هي ذات قيمة موجبة (396.401)، وكل هذا مقبول من الناحية الاقتصادية.

2- قبول أو كفاية القدرة التفسيرية للنموذج.

(1) لمزيد من الاطلاع انظر: حسين علي بحيت، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب: تطبيق شامل للحزمة SPSS، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، الطبعة الثانية، 2007، ص 365.
* حيث تم استبعاد: الاستثمار المحلي (GDI)، وللاطلاع على تلك النتائج أنظر: قائمة الملاحق، الملحق رقم 4

يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R-sq) أو معامل التحديد المعدل (R-sq adj)، ويفضل بالطبع الاعتماد على الأخير لأنه يكون أكثر دقة، و الجدول رقم (6-11) يبين معامل التحديد وإحصائي اختبار "Durbin-Watson" للنموذج الثاني.

جدول رقم (6-11) : معامل التحديد وإحصائي

اختبار "Durbin-Watson" للنموذج الثاني.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,838 ^a	,702	,689	173,75033	1,717

a. Predictors: (Constant), FDI

b. Dependent Variable: EXH

يتضمن الجدول البيانات التالية:

- (R): معامل الارتباط (معامل "بيرسون" بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة)
- (R Square): معامل التحديد (مربع الارتباط)
- (Adjusted R Square): معامل التحديد المعدل.
- (Std. Error of the Estimate): الخطأ المعياري المقدر، وهو عبارة عن الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الخطأ.
- (Durbin-Watson): قيمة إحصاء اختبار "دارين - واتسون" الذي يستخدم في الحكم على الارتباط الذاتي للبواقي.

يستخدم معامل (R^2) كطريقة قياس للحكم على توافق البيانات داخل النموذج المستخدم إجمالاً، حيث كلما زادت قيمة (R^2) كلما أشار ذلك إلى قوة العلاقة بين الصادرات غير النفطية والاستثمار الأجنبي المباشر.

بالرجوع إلى النتائج الخاصة بمعامل التحديد نجد أن معدل التحديد المعدل [(R-sq adj)] يساوي 68.9% وهو ما يعني أن المتغير المستقل وهو (الاستثمار الأجنبي المباشر) يفسر 68.9% من التغيرات التي تحدث في قيم المتغير التابع وهو (الصادرات غير النفطية) وأن الباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ المعياري.

الفرع الثاني مدى توفر الشروط (المعايير) الرياضية والإحصائية في النموذج الثاني

أولاً: اختبار المعنوية الكلية للنموذج

لاختبار المعنوية الكلية للنموذج يجب صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

- الفرض العدمي (H_0): أن جميع معاملات الانحدار غير معنوية (لا تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار غير معنوي.
 - الفرض البديل (H_1): أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية (تختلف عن الصفر)، وبالتالي فنموذج الانحدار معنوي.
- وباستخدام تحليل التباين "ANOVA" والذي توضح نتائجه في الجدول رقم (6-12)

جدول رقم (6-12): جدول تحليل التباين "ANOVA"
نموذج الانحدار للنموذج الثاني.

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1704574	1	1704573,753	56,463	,000 ^a
	Residual	724540,3	24	30189,179		
	Total	2429114	25			

a. Predictors: (Constant), FDI

b. Dependent Variable: EXH

ومن جدول تحليل التباين "ANOVA" لنموذج الانحدار رقم (6-12) والذي يوضح كل من الآتي:

- (Model): مصدر التباين في نموذج الانحدار.
 - (Sum of Squares): مجموع المربعات.
 - (Df): درجات الحرية.
 - (Mean Square): متوسط مجموع المربعات، (F) قيمة (ف) المحسوبة.
 - (Sig): قيمة الاحتمال (p. Valu) التي تستخدم في الحكم على المعنوية الكلية للنموذج.
- يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي صفر، وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي القائل أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن هناك على الأقل واحد من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

ثانياً: اختبار المعنوية الجزئية

توصلنا في الخطوة السابقة إلى نتيجة مؤداها أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار معنوية وتختلف عن الصفر، ولتحديد أيًا من هذه المعاملات التي تكون معنوية، نقوم بإجراء اختبار المعنوية الجزئية وذلك باستخدام اختبار (ت) T-test عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

حيث: $B_i (i = 0, 1, 2)$

ونضع الفرضيتين التاليتين:

فرضية العدم $H_0 = B_i = 0$

فرضية البديل $H_1 = B_i \neq 0$

ويمكن تفريغ البيانات المطلوبة لاختبار المعنوية الجزئية باستخدام اختبار (T) في الجدول رقم (6-)
(13)

جدول رقم (6-13) : ملخص نتائج اختبار المعنوية

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار T	p. Valu
β_0	396.40	8.68	0.00
β_1	0.28	7.51	0.00

بالنسبة لـ (β_0) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن الحد الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي. أما بالنسبة لـ (β_1) نجد أن قيمة الاحتمال (p. Valu) تساوي 0.00 وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرض العدمي القائل بأن معامل الانحدار (β_1) في نموذج الانحدار غير معنوية.

الفرع الثالث: مدى توفر الشروط (المعايير) القياسية في النموذج الثاني

اختبار مدى توافر شروط المربعات الصغرى العادية

الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي (Normality Test).

وللتحقق من اعتدالية التوزيع يجب أولاً صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

• الفرض العدمي (H_0): البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

• الفرض البديل (H_1): البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين:

الطريقة الأولى: بيانياً

للتأكد من جودة النموذج وأنه لا توجد أية علاقات في الخطأ العشوائي يمكن الاستفادة منها

للتنبؤ بقيم المتغير التابع وهو الصارات غير النفطية، قمنا برسم الخطأ المعياري مع القيم المقدرة المعيارية. وهي من الأساليب التي تستخدم بعد تطبيق النموذج، للتأكد من عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة⁽¹⁾.

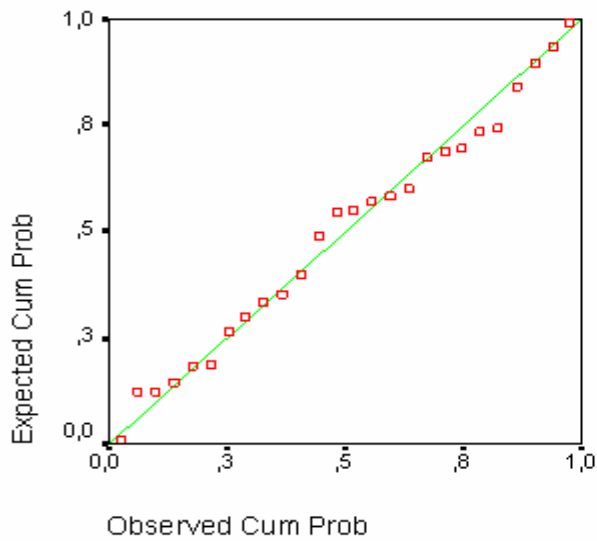
(1) إسلام محمد البناء، مرجع سابق، ص 225.

بفحص الشكل للعلاقة بين الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع للبواقي المعيارية، كما هو بالشكل الموالي رقم (6-9) ، يتضح أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا (أي تتبع التوزيع الطبيعي).

الشكل رقم(6-9): شكل بياني للعلاقة الاحتمال التجميبي المشاهد والاحتمال التجميبي المتوقع للنموذج الثاني.

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual

Dependent Variable: EXH



يعكس توزيع الاحتمالات الطبيعية (Normal probability plot) نتائج النموذج مقارنة بالتوزيع الطبيعي النموذجي الممثل في الخط المستقيم الواصل بين الصفر والواحد الصحيح. كما يتضح من الشكل رقم (6-9) أن توزيع النقاط سليما، وتنتشر النقاط متطابقة أو مقتربة من الخط المستقيم الذي يتقاطع مع الصفر ويتجه إلى الواحد الصحيح.

الطريقة الثانية: حسابيا باستخدام اختبار " كلوموجروف - سمنروف "

بالرجع إلى الجدول الموالي رقم(6-14) الذي يوضح نتيجة اختبار " كلوموجروف - سمنروف " ، يمكننا من التأكد من طبيعة توزيع البواقي من كل من القيمتين (Z ، p. Valu).

جدول رقم (6-14): اختبار "كلوموجروف - سمنروف" للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني.

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Unstandardized Residual
N		26
Normal Parameters ^{a,b}	Mean	,0000003
	Std. Deviation	170,23986816
Most Extreme Differences	Absolute	,099
	Positive	,099
	Negative	-,085
Kolmogorov-Smirnov Z		,503
Asymp. Sig. (2-tailed)		,962

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

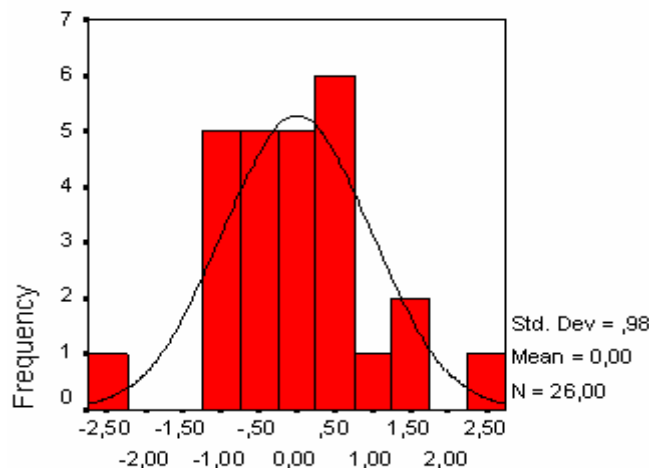
اختبار (Z).

يتبين بإجراء اختبار المعنوية Z أن قيمة Z المحسوبة بلغت 0.503 وهو ما يعني أنها تقع في منطقة القبول وهي $(1.96 < Z < 1.96)$. وهو ما يعني أن احتمال مشاهدة Z في الواقع يعتبر احتمال كبير. ويمكن أن نشاهد ذلك في الشكل الموالي رقم (6-10).

شكل رقم (6-10): توزيع قيم الانحدار لمتغير الصادرات غير النفطية للنموذج الثاني.

Histogram

Dependent Variable: EXH



Regression Standardized Residual

قيمة الاحتمال (p. Valu) أو (Sig) :

يتضح من الجدول السابق اختبار "كلوموجروف - سمنروف" للأخطاء العشوائية للنموذج الثاني أن قيمة (p. Valu) أكبر من مستوى المعنوية 5% ويساوي 0.962، ومن تم فنقبل الفرض

العدمي القائل بان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني.

وبالتالي فان الشرط الأول من شروط المربعات الصغرى العادية المستخدمة متوار، وهو شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي.

الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من اختبار (Durbin-Watson Test)، وذلك عن طريق صياغة الفروض الإحصائية كما يلي:

• الفرض العدمي (H_0) : يوجد استقلال بين البواقي (لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

• الفرض البديل (H_1): لا يوجد استقلال بين البواقي (يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي).

باستخدام اختبار "دوربين واتسون- Durbin-Watson " لاختبار وجود أخطاء بالنموذج ضمن التسلسل الزمني للملاحظات.

كما هو بالجدول الخاص بمعامل التحديد وإحصائي اختبار Durbin-Watson للنموذج الثاني أظهرت النتائج أن إحصائي الاختبار ($D-W$) (والذي نشير إليه ب d المحسوبة) تساوي 1.717 . ولمعرفة هل الارتباط معنوي يجب الاستعانة بجدول دوربين واتسون التي توضح القيم الحرجة للاختبار وفق لعدد وحدات العينة.

حيث: $n=26$

وعدد المتغيرات المستقلة تساوي $K'1$

نقطة دلالة تبلغ 5%

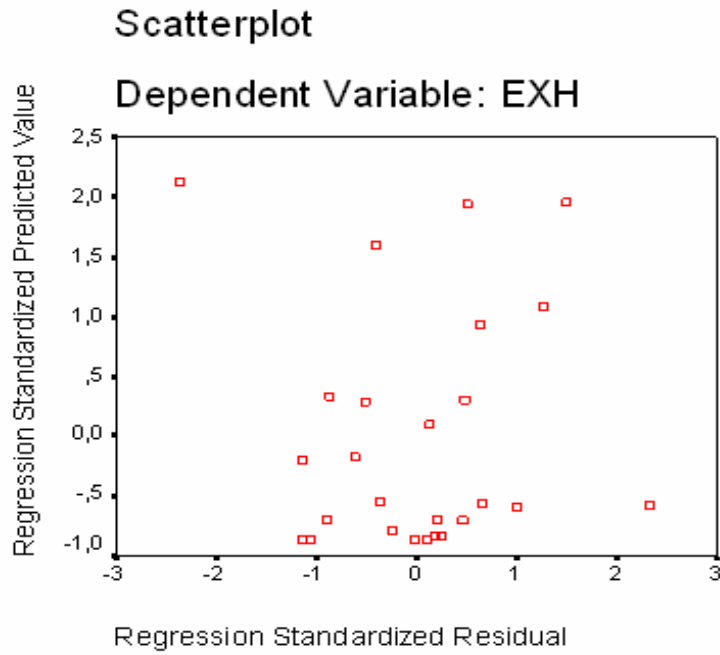
وبالاستعانة بجدول " دوربين واتسون " نجد أن: $du= 1.461$ ، $dL=1.302$

ومن تم يتضح أن d^* المحسوبة تساوي 1.717 أكبر من $du= 1.461$ ، و لذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي. وبالتالي فإن شرط الاستقلال الذاتي للبواقي يعتبر متوافر.

الشرط الثالث: اختبار تجانس البواقي (اختبار ثبات التباين)

يتم الحكم على مدى تجانس أوثبات الأخطاء بالطريقة البيانية، من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للنمو الاقتصادي. وذلك كما هو موضح من خلال الشكل الموالي ، حيث تم استخدام كل تحليل (Scatter plot) للتحقق من خطية وطبيعة البواقي المعيارية.

شكل رقم(6-11) :انتشار الأخطاء المعيارية للنموذج الثاني



يلاحظ من الشكل السابق أن انتشار البواقي يأخذ شكل عشوائي على جانبي الخط الذي يمثل الصفر (وهو الخط الذي يفصل بين البواقي السالبة والبواقي الموجبة)، حيث أنه لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهو ما يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. وأنه لا توجد معلومات في الخطأ العشوائي يمكن الاستفادة منه للتنبؤ لم يتم أخذها في الاعتبار، وبالتالي فإنه لا وجود لأي علاقة بين المتغيرات المستقلة تؤثر في الصادرات غير النفطية لم يتم أخذها في عين الاعتبار.

ومن تم فإن الشرط الثالث (شرط ثبات التباين للبواقي) من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوافر، مما يؤكد أن النموذج جيد التوفيق.

الخاتمة:

- انطلاقاً من تطبيق نماذج الانحدار في هذا الفصل، نتوصل إلى أهم النتائج فيما يلي:
1. تم التأكد من صلاحية البيانات للاستخدام، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي، وتخلو من الارتباط الذاتي في النموذجين .
 2. اتضح من خلال الدراسة أن معامل الارتباط "بيرسون" بين كل متغيرات الدراسة بعضها البعض أكبر من أو تساوي 0,75، وبالتالي يدل هذا على أن العلاقة قوية بين كل متغيرات الدراسة، في النموذج الأول وكذا في النموذج الثاني.
 - 3.
 4. بإجراء اختبار F على النموذج الأول، أتضح وجود متغيرين لهما تأثير جوهري على تغير حجم النمو الاقتصادي، وهما الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير الصادرات. استطاع النموذج الأول المحول أن يفسر 83.7% من تباين النمو الاقتصادي.
 5. بإجراء اختبار F على النموذج الثاني، أتضح وجود متغير واحد له تأثير جوهري على تغير حجم الصادرات غير النفطية، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. استطاع النموذج الثاني أن يفسر 68.9% من تباين الصادرات غير النفطية.
 6. ونخلص باختبار فرضية الدراسة عن طريق النموذج القياسي، ما يلي:
 - أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يؤثران في النمو الاقتصادي، فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات) على النمو الاقتصادي.
 - أن المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات غير النفطية فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية.
- وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور كبير في نقل التكنولوجيا من خلال إقامة استثمارات متطورة، مما ينعكس على زيادة الإنتاجية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.
- كما أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، حيث أن إقامة صناعات تصديرية من شأنها تعزيز إمكانية المنافسة للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومن ثم تحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

خاتمة الباب الثاني:

تناولنا في هذا الباب الدراسة التحليلية والقياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بداية ذلك بالفصل الرابع الذي عالجت فيه تحليل الصادرات غير النفطية بالجزائر: واقعها، الموقف التنافسي وإجراءات تنميتها. وذلك على ثلاثة مستويات. درسنا في المستوى الأول واقع الصادرات في الجزائر في الفترة (1986-2011)، حيث تبين أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بلغت 2,43% سنة 1986، وهي نفس النسبة سنة 2011 وهو ما يطرح استفسارات حول نجاح تنمية الصادرات الغير نفطية بالجزائر.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه تحليل الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية الجزائرية ومتطلبات تنميتها. حيث تبين أن قيمة المؤشر العام لتنافسية الصادرات السلعية للجزائر في الترتيب متأخرة مقارنة بدول المقارنة، فاحتلت الجزائر المرتبة الأخيرة مقارنة بدول المقارنة إذ بلغت قيمة المؤشر (-0,75). ومن ثم فان تنمية الصادرات غير النفطية يصبح ضرورة أساسية لتجاوز هذه الوضعية غير التنافسية.

في حين تناولنا في المستوى الثالث متطلبات تنمية القدرات التنافسية للصادرات غير النفطية الجزائرية، وخلصنا أن يمكن الاستفادة من التجربة الصينية، التي أسهمت فيها الاستثمارات الأجنبية في زيادة الصادرات من خلال الاستثمارات في المنتجات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا المتطورة، مما وفر على الصين أصول تكنولوجيا ومعرفة فنية كان من الصعب الحصول عليها بدون هذه الشركات، ولقد كان لنقل هذه التكنولوجيا إلى فروع الشركات الأجنبية الموجودة في الصين اثر كبير في تحفيز ورفع إنتاجية الشركات المحلية، من خلال التعلم والاستفادة (Learning by Watching) من أساليب الإنتاج والتوزيع المتطورة لهذه الشركات.

أما الفصل الخامس من هذا الباب فتناولنا فيه تحليلي تطور النمو الاقتصادي وسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. وذلك على ثلاثة مستويات. درسنا في المستوى الأول التركيب الهيكلي للنتائج ودوره في النمو الاقتصادي بالجزائر، وتبين أن السياسات التنموية في الجزائر لم تؤد في الجزائر إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256 مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717 مليون دولار لعام 2010، وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات ب13,645 مليون دولار، قطاع الصناعات التحويلية ب5,544، قطاع التشييد ب948 وقطاع الكهرباء والغاز والماء ب1,326 مليون دولار.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق معدل النمو المستهدف في الجزائر، إذ يبقى حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر ضعيف بالمقارنة بالإمكانيات المتوفرة و هذا ما يفسر بوجود عراقيل تحول دون ذلك، فالعائق الأكبر بالنسبة لعوامل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار و هو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب .

في حين تناولنا في المستوى الثالث سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر: تهديداتها ومقومات نجاحها، حيث تم التأكيد عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين الأجانب إذا كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة و بالتالي يجب على العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، علاوة على ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويعني ذلك أن لا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الجزائر في جلب الاستثمار إليها.

أما الفصل السادس والأخير من هذا الدراسة، فتناولنا فيه الدراسة القياسية لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية محل الدراسة. درسنا في المستوى الأول توصيف نماذج الدراسة التطبيقية، من خلال تحديد متغيرات ونماذج الدراسة والخطوات المتبعة لتوفيق نموذج الانحدار.

أما المستوى الثاني فتناولنا فيه قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث تم التأكد من صلاحية البيانات للاستخدام، وأن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وتخلو من الارتباط الذاتي. و بإجراء اختبار F ، أتضح وجود متغيرين لهما تأثير جوهري على تغير حجم النمو الاقتصادي، وهما الاستثمار الأجنبي المباشر ومتغير الصادرات. استطاع النموذج الأول المحول أن يفسر 83.7% من تباين النمو الاقتصادي.

في حين تناولنا في المستوى الثالث قياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات غير النفطية. حيث تم التأكد من صلاحية البيانات للاستخدام، وأن المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي، وتخلو من الارتباط الذاتي. و بإجراء اختبار F ، أتضح وجود متغير واحد له تأثير جوهري على تغير حجم الصادرات غير النفطية، وهو الاستثمار الأجنبي المباشر. استطاع النموذج الثاني أن يفسر 68.9% من تباين الصادرات غير النفطية. وهذا كله يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة، سيتم إيجاز أهم ما توصلت إليه من نتائج. فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأثرها في تحقيق الأهداف الإنمائية - (النمو الاقتصادي، الصادرات غير النفطية) - المبرمجة في الإستراتيجية الإنمائية خلال الفترة (1986-2011).

في ضوء الدراسة والتحليل الذي تضمنته فصول الرسالة، يمكن تلخيص أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة في جانبها النظري أولاً، يليها الجانب التطبيقي كما يلي:

أولاً: نتائج الجانب النظري:

1. كبر حجم سياسة استهداف إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة ما، لا يعني ضرورة إمكانية تحقيق نفس درجة النجاح في دولة أخرى، أو حتى العكس ليس من المتوقع حدوثه بنفس الدرجة. فالأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات عديدة، وان الممارسات السلبية لإحدى الشركات الأجنبية في دولة ما لا يستلزم بالضرورة تعميم هذه الممارسات على الشركات الأخرى.

2. ويمكن اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، نظراً لأن التكنولوجيات الجديدة قد لا تكون متاحة تجارياً، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكاراً على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات، ومن أجل استفادة الجزائر، والدول النامية بصفة عامة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال نقل التكنولوجيا ينبغي توفير البيئة المناسبة لذلك، ومن أهم شروطها ما يلي:

- تطوير قوانين ضمان نقل التكنولوجيا في عقود الاستثمار مع الشريك الأجنبي.
- تحسين القدرات التفاوضية في مجال نقل التكنولوجيا .
- تطوير أساليب تكوين الإطار بما يعزز قدرتها على استيعاب وتوظيف التكنولوجيات الحديثة.

- تسهيل توفير المعلومة العلمية والتكنولوجية باستخدام نظم قواعد المعلومات الحديثة.

3. يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية في مجال تنمية الصادرات، حيث اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات. يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أكبر مواردها الطبيعية وهو عنصر العمل، عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل والتي تؤدي إلى خلق الوظائف وبالتالي يتحقق الاستغلال الأمثل لهذا العنصر. ويركز الجزء الثاني منها على دعم هدف تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال إنتاج وتصدير سلع عالية التكنولوجيا.

4. وإدراكا منها لعدم قدرة آليات السوق بمفردها على تجاوز حالة الركود التي ميزت الاقتصاد الوطني عقب تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادية التحولية، وضعت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) و برنامج مواصلة دعم النمو الاقتصادي (2010-2014). وتبين أيضا، أن هناك نقص في فعالية برامج الإنعاش الاقتصادي المنفذة خلال الفترة 2001-2011 في تحقيق النمو الاقتصادي و في الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل أحد المكونات الرئيسة للنتائج الداخلي الخام.

5. فوضع الجزائر في اقتصاد المعرفة ضعيف، ويؤكد التأخر في مؤشر جاهزية البنية الرقمية بالجزائر ذلك، حيث تدهور ترتيب الجزائر من المرتبة 113 عالميا في الفترة (2009-2010) إلى 117 عالميا في الفترة (2010-2011)، أما عن سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة واستفادتها من تكنولوجيات المعلومات، يتوجب عليها اتخاذ العديد التدابير نذكر منها:

- تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج المعلوماتية، واستعمالها لتطوير أو خلق صناعة محلية، مما يسمح بزيادة صادرات بلدنا وكذا عدم الاعتماد الكبير على البترول.
- إعطاء أهمية أكبر لرأس المال الفكري من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة، فكلما زادت قدرات العاملين المعرفية زادت قدراتهم المعرفية وزادت قدراتهم الإبداعية .
- جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البنى التحتية لاقتصاد المعرفة

6. ولكن الوضعية غير المشرفة في مجال الابتكار والتطوير، أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، وبالتالي تبرز هنا حاجة الجزائر إلى الاستثمار في مجال الابتكار والتطوير وفي العمليات الهادفة إلى تكوين رأس مال بشري حقيقي مستقر داخل البلد، وهذا بالنظر إلى العلاقة الهيكلية البارزة بين الابتكار وحراز النمو الاقتصادي، ولن يتأتى هذا إلا إذا توفرت مستلزمات أساسية من بينها:

- تطوير و تنمية الموارد البشرية، حسب احتياجات السوق، حيث يشكل مستوى تكوين وتأهيلات الرأسمال البشري أحد المحددات الإستراتيجية لتنمية الاقتصاد الوطني.
- العمل على تشجيع وتطوير مقاولات ذات صبغة ابتكارية: وذلك من خلال تثمين البحث والابتكار، وهذا عن طريق توفير الموارد البشرية والتجهيزات اللازمة، وكذا الاستفادة من الخدمات الاستشارية وتمثل حاضنات المشاريع الابتكارية ومشاتل المقاولات الابتكارية.

ثانيا: نتائج الجانب التطبيقي:

1. وعن مدى تنوع الصادرات السلعية الجزائرية وأهميتها في الأسواق العالمية ، فالجزائر لا تصدر سلعا مصنعة أو سلع زراعية بنسبة كبيرة، ويغلب عليها منتج واحد في التصدير وهو النفط، حيث أن نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات بلغت 2,43% سنة 1986، وهي نفس النسبة سنة 2011. وهو ما يدل على أن الجزائر مازال اقتصادها يعتمد على عائدات النفط دون مساهمة غيره من القطاعات الإنتاجية لمختلف السلع في تمويل الاقتصاد، وهو ما من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني لمخاطر عديدة في حالة تدهور أسعار النفط في السوق الدولي.
2. ضعف المتوسط العام لنسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات والذي بلغ 2,94% لفترة الدراسة الكلية (1986-2011) ومن أهم الصعوبات والعوائق التي تعيق الصادرات الوطنية الغير نفطية ، محدودية المشاريع الموجهة لإنتاجها للتصدير .
3. تمثل القيمة المضافة المتحققة في القطاعات الاقتصادية، مؤشرا هاما لمساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في تحقيق النمو الاقتصادي، فتبين من خلال هذه الدراسة أن السياسة الإنمائية في الجزائر لم تؤد في الجزائر إلى حدوث تغييرات هيكلية جوهرية في هيكل قطاع الإنتاج السلعي، حيث لازال قطاع الصناعات الاستخراجية يساهم بنسبة كبيرة بما يقارب 57,256 مليون دولار في إجمالي قطاع الإنتاج السلعي الذي بلغ 78,717 مليون دولار لعام 2010، وذلك مقارنة بالمساهمة الضعيفة لباقي قطاعات الإنتاج السلعي التي تشمل قطاع الزراعة والصيد والغابات ب13,645 مليون دولار، قطاع الصناعات التحويلية ب5,544، قطاع التشييد ب948 وقطاع الكهرباء والغاز والماء ب1,326 مليون دولار.
4. بلغت القيمة المضافة في الصناعات الاستخراجية بالجزائر 72,500 مليون دولار عام 2011، كما بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 62,1%، وتشمل الصناعات الاستخراجية في استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن ، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط و الغاز الطبيعي محور النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للصناعات الاستخراجية في الجزائر.

5. ونخلص باختبار فرضيات الدراسة عن طريق النموذج القياسي، إلى ما يلي:

- الفرضية الأولى: تم تأكيدها باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في النمو الاقتصادي، فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- الفرضية الثانية: تم تأكيدها باعتبار أن المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات غير النفطية فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية.

وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وذلك لما له من دور كبير في نقل التكنولوجيا من خلال إقامة استثمارات متطورة، مما ينعكس على زيادة الإنتاجية، وبالتالي حفز النمو الاقتصادي.

كما أن الصادرات تقود النمو الاقتصادي، حيث أن إقامة صناعات تصديرية من شأنها تعزيز إمكانية المنافسة للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومن تم تحقيق التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

6. ونستخلص من نتائج النموذج الأول المحول، أن معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (7.693) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زاد النمو الاقتصادي بعدد وحدات تبلغ 7693 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات. كذلك كلما زاد متغير الصادرات بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زاد النمو الاقتصادي بعدد وحدات تبلغ 199 ألف دولار أمريكي ، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

ونستخلص من نتائج النموذج الثاني أن معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر يساوي (0.286) وهو ما يعني أنه كلما زاد متغير الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة والتي تعادل مليون دولار أمريكي، زادت الصادرات غير النفطية بعدد وحدات تبلغ 286 ألف دولار أمريكي، وذلك مع ثبات باقي المتغيرات.

وبعد ما وقفنا على النتائج أعلاه، وغيرها من النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة، نقدم الاقتراحات والتوصيات التالية:

1. ربط سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة، و يعني ذلك أن لا تكون سياسة الاستهداف معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، و هذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الجزائر في جلب الاستثمار إليها.

2. نوصي بعدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز و الإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين الأجانب إذا كانت ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة و بالتالي يجب على العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر
3. زيادة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الإنفاق على البحوث والتطوير لتعزيز الأخذ بأساليب التكنولوجيا المتطورة للإنتاج التصديري، حتى يمكن تطوير إنتاجه بما يتناسب مع الأسواق الدولية.
4. تطوير قاعدة مهارات محلية في مجال إنتاج المعلوماتية من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة ، واستعمالها لتطوير أو خلق صناعة محلية بما يدعم من القدرة التنافسية للصادرات غير النفطية الجزائرية، مما يسمح بزيادة صادرات بلدنا وكذا عدم الاعتماد الكبير على النفط.
5. الاعتماد على استراتيجية ترويجية تركز على الترويج للفرص الاستثمارية بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات و المعارض الدولية و عقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب و إبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول.
6. حتى يكون لسياسة استهداف إسهامات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دورا فعالا في تحقيق الأهداف الإنمائية ينبغي ن تضع الجزائر إستراتيجية تنموية شاملة تتمثل في :
 - الاهتمام بالبحوث والدراسات الخاصة بالتنمية الزراعية وتطوير أساليب الزراعة لزيادة الإنتاجية باستخدام السلالات من البذور الإنتاجية الأعلى، مع ضرورة إعفاء وسائل ومستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والآلات من الضرائب الجمركية لتخفيض تكلفة الإنتاج المصدر وزيادة قدرته على المنافسة.
 - وضع إستراتيجية وطنية باختيار عدد من الصناعات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية من الموارد الطبيعية والبشرية، وتوجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها، ومن تم توسيع القاعدة الإنتاجية وتحسين أساليب الإنتاج ورفع كفاءته وفقا لمواصفات الجودة العالمية.
 - تعزيز التنمية البشرية، و خاصة إصلاح قطاع التعليم بما يتماشى ومتطلبات السوق من العمالة المدربة في مختلف التخصصات.
 - توزيع المهام و توضيح الاختصاصات و تحديد الصلاحيات الجهات الوصية بترقية الاستثمار في الجزائر، قصد الإشراف الحسن على تهيئة مناخ الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

1 - المصادر المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- أحمد جامع: العلاقات الاقتصادية الدولية، درا النهضة العربية، القاهرة سنة 1980.
- 2- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي بناء القدرة التنافسية للتصدير، ط1، كلية التجارة (بناها)، جامعة الزقازيق، مصر، 2001.
- 3- أحمد مندور، وآخرون، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس-كلية التجارة، بدون سنة نشر.
- 4- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر، ط:2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993.
- 5- الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادي العربية، التقرير الأول لندوة تنمية الصادرات، الإسكندرية، 7-12 أيار، 1977.
- 6- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاستثمارية العربية دراسة مقارنة (تركيا ،كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 7- إيرينام أسادتشايما : الكينزية الحديثة (تطور الكينزية و التركيب الكلاسيكي الجديد) ، ترجمة عارف دليلة، دار الطبعة للطباعة والنشر ببيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1979.
- 8- بن أشنهو عبد اللطيف، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1989.
- 9- جمال داود سلمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري، عمان ، الأردن، 2009 .
- 10- جيل برتان ، "الاستثمار الدولي"، ترجمة مقلد علي، منشورات عويدات، ط2، بيروت 1982
- 11- حازم الببلاوي، التوجه الخارجي وسياسات التصدير، ندوة مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، مركز الدراسات السياسية، الأهرام، القاهرة، 1992.
- 12- حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، 1999.
- 13- حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2011.
- 14- حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ط1999، 1.
- 15- حسين عمر، الاستثمار و العولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000.

- 16- حسين كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع-عمان، ط1، 2011.
- 17- حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، دار المصرفية اللبنانية، بيروت، لبنان، 1992.
- 18- حمدي عبد العظيم : اقتصاديات التجارة الدولية ، دار النهضة العربية ، 2000.
- 19- ربحي مصطفى عليان، إدارة المعرفة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2008.
- 20- رضا السيد، قياس وتطوير أداء المؤسسات العربية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الأولى، 2007.
- 21- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، القاهرة، 2002 .
- 22- زكي رمزي : "الاقتصاد العربي تحت الحصار". مركز دراسات الوحدة العربية 1989.
- 23- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، سنة 1992.
- 24- سامي سلامة نعمان ،الشركات دولية النشاط وأثرها على المنافسة والعمالة والتصدير في الدول النامية، ط1، بدون دار نشر، مصر، 2008.
- 25- سامي عفيفي حاتم: اقتصاديات التجارة الدولية، مطبعة الإسرائ، الطبعة 3، مصر 2003.
- 26- سعيد النجار ، "نحو استراتيجيه قومية للإصلاح الاقتصادي"، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة مصر 1991.
- 27- سميرة إبراهيم أيوب : "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي". مركز الإسكندرية للكتاب، 2000.
- 28- السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد ، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975 .
- 29- صلاح الدين عيد محمد علم الدين، دور الصادرات السلعية في تنمية الاقتصاد المصري (دراسة مقارنة)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 30- طارق عبد العال حمادة "اندماج و خصخصة البنوك" الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- 31- عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولى، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الإسكندرية، بدون ناشر، 1998.
- 32- عبد الحميد زعباط، "نظريات التجارة الدولية و محدوديتها"، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة جامعة الجزائر، العدد.10، 2004.

- 33- عبد الرحمان الهاشمي، فائز محمد العزاوي ، المنهج والاقتصاد المعرفي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2007.
- 34- عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الاستثمار الدولي " ، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة ، الإسكندرية، 1991. (إبراهيم محمد الفار، "اقتصاديات المشروعات المشتركة" دار النهضة العربية، القاهرة1995.
- 35- عبد السلام أبو قحف " السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989.
- 36- عبد السلام أبو قحف "اقتصاديات الإدارة و الاستثمار" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1992
- 37- عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، دار الجامعة الجديدة، 2003.
- 38- عبد السلام أبو قحف،"اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، ط2 ، 1991.
- 39- عبد الشفيق محمد، قضية التصنيع في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1987.
- 40- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الخامسة 2004.
- 41- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، الدار الجامعية ، 2006 الإسكندرية ، مصر
- 42- عبد المطلب عبد الحميد: النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2000.
- 43- علي بحيت، غالب عوض الرفاعي، تحليل ونمذجة البيانات باستخدام الحاسوب:تطبيق شامل للحزمة SPSS ، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية- عمان، الطبعة الثانية، 2007.
- 44- عماد عبد الوهاب صباغ، علم المعلومات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.
- 45- عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، بدون سنة، القاهرة.
- 46- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 47- فليح حسن خلف، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة الموصل، مديرية دار الكتب، بغداد ، العراق، 1986.
- 48- قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2004.
- 49- دومنيك سلفادور، سلسلة ملخصات شوم في الإحصاء والاقتصاد القياسي : نظريات ومسائل، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ، 1982.

- 50- ك.ي . بولرنج، العرض و الطلب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، 1995 .
- 51- محسن أحمد الخضري ، العولمة الاجتياحية ، مجموعة النيل العربية، ط 1، 2001 .
- 52- محمد السيد، سعيد، الشركات متعددة الجنسية، وأثرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1987.
- 53- محمد امين، وآخرون، بناء اقتصاديات المعرفة استراتيجيات تنمية متقدمة، دار الكتاب الجامعي، العين، 2009.
- 54- محمد بالقاسم حسن بهلول - سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. 1991.
- 55- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، بدون سنة، الجزائر.
- 56- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و السياسية الجزائر: مطبعة دحلب 1993.
- 57- محمد ثابت هاشم، التنمية الاقتصادية في المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
- 58- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسئولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، مصر، 2006.
- 59- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ .
- 60- محمد صبح، "القرارات المالية الإستراتيجية" دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 61- محمد صفوت قابل، نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية، الأردن، 2008.
- 62- محمد عبد الرزاق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق)، الدار الجامعية-الإسكندرية، 2010.
- 63- محمد عبد العزيز عبد الله، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2005.
- 64- محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، الإسكندرية المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، 2007.
- 65- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية (مفهومها-نظريتها-سياساتها)، الدار الجامعية، 2004.

- 66- محمود يونس، عبد المنعم مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت ، 1985 .
- 67- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط1، 2007، عمان، الأردن .
- 68- مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة2، الأردن، 2011.
- 69- مصطفى العبد لله : التصحيحات الهيكلية و التحول إلى اقتصاد السوق الإصلاحات الاقتصادية و سياسات الخوصصة 2001.
- 70- ميرونوف، أ.أ، (ترجمة علي تقي عبد الحسن-القزوني) "الأطروحات الخاصة بتطوير الشروط متعددة الجنسيات" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.
- 71- نادر إدريس النل، آفاق اقتصاد السوق، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، الطبعة الأولى، الأردن، 1991.
- 72- نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة المعرفة، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.
- 73- هدى زوير مخلف الدعيمي، عدنان داود محمد العذاري، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية {نظرية وتحليل في دول عربية مختارة}، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2010، عمان الأردن.
- 74- ونيس فرج عبد العال، خالد البندري، التنمية الاقتصادية: مدخل التنمية المستدامة، معهد الإدارة العليا، مصر، 2009.
- 75- يشير محمد تيجان، يشير محمد تيجان، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطين الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.
- 76- Leszek Balcerowicz el al ترجمة: نادر إدريس النل، اقتصاديات انتقالية- دراسات في الانتقال إلى اقتصاد السوق- دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2009.

ثانيا: الرسائل و الأطروحات الجامعية (دراسات غير منشورة)

- 77- إسلام محمد البنا، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصناعة التحويلية في أغندا منذ 1986 ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الدراسات الإفريقية (الاقتصاد) ، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2010.
- 78- بوجمعة بلال ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في ظل اتفاقية الشراكة الاورو-متوسطة-حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان ، 2007 .

- 79- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الدول النامية (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 80- حسام الدين علي فارس داود، آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (1995 - 2006) دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار 2010.
- 81- ديبش احمد، إشكالية التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة 2010-2011.
- 82- سالي محمد فريد محمود، تطور الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على اقتصاديات الدول الإفريقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مصر، 2011.
- 83- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري: الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى نجاح أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 .
- 84- جمال محمود عطية عبيد ، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاديات التجارة الخارجية ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، القاهرة ، 2002.
- 85- عقيلة عز الدين محمد طه: أثر الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا عن التنمية الاقتصادية في مصر، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة- مصر، 1990.
- 86- غزالة مصطفى سليمان، اقتصاد المعرفة ودوره في عملية التنمية، مشروع لنيل شهادة الإجازة في علم المكتبات والمعلومات، قسم المكتبات والمعلومات، جامعة دمشق، العام الدراسي 2008-2009.
- 87- قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
- 88- محمد مسلم حمود المجالي، الصادرات الوطنية ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامع القاهرة، 1999.
- 89- نسرين أحمد عباس أبو زيد، النموذج الصيني في تنمية الصادرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة و إدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2008.

- 90- وصاف سعدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004. .
- 91- يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، جوان 2010.

ثالثا: الدوريات و المجلات

- 92- إبراهيم المليفي، اقتصاد المعرفة وثورة الميديا والمعلوماتية، مجلة العربي، العدد 524، الكويت، يوليو 2002.
- 93- ابراهيم رسول هاني، كريم سالم حسين الغالبي، اقتصاد المعرفة ونظرية النمو الحديثة، مجلة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، سنة؟.
- 94- أمير الفونس عريان، حسام الدين محمد، اقتصاد المعرفة وعلاقته بالاقتصاد الجديد، مجلة اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، الجيزة - القاهرة، 2006.
- 95- بادما مالا مبالي و كارل. ب، سوفانت، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مجلة التمويل و التنمية، المجلد36، ع1. مارس 1999.
- 96- بوجمعة بلال ، استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتنمية الصادرات غير النفطية بالجزائر في بداية الألفية الثالثة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي تمنراست، عدد2، جوان 2012.
- 97- بوجمعة بلال، سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز النمو الاقتصادي بالجزائر في بداية الألفية (1999-2010)، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، بكلية التجارة و إدارة أعمال، جامعة حلوان، العدد الثالث - الجزء الثاني 2011.
- 98- بن الناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد و المناجمنت- الفقر والتعاون - كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 02-مارس 2003.
- 99- جويل برغسمان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، الإنجازات والمشكلات، مجلة التمويل و التنمية، العدد 1، المجلد 33، مارس 1996.
- 100- زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي (2001- 2009) مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد السابع جوان 2010 .
- 101- زين منصوري ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر "مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد الثاني ، ماي 2005 .

- 102- سالمى جمال، سبل اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة، العدد08، سبتمبر، 2005.
- 103- سهير محمود معتوق : "سياسات التصحيح الهيكلي في البلدان النامية" المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، المجلد الخامس، السنة الخامسة، العدد الثاني، 1990.
- 104- صالحى صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف-الجزائر، رقم 03.2001.
- 105- طارق نوير، سياسة استهداف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والأهداف الإنمائية للدول النامية حالة مصر، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
- 106- عبد الكريم عبد اله، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في مصر، دراسة اقتصادية قياسية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، عدد56، السنة 28، 2005.
- 107- عماري عمار "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب و استشراف المستقبل" مجلة العلوم الإنسانية عدد14، قسنطينة، ديسمبر 2000.
- 108- فضيل فارس، هل يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر مظهرا للعولمة الاقتصادية؟والى أي مدى تبرز أهميته للاقتصادات النامية؟،مجلة الاقتصاد والتسيير والتجارة،جامعة الجزائر،العدد 10-2004 .
- 109- كورتال فريد، " الفقر مسباته، آثاره و سبل الحد منه....حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر و التعاون، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، عدد: 02 مارس 2003.
- 110- محمد صقر، سمير شرف، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودورها في تنمية الاقتصادات النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 28، سوريا، العدد 3، 2006.
- 111- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث - جامعة ورقلة، عدد 10\2012.
- 112- منى طعيمة الجرف، مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية و المالية، سلسلة أوراق اقتصادية عدد19 ، جامعة القاهرة2002 .
- 113- منير الحمش، الأبعاد الدولية والنظرية للمزايا التنافسية"، أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات العربية، دمشق-2007/08/72- الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.

- 114- مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة طريق ماليزيا إل العولمة، مجلة ماليزيا والعولمة، برنامج الدراسات الماليزية، كلية اقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2010 .
- 115- كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر و واقع سياسات تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر"، ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، جامعة تلمسان - يومي 29 - 30/11/2004 .
- 116- راجع حسين عبد المطلب الأسرج ، تعزيز تنافسية الصناعة العربية فى ظل اقتصاد المعرفة ،مجلة علوم إنسانية،السنة 5،العدد 35، خريف2007،هولندا .متاح فى موقع المجلة
WWW.ULUM.NL

رابعاً: المؤتمرات، الندوات، الملتقيات و التقارير

- 117- آر إيه بوكانان، تعريب: شوقي جلال، الآلة قوة وسلطة : التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 18 حتى الوقت الحاضر ،.عالم الفكر، العدد 259 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- 118- الاسكوا، مؤشرات العالم والتكنولوجيا و الابتكار في المجتمع المبني على المعرفة ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2003 .
- 119- الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، 1997-1998 و 1999-2000 E/ ESCWA/ED/1998/5 و E/ ESCWA/ED 2/2000 على الترتيب
- 120- الاسكوا:دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.
- 121- بوجمعة بلال ، " أقطاب النظام الوطني للإبداع: دراسة الأولويات للرفع من الأداء الإبداعي في المؤسسات الاقتصادية بالدول النامية " مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول « L'innovation ou l'imitation:levier de croissance des entreprise dans les pays en voie de développement» UNIVERSITE DE SIDI BEL ABBES ;23 et24 Juin 2009
- 122- بوجمعة بلال، شريف شكيب أنور، بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر-، الملتقى الدولي الأول حول"الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 03/02 فيفري 2008
- 123- بوجمعة بلال، شريف شكيب أنور، تفعيل عملية الابتكار والتطوير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: أمام التحديات الراهنة الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008 قالمة.

- 124- بوجمعة بلال، محمد مسعودي، التحالفات الإستراتيجية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- حالة الجزائر-ص10، منتدى جامعة عنابة
- 125- بوجمعة بلال، شريف شكيب أنور، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة الاقتصادية ودوره في المسار التنموي: فرصا أو تحديا " مقدمة في الملتقى الدولي حول L'économie algérienne dans la mondialisation: Atouts et contraintes» UNIVERSITE DE Tizi Ouzou 25 et 26 Octobre 2009 GESTION
- 126- بياخشة موسى & عقون عادل، المعرفة كأداة لدعم الابتكار وخلق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية المقارنة القائمة على الاستثمار البشري والكفاءات. الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008 قالمة.
- 127- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999.
- 128- بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، الاندماج في اقتصاد المعرفة : الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية 09-10 مارس 2004، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية.
- 129- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.
- 130- تقرير المعرفة العربي لسنة 2009 ، نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دار الغرير للطباعة والنشر، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009 .
- 131- جمال قاسم حسن، محمد إسماعيل، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبريل 2012.
- 132- سعيد النجار ، سياسات الاستثمار في البلاد العربية، القضايا الأساسية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق النقد العربي- الكويت - 11-13 ديسمبر 1989.
- 133- صبري عبد الرحمن، 1997، الاتجاهات الدولية المعاصرة في مجال الاستثمار، ورقة مقدمة إلى ندوة: تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 17- 19 ، أيلول/ سبتمبر، عمان.
- 134- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، أبوظبي(الإمارات العربية المتحدة)، 2012.

- 135- صولح سماح & أ. ربيع مسعود ،دور تطوير الكفاءات في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية والابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17 نوفمبر 2008 قالمة.
- 136- عبو عمر، عبو هدى، جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والعلوم الإدارية، جامعة شلف، خلال يومي 16-17 ديسمبر 2008.
- 137- لنشاشبي كريم و باترشيا الوزو-جامو، استيفانيا بازونيا لان فيلييره نيكولا فرمبوزا، سباستيان، الجزائر تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق (دراسة خاصة) ، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1988.
- 138- فادية عبد السلام، المزايا التنافسية للمنتجات الصناعية العربية، أعمال ندوة المزايا التنافسية للمنتجات الصناعية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 26-08-2007.
- 139- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير اقتصاد المعلومات 2007-2008: تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، النموذج الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (استعراض عام)، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2007.
- 140- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت.
- 141- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار والتجارة في الدول العربية، العدد الفصلي الأول يناير - مارس 2009 ، الكويت.
- 142- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012، الكويت .
- 143- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010، الكويت.
- 144- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: نشرة فصلية العدد الفصلي الثالث 2006، الكويت
- 145- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 3، الكويت، 2004.
- 146- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي من سنة 2004.
- 147- محمد راجع ،بناء اقتصاد المعرفة التجديد والابتكار وتحقيق الميزة التنافسية، الملتقى العلمي الدولي حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و الابتكار في ظل الألفية الثالثة يومي: 16 و 17

نوفمبر 2008 ، قالمة.

148- محمد شريف توفيق ، "توظيف الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) لدعم البحث العلمي: تطبيق على مجالات البحث المحاسبي والإفصاح الإلكتروني" ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ، إستراتيجيات تنمية القدرات الذاتية والتنافسية للاقتصاد المصري ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، 2 - 3 نوفمبر 1998.

149- محمد صلاح سالم، العصر الرقمي...وآثاره المعلوماتية: دراسة في نم المعلومات وتحديث المجتمع، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الهرم- مصر، 2002.

150- محمد عبد العال صالح، موجبات التنمية الصناعية في الاقتصاد الجديد، ورقه مقدمة إلى: المؤتمر السنوي الأول للجمعية الاقتصادية العمانية، مسقط، 02-03 أكتوبر 2005.

151- محمد: قويدري "أثر تطوير مناخ الاستثمار على استقطاب رأس المال الأجنبي"، الملتقى الوطن الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة و رقلة، 22-23-أفريل 2003.

152- مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية: دراسة مقارنة لتحديد مركز مصر التنافسي، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر 1988.

153- يوسف رشيد " اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد القومي حالة الجزائر "ملتقى السياسات الاقتصادية، تلمسان، 2004.

خامسا:القوانين، المراسيم والجرائد الرسمية

- 154- المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 16/03/1991- حساب التخصيص الخاص رقم 063-302 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية-
- 155- الأمر 04-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.
- 156- الأمر 04-01، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.
- 157- الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.
- 158- القانون رقم 05- 07 المؤرخ في 28/04/2005 المتعلق بقانون المحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، المؤرخة في 19/07/2005.

A- Ouvrages

- 159- Abd El Hamid Brhimi , L'économie Algérienne – Défis et Enjeux ,Dahleb, 1991.
- 160- Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et l'état, édition études vivantes, France, I ,1984.
- 161- Bernard Guillochons, Théories de l'échange international, P.U.F,1976.
- 162- Bouzidi Abdelmadjid, Les années 90 de l'économie Algérienne: les limites des politiques conjoncturelles, ENAG Editions, Alger, 1999.
- 163- centre de recherche de faculté –Jean Monnet Université, Paris sud "investissement directe étrangère d Economica", 1998.
- 164- David Ricardo: The Principles of Political economy and Taxation, London,1817
- 165- Debraj Ray , Development Economics, New Jersey, Princeton Univercity Press, 1998
- 166- Denis-Tersens et Jean-Luc Bricont,,investissement international , édition: Armand colin, Paris, 1996 .
- 167- Dinis Petigreu et Normand Tuvgeou, Marketing mc : grox-canada,1990.
- 168- Gilbert Abraham-Frois, Dynamique économique, 7 édition, Paris, édition Dalloz,1991.
- 169- J.H Dunning, Multinational Enterprises and the global Economy, Work Ingham, Addison-Wesley, 1993.
- 170- Jacque Brasseul , Introduction à l'économie du développement, Paris, Armand colin édition, 1993.
- 171- Jean Arrous, Les théories de la croissance, Paris, éditions du seuil, 1999.
- 172- Mucchielli. J.L, Sollogoub M, L'échange international Fondements Théorique, et Analysé Empirique, Economica, Paris.1981.
- 173- Pierre Jacquemot, La firme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990
- 174- Youssef DEBBOUB, le nouveau mécanisme économique en Algérie , Alger éd o.p.u, 1995.

B- Revues ,colloques,séminaires et conférences :

- 175- Achour, A.S, Growth and Globalization Challenger for Arab Business the To of the 21 century :An Economic and Managerial Perspective , Conference en Economies Globalization : Impact on Arab Business , 28 September1996.
- 176- D.B. KEESSING, The impact of research and dev .on us-trade, Journal of political Economy. fev 1967
- 177- Driffield, N and R, foreign direct investment and the Creation of Local Linkages in Pacific Island Economies. ISLANDS of the WORLD VIII International Conference, Taiwan, 2004.
- 178- E.CHerif Chakib, Programme d'agissement structurale et résultat socio-économique en Algérie. In revue, sciences humaines, 18.Dec 2002.
- 179- Firebaugh . G, Growth Effects of Foreign and Domestic Investment, America journal of Sociology . vol.98.No .1 . THE university of Chicago .July 1992 .
- 180- G.D.DEBERNIS, Les industries industrialisantes et contenu d'une politique d'integration , revue de l'ESA, tome XIX, n° 3 et 4 , 1966.
- 181- Gorg, Holger. Analyzing foreign Market Entry: The Choice between Greenfield Investment and Acquisitions Economics Technical , Papers 981, Trinity College Dublin, Department of Economics,1998
- 182- J.H. Dunning and John R. Dilyard, To word general parading of foreign direct and foreign portfolio investment,Trnasnational corporation, vol.8, N°:1,(April,1999)
- 183- Journals //- E.D. Domdr, The Effect of Foreign Investment on the Balance of payments, American Econimic Review, December1950.
- 184- M. O. Saibu, I. P. wosa and A. M. Agbeluyi, Financial Development Foreign Direct Investment and Economic Growth in Nigeria, Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS) 2 , 2011.
- 185- Sen, R. and Srivastava. S, foreign direct investment and service exports in India : exploring causal links, paper prepared for the Australian conference of economists (ACE) , Sydney , Australia, 2004

C- Rapports,documents de travail et études :

- 186- Caircross , A.K, Factors in Economic Development , Union university , Simson , LTD , London , 1966.
- 187- Centre national de l'informatique et des statistiques , statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période :Les années 2006 - 2007 – 2008
- 188- Fonds monétaire international, Rapport du FMI n° 12/20 Algérie, (Consultation de 2011 au titre de l'article IV — Rapport des services du FMI) , note d'information au public sur l'examen par le Conseil d'administration, Janvier 2012.
- 189- Huges , J.R.V Growth Performance during 1978-1997 , IMF , Policy Discussion paper , PDP/99/1, Honduras ,January 1999 .
- 190- Killer W, Trade Patterns Technology Flow and Productivity Growth' Policy Research Working paper , The World Bank, May1998
- 191- MF, Algeria – -Staff Report for the 2010 Article IV Consultation, February 2011; IMF, World Economic Outlook Database, April 2011
- 192- NCTAD 'World Investment Report 2011www.unctad.org/wir 25. 82011.
- 193- ONS, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie période 2001-2011, consulter le 11/15/2012 sur: www.ons.dz
- 194- ONS, Les comptes Economiques De 1963 – 2001, N° 362, ALGER, 2002
- 195- ONS, Rétrospectives statistiques 1970-2002 , office national des statistiques, Alger, 2005.
- 196- Sadi Nacer-Eddine, la privatisation des entreprises publiques en Algérie: objectifs, modalités et en jeux, office des publications universitaires, Alger, 2005.
- 197- Samson Muradzikwa, foreign investment in SADC, Development Policy Research Unit, Working Paper 02/67,2002.
- 198- Singh , H.and K.W , Some New Evidence on Determinants of foreign Investment in Developing Countries, Policy Discussion paper , no , 1531 , The World Bank , November. jun 1995 .
- 199- UNCTAD World investment Report 1998, Trends and Determinants, Table IV.

- 200- WWW.cg.gov .dz.2005.
- 201- <http://www.algex.dz/content.php?artID=1603&op=544>
- 202- <http://data.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS?>
- 203- www.ons.dz
- 204- www.premier-ministre.gov.dz
- 205- www.djazair50.dz
- 206- www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: قيم متغيرات الدراسة في الفترة 1986 - 2011

الوحدة : مليون دولار

السنة	FDI (6)	EXH (5)	GDP (4)	EX (3)	GDI (2)	HX** (1)
1986	5.30	199.00	44819.05	8188.00	21118.77	0.08
1987	3.70	214.00	44505.32	9525.77	19350.43	0.08
1988	13.00	420.00	44060.26	9163.45	16562.50	0.08
1989	12.10	396.00	45998.92	10369.30	16911.74	0.08
1990	40.00	439.00	46366.91	14545.66	17846.34	0.08
1991	80.00	375.00	45810.50	13311.32	14359.22	0.08
1992	30.00	449.00	46635.09	12154.24	14615.99	0.08
1993	160.00*	479.00	45655.76	10880.27	14401.25	0.08
1994	160.00*	287.00	45244.86	9585.15	13347.43	0.08
1995	160.00*	520.00	46964.16	10940.00	13281.47	0.08
1996	270.00	880.00	48889.69	13970.00	11504.49	0.08
1997	260.00	643.00	49427.48	14890.00	10959.70	0.08
1998	606.60	370.00	51948.28	10880.00	12569.58	0.09
1999	291.60	414.00	53610.62	13040.00	12475.45	0.09
2000	280.10	590.00	54790.06	22560.00	12630.66	0.09
2001	1107.90	560.00	56214.60	20002.00	13586.16	0.09
2002	1065.00	610.00	58856.69	20012.01	16333.96	0.10
2003	633.70	470.00	62917.80	26028.32	19956.64	0.10
2004	881.90	670.00	66189.52	34066.69	27502.72	0.10
2005	1081.10	790.00	69565.19	48760.85	31587.75	0.10
2006	1795.40	1130.00	70956.49	56953.48	33694.01	0.10
2007	1661.80	980.00	73085.19	63297.35	45061.46	0.10
2008	2593.60	1400.00	74839.23	79122.99	61773.97	0.10
2009	2746.40	770.00	76635.37	40454.37	61640.29	0.12
2010	2264.00	970.00	79164.34	49938.92	62122.69	0.12
2011	2571.00	1220.00	81143.45	73489.00	63119.68	0.12

المصدر: - الاعمدة (1) (2) (3) (4) (6):قاعدة بيانات البنك الدولي(FMI) موجودة في الموقع

http://data.albankaldawli.org/indicator/ تاريخ الإطلاع (11 / 11 / 2012)

- العمود (5)

- ONS, Les comptes Economiques De 1963 – 2001, N° 362, ALGER,2002
- ONS, statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période 2001-2011,consulter le11/15/2012 sur: www.ons.dz
- centre national de l'informatique et des statistiques , statistiques du commerces extérieur de l'Algérie période :Les années 2006 - 2007 – 2008

*:هذه القيم محسوبة باستعمال طريقة المتوسط الحسابي.

** راس المال البشري مقاسا في اعداد الطلبة في المرحلة الثانوية مقسوم على عدد السكان.

المالحق رقم 2: نتائج مخرجات النموذج الاول الذي يعاني من مشكله الارتباط الذاتي:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ex, fdi	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: gdp

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.962 ^a	.925	.918	3806.14702	1.255

a. Predictors: (Constant), ex, fdi

b. Dependent Variable: gdp

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.7E+009	2	1842419226	141.678	.000 ^a
	Residual	3.0E+008	23	13004296.34		
	Total	4.0E+009	25			

a. Predictors: (Constant), ex, fdi

b. Dependent Variable: gdp

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44474.884	1189.659		37.385	.000
	fdi	8.359	1.755	.605	4.763	.000
	ex	.222	.074	.382	3.011	.006

a. Dependent Variable: gdp

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	46334.13	83692.23	57088.26	12140.57404	26
Residual	-8853.00	7376.616	.00000	3458.89471	26
Std. Predicted Value	-.886	2.191	.000	1.000	26
Std. Residual	-2.455	2.046	.000	.959	26

a. Dependent Variable: gdp

١١ حق رقم 3: نتائج يوضح المتغيرات المستبعدة من النموذج الاول

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	gdi, ex, fdi	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: gdp

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.962 ^a	.928	.915	3871.01799	1.380

- a. Predictors: (Constant), gdi, ex, fdi
b. Dependent Variable: gdp

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.7E+009	3	1229152353	91.208	.000 ^a
	Residual	3.0E+008	22	13476373.08		
	Total	4.0E+009	25			

- a. Predictors: (Constant), gdi, ex, fdi
b. Dependent Variable: gdp

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	44908.392	1557.216		28.838	.000
	fdi	9.014	2.324	.652	3.879	.001
	ex	.232	.079	.401	2.950	.007
	gdi	-.049	.111	-.089	-.441	.664

- a. Dependent Variable: gdp

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	45822.38	83839.59	57088.26	12144.88709	26
Residual	-8800.36	7230.329	.00000	3443.72012	26
Std. Predicted Value	-.928	2.188	.000	1.000	26
Std. Residual	-2.397	1.970	.000	.938	26

- a. Dependent Variable: gdp

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	fdi, ex, hx, gdi	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: gdp

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.996 ^a	.992	.990	1261.42718	1.568

a. Predictors: (Constant), fdi, ex, hx, gdi

b. Dependent Variable: gdp

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.0E+009	4	987630524.6	620.683	.000 ^a
	Residual	33415189	21	1591198.532		
	Total	4.0E+009	25			

a. Predictors: (Constant), fdi, ex, hx, gdi

b. Dependent Variable: gdp

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-10876.0	4371.252		-2.488	.021
	ex	.283	.027	.489	10.363	.000
	gdi	-.047	.038	-.067	-1.241	.228
	hx	679091.5	52815.197	.691	12.858	.000
	fdi	-.953	1.113	-.069	-.857	.401

a. Dependent Variable: gdp

المالحق رقم 4: نتائج يوضح المتغيرات المستبعدة من النموذج الثاني

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	gdi, fdi ^b	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: exh

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.733 ^a	.537	.497	221.03535	1.561

- a. Predictors: (Constant), gdi, fdi
b. Dependent Variable: exh

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1305412	2	652705.812	13.360	.000 ^a
	Residual	1123702	23	48856.627		
	Total	2429114	25			

- a. Predictors: (Constant), gdi, fdi
b. Dependent Variable: exh

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	275.471	226.789		1.215	.237
	fdi	.194	.100	.538	1.932	.066
	gdi	.012	.015	.217	.779	.444

- a. Dependent Variable: exh

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	425.4535	1192.9289	624.8077	228.50922	26
Residual	-332.344	494.75980	.00000	212.00966	26
Std. Predicted Value	-.872	2.486	.000	1.000	26
Std. Residual	-1.504	2.238	.000	.959	26

- a. Dependent Variable: exh

المالحق رقم 5: نتائج المتغيرات المستبعدة من النموذج الثاني

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	gdi, fdi	.	Enter

- a. All requested variables entered.
b. Dependent Variable: exh

Model Summary^a

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.733 ^a	.537	.497	221.03535	1.561

- a. Predictors: (Constant), gdi, fdi
b. Dependent Variable: exh

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1305412	2	652705.812	13.380	.000 ^a
	Residual	1123702	23	48856.627		
	Total	2429114	25			

- a. Predictors: (Constant), gdi, fdi
b. Dependent Variable: exh

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	275.471	226.789		1.215	.237
	fdi	.194	.100	.538	1.932	.066
	gdi	.012	.015	.217	.779	.444

a. Dependent Variable: exh

Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	425.4535	1192.9299	624.8077	228.50922	26
Residual	-332.344	494.75980	.00000	212.00966	26
Std. Predicted Value	-.872	2.488	.000	1.000	26
Std. Residual	-1.504	2.238	.000	.959	26

a. Dependent Variable: exh

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة لسياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر، ومدى مساهمتها في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف، بالإضافة إلى دورها في تنمية الصادرات غير النفطية باستخدام السلاسل الزمنية خلال الفترة (1986-2011). واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة باستخدام الانحدار المتدرج:

أولاً: أن الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات يؤثران في النمو الاقتصادي، فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات) على النمو الاقتصادي.

ثانياً: أن المتغير الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر في الصادرات غير النفطية فتبين وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات غير النفطية. وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

وأوصت الدراسة بأهمية استفادة سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر من المزايا التي يوفرها اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة.

الكلمات الدالة (المفتاحية): - سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر - النمو الاقتصادي - تنمية الصادرات غير النفطية - اقتصاد المعرفة - الجزائر.

Abstract:

This study focuses on foreign direct investment targeting policy in Algeria, and its contribution to achieve the economic growth rate, as well as its role in the development of non-oil exports by using the time series during the period (1986-2011). The research adopts descriptive analytical approach in order to analyze the quantitative relationship between the variables of the study. The main findings of the research by using the stepwise regression are:

First: foreign direct investment and exports affect economic growth. The study shows clear and direct statistically significant correlation between the two variables (foreign direct investment and exports) and economic growth.

Second: the variables affect foreign direct investment in non-oil exports; and there is a direct correlation with statistical significance between foreign direct investment and non-oil exports. This finding corresponds with the economic theory.

The study recommends the importance of targeting benefit of foreign direct investment from the advantages provided by the integration of Algeria in the knowledge economy.

Keywords: the policy of targeting foreign direct investment, economic growth, the development of non-oil exports, the knowledge economy, Algeria.

Résumé:

L'étude analyse la politique de ciblage des investissements directs étrangers en Algérie, et leur contribution à la réalisation du taux de croissance économique, ainsi que de son rôle dans le développement des exportations non pétrolières par l'utilisation de la série du temps au cours de la période (1986-2011). L'étude a adopté l'approche descriptive et analytique pour atteindre les objectifs mentionnés et examiner la relation quantitative entre les variables de la recherche. Les conclusions majeures de l'étude par l'utilisation de la régression par étapes sont :

Premièrement: l'investissement direct étranger et les exportations affectent la croissance économique et il est clair qu'il ya une corrélation directe statistiquement significative entre les deux variables (investissement direct étranger et les exportations) sur la croissance économique.

Deuxièmement: la variable affecte l'investissement direct étranger dans les exportations non pétrolières et il est clair qu'il ya une corrélation directe avec une signification statistique entre l'investissement direct étranger et les exportations non pétrolières. Ceci est en accord avec la théorie économique.

L'étude a recommandé l'importance de cibler les avantages de l'investissement direct étranger par l'intégration de l'Algérie dans l'économie de la connaissance.

Mots clés : la politique de ciblage de l'investissement direct étranger, la croissance économique, le développement des exportations non pétrolières, l'économie de la connaissance, Algérie.